



ترسانه حکیم بٹیمی السید موسیٰ قطیف
افندیك وفقید رسد ۵۹۰ کاتبه و ۹۰



Vo

SOLEYMANIYE G. KUTUPHANESI	
Seyyid Nazif ef.	
Eski Kayıt No.	75
Tasnif No.	492.7=1



* * بسم الله الرحمن الرحيم * *

الحمد لله المتوحد بالجلال والجمال * المنزه عن النظم والشبيه
والمثال * الذي رتب صيغ الانس في الماضي والحال والاستقبال *
وصرف بعضهم بالاختلاف وبعضهم بلا اختلال ولا اعتلال *
جلت حكمه عن ان يحويها اوعية الازهان * وعلت نعمه عن ان
يزويها السنة الازمان * والصلاة والسلام على من اشتهى من
مصدر الفضل والعرفان * المحمود في الكتب المنزلة الفرقان
وعلى آله واصحابه المقربين به في علم الهدى * المقتفين في سنن الرشيد
والتي * صلاة مضاعفة بالغدو والاصال * سالمة عن مصادمة
النقص والملال * ما سميت الاسماء وفعلت الافعال (و بعد) فيقول
العبد الفقير الى رحمة ربه القدير السيد علي بن حسين الادرنوي
* ان بعض من لا يسعى مخالفته من اخواني قد الرمني باقتراحه
والحاحه والى مسئوله قد الجاني * اقتراحا لثالث التحفت منه فعسى الله
ان يلجمني وان ارويته بما عندي مما انعمني سبحانه والهمني

فلعله

فلعله يحدث بعد ذلك ان اكرمني وارشدني * ان اجمع كلمات لتكون
شرحا لرسالة الموسومة بالامثلة * التي ظهرت ظهور
الشمس في الازمنة * مقبولة مرغوبة بين الانام * ومختصرة
مفيدة في اداء المرام * احتاج اليها كل اخص واعم * واشتاق اليها
كل عرب وعجم * لازالت ظاهرة في الانام ومتداولة الى اخر الايام
فاجبته اليه بعون الملك العلام وان كان لا يليق بحالي على ما يشهد له
الافهام * فشمرت عن ساق الجد فغوصت في الكتب المصنفة
في التصريف * والشروح المؤلفة فيه المحتاج اليها التعريف
* لا سيما شرحي الرنجا في * لسعد الملة والشريف الجرجاني
وشروح الشافعية للعلامة ابن الحاجب المنسوبة الى نجم الائمة الرضي
والسيد عبد الله والجار يردى الصائب * فاخذت منها وضمت
اليه من بعض شروح المراح والمقصود * خصوصا المسمى بروح
الشروح المعهود * واضفت اليه من بعض شروح الرسالة
الوضعية والكافية * ما يقتضيه المناسبة من العوائد الوافية * ليكون
كالخوض المورود تجري اليه العيون الجارية * بل كالبحر المسجور
تنمي به البحار الصافية * صرحت نصري بخا بد كراسم البعض
وتركت بعضا تعويلا على حسن الظن المحض * واوردت فيه
بعض ما سخر من فكري الفاتر * وسمح به خاطري والدفاتر وسلكت
فيه مسلك التفصيل * لانه هو المسئول من اهل التحصيل ولا سامة
في الاسهاب مع الاطباب بل السامة في الاطالة الخالية عن فائدة
الطلاب * فان وجدت فيه ما هو الزلل والواني * فلا تناد على
الانكار وهو المرجو من خلاني وخلص اخواني واجتهد فيه
واجل صحبها * ولا تسوء الظن ولا تكن سحيجا * فان لم تكن

اجتهاد منك فاعل المخطئ ابن اخ عمك * والكريم من ذى الكرم
 * وهو سبحانه اكرم الاكرم * ومنه العون العظيم * والصون
 المفخم * وهو الوهاب لمن اتاب * وهو الهادي الى سبيل الصواب *
 * انه على كل شئ قدير * وبالاجابة جدير (واعلم اني رأيت في بعض
 الكتب وسمعت من بعض استاذي ان الدعاء للمعلم واجب
 على المتعلم اذا اراد ان يتعلم ويتكلم عليه بان يقول رضي الله تعالى
 عنا وعنكم فلا بد علينا ان نسمعك من الفوائد ما يتعلق بمبانيه ومعانيه
 وان لم يكن شئ منه غير مسمع بمبانيه ومعانيه (فان قلت ما معنى
 الوجوب الذي ارادوا ههنا) قلت الوجوب هو ضرورة اقتضاء
 الذات عينها وتحقيقها في الخارج وعند الفقهاء عبارة عن شغل
 الذمة وهو ثلثة اقسام الوجوب الشرعي وهو استحقاق الفاعل
 المدح والثواب والتارك الذم والعقاب فالواجب الشرعي ما يكون
 فاعله مستحقا للمدح والثواب وتاركه مستحقا للذم والعقاب كالصلاة
 والذكاة والحج وغيرها من الواجبات الشرعية والوجوب العقلي
 وهو اضطرار الفاعل في الفعل مطلقا بحيث لا يمكن من الترك
 فالواجب العقلي ما لم يصدوره عن الفاعل بحيث لا يمكن من تركه
 بناء على استلزامه محالا كالاستعمال الالذ عند ارادة ما لا يمكن حصوله
 الا بها والوجوب العادي وهو ما اجتمعوا عليه واتفقوا على فعله او
 تركه فيفعلون او يتركون دائما او كثيرا كالعادياد (اذا علمت هذا
 فنقول لعل مرادهم ههنا القسم الاخير فان الرسم جرى على
 ذلك بل كان ذلك سنة سنينة وطريقة مشهورة (فقد قيل ان
 اباحيفة رحمه الله قال انما دركت العلم بالحمد والشكر كلما فهمت
 ووفقت على فقه وحكمة (فقلت الحمد لله فازداد على ومن

لم يشكر الناس لا يشكر الله والاعلم افضل النعم ولا ينال الا بتعظيم
 الاستاذ وتوقيره وطلب رضائه وتجنب سخطه واظهار الشرف
 لخدمته وان يلقي اليه زمام امره ويذعن لنصحه اذعان المريض
 الجاهل للطبيب المشفق الحاذق وقد قال عليه الصلاة والسلام
 (من علم عبدا اية من كتاب الله فهو مواليه) وقال على كرم الله وجهه
 من علمني حرفا واحدا فقد صيرني عبدا ان شاء باع وان شاء استرق
 (وهذا يقتضي صدق التوقير والانقياد الى الاستاذ فينبغي للمتعلم
 التحية له هيئة واحتشاما سيما عند التعليم فانه يجوز التلق والتضرع
 له فوق ما ينبغي للاستفادة منه وان لم يجز ذلك في غيره قال صلى الله
 عليه وسلم (لبس من اخلاق المؤمن التلق الا في طلب العلم) رواه
 ابوامامة ومعاذ رضي الله عنهما مرفوعا (وسئل ابو حنيفة رحمه الله
 كيف وجدت العلم قال باربعة اشياء تملقت كالكلب وتواضعت
 كالسنور وصبرت كالخمار وصبحت كالغراب (وفي تعليم المتعلم
 التلق مزوم الا في طلب العلم فانه ينبغي ان يتلق لاستاذه وشركائه
 ليستفيد منهم (وذكر الرزي في كتاب القضاء ان من دخل على
 القاضي في محاسن حكمه وسعه ان يترك السلام عليه هيئة له واحتشاما
 ولهذا جرى الرسم ان الولاة والامراء اذا دخلوا عليهم لا يسلمون
 اليهم وعلى هذا من جلس بفقهاء تلامذته او يقرأ بهم القرآن
 فدخل عليه داخل وسلم وسعه ان لا يرد فتفطن انت ان التسليم
 سنة ونحية ورده فرض كفاية ومع هذا وسع الترك هيئة واحتشاما
 على ان الاستاذ واسطة في الوصول الى معاني كلام الله
 وكلام رسوله وبهما يتوصل الى التخلص عن الشقاوة الابدية
 والوصول الى السعادة السرمدية والنعم الدائمة في دار السلام

قوله يجوز التلق الى آخره اعلم
 ان ههنا اربعة اشياء الضعة بفتح
 الضاد وهي ان يرى المرء نفسه
 دون غيره من الخلائق ولا يربها
 فوق احد قبل حتى الكافر بل
 قبل حتى الخنزير وهي فضيلة من
 الخلق مع كل مراتبها والثاني
 التواضع وهو اظهار الضعة
 بما دون مرتبته قليلا بان يظهر
 ذل نفسه عن مقام استحقاقه
 شريفا وعرفا قليلا وهو ممدوح
 ايضا والثالث التلق اعني فوق
 الضعة فوق ما ينبغي اعني فوق
 التواضع وهو ممدوح في طلب
 العلم دون غيره والرابع التلق
 وهو اظهار الضعة فوق كسبانية
 وهو حرام الا لضرورة كصيانة
 دين او نفس او مال او عرض
 عن تلف او تألم من ظالم متكبر
 عنه

فلا بدله من الدعاء (قوله رضى اصله رضى بدليل الرضوان
فان المصدر والتصغير والتشديد وجمع التكسير والضمائر مما يرد
الاشياء الى اصولها فهو المعنى اللام الواوى من باب علم قلبت
الواوى لتطرفها وانكسار ما قبلها فصار رضى وتثبت الياء فيه
لعدم موجب حذفها منه (ولفظه الجلالة عندها اكثر القائلين
باشتقاقها في الاصل اله واختاره البيضاوى حذف الهمة حذفاً
غير قياس وعوض عنها الالف واللام ولذلك قيل في ندائه يا الله
بقطع الهمة وانما اختص القطع بالنداء اذ حيثئذ يتحضر الحرف
للتعويض ولا يلاحظ معها شائبة التصريف حذراً من اجتماع
اداني التصريف واما في غير النداء فيجوز الحرف على اصله
لعدم المانع منه فصار ال لاه (ثم ادغم اللام الاولى في الثانية
فصار الله (وقيل اصله الاله معرقاً كما اختاره صاحب الكشف
وابو البقاء فتخذفت الهمة الثانية تخفيفاً بعد تليينها بسلب
حركتها وعوض عنها لزم حرف التعريف ثم نقل حركتها الى
اللام الاولى فصار الله ثم ادغم فصار الله فالحذف على قياس
التخفيف بنقل حركة الهمة الى اللام كما اختاره ابو البقاء اذ الحذف
الغير القياسى ان تحذف الهمة مع حركتها ولم تنقل الى شئ فلزوم
الحذف ولزوم التعويض وجوب الادغام ونقل الحركة في كلمتين
في حرفين غير متجانسين على سبيل اللزوم كل ذلك بمنزلة من
القياس لان الهمة لما حذفت قياساً كانت في تقدير الثبوت فيكون
مانعاً من كل المذكور لكنه من خواص هذا الاسم الشريف
بما زبها عن نظائره امتياز مسماه عن سائر الموجودات بما لا يوجد
الافيه كما ان تفخيم اللام من خواصه وظاهر عبارة الكشف يدل

على ان الحذف على غير القياس حيث اكتفى على قوله فحذفت الهمة
ولم يتعرض لنقل الحركة (وصرح ابو على حيث قال همزة آله
حذفت حذفاً من غير القياس نظر الى وجوب الادغام والتعويض
فان المحذوف قياساً في حكم الثابت وما كان في حكم الثابت يمنع
الادغام لعدم اجتماع المتماثلين حيثئذ يمنع التعويض ايضاً
للزوم اجتماع العوض والمعوطن عنه والحاصل انه اذا كان حذف
الهمزة على القياسى يكون لزوم الحذف والتعويض وجوب الادغام
على خلاف القياس واذا كان الاول على خلاف القياس يكون الثانى
على القياس فهذا الاسم الشريف لا يخلو عن خلاف القياس
ففيه توفيق بين الاسم والمسمى حيث كان الحق تعالى خارجاً عن
دائرة العقل وطرق القياس وهذا وعند البعض ان اصل لفظة
الجلالة لاه يليه اى احتجب وارتفع ثم ادخل عليه الالف واللام
وادغم فصار الله وانما حذفت الالف عن الخط لئلا يكون على
صورة النفي وهذا بعض ما يتعلق بالجلالة وباقي الكلام فيها في
رسالتنا المعمولة في البسملة فارجع اليها تجد بعض التفضيل لها
ثم انها مرفوعة لفظاً فاعل رضى والجملة لا محل لها استئنافية اخبارية
لفظاً وانشائية معنى كما هو المقرر في امثالها التي وقعت موقع الدعاء
ومعناها بالتركية الله راضى اولسون واعل الايتان بصورة الاخبار
والمضى للتعاول دلالة على ان الرضاء كانه قد وقع اولاًظهار الرغبة
في وقوعه فان الطالب اذا عظمت رغبته في حصول امر يكثر
تصوره اياه فرمما يتخيل اليه حاصلاً قباتى بصيغة الماضى اول الاحترار
من صورة الامر في مقام التضرع فافهم (والرضاء ترك الاعتراض
وهو غير الارادة والمشيئة عندها اكثر اهل السنة وقالت المعتزلة وبعض

(ثم جعل) على المعبود بالحق
وقيل الاله اسم للمعبود مطلقاً
حيث كان او بطلا هذا ما اختاره
سعد الملة والدين التفازانى في
شرح الكشف وقال السيد
السندانه قبل الادغام كان من
الاعلام الغالبة لذاته تعالى
يطلق على غيره تعالى اطلاقاً
البحر على غير الثريا وبعد
الادغام من الاعلام المختصة
لا يطلق على غيره تعالى اصلاً
والتحقيق انه قبل الادغام وبعد
من الاعلام الغالبة المختصة
بذاته تعالى الا انه قبل الادغام
غلبة الحقيقية لتحقيق استعمال
اله منكرفى غيره تعالى وبعد
الادغام غلبة تقديرية كذا في
حواشى المطول للفاضل
السبكوتى

الاشاعة الرضاء والمحبة كلاهما نفس الارادة والمشيئة واختصت
 المعتزلة بقولهم ان الخير من الله ولشر من العبد واما الارادة والمشيئة
 فهما بيان عند المتكلمين من اهل السنة في حق الله تعالى اما في
 جانب العباد فتتفرقان لان الارادة من الرود وهو الطلب والمشيئة
 عبارة عن اليجاد كذا ذكروا (وفي حق الله الطلب منه تعالى على
 نوعين طلب من المكلف على وجه الاختيار وهو المسمى بالامر ولا
 يلزم منه الوجود لتعلقه باختيار المكلف وطلب لا تعلق له باختيار
 المكلف وهو المسمى بالمشيئة والارادة والوجود من لوازمه للزوم
 العجز وسبحانه منزلة عنه بخلاف العباد والمحققون من اهل السنة على
 ان الارادة في كتاب الله تعالى نوعان ارادة قدرية كونه خلقية وهي
 المشيئة الشاملة لجميع الحوادث كقوله تعالى (من يرد الله ان يهديه
 يشرح صدره للاسلام ومن يرد ان يضله يجعل صدره ضيقا
 حرجا كأنما يصعد في السماء) وارادة بنية امر يقدر عليه وهي
 المتضمنة للمحبة والرضاء كقوله تعالى (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم
 العسر) وامثال ذلك والامر يستلزم الارادة الثانية دون الاولى
 من شرح الفقه الاكبر للشيخ علي القاري وبعض الفضلاء في شرح
 قصيدة الامالي فرق بين الرضاء والمحبة بان الاول ترك الاعتراض
 على الفعل والثاني ارادة خاصة لا يتبعها مواخذه (وقوله تعالى
 تفاعل من العلو اصله تعالى وقلب النوايا لوقوعها خامسة لان
 كل واو في لام الكلمة اذا وقعت رابعة فصاعدا ولم يكن ما قبلها
 مضموما قلبت ياء لان الكلمة اذا زادت على ثلاثة ثقلت والواو اثقل
 من الياء فتقلب ياء ليندفع به ثقلها فان قلت الالف اخف من الياء
 فينبغي ان تقلب الياء قلت الالف المبدل مقدر بالحركة فيجتمع

حيث اتصال الضمير المرفوع لان ما قبله لا يقدر بالحركة كما
 في شرح الزنجاني للشريف الجرجاني (ثم قلبت الياء الفاصلة
 تعالى ولذا يكتب بالياء لما تقرر ان الياء الواقعة في آخر الكلمة اذا
 انقلبت الفاء تكتب على سورة الياء (وهو مبنى على الفتح تقديره
 وفا عله فيه راجع الى كلمة الجلالة والجملة اعتراض او حال دائمة
 منها بتقدير قد اودونه على ما وقع الخلاف فيه اوصفها لها اما
 بتأويل او عدمه على الخلاف (ايضا ويجوز كونها خبر مبتدأ
 محذوف والجملة على الاحتمالات ايضا فاعرف (وقوله هنا)
 متعلق برضى (وعنكم) عطف على الضمير المجرور باعادة الجار كما
 هو الواجب ومثل هذا الجار لا يتعلق بشئ وفي مدخوله قولان
 الاول انه مجرور بالجار المتقدم ومعطوف على مجروره لاعمال لهذا
 الجار (والثاني انه مجرور بالثاني ومحل هذا المجرور عطف على محل
 المجرور الاول والقول هو المختار لما في الرضى انه متعين في نحو
 المال بيني وبينك اذ لا معنى للمضاف الثاني اذ لا يمكن هناك بيان
 بين بالنسبة الى المحاطب وحده وبين آخر بالنسبة الى المتكلم
 كذلك لان البنية امر يقتضي طرفين ولا يمكن عطف المضاف
 على المضاف لفساد المعنى في نحو مررت بك يزيد وان امكن ان يكون
 للياء الثانية فيه معنى اذ لا يقتضي الباء الاولى من حيث المعنى
 اسمين فيجران به كما اقتضى معنى بين ذلك فيجوز ان يستأنف
 معنى الجار والمجرور فيكون للباء الثانية معنى (لكن لما عرفت ان الباء
 الثانية مجتلبة لغرض العطف اذا اتصال المجرور بمجروره اشد
 من اتصال الفاعل المتصل فكره العطف اذ هو كالعطف على
 بعض حروف الكلمة وجب الحكم بكون المجرور عطفا على المجرور

مع تكرار العامل (فالمجروح الثاني مجرور بما كان مجروراً به قبل
تكرره اعني العامل الاول ووجود الثاني لامر لفظي ومن حيث
المعنى كالعدم انتهى ملخصاً) ثم تقديم نفسه في الدعاء رجاء ان
يسمع منه في حق الاستاذ لانه اذا وجد الرضاء بالنسبة الى نفسه
كان ممن يرجى منه القبول فاعرف (وللاقتداء بالقرآن المجيد
حيث قال تعالى حكاية عن نوح عليه السلام (رب اغفر لي
ولو احدى ولمن دخل بيتي مؤمناً ولمؤمنين والمؤمنات) وقال
تعالى حكاية عن الذين جاؤا من بعد المهاجرين والانصار
(ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان) حيث قدموا
انفسهم في الدعاء على غيرهم اول الاعتراف بتقصيره وافتقاره الى
رضاء جناب قدسه تعالى وتبارك كما هو طريق الادب فان اظهار
العجز والقصور عند التضرع والخضوع عين سلوك الادب
فللاستشعار بتقصيره مقدماً قدم نفسه (والتعبير بالجمع فيهما
للتعظيم فانه تعالى كرم بنى آدم على سائر مخلوقه والجمع التعظيمي
يكون في التكلم والخطاب وان لم يكن في الغيبة على ما افاده
الشريف في شرح المفتاح وفي الرضى وقول الواحد المعظم
نفعل (كقوله تعالى نحن نقص) مجاز من الجمع لعددهم المعظم
كالجماعة ولم يجيء للواحد الغائب والمخاطب المعظمين فعملوا
او فعلتم في الكلام القديم وانما هو استعمال المولدين انتهى
يقول الفقير لعل التحقيق انه يقع في الثلاثة قال في البحر قديداً
الجمع ويراد به الواحد نحو قوله تعالى (يا ايها الرسل كلوا من
الطيبات) والمراد محمد صلى الله عليه وسلم وحده وقد حمل واو الجمع
في قوله عليه السلام في حديث الاسراء على رواية ابي هريرة

رضي الله عنه ثم لقوا ارواح الانبياء على الواحد وهو محمد
صلى الله عليه وسلم على احداً لاحتمالات وهذا كثير في الايات
والاحاديث كما لا يخفى على من تتبع (ومن هذا قول صاحب
الهداية في الديباجة رسلاً وانباء حيث اراد محمداً صلى الله
عليه وسلم لكن جمعه تعظيماً واجلالاً صرح به اكمل الدين
فتأمل (او الاول لكونه بمعنى نحن معاً شر الطلاب الحاضرين
والثاني لتعظيم الاستاذ لان الخطاب اليه لا ينبغي ان يكون
كمخاطب سائر احاد الناس ولعل فائدة العظمة في مقام التضرع
هي انه كان العبد يقول يا رب كنت في كتم العدم المحض والثني
الصرف فاخرجتني الى صحراء الوجود وربيتني بانواع التربية
وكرمتني بانواع الكرامة وجعلتني من اشرف مخلوقك فاجعل
تكرمك وتشريفك اياي شفيعاً اليك فاني معتاد لوصول الكرم
والشرف والرضاء منك رحمة الله واياكم ورضي الله تعالى عما
وعنتكم بلطفه العميم بنبيه الكريم انه هو البر الرحيم (واعلم)
ان الدعاء بالرضاء سنة مشهورة وعادة قديمة في الاحياء
وقد ورد ذلك في الآثار واما في غيرهم فهناك خمسة الفاظ
التصليية والتسليم والترضية والترحم والعفو والتصلية على
الانبياء والملائكة عليهم السلام لا يجوز على غيرهم الا بطريق
التبع لان في الصلاة من التعظيم ما ليس في غيرها من الدعوات
وهي لزيادة الرحمة والقرب من الله تعالى ولا تليق لمن يتصور
منه الخطايا والذنوب وانما يدعى له بالعفو والتجاوز وبطريق
التبع يجوز لان فيه تعظيم النبي عليه السلام (فان قلت الصلاة
من الله تعالى بمعنى الرحمة والدعاء بالرحمة جاز لكل مسلم فلم

لم يجز الصلاة على غير النبي عليه السلام من الامة استقلالا (قلت قد عرفت وجهه مع ان امثال هذه توقيفية لم ينقل استعمالها عن السلف في غير النبي عليه السلام من الامة كما يقال قال الله عز وجل ولا يقال قال النبي عز وجل وان كان عزيزا جليلا (فان قلت قوله عليه السلام اللهم صل على آل ابي اوفى) يدل على جواز استعمالها في غير النبي عليه السلام (اجيب بانه مما خص به عليه السلام بدليل ان السلف لم يستعملوها مطلقا (والسلام كالصلاة فلا يقال قال ابو بكر عليه السلام بل يقال رضى الله عنه هذا ما ذكر في شرح المشارق والمصابيح وغنية الفتاوى (وذكر اليا فعي في تاريخه انه قد اختلف العلماء في انه هل يقال لغير الانبياء عليهم السلام بفوزه بعضهم ومنعه الاكثرون وقالوا احكمه حكم الصلاة قال والذي اراه انه يفرق بينه وبين الصلاة والترضى فالصلاة مخصوصة على المذهب الصحيح بالانبياء والملائكة عليهم السلام والترضى مخصوص بالصحاب والاولياء والعلماء اعني في الادب والترحم لمن دونهم والعفو للمذنبين (والسلام مترتبة بين مرتبة الترضى والصلاة فيحسن ان يكون لمن منزلته بين المنزلتين اعني يقال لمن اختلف في نبوتهم كالخضر ولقمان وذو القرنين عليهم السلام دون لمن دونهم انتهى من شرح الشريعة لسيد علي زاده (وعن الزيلعي ان الاولى ان يدعو للصلاة بالرضى فيقول رضى الله عنهم لانهم يسالون في طلب الرضاء من الله تعالى ويجتهدون في فعل ما يرضيه ويرضون لما يلحقهم من الابتلاء من جهة اشد الرضاء فهم ولا احق بالرضى وغيرهم لا يلحق ادناهم ولو اتفق

ملاء الارض ذهبنا (والاولى ان يدعو للتابعين بالرحمة فيقول رحيمهم الله ويدعو لمن بعدهم بالمغفرة والتجاوز فيقول غفر الله لهم وتجاوز عنهم لكثرة ذنوبهم ولقلة اهتمامهم بالامور الدينية (وفي مقدمة شرح المسلم للنووي يجب لكتاب الحديث اذا كتب ذكر الله تعالى ان يكتب تعالى او سبحانه وتعالى او جل ذكره او تبارك اسمه او جل عظمته وما شبه ذلك (وكذلك يكتب عند ذكر النبي صلى الله عليه وسلم بكما لها لارمز اليها ولا مقتصرا على واحد وكذلك يقول في الصحابي رضى الله عنه (فان صحابيا ابن صحابي قال رضى الله عنهما) وكذلك يرتضى ويرحم على سائر العلماء الاخيرين يكتب كل هذا وان لم يكن مكتوبا في الاصل فان هذا ليس برواية وانما هو دعاء وينبغي للقارى ان يقرأ كل ما ذكرناه وان لم يكن مذكورا في الاصل الذي يقرأ منه ولا يسأم من تكرره ومن غفل عن هذا حرم خيرا كثيرا عظيما وفوت فضلا جسيما (فان قيل لفظ تعالى وامثاله اذا لم يقع في الحديث يلزم تغيير لفظ الحديث بزيادة ما ليس في الحديث وانه لو لم اتيسر لاني به النبي عليه السلام (قلنا قال الفقهاء بوجوب تعظيم الله تعالى عند ذكر اسمه والمفسرون في نحو قوله تعالى (سبح اسم ربك الاعلى) ايضا فعلمنا تعظيمه مطلقا وما عدم وقوعه في قول النبي عليه الصلاة والسلام فلا يقوم حجة لنا بعدم وقوعه في كلامه تعالى لجواز ان يكون من جملة خواصه عليه السلام (وقد قال بعض الفقهاء التعظيم لازم ولو وقع ذكر اسمه تعالى في قراءة القرآن او في صلاة النفل لافي الفرض وكذا استماعه فاعرفه (ثم انهم اختلفوا في الترحم على النبي عليه السلام

بان يقول اللهم صل على محمد وارضه محمدنا ونحوه (قال بعضهم لا يجوز لانه لبس فيه ما يدل على التعظيم مثل الصلاة ولهذا يجوز الدعاء بهذا اللفظ لغير الانبياء والملائكة عليهم السلام وهو مرحوم قطعا فيكون تحصيل الحاصل وقد استغنيا عن هذا بالصلاة فلا حاجة اليه (وقال بعضهم يجوز لان النبي عليه السلام كان من اشوق العباد الى مزيد رحمة الله تعالى ومعناها معنى الصلاة فلم يوجد ما يمنع من ذلك بل ذكر الرحمة على هذا المعنى وهو ان السلطان مثلا اذا اراد عقاب الجاني الذي له اب شيخ كبير يقول ذلك الجاني للسلطان ارحم على الاب الشيخ الكبير ولبس للاب جنابة ولكن يريد انك اذا عاقبت على يتألم ابى فارحم ابى بان لاتعاقبني فكذلك نبينا عليه السلام اب الامة ولبس له ذنب اصلا ولا يخاطر له ذنب ولا تقصر ولكن اذا عوتب علينا يتألم (وقولنا وارضه محمدنا في قوة قولنا لاتعذبنا بحرمة كذا في مشكاة الانوار وشرح الملتقى والبحر والشرح الكبير للمنية عن الاستغنى عن المحيط (وقيل يجوز الترحم عقيب الصلاة لاني غيره بان يقال اللهم صل على محمد وارضه او وترحه واما لهما (ثم لما كان عادة المعلمين تعليم معنى قول المتعلمين (اعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فان الاستعاذة من اللعين بالمعين مما لا بد منه في جميع الاوقات خصوصا عند التعلم من المعلمين فان اشتغال ساعة بتصحیح العقائد وتحصيل الدين اشد على الشيطان من عبادة الوفاء من السنين وقدمارنا الله تعالى به بنحو قوله (واما يترغى من الشيطان ترغ فاستعذ بالله) لكن في الرخوة ولا يتعوذ التليذ اذا قرأ على استاذه اى لا يسر فليحفظ من الدر المختار (كما في مهتدى الانهر شرح

ملتقى البحر في صفة الصلاة ناسب لنا ان نبين بعض ما يتعلق به تحفة المبتدئين وسهلة للمبتغين وبالله التوفيق ويده ازمة التدقيق فنقول قوله (اعوذ) اصله اعوذ باسكان العين وضم الواو على وزن اكتب من الباب الاول فهو واجوف واوى ومصدره العوذ بفتح العين وسكون الواو والعياذ والمعاذ وقد تلحق التاء في الاخير فيقال المعاذة كلها بمعنى الالتجاء كالتعوذ والاستعاذة اى التهيؤ (وقيل استغيت وقيل استعصم وقيل استهرب فاستثقلت الضمة على الواو فنقلت الى العين وبقي الواو ساكنة فدت وهو مضارع متكلم فاعله فيه انا وهو مبنى على الفتح او على السكون على الاختلاف بين البصرية والكوفية والجملة استيناف لانصوبة المحل على تقدير القول اى قل اعوذ كما قيل لانه غير مناسب اذ ليس المراد التعليم كما لا يخفى على ذى العقل السليم (قيل هو فى الحقيقة دعاء اى اعذنى من قبيل استغفر الله اى اطلب المغفرة فهو من قبيل استعمال الاخبارى موضع الانشائي لعل وجهه هو الاحتراز عن صورة الامر تأدبا كما فى رضى الله تعالى انتهى وقوله (بالله) متعلق باعوذ وكذا قوله (من الشيطان) او متعلق بخائفا المقدر وهو حال من فاعل اعوذ على الاحتمال المرجوح ومنه كونه صفة للجلالة بتقدير المتعلق الخاص المعروف باللام اى الحافظ مثلا وكذا كونه حالا منها اى حافظا وكونه خبر مبتدأ محذوف اى هو حافظ (والشيطان فيعال من شطن اذا بعد يقال شطن عنه اى بعد واشطنه ابعد و بتر شطون على وزن رؤف اى بعيدة القعر من باب كتب سمي به لبعده عن رحمة الله تعالى واحسانه (وقيل لبعده غوره في الشر ويحتمل والله اعلم

ان يكون من شطئه اذا شده بالشطن وهو على ما في القاموس
ومختار الصحاح بفتحين الحبل مطلقا والحبل الطويل او من
شطئه اذا خالفه من باب كتب ايضا سمي به لانه ثبت في الآثار
انه يحبس ويشد بالسلاسل والاعلال في ميا من الاوقات كشهر
رمضان وبعض لايالي المباركة اولا انتهاء شهره الى يوم الوقت
المعلوم فكانه شد بالحبل الطويل المتين وارخي عنانه الى ذلك
الوقت اولانه منصوص التعذيب ومعد فيه انواع العذاب من
السلاسل والاعلال فبناء على تحققه سمي به او لمخالفة امره
تعالى اول كل مخالف وعدم اطاعته بعتوه وطغيانه او هو فعلا
من شاط يشيط شيطا اذا هلك فهو اجوف ياتي كباغ يبيع يبع
وبابه ضرب سمي به لهلاكه بطغيانه وقيل لمخالفته في اهلاك
غره (والحاصل ان نونه اذا جعلتها اصلية يكون في الاصل شطن
وان جعلتها زائدة فوزنه فعلا وكلاهما مروي عن سيبويه كما في
انوار التتزيل فعلى الاول منصرف وعلى الثاني غير منصرف
للعملية والالف والنون (وقد يرجح الاول قرأته بالتووين في قوله
تعالى (نقيض له شيطانا فهو له قرين) فافهم قال في انوار التتزيل
ويشهد له قولهم تشيطن او بانه يحتمل ان يكون مأخوذا
من الشيطان لا من اصله اى فعل فعل الشيطان فليست مأمل
ويشعر به قول صاحب القاموس بعد قوله والشيطان معروف
وشيطن وتشيطن اى فعل فعله فاعرف (لكن ايراده في باب
النون دليل على انه لو كان مأخوذا من الشيطان لكان مأخوذا
من الشيطان المأخوذ من شطن هذا (ويرجح كون النون اصلية
ايضا ايراده اياه في فصل (شطن) وقوله في فصل (شيط)

ومنه الشيطان في قول اى من شاط اذا هلك حيث رجع الاول
والشيطان معروف وهو ابليس وذريته والا كثرون على انه
لم يكن من الملائكة كما هو ظاهر (قوله تعالى كان من الجن) وقال
في المعالم قال ابن عباس رضى الله عنهما كان من سحى من
الملائكة يقال لهم الجن خلقوا من نار السموم (وقال الحسن كان
من الجن ولم يكن من الملائكة فهو اصل الجن كما ان آدم عليه
السلام اصل الانس (وفي انوار التنزيل والاية وهى قوله تعالى
في سورة البقرة (واذ قلنا للملائكة اسجدوا) الاية تدل على ان
ابليس كان من الملائكة والالم يتساوله امرهم ولم يصح استثنائه
منهم ولا يرد على ذلك قوله تعالى (الا ابليس كان من الجن) لجواز
ان يقال انه كان من الجن فعلا ومن الملائكة نوعا ولان ابن عباس
رضى الله عنهما روى ان من الملائكة ضربا يتوالدون يقال
لهم الجن ومنهم ابليس ولم يزمع انه لم يكن من الملائكة ان
يقول انه كان جنيا نشأ بين اظهر الملائكة وكان مغمورا بالالوف
منهم فغلبوا عليه او الجن ايضا كانوا ما مورين مع الملائكة
لكنه استغنى بذكر الملائكة فانه اذا علم ان الا كما بر ما مورون
بالتزال لاحد والتوسل به علم ان الا صاغر ايضا ما مورون به
والضمير في فسجدوا راجع الى قبيلتين فكانه قال فسجد المامورون
بالسجود الا ابليس (وفيه ايضا لا يقال كيف يصح ذلك
والملائكة خلقت من نور والجن من نار لما روت عائشة رضى الله
عنهما انه صلى الله عليه وسلم قال (خلقت الملائكة من النور وخلق
الجن من ما رج من نار) لانه كما تمثيل لما ذكرنا فان المراد بالنور
الجوهر المضي والنار كذلك غير ان ضوءها مكدر مغمور بالدخان

مخدور عنه بسبب ما يصحبه من فرط الحرارة والاحراق فاذا صارت
مهذبة مصفاة كانت مخض نور (ومتى نكصت عادت الحسالة
الاولى جزءة ولا تزال تترأيد حتى ينطفئ نورها ويبقى الدخان
الصرف قال وهذا شبه بالصواب واوفق للجمع بين النصوص
والعلم عند الله تعالى انتهى (ورجم قول الاكثرين بحجج وبراهين
ذكرت في محلها هذا ويقال لكل متمرّد ومتعنّت من الانس
والجن والدواب شيطان وقد يقال الحية لتمردها وخباثتها
(الرجيم) فعيل من الرجم بفتح الراء وسكون الجيم بمعنى اللعن
والشتم والهجران والطرّد وبابه كتب وهو اما بمعنى المفعول
واختاره البيضاوي والبعثي وغيرهما اي مرجوم بالطرّد
واللعن عن حضرت الحنّان * او المرجوم المطرود بالشهب
من قبل المنان * او بمعنى الفاعل اي الراجم بالوسوسة لقلب
الغافل عن ذكر الديان * فعلى الاول اسم مفعول وعلى الثاني اسم
فاعل وعلى التقديرين فهو اما مجرور صفة زائدة للشيطان
ويجوز كونه بدلًا منه واما مرفوع على الخبرية بمبتدأ محذوف
اي هو او مبتدأ خبره محذوف واما منصوب على الذم اي اعني به
او اذم وعلى التقديرين فالجمله استئناف والجر اولى من الرفع والنصب
اسلامته عن الحذف بخلافهما والرفع راجع بالنسبة الى النصب
لان الحذف فيه قليل كما لا يخفى على ذي فهم قليل فضلا عن
ذي عقل عقيل (واعلم ان الشيطان باثني ابن آدم من قبل المعاصي
فاذا امتنع بقلبه في بدعة فان ابى يشككه في وضوئه وصلاته
فان ابى يوقعه في العجب وعند ذلك يشتد محاجته فانه آخر امره
فاذا تخلص العبد منه بعد من شره (ومشايخ الطريقة اختلفوا

في انقطاع وسوسته (قال بعضهم انها تنقطع بذكر الله تعالى
(وفرقة قالت لا ينعدم اصل وسوسته ولكنها تجري في الباطن
ولا يكون لها اثر اذا صار القلب به مستغرقا اي مشغولا بذكر الله
تعالى (وقالت طائفة اذا تنور القلب بنور الذكر يوسوس عن بعد
وعلى ضعف واجمع واعلى انه من علق قلبه بالدنيا وطمع ان يتخلص
من الشيطان كان كمن انغمس في العسل في اليوم الصيف
وظن ان الذباب لا يقع عليه وهو محال (روى انه كان محمد ابن
واسع يقول كل يوم بعد صلاة الصبح اللهم ايسه منا كما آيسته
من رحمتك وقنطه منا كما قنطته من عقوبك وابعده بيننا وبينه
كما ابعدت بينه وبين جنتك انك على كل شيء قدير) فتأمل له
ابليس يوما فقال يا ابن واسع هل تعرفني فانا الذي تستعبد
مني كل يوم جنتك اريد ان لا تعلم احدا هذا الاستعاذة فاستقم
جسمي واحرق كبدي (قال محمد بن واسع والله لا اضعها ممن
ارادها فاصنع ما شئت كذا في مشكاة الانوار حفظنا الله من شره
واعاذنا من مكره بالنبي واله وصحبه (عن سليمان بن صرد رضي الله
عنه انه قال استب رجلان عند النبي صلى الله عليه وسلم ونحن
عنده فبينما يسب احدهما صاحبه مغضبا قد احمر وجهه
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني لاعلم كلمة لو قالها لذهب
عنه الذي يجحد لو قال اعوذ بالله من الشيطان الرجيم ذهب عنه
ما يجحد (وفي الجامع الصغير اذا غضب الرجل فقال اعوذ بالله
الخ سكن غضبه (قال شارحه لان الغضب من الشيطان اي من
غوائله ووسوسته والاستعاذة من اقوى سلاح المؤمن على
دفع كيد ابليس ومكره (واذا تأمل معنى الاستعاذة وهو

الاتجاه الى الله والاعتصام به وضم له التفكير فيما ورد في كظمه
وثوابه والاستحضار ان الله تعالى اعظم قدرة من قدرته على
من غضب عليه سكن غضبه لا محالة (قال اهل المعرفة هذه
الكلمة وسيلة المقربين واعتصام الخائفين ومباينة المحين
وامثال رب العالمين) ثم اعلم ان من دأب المصنفين والمؤلفين
ان يذكر في اوائل تصانيفهم وتأليفاتهم بالبسملة والحمد لله
تعالى والصلاة على رسوله واله وقد يذكر ايضا اسامي
نصانيفهم ومؤلفاتهم وانها من اي فن هي ويذكر عدد
الابواب والفصول وكذا الغرض منها ايضا كما هو دأب بعض
الفحول فهذه سبعة اشياء يورد ها بعض ارباب النقول عند
الافتتاح بعبارة او اشارة لا يخفى على اصحاب العقول (ولما اراد
المصنف وهو على ما قبل على كرم الله وجهه ورضي الله تعالى عنه
الاقتداء بالقرآن المجيد والاقتفاء لحديث النبي المجيد صلى الله عليه
وسلم وعظم وكرم) كل امر ذي بال لم يبدأ بسم الله الرحمن الرحيم
فهو اقطع قال (بسم الله الرحمن الرحيم) وقد قضينا الوطر
منها في رسالتنا الموضوعة فيها فلا نعيد ههنا لتلايق التكرار
المؤدي الى الملل وهو الباعث الى الهجر والضلال وان كان فيه
بعض الفوائد ولا يخلو الزكي الفطن عن العوائد لثبوت شئنا لنذهبن
بالذي اوردنا فيها مع حذف الزوائد ولنا تيسر بمثله ولنزيد
كثيرا مع نصب الشواهد * بعون الملك الباقي واظف الرب
الشاهد * فهذه آوان قصور المهم وازمان وفور الشغل في الذم
وفقكم الله لا قصي الاماني وعصمتا واياكم عن كون مثل تلك الامم
(وانما لم يذكر المصنف الحمد والصلاة مع انهما بالابد منه لحديث

كل امر ذي بال لم يبدأ بالحمد لله فهو اجزم) وحديث كل كلام
لم يصدر بالصلاة على فهو اجزم) على ما روى ههنا لنفسه او
لاظهار العجز عن الاداء وهو اكمل الحمد واعظم المدح فانه
عليه السلام اظهر عجزه في مقام الثناء حيث قال صلى الله عليه
وسلم (لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك) اوللا كنفاء
بالبسملة او لتضمنها الحمد لوجود الوصف بالجمل فيها لوجود
الذكر القلي منه وان لم يوجد الذكر الاساني او الخطي والصلاة
تابعة للحمد (الامثلة) جسع مثال وهو الهيئة والصفة للشئ
والمراد ههنا الكلمة من حيث يلاحظ معها الهيئة التي تعرض
لها من الحركات والسكنات وتقدم بعض الحروف على بعض
وتأخير عنه (واعلم ان الجمع قسمان جمع قلة وهو الذي يستعمل
فيما دون العشرة (وجمع كثرة وهو المستعمل فيما فوقها ومعناه
ما ذكره بعض الافاضل في حواشي شرح الرنجاني ان الاول
يطلق على الثلاثة الى العشرة من غير قرينة ولا يطلق على ما
فوق العشرة بدونها بخلاف الثاني فانه يستعمل فيما دون العشرة
الى الثلاثة (وكذا فيما فوقها الى ما لانهاية له بلا قرينة لما قال
صاحب الترجيح من انه لا فرق بين جمعي القلة والكثرة في الاطلاق
على الثلاثة الى العشرة من غير قرينة وانما الفرق في الاطلاق
على ما فوق العشرة من غير قرينة حيث يصح اطلاق جمع الكثرة
على ما فوق العشرة دون جمع القلة وقولهم جمع الكثرة يطلق
على العشرة الى ما لانهاية له لا يلزم منه ان لا يصح اطلاقه على
الثلاثة الى العشرة اذ هو مسكوت عنه لشبهة كون اقل كل جمع سواء
للقلة او لكثرة ثلثة (واجعوا ان العشرة داخلة في القلة فقول

ابن كمال باشا في شرح التنقيح جمع الكثرة يراد به كل عدد فوق تسعة
 ايس على ما ينبغي (فان قيل ما اوزان جمع القلة والكثرة قلنا اوزان
 القلة كل جمع صحيح مذكرا كان او مؤنثا وافعل وافعال وافعله
 وفعلة من المكسر) وزاد الفراء فعلة بالفتحات وبعضهم افعلاء
 بكسر العين والكوفيون فعلاء بضم الفاء وكسرها والكثرة
 ما عداها وظاهر كلام اللباب مشعر بان جمعي التصحيح للقلة
 مطلقا سواء كانا معرفين او منكرين والمذكور في كتب القوم
 انهما انما يكونان للقلة اذا كانا منكرين واما المعرف باللام فلا قال
 بعض النحاة الجمعان اي الصحيحان مطلقا مشتركان بين القلة
 والكثرة (وذكر بعض المحققين من النحاة يعني نجم الاثمة الرضي
 ان انطاهر انهما لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة
 وصححه في الميزان وانك ان تقول الجمع المضاف قد يكون
 للجنس فيشمل القليل والكثير والعهد لان الاضافة كاللام في
 كونها للجنس والعهد والاستغراق صرح به السيد الشريف
 قدس سره في بحث تعريف المسند من حواشي المطول (ثم المذكور
 في كتب القوم انه قد يستعار احدهما للآخر وان وجد الآخر
 فيستعمل القليل في الكثير وبالعكس نحو ثلثة قروء مع وجود
 الاقراء على وزن افعال فاذا اتضح لك ما ذكرنا عرفت ان الامثلة
 جمع قلة على وزن افعلة استعيرت ههنا للكثرة اي الابنية والصيغ
 المختلفة باختلاف الهبئات اي المتنوعة كنصر ينصرا نصر
 لا تنصرا نصر منصور وغيرها (لكن في حاشية شرح النجاشي
 ما له ما اخوذ من الرضي هو انه اذا لم يأت الاسم الابناء القلة
 كاجل في الرجل بكسر الراء وسكون الجيم واذرع في الذراع

او بناء

او بناء الكثرة كرجال في الرجل بفتح الراء وضم الجيم ضد المرأة
 فهو مشترك بين القلة والكثرة انتهى (وقال الرضي وكذا كل
 جمع تكسير للرابع الاصل حروفه نحو جعفر) وكذا ما لا يجمع
 الا جمعه كاجادل ومصانع انتهى (واعلم ان الوضع وهو جعل
 اللفظ بآراء المعنى على نوعين شخصي سماعي وهو تعيين لفظ
 معين بنفسه بمصادته وصورته الجزئين للدلالة على معنى كنصر
 مصدر فان مادته مع صورته المخصوصة دالة على الحدث لا مطلقا
 بل الحدث المخصوص وهو النصر ولبست المادة مستقلة فيها
 والدليل عليه كل من الصور الجزئية مأخوذة منها والعلم بالبحث
 منه يسمى علم اللغة فهو علم يبحث فيه عن احوال جواهر المفردات
 من حيث معانيها الاصلية واختلفوا في وضع لغة العرب فذهب
 المحققون كابن الحسن الاشعري واتباعه الى انه هو الله تعالى
 ويسمى هذا المذهب مذهب التوقيف (وذهب الآخرون الى انه
 هو الانسان وهذا مذهب الاصطلاح ومنهم من ذهب الى التوزيع
 وقال بتوقيف البعض واصطلاح البعض) وقيل اول من تكلم
 بالعربية اسمعيل عليه السلام ابن ابراهيم عليه السلام الهاما
 من الله تعالى واستدل على الاول بقوله تعالى (وهلم ادم الاسماء
 كلها) فان الاسماء تدل على الالفاظ بخصوص او عموم وتعليمها
 ظاهر في القاها على المتعلم ميثاله معانيها وذلك يستدعي سابقة
 وضع والاصل ينبغي ان يكون ذلك الوضع ممن كان قبل ادم
 عليه السلام فيكون من الله تعالى فليست امل (والنوع الثاني من نوعي
 الوضع نوعي قياسي وهو تعيين صورة كلية مفردة او معجزتها
 من المادة زائدة مأخوذة بالنوع بشرائط مخصوصة للدلالة

على معنى فالاول كنصرفان صورته الكلية في الفعل دالة على الزمان
الماضي (والثاني كنصور فان صورته مع الميم الزائد في اوله والواو
بعد عينه في الصفات دالة على من وقع عليه الحدث) فهذا
النوع يكون بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ يكون كذا فهو
متعين لا - لالة بنفسه على معنى مخصوص يفهم منه بواسطة
تعيينه له مثل الحكم بان كل اسم اخره الف او ياء مفتوح ما قبلها
ونون مكسورة فهو لغردين من مداول ما الحق باخر هذه العلامة
وكل اسم غير الى نحو رجال ومسلمات فهو لجمع من مسميات ذلك
الاسم ومثل هذا من باب الحقيقة بمنزلة الموضوعات الشخصية
باعتبارها بل اكثر الحقائق من هذا القبيل كاللثني والجموع
والمصغر والمنسوب وعامة الافعال والمشتقات والمركبات وبالجملة
كل ما يكون دلالة على المعنى بالهيئة كذا في التلويح (والوضع
في هذا النوع عام والموضوع له خاص والموضوع فيه يلاحظ
بامر عام لتعددته بخلافه في النوع الاول والوضع العام الموضوع له
الخاص يجوز ان يكون بالوضع للكلية الصرفة لا باعتبارها
بل ملحوظة بامر صادق عليها كوضع المشتقات وسنفضله لك
ان شا الله تعالى) والعلم الباحث من هذا النوع من الوضع
يسمى علم التصريف لكن ليس مقصورا عليه بل يبحث فيه ايضا
عن التغيرات القياسية (فبحث التصريف من الموضوعات
الوعية والتغيرات القياسية (وذكر غير القياسي فيه استطراد
اولا شبهة القياسي بنوع ضبط يوجد فيه كما في الجموع المكسرة
السماعية فانها ذكر في الصرف على وجه يحصل به نوع قياس
لامن حيث خصوصياتها منتشرة فانها من تلك الحبيبة نذكر

في اللغة

في اللغة وكذا المصادر الثلاثية والابواب او لتكثير الفائدة او غيرهما
(وعلم التصريف علم يبحث فيه عن المفردات من حيث صورها
وهيئاتها فلذا يقدم في العلم على النحو فان التصريف يبحث
عن ذات الكلمة والنحو عن صفاتها (وذكر نجم الائمة ان
التصريف على ما حكى سيبويه عنهم هو ان تبني من الكلمة بناء
لم تبنيه العرب على وزن ما بنيته ثم تعمل في البناء الذي بنيته
ما يقتضيه قياس كلامهم (والآخرين على ان التصريف علم
بابنية الكلم وبما يعرض لحروفها من اصالة وزيادة وحذف
وصحة واعلال وادغام وامالة وبما يعرض لآخرها مما لبس باعراب
ولابناء من الوقف وغير ذلك انتهى) والتصريف في الاصطلاح
يطلق على معنيين احدهما ما يبحث فيه عن الموزونات اعني الامثلة
المختلفة باعتبار اشتقاقها من المصادر ويسمى علم الاشتقاق
ويعرف بانه علم يتحويل الاصل الواحد الى امثلة مختلفة لمعان
مقصودة (وثانيهما ما يبحث فيه عن القواعد الوزنية للوصول
الى المعاني الموزونية ويسمى علم الاوزان ويعرف بانه علم باصول
يعرف بها احوال ابنية الكلم التي ليست باعراب وفي هذا الفن
لا يبحث عن الاشتقاق ولا عن المصدر بطريق الاصل بل
بالتبعية والمراد بابنية الكلم هي الالفاظ باعتبار حروفها وحركاتها
وسكاتها الموضوعات لها باعتبار كونها مادة للكلمة وباحوال
الابنية العوارض التي تلحقها بحسب كل غرض وفي شرح المراح
الحق ان الاشتقاق ليس بجزء من التصريف حقيقة بل هو
علم على حدة (وذكر في شرح المير ان علم الاشتقاق داخل
في تعريف الثاني فتبصر) واستبان مما ذكرنا ان موضوع التصريف

المفردات المذكورة من الحثية المخصوصة التي هي الهيئة اعني
الفاظا باعتبار حرركاتها وسكناتها في غير آخرها واصولها وزواياها
والترتيب الذي فيها بحسب الاصل على وجه كلي (وانما قلنا
في غير آخرها اذ حركة الاخر وسكونه لا يغير البناء ولذا جوزوا
الاعلال في آخر الملحقات والكلية معتبرة في الاصول بالجنسية وفي
غيرها بالنوعية ولعل لهذا السر عبر واعني الاصول بالفاء والعين
واللام والزوائد بانواعها كما سيجيء (وكل حرف من حروف
التهجى التسعة والعشرين نوعا غير الاخر) وكذا كل من الحركات
نوع وكذا السكون فقل ومنصر بناء واحدا لانهما في جنس
الاصول ونوع الزائد ونوع الحركات والسكون وكذا قال ونصر
ونصر (وقيل بخلاف اكرم واكرم وقاتل وقاتل لعدم اتحادهما
في نوع الحركات وان اتحدا في جنس الاصول ونوع الترتيب
والسكون) فالاعتبار في شخص الصيغة شخص الحركات وشخص
السكون فختلف الصيغة بالشخص باختلاف اشخاص
الحركات والسكون كما ختلافها في ضرب وطلب مثلا على بناء
الفاعل مع اتحادهما بالنوع وكذا يقتل وينصر فانهما باعتبار شخص
الحركات وشخص السكون مختلفان صيغة بالشخص ومختلفان
بالنوع لاتحاد نوع الحركات ونوع السكون والمعتبر في نوع
الصيغة نوع الحركات والسكون فختلف الصيغة بالنوع باختلاف
انواع الحركات والسكون كما ختلافها في ضرب وضرب
بالحركة وكذا يعتبر في شخص الصيغة شخص الترتيب فختلف
الصيغة بالشخص باختلاف شخصه كما ختلافها في ضرب
وربض مع اتحادهما في نوع الترتيب فانه باخة للاف المقدم

والأخر

والأخر لا يختلف نوع التقديم والتأخير وان اختلف شخصهما
لكن صيغة فاعل مخالفة بالنوع لصيغة فاعل مع ان الهيئة
الحاصلة لهما باعتبار نوع التقديم والتأخير ونوع الحركات
والسكنات متحدة (اللهم الا ان يمنع اختلاف الصيغة بالنوع فيهما
هذا) واما الاعراض الذاتية لتلك المفردات فهي احوال عارضة
لها لذاتها اما الحاجة معنوية هي افادتها المعنى والبحث عنها
هو المقصود الاصل من التصريف ككونه تثنية وجعا ومصغرا
ومنسوبا ومصدرا وماضيا وغيره من المشتقات (واما الحاجة
لفظية كتخفيف الهمزة والادغام والاعلال والامالة وكونه
مقصورا ومدودا الى غير ذلك) واما غايته فهي الاستغناء في معرفة
الالفاظ الكثيرة القياسية ومعانيها باوحد منها وتغيره عن سماع
الباقى وتغيره فيتمكن من الضبط بسهولة ويأمن من الخطاء في
تلفظه ويعرفه اذا صدر من غيره فهذه فائدة عظيمة وغاية شريفة
ولقد اطنبنا الكلام في هذا المقام ليميز القشر من اللباب عند طالبي
المرام (ثم لما كان بحث علم التصريف مقصورا على الموضوعات
النوعية والمغيرات القياسية وكانت الاولى هي المقصودة
الاصلية ومستلزمة لمعرفة بعض انواع الثانية ومدارا لمعرفة
بعضها الاخر) فانا انما عرفنا ان قال مغير قول لعلمنا ان البناء
الموضوع بالنوع لماضى الثلاثي تحرك العين وسهل المعرفة للمبتدى
بخلاف الثانية اقتصر المصنف في هذه الرسالة على ذكر امثلة
الموضوعات النوعية (والموضوع النوعي اما مجرد او مزيد فيه
فالمجرد لا يكون حروفه الاصول اقل من الثلاثة وهو الاصل لان
الاصول في كل كلمة ان تكون على ثلاثة احرف) حرف يبتدأ به

وحرف يوقف عليه وحرف يفصل بين المبتدأ به والموقوف عليه اذ يجب ان يكون المبتدأ به متحركا لتعدد الابتداء بالساكن كما سيأتي تمام بحثه في الماضي ان شاء الله تعالى (ويجب ان يكون الموقوف عليه ساكنا لانه لا يوقف على الحركة في عرفهم) فلما تنافيا في الصفة من الحركة والسكون كرهوا مقارنتها ففصلوا بينهما بحرف لا يقال المتوسط لا يخلو من ان يكون متحركا او ساكنا وايما كان يلزم التنافي مع احدهما (لانا نقول لما جاز الحركة والسكون على المتوسط من حيث هو متوسط ولم يجب واحد منهما بخصوصه لم يتحقق التنافي وجوزوا في الاسم رباعيا وخماسيا للتوسع ولم يجوزوا سداسيا لما فوقه لئلا يتوهم انه كلمتان لما مر من الاصل وهذا اعني كون الرباعي والخماسي صنفين غير الثلاثي مذهب سيبويه وجهور النحاة (وقال الفراء والكسائي بل اصلهما الثلاثي فقال الفراء الزائد في الرباعي الاخير وفي الخماسي الحرفان الاخيران) وقال الكسائي الزائد في الرباعي الحرف الذي قبل آخره ولا دليل على ما قال (قال نجم الائمة وقد ناقضا قوليهما باتفاقهما على ان وزن جعفر فمئل ووزن سفر جل فمئل مع اتفاق الجميع على ان الزائد اذا لم يكن تكريرا يوزن بلفظه (وقد عرفت قبل ورقة وسيأتي مزيد تفصيل (والمراد بالاسم ههنا الاسم المتمكن الذي يمكن تصريفه واشتقاقه كرجل وفرس لا الاسم المبني كمن وما وفي حكمه الحرف واما في الفعل فهم جوزوا رباعيا ولم يجوزوا خماسيا فصاعدا لكثرة استعمال الفعل مع ثقله معنى لدالاته على الحدث وزمانه ولفظا لاقتضائه الفاعل ابدا وكذا المفعول والغاية والمكان والزمان في البعض ولانه فرع الاسم فلو اجيز لزم المساواة

بين الفرع والاصل ولان الغرض من الزيادة على الثلاثة توسيع في الكلام وبالرباعي يحصل المرام ولانه يتصل به الضمير المرفوع فيصير كالجزء منه بدليل اسكان ما قبله فيكون الخماسي فيه كالسداسي في الاسم وقد علمت انه مرفوض (فالمجرد اما ثلاثي اورباعي والثلاثي لما كان اخف استعمالوه في معان كثيرة مختلفة فوضعهوا له امثلة مختلفة لتدل على اختلاف المعاني (ولما كانت المطردة تنفر على المختلفة لكون اشتقاقها بالحق الضمائر منها قدما والمختلفة على المطردة ولذا بدأ المصنف بالاولى فقال (نصر بنصر نصر الى اخره) وهو على ارادة اللفظ خبر لقوله الامثلة او خبره محذوف وهو الذي يذكر او خبر مبتدأ محذوف اي هذه او ما يذكر وقوله نصر بنصر خبر مبتدأ محذوف او خبر بعد الخبر او بدل من الامثلة او بيان لها او مفعول فعمل مقدر (واعلم ان نسخ الكتاب التي رأيناها ووصلت اليها وجدناها قد كتبوا فيها في حواشي الامثلة تعبيراتها بالفاظ عربية ومعانيها مترجمة بالتركية واعترف بها بعض شراحه واشتهرت الى ان بلغت حد الاصل حتى ان المعلمين يذكرونها في تعاليمهم كما ذكرنا متن الامثلة مع عدم تعلق غرض الفن بها فصار الاصل كالشاذ النادر والعمل به كالشريعة المنسوخة وايت شعري واعل سبب ذلك ان المصنف لما اتى بالامثلة على طريق التركيب بحسب الظاهر لا على طريق الحكاية والتعداد يدل عليه قوله فهو ناصر وذلك من صور حيث اتى بالعطف كما هو طريق اللغة وربما يدل عليه ايضا انه اتى بالمعربات بالاعراب لاعلام المنون وغير المنون وساكن الاخر ومتحركه والمبني على الفتح او السكون

والمعرب حال النصب والجرف في ثنية الاسماء وجمعها السالم لتغير البناء فلو اراد التعداد وعدم التركيب كما هو غرض الفن لاتي بها بالوقف كما لا يخفى على من له حظ من النحو فلا يحصل فائدة الاعلام (نعم لو حكى حال الرفع لحصل تلك الفائدة زعموا انه قصد بيان الامثلة نفسها وتركيبها مع غيرها مع قصد الوزن في ضمنه او بالعكس فناسب ذكر معانيها حتى يتميز عند المبتدى بعضها عن بعضها باعتبار المعنى ايضا فله دره حيث بادى الى تعليم الامثلة واوزانها وأشار الى بيان تركيبها مع غيرها ومعانيها وان كان خارجا عن بحث التصريف ولم يقتصر على ذكر الاوزان فقط على سبيل التعداد او الحكاية كما اكتفى بذلك البعض بناء على ان الغرض من وضع الامثلة المختلفة تعداد الامثلة المفردة لتركيبها مع الغير مع ان معاني المختلفات انواع تحت جنس وهو معنى المصدر اعني الحدث الساذج كما ان معاني المطردات اعني احداث الموصوف بها الاشخاص افراد تحت معاني المختلفات ذكره في روح السروح (فاذا كان الامر كما ذكرناه كان علينا ان نتعرض بذكر ما كتبوا في تلك الحوشي وتصحيحه وتطبيقه على ما وضعت الامثلة بارائه بموادها وهيئاتها الاولى وبما التزمنا ثانيا فنقول وبالله التوفيق (قوله نصر) في الحاشية هكذا فعل ماض بناء معلوم مفرد مذكر غائب معنسى يردم اتدى برغائب ارجعش زمانه في العنوان ستة الفاظ عربية الاول لفظ فعل وانساني لفظ ماض والثالث لفظ بناء معلوم ولا حاجة الى لفظ البناء بعد ذكر المعلوم وقد يقال بدله المني للفاعل وكلاهما بمعنى واحد في اصطلاح الحجة والرابع المفرد والخامس المذكر والسادس

الغائب

الغائب وفي الترجمة ستة الفاظ تركية ايضا الاول يردم والثاني ايتدى والثالث برور الرابع غائب والخامس ار والسادس بكمش زمانه (والغرض من الترجمة اعلام المبتدى معنى المعنون بذلك العنوان وهو ههنا قوله نصر وتفهم معاني الالفاظ العربية لانه يتفهم منها معان العنوان على التوزيع الا ان النشر ليس على ترتيب الالف لضرورة رفع الركاكة كما لا يخفى فلفظ يردم تفسير لمعنى نصر لكونه فعلا مع المادة الجزئية لان كل فعل يدل على الحدث ولفظ ايتدى تفسير له ايضا لكن باعتبار المعلوم وفي الحقيقة هو لفظان لفظان باعتبار المعلوم دال عليه ولفظ دى يدل على التخصيص بالماضى فهو ينهى عن الخبر في الزمان الماضى كما ان لفظ در وما يؤدى مؤداه يدل على الخبر في الحال او الاستقبال كما سيحى في المضارع ولفظ يرتدى ايضا باعتبار الوحيدة ولفظ غائب تفسير له باعتبار الغيبة ولفظ ار باعتبار التذكير ولفظ بكمش زمانه لاجل المضى فظهور ان لفظ معنسى في الترجمة يعنى معنى نصر من حيث يلاحظ بما ذكر في العنوان وقولهم فعل ماض بناء معلوم الى اخره تعبير عن قوله نصر مع فاعله او بدونه واطلاق عليه من اطلاق العام على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه كاطلاق الانسان على افراده فان معنى هذا العنوان كلى صادق على كل ما كان على هيئة فعل بحركات العين في الثلاثى وعلى هيئات مضبوطة معتبرة بشرائط مخصوصة في غيره في الافعال ككرم وفرح وقاتل وغيره (وكذا الترجمة تفسير له لكن بخصوص مادته وجوهره وليس المراد تفسير معناه التركيبى بالعربية اولا ثم تفسير الالفاظ

مطلوب
نصر

العربية بالتركية والافعال واجب ان يقال فعل النصر واحد مذكر غائب في الزمان الماضي كما لا يخفى في الحقيقة اطلاق الفعل والماضي عليه باعتبار دلالة بمادته وهيئة الكلية على معناه واطلاق المفرد والمذكر لعدم علامة التثنية والجمع والتأنيث وباعتبار الفاعل الغائب واطلاق المعلوم والغائب باعتبار فاعله وهو ههنا الضمير المستتر فيه على اعتبار التركيب لما سياتي في المطردة ان اطلاق التثنية والجمع والمخاطب والتكلم على الفعل باعتبار فاعله المضمر واطلاق المعلوم والمجهول والغائب باعتبار فاعله مطلقا فانهم اذا كان الفاعل ضميرا متصلا جعلوه جزء من لفظ الفعل نظرا الى احتياجه الى الفاعل في الافادة واحتياج الضمير الى ما يتصل به في الوجود فجعلوا المجموع صيغة اصلية وكلمة واحدة اعتبارا حتى لا يجوزون توالي اربع حركات فيه (اعلم انك قد عرفت ان معاني الاختلافات انواع تحت جنس هو معنى المصدر اعني الحدث من حيث هو هو من غير ان يعتبر معه شيء آخر فالمعنى النوعي للماضي مثلا الحدث المقارن بالزمان الماضي المنسوب الى فاعل ما مطلقا اي لا من حيث يلاحظ معه شيء من احواله من الافراد والتعدد والتكلم والخطاب والغيبة والتذكير والتأنيث فالحدث كلي والنسبة كلية فالفاعل كلي فالمجموع معنى كلي شامل لجميع معاني المطردات التي هي افراد له اعني النسب الجزئية للحدث الكلي في التركيب الجزئية الى الفواعل المخصوصة وصيغة فعل كلية ايضا متحدة بالنوع في جميع المطردات التي هي افراد لها باتصال الضمائر المرفوعة وتلك الصيغة لم توضع لذلك المعنى الكلي بل لوحظ ذلك المعنى الكلي الملاحظة افراده

المذكورة

المذكورة اجمالا ووضع تلك الصيغة النوعية بازاء كل واحد من تلك الافراد بمخصوصه بوضع عام فاذا تقرر هذا تحققت ان ما ذكرنا في حواشي اكثر الاختلافات ليس المعاني النوعية بل معاني المطردة لكن باعتبارها كلية باعتبار ايهام الضمير فيها كما لا يخفى (واختبر مثال الغائب المفرد المذكور من المبنى للفاعل لماجيء في آخر البحث) قيل لم يذكروا فاعله ظهرا لعدم تعلق الغرض بنسبته الى الفاعل البارز بمخصوصه فاكتفى بالمستتر وهو يجوز ان يعتبر بهما كما يدل عليه المعنى واما عدم اعتبار الضمير المستتر فاعلاله اصلا فلا اصل له انتهى (اقول لامر كذلك بعد اعتبار تركيب الامة مع غيرها وبيان معانيها مع اعتبار الوزن وعدد الامة فان الافعال لا توجد بلا تركيب بخلاف الاسماء والحروف) ثم انه على قياس ما ذكرنا في الترجمة اذ لم يعتبر الضمير بهما يكون المعنى هكذا يردم ايتدي اول برغائب اركشمش زمانده (ثم اعلم بان) يكفي في الترجمة لفظ يردم ايتدي على ايهام الضمير ولفظ يردم ايتدي اول اى على عدم لان الاخبار بوقوع الحدث من الفاعل الغائب في الزمن السابق الذي دل عليه الماضي المفرد الغائب يؤدي بذلك القدر ولذا تربهم اذا قصدوا معناه مستندا الى الظاهر مثل نصر زيد يقتصرون على قواهم يردم ايتدي ولا يزيدون عليه شيئا ويزاد لفظ اول لتعيين الفاعل الغائب لان ضمير الغائب موضوع للمعين على رأى المحققين من المتأخرين فلفظ نصر مع فاعله المستتر فيه معناه على الاول يردم ايتدي اى وعلى الثاني يردم ايتدي اول اى وكذا معنى ضرب باعتبار التركيب مع الفاعل الضمير فيه اوردى اى اول اى (فلفظ يردم ايتدي تعبر عن الحدث

المخصوص المنسوب الدال عليه نصر ضمنا او بما دته المرتبة
من حيث هي مادته وسنحققه وليست المادة مستقلة في تلك الدلالة
بدون الترتيب كما عرفت فيما سبق ولفظ ابتدى يفهم منه معنى
الزمان الماضي الذي دل عليه نصر بهيئته الكلية فقط وضعا
نوعيا قياسيا ولا مدخل للمادة المخصوصة فيها بل كل هيئة كذلك
في الافعال تدل عليه (وكذا يفهم منه معنى النسبة الى الفاعل
الغائب المفرد المذكور التي دل عليها نصر بهيئته الكلية ايضا
الا انها لا تفهم الا مع ملاحظة انضمام الفاعل اليه وهو الضمير
فيه مبهم او غير مبهم ولفظ اول بمعنى اول شخص تعبير عن تعيين
الفاعل كزيد مثلا ولفظ ار تعبير عن تذكيره واما التعبير عن
نفس الفاعل فقد حصل في ضمن لفظ ابتدى فانفاعل وتذكيره
لا يدخلان في المعنى الموضوع له للفعل نفسه والا لكان فعلا
واسما معا لانه حيث دل على الحدث المستقل بالمفهومية
المقتزن بالزمان الماضي دل على معنى الفاعل المذكور المستقل
ايضا الغير المقتزن به بل احوال افعال مدلولات للصيغة التزاما
لانها وضعت لكل نسبة مخصوصة جزئية وهي تستلزم
الفاعل المخصوص واما الفاعل من حيث انه غائب مذكر مفرد
فدلول للضمير الذي اعتبر مستترا الا انه لما لم يوضع له لفظ
على حدة بناء على انه لا بد ان يكون ضمير المفرد اقل افعالا من
ضمير المثنى وضميره على حرف واحد وهو الالف اكتفوا عنه
بلفظ الفعل كما يحذف من اخر الكلمة المشتهرة شيء ويكون فيما
ابقى دليل على ما القى كما في الترخيم (واما التعبير عنه بهو فذلك
تحوّلهم تعبرا عند بلفظ المرفوع المنفصل اكونه مرفوعا مثل

المقدر

المقدر (والحاصل ان المعنى المطابق للفعل مع الفاعل الضمير
المبهم يفهم من لفظ يردم ابتدى فان لفظ ابتدى يدل على
الفاعل الغائب التزاما كما دل لفظ ابتدى على المخاطب ولفظ ابتدى
على المتكلم (لكن لما كان صيغة المفرد في التركيبة مشتركة بين
المذكر والمؤنث يزداد لفظ ار فانفاعل واحواله من التذكير
وضده والغيبة والخطاب والتكلم الى غير ذلك من الموازم لادلالة
الفعل عليها لا مطابقة ولا تضما (فان فعل مثلا وضع لي دل
على نسبة الحدث المقارن للزمان الماضي الى الشخص الواحد
الغائب المذكور المعين مع كون المنسوب اليه واحواله خارجة عما وض
هوله لازمة له يدل عليها التزاما نظيره لفظ العمى فانه موضوع
لعدم البصر عما من شأنه البصر والمعنى الموضوع له هو العدم لا مطلقه
بل العدم المنسوب الى البصر فهو العدم الخاص المنقوم من عدم
ونسبة الى البصر فان نسبة داخلية في الموضوع له والمنسوب اليه
وهو البصر وسائر احواله خارجة عنه هكذا ينبغي ان يعلم المقادير
فظهر انه لا حاجة في بيان المعنى المطابق لنصر مع فاعله المستتر
الى لفظ بروغائب وكشمش زمانه بل يفهم مؤداها من لفظ يردم
ابتدى فذكرها بعده للتأكيد فانك اذا اخبرت عن نفسك قلت
اوردم وان اردت التأكيدي تقول اوردم بن فاكتبوا في الحاشية
في الترجمة تعبير عن المعنى المطابق لتركيب نصر واحد غائب
في الزمان الماضي فلفظ بر تعبير عن معنى الواحد ولفظ غائب
عن معنى الغائب ولفظ كشمش زمانه عن معنى في الزمان الماضي
كما لا يخفى على المتأمل الصادق المنصف (فان قلت قد ذكرت
ان الفاظ التركيبة لتفهم المبتدى معاني الالفاظ امر به ولا يفهم

من لفظ يردم ابتدئ مثلا معنى الماضي والوحدة والغيبة قلت بل يفهم كل صبي يقدر على التكلم هذه المعاني لكن لا يقدر على التعبير بهذه العبارات مثلا اذا قلت لصبي يارن اوقور مسين يقول اوقورم ولا يقول اوقدم ولا اوقر سين ونحوهما ولا يزيد لفظ بن الا ان يريد ان يؤكد هذا ما يسر الله لنا من التحقيق الاتيق بلطفه الحقيق للفريق (فان كنت في شك مما القينا اليك فاسئل الذين يقرؤن الكتاب من قبلك واسمع لما نلتو عليك يحصل به القناعة في نفسك فان فيه دخلا في تحقيق المقام وتوضيح المرام) فنقول وبالله التوفيق * اعلم * ان الفعل الماضي وكذا سائر الافعال تامة وناقصة مشتمل على ثلاثة معان (احدها الحدث وسبأني في المصدر ما هو المراد منه) والثاني الزمان من الماضي والحال والاستقبال (والثالث النسبة الى فاعل مخصوص او فاعل ما على الاختلاف) والاول هو المختار وهي النسبة التامة خبرية كانت او انشائية لا التقييدية كما في الصفات (والمراد بها الانتساب لا ما هو فعل المتكلم ولا يلزم تكرارها في مفهوم الفعل بسبب اعتبارها في مفهوم الحدث ايضا وهو ما قام بشيء لانه لا يلزم من الدلالة على ما يصدق عليه الحدث الدلالة على النسبة) وكذا لا يلزم من اعتبار الحدث في مفهوم الفعل اعتبار النسبة حتى يلزم من اعتبار النسبة في مفهوم الفعل تكرارها فيه ذكره عصام دين في شرح الرسالة الوضعية وافاد في حاشية الفوائد الضيائية ان التحقيق ان الفعل مشتمل على اربعة معان رابعها تقييد الحدث او النسبة بالزمان فالواضع نظر في وضعه الى ماهية الحدث والى قيامها بالفاعل الخاص والى زمانها

فالمجموع

فالمجموع معنى مطابق للفعل (فمضى ضرب هذا هو الضرب المقارن للزمان الماضي المنسوب الى الفاعل المخصوص الذي هو هذا بحيث يكون النسبة مرآة لملاحظة طرفيها وآلة لتعرفهما الا ان معنى الحدث وهو الضرب معنى في نفسه يدل عليه ضمنا بناء على ان وضع الفعل لمعانيه ليس بصريح بل ضمنى اذ وضعه لجميع معانيه بحكم واحد كان يقال كل فعل موضوع لحدث هو مدلول ما اشتق هو منه ونسبته الى شيء معين وزمان ذلك الانتساب او يدل عليه بمادته وهيئته الجزئيتين وضعاً سماعياً بناء على ان جوهر الكلمة موضوع لما وضع له المشتق منه فوضع الفعل بوضع جزئية من المادة والصورة فالمادة من حيث هي مادته موضوعة للحدث الذي وضع له المشتق منه له والهيئة موضوعة لنسبته وزمانه فوضع المركب المركب بوضع الاجزاء للاجزاء لا بوضع عين المجموع لعين المجموع كما كان كذلك في وضع المفرد لمعناه فتأمل فانه دقيق (وعلى كلا التقديرين فعنى الحدث مستقل بالمفهومية لا يحتاج الى انضمام شيء اخر وكذا الزمان مستقل بها الا ان الفعل يدل عليه بهيئته الكلية فقط وضعاً نوعياً قياسياً لا مدخلاً بخصوص المادة في تلك الدلالة كما عرفت فدلالة الفعل بنفسه ليست الاعلى للحدث والزمان واما النسبة فيدل عليها الفعل بهيئته الكلية ايضا لانها لا يمكن ان تفهم بدون ذكر الفاعل فهي غير مستقلة بالفهم وكذا التقييد المذكور على الاعتبار به اذ هو معنى حر في فلا يفهم المعنى المطابق للفعل بدون ذكر الفاعل لامتناع فهم الكل بدون فهم الجزء فالفعل باعتبار تمام معناه كالحرف فكما ان لفظة من موضوعة وضعاً ما للكل ابتداء

معين مشخص بحيث لا يفهم ولا يفاد بها الا واحد بخصوصه
دون القدر المشترك (كذلك لفظة ضرب موضوعه وضعاعاما
لكل نسبة الحدث الى فاعل مخصوص بخصوصها وتعينها ولذا
لا يكون باعتبار معناه المطابق مسندا للزوم النسبة للنسبة كما
لا يكون مسندا اليه وان كان باعتبار بعض معناه وهو الحدث مسندا
اذ هو الكلية وعدم اعتبار الشخص فيه صالح للانتساب الى
ذوات متعددة والنسبة الى خاص منها معتبرة في وضعه فهو
باعتبار جزء معناه مسند دائما فلا يكون مسندا اليه لا باعتبار
الحدث ولا باعتبار الزمان لان الغرض من وضعه افادة ثبوت
معناه للغير دائما فاذا كان المقصود بالافادة من شيء دائما اعتبار
كونه ثابتا للغير يمنع في هذه الحالة اثبات شيء اخر له واورد عليه انه
بعد توقف الدلالة المطابقة على الضميمة لا يكون الدلالة
التضمنية التي هي الدلالة على الحدث وعلى الزمان بنفس اللفظ
كيف وقد حقق ان التضمن لا يوجد بدون المطابقة (واجاب عنه
الفاضل العصام بان كونها بنفس اللفظ لا يقتضي وجودها بدون
المطابقة المتوقفة على الضميمة لان معنى الدلالة بنفس اللفظ
استقلال المدلول بالمفهومية والحدث وكذلك الزمان معنى
مستقل بالمفهومية وانما توقف فهمه على الضميمة بواسطة عدم
استقلال ما هو شرط فهمه بالمفهومية منه اعني المعنى المطابق
فان قلت لاشك في انه يفهم عند سماع ضرب مثلا الحدث والزمان
مع انه لم يفهم المعنى المطابق فكيف يتم ما اتفقوا عليه من ان
التضمن لا يوجد بدون المطابقة قلت اجاب عنه الفاضل المزبور
ايضا بعد ما ادعى فيه انه مما تحريفه العقلاء قرنا بعد قرن بانه

لا خفاء في ان اللفظ الدال لا يدل على المعنى الا لتذكر الوضع وفهم
المعنى من اللفظ ودلالته عليه يتأخر عن تذكر الوضع (فاذا
سمعت لفظ زيد مثلا بعد العلم بوضعه تذكرت وضعه لمعناه
وقد حضر معناه عندك في ضمن ذلك التذكر لانه لا يمكن استحضار
الوضع بدون حضور حصول طرفيه فلبس العلم بالمعنى عند
سماع اللفظ في ضمن تذكر الوضع دلالة اللفظ لان المفروض
ان تلك الدلالة متأخرة عنه بل لا بد للدلالة من امر آخر ليس
من اللفظ وهو التفات النفس اليه من حيث انه مراد اللفظ
والذي دعاه الى التلطف به (فنقول لما سمع العالم بوضع ضرب على
الوجه العام لفظه تذكر وضعه بهذا الوجه وحضر عنده
مفهوم الحدث والزمان في ضمن تذكر الوضع وليس هذا من
دلالة اللفظ ولا يتوجه من لفظ ضرب الى معنى من حيث هو مراد
ما لم يعلم بخصوص المعنى الموضوع له بالضميمة فاذا حضر
عنده بالضميمة التفت اليه من اللفظ من حيث انه مراد فشاهدة
الحدث والزمان في ضمن هذا الالتفات هي الدلالة التضمنية
ولاشك انها لم تتحقق من سماع ضرب بدون فهم معناه المطابق
قال رحمه الله وبهذا تبين سر ما اشهر من رئيس العقلاء الشيخ
ابي علي بن سينا الارادة شرط الدلالة وعلم انه كلام بلغ غاية
التحقيق وليس مما يتعجب من وقوعه من مثله كما زعم كل من بلغه الى
الآن فان الدلالة الالتفات من اللفظ الى المعنى من حيث هو مراد
فلولا العلم بالارادة لمعنى من اللفظ لم يتوجه السماع من اللفظ
الى المعنى فلم يتحقق الدلالة لا على المراد ولا على الجزء منه ولا
على لازمه انتهى (اقول كانه تعربض على من ذهب الى ان الدلالة

لبست بتابعة الارادة كالمحقق الرازي في شرح رسالة الشمسية
واليه مال الشريف قدس سره (ومذهب ابن سينا انها تابعة
للارادة) ثم انه قال ذلك الفاضل القول بان الفعل موضوع
لحدث والنسبة والزمان كما اجمعوا عليه ليس الا ان الفعل
لا يكون بدون الفاعل فالجأ هم تصحيح سر ذلك الى ان جعلوا
النسبة داخلية في مفهوم الفعل لئلا يكون له يد من الفاعل
ولا اضطرار لمن شرح الله صدره ورزقه نصره (فنقول لك عما
الهمني ربي ان الفعل موضوع لحدث مقيد بالزمان والنسبة انما
جاءت من الهيئة التركيبية كما في الجمل الاسمية فلا يخفى على
المنصف انه لا يناسب جعل هيئة زيد قائم للنسبة وجعل هيئة
ضرب زيد لغوا ومن امارات ان النسبة ليست مدلولة للفعل
انه يفهم الحدث والنسبة تفصيلا (وقد اتفقوا ان دلالة المفيد
لا تكون تفصيلا ولهذا لم يصح تركيب القضية الشرطية من
مفرد بن وانما التزم مع الفعل ذكر الفاعل لان الفعل يؤدي
معنى الحدث على وجه يكون مستعدا ان ينسب الى شيء فيلزم
استناده الى شيء لئلا يكون احضاره على هذا الوجه لغوا هذا
كلامه والله اعلم (وفيما ذكرنا لك ههنا كفاية في اداء المرام واولا
ان المسؤل منا ذلك لما بسطنا اسكلام * ثم اعلم * بان الفعل
بالكسر في اللغة اسم الحدث وبالفتح مصدر فعل يفعله من
باب فتح قال سيد المحققين قدس سره في شرح المفتاح للفعل
بفتح الفاء هو المصدر حقيقة وبكسرهما اسم لا مصدر حقيقي بل
الحاصل من المعنى المصدري وقال اتقنا زاني في المطول ويستعمل
الفعل بكسر الفاء للفظ والحدث فاعترض عليه بان الذي للحدث

هو الفعل بالفتح لا غير والفعل بالكسر الاسم كما صرح هو به
في غير هذا الكتاب يعني المطول (وصرح به الجوهري ايضا
واجيب بان هذا انما يرد ولو كان المراد بالحدث هو مدلول مصدر
فعل يفعل من حواشي شرح الزنجاني ويؤيده ما ذكره في التلويح
ان الفعل بالفتح مصدر فعل يفعله وبالكسر اسم بمعنى الشان
وفي القاموس الفعل بالكسر حركة الانسان او كناية عن كل
عمل متعبد وبالفتح مصدر فعل كمنع هذا في اللغة (وام
في الاصطلاح فهو ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الزمان
الثلاثة وهي الماضي والحال والمستقبل وانما يسمى هذا مقترنا بالزمان
الفعل الاقوى وهو المصدر وكونه اقوى دلالة عليه من الدلالة
على الزمان وغيره ولذا لا يتغير بتغير الصيغة والتسمية بالا قوى
اولى قولهم ما دل كلمة ما عبارة عن اللفظ وضمير نفسه اما راجع
الى المعنى والمراد بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية
او راجع الى ما والمراد بكون المعنى في نفس اللفظ دلالة عليه من
غير حاجة الى ضمنية لاستقلاله بالمفهومية فكلا المعنيين يرجع
الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية (والمراد بالمعنى المعنى
الضمني الذي هو الحدث اعني ايقاع الفعل وهو المقترن بالزمان
الذي هو واحد اجزاء المعنى المطابق للفعل كما سبق ومعنى التعريف
ما دل على معنى واقع في احد الزمان الثلاثة بحيث يكون ذلك
والزمان ايضا مدلول اللفظ الدال على المعنى بوضعه له او لا
فيكون الظرف والمظروف مدلولي لفظ واحد بالوضع الاصل
حينئذ يخرج عن الحد غير الفعل ويدخل فيه الماضي
والمضارع وغيرهما من الافعال خبرية او انشائية زمانية

او منسوخة عنه بحسب الاستعمال فان المعتبر الوضع الاول الذي لم يكن قبله وضع لا الاستعمال والمنسوخة عن الزمان في اصل الوضع لاحدا لازمة (ومما ينبغي ان يعلم ان المراد بالوضع الاولى الوضع الذي لا يسبقه وضع يحاكيه فوضع يزيد علما وضع اولي بهذا التفسير فلا يلزم ان يكون فعلا) واما نحو نعم وبئس ولبس فهو في الاصل على وزن علم دال على الماضي ثم نقل الى الانشاء والحال وغيرت صيغته وقس عليه فعلى التعجب واما هما (فان قلت المضارع لكونه دالا على الزمانين يخرج بقولهم باحد الازمنة) قلت هو على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال ففي كل من وضعيه اعتبار احد الازمنة وعلى تقدير كونه حقيقة في الحال ومجازا في الاستقبال او بالكعس فالامر بين ويأتى تحقيقه في المضارع ان شاء الله تعالى (ولعل السر في اختيارهم هذا التعريف المشتغل على الدلالة على الحدث المقترن باحد الازمنة مع ان تميز الفعل من الاسم الذي هو اقرب اليه من الحرف انما هو بالدلالة على احد الازمنة لا بالدلالة على الحدث فكان المناسب ان يعرفوه بمادل بهيئته وضعا على احد الازمنة الثلاثة كما عرف به بعض الافاضل هو ان الفعل من اقسام الكلمة التي هي من اقسام اللفظ واللفظ في عرفهم من شأنه ان يخرج من الفم معتمدا على المخرج (والحرف نفس الصوت المكيف لا كيفية له كما ذهب اليه الشيخ ابن سينا) والهيئة ليست من اللفظ بالمعنى العرفي كما اعترف بكل ما ذكر ذلك البعض فاعتبروا دلالة بها بصير الفعل كلمة وهي الدلالة على الحدث التي هي الدلالة اللفظية وان كان وضع الفعل بوضع الهيئة هذا مما الهى الله

بلطفه وبعد فقيه تدقيق فتأمل واما الماضي ففي اللغة بمعنى السابق يقال مضى الشيء مضيا ذهب وبابه ضرب (وفي الاصطلاح هو الفعل الذي دل على معنى وجد في الزمان الماضي كما عرف به الزمخاني في تصريفه ووجه تسميته بالماضي ظاهر من اللغة (قوله الفعل الذي دل على معنى بمعنى بمنزلة الجنس يشمل المعرف وغيره من الافعال (وقوله وجد في الزمان الماضي بميزه بماعدة واعتراض عليه بانه تعريف الشيء بنفسه لان معرفة المحدود متوقفة على معرفة الحد وهي متوقفة على معرفة اجزائه ووزن اجزاء الحد الماضي معرفة الماضي متوقفة على معرفة نفسه اذ الموقوف على الموقوف على الشيء موقوف على ذلك الشيء (واجيب بان المعرف هو الماضي الاصطلاحي والمذكور في الحد هو اللغوي بدليل كونه صفة للزمان واعتراض ايضا بانه غير مطرد اصدق على لم يضرب مع انه لبس بماض وغير منعكس لانه يصدق على قولنا ان ضربت ضربت انه ماض مع انه لم يدل على معنى وجد في الزمان الماضي بل في الاستقبال (واجيب بان المراد من الدلالة الدلالة الوضعية فحينئذ لا يتوجه النقص به لان دلالة لم يضرب على الزمان الماضي ودلالة ان ضربت ضربت على الاستقبال ليست بوضعية بل بواسطة دخول لم وحرف الشرط هذا ولا يرد على التعريف النقص بالمركبات بالنسبة الى معنايتها التضمنية كضرب في قولنا زيد ضرب فاعله المستتر جملة دالة على الضرب الموحود في الزمان الماضي (وكذا ضرب زيد لانه لا يقال الفعل على المركب الا تجوزا كما عرفت فمما سبق (لكن بقي انه لا يصدق التعريف على نحو نعم وبئس ولبس وعسى وما اشبه

ذلك فانها منسجمة عن الزمان مع ان كـ لامنهما يسمى ماضيا
ويمكن ان يدفع بان المعرف الماضى المتصرف وهذه من الجوامد
فلا يضر خروجها ولو سلم ان المعرف المطلق فالجواب ان تجردها
عن الزمان الماضى عارض فلا اعتداد به وكذا الكلام في صيغ
العقود نحو بعث وامثاله (وقد عرف بعضهم الماضى بانه ما دل
على زمان قبل زمانك اى فعل دل على زمان قبل زمان انت فيه وهو
الحال فقوله ما دل على زمان يدخل فيه الافعال كلها وبقوله قبل
زمانك يخرج الحال والاستقبال والمراد بالدلالة الدلالة بحسب
الوضع فلا ينتقض بمثل لم يضرب وان ضربت ضربت وزوجت
وبعث وامثالها وبفسيرنا اما بالفعل يخرج نحو امس وبعضهم
عرفه بما دل على زمان قبل زمان اخبارك اى قبل زمان اخبرت
انت فيه وهو زمان الحال هذا (فان قيل قد حكم على نصر بانه
فعل ماضى والفعل اسم فيجب ان يكون نصر اسما) قلنا ان اردت
بقولك ان الفعل اسم ان لفظه اسم لدخول علامة الاسم عليه
كاللام والتنوين فهو مغالطة لان معنى كلامك حينئذ ان نصر
فعل من حيث المعنى ولفظ الفعل اسم وهذا ينتج ان نصر اسم
لعدم تكرار الوسط وان اردت به ان لفظ معنى الفعل اسم فهو
مغالطة ايضا لان معنى كلامك وقتئذ ان نصر لفظ دل على
معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة اذا اريد بذلك اللفظ
معناه الموضوع هو له كما في نصر زيد وكل لفظ كذلك اسم اذا
اريد به مجرد اللفظ كما في قولك نصر فعل ماضى وهذا لا ينتج
ان نصر اسم لعدم اتحاد الوسط ايضا فان قيل اذا كان نصر
في قوله نصر فعل ماضى اسما فكيف يصح الخبر عنه بانه فعل

وهل هذا الاتناقض (اجيب عنه بانه لم يرد ان نصر في هذا التركيب
فعل بل المراد ان نصر في نحو نصر زيد فعل ماضى فلا تناقض
يعنى ان لفظ نصر في تركيب نصر فعل ماضى اسم للذى استعمل
في معناه كما في نصر زيد فالمدكور في هذا التركيب اسم والمحكوم عليه
هو المسمى (وحاصله ان في لفظ نصر مثلا اعتبارين احدهما دلالة
مجموع مادته وهى النون والصاد والراء وهبته على اقطعه والاخر
دلالة مجموع المسادة والهيئة على معناه فبالاعتبار الاول اسم
وبالاعتبار الثانى فعل ولا يلزم على الاول دلالة الشئ على نفسه لان
التغاير الاعتبارى كاف لان الدال معتبر بعنوان كونه دالا والمدلول
معتبر بعنوان كونه مدلول قال سيد المحققين وسند المدققين في بعض
تصانيفه هذا معنى الحكم بان نصر مثلا اذا اريد به لفظه اسم كلام
ظاهرى مال اليه جماعة نظر الى جواز الحكم عليه حينئذ وليس
يصحح لان دلالة الالفاظ على انفسها ان سلمت فليست بالقطع
قطعا لنبوتها في الالفاظ المهمة ودعوى وضع المهملات للدلالة على
انفسها مما لا يقدم عليه من له مسكة في مباحث الالفاظ والتحقيق ان
الالفاظ لا تصنف بالاسمية والفعلية والحرفية في انفسها بل بالقياس
الى ما وضعت هى بازائها من المعاني (فاذا اردت ان تحكم على
لفظ بما ثبت له في نفسه وتلفظت به واجريت عليه الحكم وقلت
مثلا ضرب مركب من ثلاثة احرف لم يكن هناك ضرب دالا على
شئ هو المحكوم عليه بالتركيب بل هو نفسه محكوم عليه بذلك
وقد احضر في ذهن السامع بان تلفظ به وكذلك اذا حكمت
على لفظ بما ثبت له بالقياس الى ما وضع هو بازائه كما اذا قلت ضرب
فعل ماضى لم يكن المحكوم عليه الانفس ما تلفظت به وان كان

اتصافه بالحكم مستفاد له من غيره والمقصود فعل ماض بسبب كونه موضوعا لمعناه فليس هناك دال هو اسم ومندلول هو فعل والافاظ كلها متساوية الاقدام في جواز الحكم عليها انفسها سواء حكم عليها بما ثبت لها في انفسها او بما ثبت لها بالقياس الى غيرها نعم اذا استعملت في معانيها فلا شك ان الحكم حينئذ يتوجه الى المعاني التي اختلف حالها في جواز الحكم عليها وامتناعه ومن ثم قبل الاسناد الى معنى اللفظ من خواص الاسم واما الاسناد الى اللفظ فمشارك بين الثلاثة اعني الاسم والفعل والحرف الى هنا كلامه قدس سره وقد ارتضاه الفاضل العصام في شرح الوضعية كما لا يخفى على من نظر اليه (ثم انه اذا اريد وزن كلمة يعبر عن حروفها الاصول سواء كانت في الاسم او في الفعل بالغاء والعين واللام وما زاد بلام ثانية وثالثة فيجعل في الوزن مكان الحروف الاصلية فيعبر عن الحرف الاول من الاصول بالغاء وعن الثاني بالعين وعن الثالث باللام ولما لم يكن ابد في الوزن من زيادة حرف بعد اللام لان الغاء والعين واللام يكفي في التعبير بها عن اول الاصول وثانيها وثالثها كانت الزيادة بتكرير احد الحروف التي في مقابلة الاصول بعد اللام اولي ولما كانت اللام اقرب تكررت هي دون البعيد فيعبر عن الرابع باللام الثانية وعن الخامس باللام الثالثة فيقال مثلا ضرب على وزن فعل وجعفر ودخرج على وزن فعلل وحجمرش على وزن فعللل اي هذه الكلمات على صغ يتصف بها فعل وفعلل وفعللل وليس قولك فعل مثلا هي الهيئة المشتركة بين ضرب ونصر ودخرج لاننا نعرف ضرورة ان نفس الغاء والعين واللام غير موجودة في شيء

من

من الكلمات المذكورة فكيف تكون الكلمات مشتركة في فعل بل هذا اللفظ موضوع عند اهل التصريف ليكون محلا للهيئة المشتركة فقط بخلاف تلك الكلمات فانها موضوعة لمعانيها المفهومة منها لا تلك الهيئة (ولما كان المراد منه مجرد الوزن سمى وزنا ووزنة لانه في الحقيقة وزن وزنة ويعبر عن الحرف الزائد في ابنية الكلام بلفظه فيقال مثلا وزن ضارب ومضروب فاعل ومفعول فعبر عن الضاد والراء والباء التي هي الحروف الاصول بالغاء والعين واللام وعن الالف والميم والواو الزائد بلفظها وانما اختير لفظ فعل للوزن من بين سائر اللفاظ لان الغرض الاهم من وزن الكلمة معرفة الاصول وما زيد فيها من الحروف وما طرء عليها من تغييرات لحروفها بالحركة والسكون (والمطرود في هذا المعنى الافعال والاسماء المتصلة بالافعال كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والانة والموضع اذ لا نجد فعلا ولا اسما متصلا به الا وهو في الاصل مصدر قد غير غالبا) اما بالحركات كضرب وضرب او بالحروف كضرب وضارب ومضروب (واما الاسم الصريح الذي لا اتصال له بالفعل فكثير منه خال من هذا المعنى كرجل وفرس وجعفر وسفرجل لا تغير في شيء منها عن اصل ولما كان تركيب (فعل) مشتركا ايضا بين جميع الافعال والاسماء المتصلة بها اذ الضرب فعل وكذا القتل والنوم والنصر وغيرها جعلوا ما يشترك الافعال والاسماء المتصلة بها في هيئة اللفظية ما يشترك ايضا في معناه وليس المراد من قولنا ان الغرض معرفة الاصل من الزائد ان معرفة الزائد والاصل موقوفة على المقابلة بالغاء والعين واللام لان مقابلة

الاصول بهما موقوفة على معرفة الاصول لا محالة فلو توقفت
معرفة الاصول عليها لزم الدور بل المراد انه اذا علم الاصل
والزائد باى طريق من الطرق ثم اراد تعليم المتعلمين فالطريق
ان يقال اذا وزنا لفظا فلان كان في مقابلة تلك الحروف فهو
اصلى وما لبس كذلك فرائد (فاذا سمعت ما تلونا عليك وعرفته
حق معرفتك) فاعلم ان لقاء الماضى حالة واحدة وهى الفتح
على النون ههنا اما كونه متحركا فلان الابتداء بالساكن
مرفوض لان الحرف المنطوق به اما معتمد على حركته كباء
بكر او على حركة مجاورة كيم عمرو او على لين قبله يجرى مجرى
الحركة كباء دابة وصاد خويصة ففى فقد هذه الاعتمادات
تعذر التكلم دليله التجربة ومن انكر ذلك فقد انكر العيان
وكابر المحسوس وبعضهم يجوز الابتداء بالساكن على ما هو
مختار السكاكى لان التلظظ بالحركة انما يحصل بعد التلظظ بالحرف
وتوقف الشئ على ما يحصل بعده محال (وجوابه منع انها بعده
بل هى معه والا لما امكننا الابتداء بالحرف من غير الحركة وانه محال
والمراد بالابتداء الاخذ فى النطق بعد الصمت لا الاخذ فى النطق
بالحرف بعد ذهاب الذى قبله كما تخيله بعضهم حتى التزم وقوع
الابتداء بالساكن لكن قال الشريف قدس سره فى حواشى الكشف
والحق جوازه ومن قال بامتناعه لا يسمع منه الاحكامية عن لسانه
واذا استقرت لغة الجم وجدت فيها الابتداء بالساكن المدغم
لا سيما فى لغة الخوارزم الا انه غير واقع فى لغة العرب من حاشية
شرح الزنجاني والحركة بعد الحرف لما ذكر فى علم الكلام ولان
الابتداء بالساكن اذا كان مصوتا اعنى حرف مد متمم بالاتفاق

واما

واما الابتداء بالساكن الصامت اعنى غير جوف المد فقد جوزه قوم
ولاشك ان الحركات ابعاض المصونات لما ذكر فى علم الكلام فكيف
لا يمكن الابتداء بالمصوت لا يمكن الابتداء ببعضها ويمكن الابتداء
بالصامت الساكن فيجوز ان يقدم الصامت الساكن على الحركة
ولا يجوز ان يقدم الحركة على الحرف والا يلزم الابتداء بالساكن
المتمتع اتفاقا من شرح المراح (واشار ابن الحاجب فى تعريف
التوين الى انها بعد الحرف واوضحه الفاضل الجامى واعلم
اختيار فجم الائمة قال والحركات بما تليفظ به وعد حركات الاعراب
من الكلمة وفى روح الشروح المختار ان الحركة بعد الحرف
ويقول هذا الفقير سامحه بلطفه القدير هل هذا ترجيح لمذهب
كون الحركات اصواتا لا كيفيات لها والا فكيف يتصور
البعدية اللفظية المستلزمة للبعدية الزمانية فافهم (واما كون
قاء الفعل الماضى مفتوحا فليفتها ولثقل الفعل فلم يجوزوا فيه
الابتداء بالثقل فى اصل الوضع وهو الضمة والكسرة لان البدء
بالاخف احرى ليحصل فى التكلم العذوبة فى اللفظ ويصغى
السامع اليه لانس السامع بالاخف بخلاف الاسم فانه لما كان خفيفا
جوزوا الابتداء فيه بالثقل (واما رجم وشهد بفتح الغاء وكسرها
مع السكون العين وضرب بضم الغاء فلبس الابتداء به فى اصل
الوضع بالكسرة والضمة وذلك لان اصل الاولين فعل بفتح الغاء
وكسر العين فهما من الان عن هذا الاصل لضرب من الخفة (وفيه
اربع لغات كسر الغاء مع سكون العين وكسرها وفتح الغاء مع اسكون
العين وكسرها وهذه جارية فى كل اسم وفعل على فعل مكسور العين
وعينه حرف حلق وان لم يكن حرف حلق يجوز الثالث منها فقط

اذلا يجوز اتباع الفاء للعين لعدم قوة العين لعدم كونها حرف
حلق يقال علم علم علم ولا يقال علم بكسرتين وكذلك يقال
كتف وكتف وكتف ولا يقال ككتف بكسرتين (وكل اسم
على فعل مما عينه حرف حلق يجوز تسكين عينه وفتحها كـشهر
وشهر ونهر ونهر وشعر وشعر ونحر ونحر الا في مثل نحو فلا يجوز
فتح عينه لئلا يؤدي الى اعتلال لامه فيترك على سكونه كذا في
شرح الزنجاني وحاشيته (وهذا خروج عن القاعدة لاجل
الفائدة والعين الماضي ثلثة احوال الفتح والكسر والضم
ولا يكون لها السكون كما كان لعين الاسم لانه اذا اتصل بالفعل
الضمائر المرفوعة البارزة المتحركة يجب اسكان لامه لئلا يتوانى
اربعة حركات فيما هو كالكلمة الواحدة فلو كان العين ساكنا
لزم اجتماع ساكنين ويلبس ايضا بالمصدر في الوقف
واتصال الضمير اذ الاصل الغالب في مصدر الثلاثي هو الفعل
بفتح الفاء وسكون العين لكثرة الرجوع اليه اذا اريد به المرة
كما قال الخليل واما اللفظ ليس بفتح الفاء وسكون العين فقد مر
انه ليس بنابية وضعا بل هو في اصل الوضع بكسر العين
فسكن العين ولم تقلب الياء الفاء لانه لما كان من الافعال
الجوامد ولم يحي منه الا اربعة عشر بناء للماضي وكان الكسر
تقبلا نقلوها الى حال لا تكون للافعال المتصرفة وهي اسكان
العين ليكون على لفظ الحرف نحو ليت وصكذا الكلام في نعم
وبئس وامثالها والام الماضي ثلث حالات لانه اذا اتصل به
الضمير المرفوع المتحرك فلامه ساكنة فهو مبنى على السكون
لاقتضاء الضمير المتحرك سكون ما قبله لما عرفت انفا (واذا اتصل

به الواو الضمير فهي مضمومة فيكون الماضي مبنيا على انضم
طلبا للمجانسة وان لم يكن كذلك فهو مبنى على الفتح لفظا
او تقديرا كنصر ورمي (اما بناؤه فعلى الاصل لان موجب الاعراب
في الاسماء تعاقب المعاني المختلفة عليها وهي الفاعلية والمفعولية
والاضافة وفي المضارع المشابهة التامة باسم الفاعل وكلاهما
متنف في الماضي (واما على الحركة فللمشابهة المضارع من حيث
انه يقع موقعه فيكون شرطا وجزاء مثله (وايضا يشابه الاسم
في وقوعه خبرا وصفة لنكرة فالمضارع لما كانت مشابهته قوية
استحق الاعراب وهو بمشابهة ضعيفة استحق البناء على الحركة
اذ اصل الاعراب ان يكون بالحركة ليدل كل حركة على معنى
من المعاني الموجبة للاعراب واصل البناء ان يكون بالسكون
تحقيقا للتضاد بينهما واما على الفتح فللخفة الفتح وتقل الفعل
ولان بين الفتح والالف مناسبة لانه جزؤه وبين الالف والسكون
مناسبة لان الالف ملزوم السكون اذ هو ساكن ابدأ فيكون بين
الفتح والسكون مناسبة وحيث تعذر السكون صير الى ما يناسبه
من الحركات عملا بالاصل بقدر الامكان ولانه لو بني على الضم
لاجمعت ضممتان في مضموم العين ولزم الخروج من الكسرة
الى الضمة في مكسوره وكلاهما مستثقل ولو بني على الكسر اجتمعت
كسرتان في مكسور العين ولزم النزول من الضمة العلوية الى
الكسرة السفلية في مضمومه وكلاهما مستكره (ثم اعلم بان الماضي
مشتق من المصدر بالذات وهو اصل في الاشتقاق كما سيجي بيانه
وطريق اشتقاقه منه انك تحرك عين المصدر ان كانت ساكنة
وتعطي الحركة البناءة للامه وتكتفي بالاخير ان كانت العين

منحركة وتحذف الزوائد ان كانت فالحاصل فعل ماض
فاصل نصر نصر احركت الصاد لاجل الماضى فصار نصرا
على وزن طلب الحذف التوين فبنى على القتح فصار نصر (فان
قيل لم قدم الماضى على المضارع (قلنا لان الماضى يدل على الزمان
الذى قبل زمان المضارع في الوجود قبلية ذاتية فالماضى مقدم
على المضارع طبعا فقدم وضعه ليوافق الوضع الطبع ولانه مزيد
عليه ومشتق منه والمضارع مزيد ومشتق والاول مقدم على
الثانى (قيل والاشتقاق بالمعنى اللغوى لا الاصطلاحي فلا يرد انه
يجب زيادة معنى المشتق على معنى المشتق منه وههنا ليس كذلك
انتهى وسيجي معنى الاشتقاق الاصطلاحي وتحقيقه فانتظر
اساعة (وايضا يدل الماضى على الوقوع والنبوت بخلاف
المستقبل ولانه مبنى دون المضارع والبناء اصل في الافعال
كما عرفت انضا (فان قيل لم اختار المص هذا اللفظ للوزن (قلنا
لكونه من النصرة التى فيها اليمين اولانفاؤل اولكونه مناسباً
لاستعانة البناء فى البسملة اوللاشعار بانه ينبغى لطالب العلم
الخدمة والتعاون فى تحصيـله واما لغير ذلك (فان قيل
لم اختار المفرد المذكور للغائب المبني للفاعل (قلنا لجمواز
كونه مفردا بعدم اعتبار الضمير فيه كما اذا
اسند الى الظاهر ولكونه اخصر واكثر استعمالا وبناء
من المجهول اذ له من جميع الثلاث هيئة واحدة وسيجي وجهه فى
مجهول الماضى ولعروضه لكل مبنى للفاعل (ينصر) فى الحاشية
فعل مضارع بناء معلوم مفرد مذكر غائب معناسى يردم ايدر
برغائب ارشمدى حاله ياكلجك زمانده (فالعنوان مشتمل على ستة

الفاظ عربية الاول فعل والثانى مضارع والثالث بناء معلوم
والرابع مفرد والخامس مذكر والسادس غائب والترجمة ايضا
مشتملة على ستة الفاظ تركية الاول يردم والثانى ايدر والثالث بر
والرابع غائب والخامس ار والسادس شمدىكى حاله ياكلجك زمانده
وقد عرفت فى الماضى ان الترجمة تفسير لمعنى المعنونات الا انه يظهر
معانى الالفاظ العربية باسرها فلفظ يردم ايدر تفسير معناه من
حيث انه فعل مبنى للفاعل ولفظ ايدر فى الحقيقة لفظان فلفظ
اى يدل على معنى البناء للفاعل ولفظ در يدل على تخصيص
الخبر فى احد الزمانين المذكورين وكذا ما يؤدى معناه كلفظ
اورر فى ترجمة يضرب فانه يدل على الحدث المخصوص ومعنى
البناء للفاعل وعلى التخصيص ولفظ بر تفسير معناه من حيث
الافراد ولفظ غائب من حيث يقال عليه الغائب ولفظ ار من جهة
التذكير ولفظ شمدىكى حاله ياكلجك زمانده من حيث المضارع
فقد علم توزيع معناه وكون نشره على خلاف ترتيب اللف وكون
الترجمة بيان معنى ينصر باعتبار الفاعل المستتر فيه بابها وكون
بعض الالفاظ التركىة تأكيداً كيد ابل تصرى بحالها علم اجمالاً وتعبيراً عن
المعنى الالتزامى الذى يدل عليه تركيب ينصر واحد غائب مذكر
فى الحال او الامتقبال مطابقة والتذكير يستفاد من العبارة وكذا
الوحدة كما فى الماضى فتذكر والمعنى المطابق للفعل قدادى بلفظ
يردم ايدر فانه يؤدى معنى الحدث المنسوب اعنى النصر الذى
يدل عليه ينصر تضمننا او بحروفه الاصول المرتبة من حيث هى
مادته ان قلنا ان المادة من حيث هى موضوع لما وضع له المصدر
ولفظ ايدر يؤدى معنى الزمان الحاضر والاتى الذى يدل عليه ينصر

بوزنه الكلي الذي هو صيغة يفعل في الافعال وكذا يؤدي معنى النسبة الى الفاعل الدال عليها ينصرف به ثمة الكلية الا انها لا تنفهم بلا انضمام الفاعل كما عرفت ويدل لفظ ايدر ايضا على معنى الافراد والغيبة اللذين هما من احوال الفاعل دل عليهما الصيغة التزاما اودل على الغيبة الياء ولفظ ار انما يذكرا لاحتمال ايدر للمذكر والمؤنث والحاصل ان تركيب ينصرف مع فاعله الضمير يابها مه او عدمه معناه يردم ايدر ار او يردم ايدر اول ار على ان يكون شخصا مخصوصا كما ان معنى يضرب ورر ار او اول ار فا ذكره في الترجمة معنى ينصرف واحد غائب مذكرا في الحال او الاستقبال كما لا يخفى (فان قلت الحروف الاصول تدل على الحدث اعني معنى المصدر وحروف المضارعة وهي الياء والتاء والهمزة والنون تدل على معنى في المضارع وهو الحال او الاستقبال وعلى احوال الفاعل ايضا كالتكلم والخطاب والغيبة والتأنيث فعلى هذا ينبغي ان يكون معناه الموضوع هو له مجموع الحدث والزمان والنسبة والتكلم والخطاب او الغيبة والتذكير والتأنيث فيكون المعنى الموضوع له المطابق لينصرف مثلاً بمجموع ما ذكر في الترجمة لانه هو المفهوم من لفظه (قلت يحتاج الجواب الى بسط وتنبية) فنقول اعلم انهم اختلفوا في ان حروف المضارعة وتاء التأنيث والفاء والنسبة والتنوين واللام التعريف وحروف الاعراب وحركاته كملت تدل على معان مفردة وضعا او اجزاء للكلمات التي دخلت هي عليها وليست بكلمات بل حروف مبين (فذهب طائفة من النحاة الى الاول لدالاتها اطرادا على معان مفردة فيصدق تعريف الكلمة عليها فهي ومدخولها

كلمتان صارنا من شدة الامتزاج كلمة واحدة فاعرب المركب اعراب كلمة واحدة لعدم استقلال الحروف المتصلة في الكلام المذكورة ولذلك سكن اول اجزاء الفعل في المضارع وغير الاسم المنسوب اليه نحو نمرى وعلوى (وذهب آخرون الى الثاني لعدم استقلالها وجريان اعراب مدخولها على بعض منها كاء التأنيث وياء النسبة وتغير البنية ببعضها كحروف المضارعة وياء النسبة وغيرهما وهم ينعون دلالاتها على معان ويقولون مدخولها وكونها اجزاء صار سببا لدلالة المجموع وكانهم لم يذكروا الف اكرم وتضعيف كرم ونحوهما من المزيادات لعدم الاطراد (واتفقوا ان الضمائر المرفوعة المتصلة كلمات وليست باجزاء وان تغير البنية بسببها مثلاً يلزم بقاء الفعل بلا فاعل وان نحو ضرب وضارب ومضروب كلمات وان دل شيئا منها على معان فلذا اعترضوا بها على تعريف الكلمة وتكفوا في الجواب والحق في الجواب ما اشير اليه سابقا من ان الهيئة ليست بلفظ فلا تكون كلمة كما اختاره في الامتحان شرح اللب ومتبوعه (ثم اختار نجم الائمة الرضى فيما اختلف فيه القول الاول وقال في الامتحان جعل الحركات كلمات فاسد والحق فيما عداها التفصيل فتاء التأنيث ان كانت مضرمة يعني في الدلالة على معنى بان جاز انتزاعها مع بقاء الكلمة كما في الصفات فكلمة والا كظلمة فجزء والفاء التأنيث جزآن في الاسماء كدعوى وصحراء واما في الصفات نحو فضلى وحرء ففيهما احتمال لاطرادها وعدم جواز انتزاعها مع بقاء الكلمة والاول يعني الاطراد اقوى دلالة من الثاني يعني عدم جواز الانتزاع لتخلفه اي الثاني

في نحو ضربت فكونتهما كلمة ارجح وحروف المضارعة مثلهما
احتمالا وربما انا ولكن ينبغي ان يعلم ان دلالتها على احوال الفاعل
لا على نفسه والالزام تقدم الفاعل على الفعل وتعدده في البعض
وبناء النسبة ايضا مثلهما ان غيرت لكن الرجحان فيها اشد لاتحاد
معناها مغيرة وغير مغيرة وان لم تغير فكلمة والتوين كلمة للاطراد
والانتراع وكونه بعد الاعراب وكذا لام التعريف للاولين
يعني الاطراد والانتراع واما حروف الاعراب ففي التثنية والجمع
كلمات للاطراد والانتراع وفيما عداهما اجزاء لاتفتا ثهما
انتهى كلامه (اقول اطلق التوين كابن الحاجب في الكافية
حيث ابرزه باقسامه في معرض الموضوع لمعنى لكن ينبغي
ان يكون المعدود من الكلمة ما هو للتمكن والتكثير فان المقابلة
والعوض والترنم والغالى لغرض المقابلة والعوض والترنم
كما ان حروف الهجاء لغرض التركيب كما في عصام الجاسمى
(فاذا انتهت على ما قلنا) فنقول في الجواب على المذهب الاول
اعل المضارع في الحقيقة مدخول حرف المضارعة من حيث
هو مدخولها اعني المقيد بهذه الهيئة يدل بسبب مادته او بدلائلها
وضعا كما عرفت على الحدث وبهيئته الكلية وهي الحاصلة
للاصول من حيث هو مدخول حروف اتين اعني وزن يفعل
على الحال او الاستقبال وعلى النسبة وحرف المضارعة تدل
بالوضع المعنوي على احوال الفاعل الا ان مادته هي عليه معان
غير مستقلة واحوال الفاعل المذكورة في الترجمة كما ترى معان
مستقلة ملحوظة في ذاتها قصدا فهي ليست بمعاني الحرف
بل متعلقاتها كما لا يخفى (واصحاب هذا المذهب يطلقون المضارع

على

على المجموع المركب من الاصول وحرف المضارعة لاحتياج
حرف المضارعة الى مدخولها في الدلالة واحتياجه اليها
في الاعراب اذ بها يحصل المشابهة التامة وتغاير صيغة الماضي
والدلالة الى النسبة والزمان فامتزجت هي معه فعدوا المجموع
كلمة واحدة وعلى المذهب الثاني فدلالة حرف المضارعة
على معنى ممنوعة فضلا عن احوال الفاعل بل المجموع
باعتبار الاصول يدل على الحدث وباعتبار الهيئة على الزمان
والنسبة الى الفاعل المخصوص فاحوال الفاعل مدلولات
الترامية للصيغة لانها وضعت لكل نسبة مخصوصة للحدث
المخصوص وخصوص النسبة يستلزم خصوص الفاعل
للا محالة فافهم (فان قلت هيئة الفعل وصيغتها اما ان تكون
من مقولة اللفظ او لا فعل الاول يكون مجموع الهيئة مع المادة
كلمتين فيخرج عن تعريف الكلمة) وعلى الثاني لا يكون المجموع
المركب فعلا لان الفعل كلمة وهي من اقسام اللفظ فيكون الفعل
معروض الهيئة فينبغي ان يكون المعنى المطابق للفعل هو الحدث
وحده لانه هو معنى اللفظ (قلت اعلم اولاً ان اللفظ في العرف
على ما عرفوه صوت من شأنه ان يخرج من الفم معتمدا على المخرج
وتعريفه المشهور دورى والصوت على ما عرفه الجعبرى هو
متنوع بتصادم جسمين) وقال الحكماء كيفية تحدث في الهواء
تموجه بالقرع والقلع بشرط المقاومة (وقال القسطلاني والذي
عليه اهل الحق انه كيفية تحدث بمحض خلق الله تعالى من غير
تأثير لتموج الهواء والقرع والقلع كسائر الحوادث انتهى
(واما الحرف فالمشهور انه صوت معتمد على مقطع محقق او مقدر

ويختص بالانتماء وضعها والمراد بالمقطع المقدر المخرج الحوفي
 فاذا تمهد هذا فنقول وبالله التوفيق الهيئة ان لم تكن لفظا بناء
 على انها كيفية للحروف باعتبار تقديمها وتأخيرها وحركاتها
 وسكناتها والمذهب ان الحرف نفس الصوت المكيف وتلك
 الكيفية غير مسموعة فضلا عن كونها لفظا كما اختاره في الامتحان
 وقيل لان الهيئة ان فسرت بعدد الحروف مع مجموع الحركات
 والسكنات الموضوعة وضعها معنا والسكنات غير ملفوظ بها
 وكذا عدد الحروف فلا يكون المجموع لفظا ولا جزء لفظ وكذا
 ان فسرت بالصورة العارضة باعتبار ترتيب الحروف على
 الحركات والسكنات المخصوصة فان انطساها ان تلك الهيئة
 اعتبارية كما حكاه الشريف قدس سره في حواشي الرضى عن
 الغير فالفعل اسم للمجموع المادة والهيئة جزء للدال بالمطابقة
 الا انها ليست جزء للفظه واطلاق الكلمة عليه باعتبار اللفظ
 (واوقعه) الفعل هو المادة من حيث انها معروضة للهيئة
 والدلالة على الزمان للمادة ايضا لكن بتلك الهيئة بشرطها
 لا يبعد فان الهيئة في المركب الذي يمتاز اجزائه في الحس ليست
 جزء كما حقق في محله والحروف اعراض غير قارة وليتأمل (واما
 ان كانت الهيئة لفظا كما ذهب اليه البعض واختاره الرضى
 لانها عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسكنات
 الموضوعة وضعها معنا كهيئة الماضي او الحركات الطارئة مع
 الحرف الزائد كهيئة المصغر والجمع كساجد والفاعل والمفعول
 والالة فان هيئاتها دالة على معانيها فالفعل بمجموع المادة
 والهيئة ولا يلزم التركيب لان المراد بالمفرد ما لا يدل جزء من اجزائه

المرتبة على جزء معناه في المركب احدا الجزئين متعقب للآخر
 وجزء الفعل مسموعان معا كذا في الرضى (وهو الظاهر من
 جواب المحقق الرازي في شرح الشمسية كما حمله عليه قدس سره
 في الحاشية) ورد بانه تمحل لا يشعر به احد فيفسد وقد اجيب عن
 لزوم التركيب ايضا بان الحركات الطارئة والحروف الزائدة
 سبب لدلالة المجموع على المقصود فلذلك نسبت الدلالة اليها
 حكاه السيد الشريف قدس سره ايضا في حواشي الرضى (واما
 اشبعنا الكلام في هذا المقام لانه من زلق الافدام (ثم التردد
 في الترجمة بقولهم شمسديكي حاله يا كلكم زمانه لاصلاح
 الصيغة الزمانين لعدم القرينة على المراد لا للتردد في الوضع فان
 الصحيح ان الصيغة مشتركة بين الحال والاستقبال (توضيح
 المقام ان يقال ان في وضعه ثلثة اقوال (الاول انه مشترك بالوضع
 بين الحال والاستقبال (الثاني انه حقيقة في الحال ومجاز
 في الاستقبال (الثالث عكسه اعني انه حقيقة في الاستقبال
 ومجاز في الحال لحقا الحال حتى اختلف العلماء فيه فقال الحكماء
 ان الحال ليس بزمان موجود بل هو فصل بين الزمانين واو كان
 زمانا لكان التصنيف ثلاثيا (ورد بان الحال عند النحاة
 غير الحال المختلف في كونه زمانا بل هو ما على جنبى الآن من
 الزمان سواء كان الآن ايضا زمانا او حدا مشتركا بين الزمانين
 ومن ثمه تقول ان يصلى في قولك زيد يصلى حالامع ان بعض
 صلاته ماض والبعض باق ففعلوا الصلاة الواقعة في الآتات
 الكثيرة واقعة في الحال (ورجح القول الثاني في الرضى بوجهين
 احدهما انه اذا خلى من القرائن لم يحتمل الا على الحال

ولا يصرف الى الاستقبال الا قرينة وهذا شأن الحقيقة والجاز
(وثانيهما ان المناسب ان يكون لهما صيغة خاصة كما للماضي
والمستقبل) وأكثر المحققين كابن الحاجب والرحمشرى
والمحقق الثاني سعد الملة والدين التفتازاني والسيد السند
الجرجاني وغيرهم ومن تبعهم كالمولى الجامى والفاضل البركوي
وشراح المراح وغيرهم على ان الصحيح القول الاول فيجوز استعماله
في الحال اذا كان معه قرينة الحرفية من نحو اللام او الظرفية
من نحو الآن تقول زيد ليفعل وزيد يفعل الآن وفي الاستقبال
اذا كان معه قرينة الحرفية من نحو السين وسوف ولن او
الظرفية من نحو الغد تقول زيد لن يفعل وزيد يفعل غدا
واذا لم يكن معه قرينتهما لم يجوز للسامع حمله على احد
الزمانين قطعا لاحتمال غيره كذا في شرح نصريف الزنجاني
للمحقق الجرجاني لكن التفتازاني قال في شرحه بعد قوله الصحيح
انه مشترك بينهما لكن تبادر الوهم الى الحال عند الاطلاق
من غير قرينة ينبي عن كونه اصلا في الحال وايضا من
المناسب ان يكون لهما صيغة خاصة كما للماضي والمستقبل
انتهى وهذا كما ترى ميل منه الى القول الثاني وتأيد له
فتدبر (واعلم ان الفعل في اللغة والاصطلاح قديم واما المضارع
فهو في اللغة اسم فاعل من المضارعة وهي المشابهة
وفي الاصطلاح ما في اوله احدى الزوائد الاربع وهي الهمزة
والنون والياء والياء يجمعها انيت وايتن او تاتي وانما سمي هذا
القسم من الفعل مضارعا لان المضارع كما عرفت بمعنى المشابهة
ماخوذ من الضرع كان كلا الشبهين ارتضعا من ضرع

واحد

واحد فهما اخوان رضاعا يقال تضارع السخلان اذا اخذ كل
واحد منهما بحلمة من الضرع وتقابلا وقت الرضاع وهو مشابه
لاسم الفاعل لفظا اي من حيث الحركات والسكنات وترتيبهما
ومعنى من حيث ان المتبادر منهما عند التجرد عما يدل على الحال
او الاستقبال الحال نحو زيد مصل او يصلي (واستعمالا اي
من حيث الوقوع صفة لنكرة نحو مررت برجل ضارب
او يضرب) ودخول لام الابتداء نحو ان زيد القائم او يقوم
ولمطلق الاسم من جهة العموم لصلاحية الحال والاستقبال
كما ان الاسم مثل رجل صالح لزيد وعمرو وغيرهما ومن جهة
الخصوص اذا المضارع يختص مع القرينة باحد الزمانين
كما ان الرجل يختص بالانف بواحد من افراد الرجال ومن جهة
الاشتراك فكما ان لفظ العين مشترك بين الباصرة والجارية
وغيرهما كذلك المضارع مشترك بين الحال والاستقبال على
الاصح ومن جهة ان المضارع معاني تتعاقب على صيغته
بتعاقب العوامل ككونه مأمورا به او علة او معطوفا او متأنفا
الى غير ذلك كما ان للاسم معاني تتعاقب بتعاقب العوامل وهي
الفاعلية والمفعولية والاضافة والاجل ان تلك المشابهة بسبب
الزوائد الاربع المذكورة سميت تلك الحروف حروف المضارعة
ايضا (ويسمى هذا الفعل ايضا مستقبلا بفتح الباء على المشهور
والقياس يقتضى كسرهما لانه زمان آت قبل ان يعبر عنه
بصيغته الفاعل كالماضي وكان فتح الباء لازما لان الحال يستقبله
فهو مستقبل بالفتح لكن الاولى الكسر ذكره التفتازاني (فان
قيل ان التعريف يصدر عن زيد ويشكر ويعوق ويعفوت

لان في اول كل منها احدى الزوائد الاربع مع انه ليس بمضارع بل علم ويصدق ايضا على نصر لان في اوله النون مع انه ليس بمضارع (اجيب عن الاول بان المراد بقوانسا ما في اوله احدى الزوائد باعتبار الوضع الاصلى وكل واحد منهما مضارع في اصل الوضع فنقل الى الاسمية وجعل علما فلا تضره غلبة الاسمية (ورد بانه لا يشق علما اذ لا دلالة في التعريف عليه فتدبر (واشار بعض المحققين الى الجواب عن الاول ايضا بجعل ما في التعريف عبارة عن الفعل فلا يصدق على مثل هذه الالفاظ لكونها اسما لا فعلا (واجيب عن الثاني بان المراد فعل ماض زيد في اوله احدى الزوائد والنون في نصر ليست بزائدة بل من نفس الكلمة لكن بشكل بنحو اكرم وتكسر وتساعد (والجواب ان المراد زيد بقصد المضارعة والزوائد فيها ليست بذلك القصد (ويمكن ان يقال المراد زيدت في اول الماضى غير جزء منه وهمزة اكرم مثلا جزء من ماضى الافعال وان كانت زائدة على ماضى الثلاثي وقال التفتازانى نعتي بالزوائد الاربع الهمزة التي تكون للمتكلم وحده والنون التي تكون له مع غيره وهكذا التاء والياء يعني لامطلق الهمزة والنون والتاء والياء فعلى هذا لا يتوجه النقص بنحو نصر ولا بنحو اكرم وتساعد فافهم (لكن بئى انه لا يصدق التعريف على شئ من صيغ المضارع لان الزوائد تكون في اول الماضى وبها يكون مضارعا لافى اول المضارع (والجواب ان في الكلام ضمير تقديره كان في محل اوله او في اول ماضيه (واقول وعلى تقدير كون لفظة ما عبارة عن الماضى لا يرد شئ (فان قلت زيدت هذه الحروف في المضارع

قلت

(قلت للفرق بينه وبين الماضى (فان قلت فلم جعل الفرق بالزيادة دون النقصان (قلت لان بتقدير النقصان يصير اقل من القدر الصالح في الثلاثي وحل عليه غيره ولم يعكس لان الثلاثي اصل (فان قلت لم يختص المضارع بالزيادة دون الماضى (قلت لان الماضى اول فعل وضعه الواضع فلما اراد ان يضع فعلا آخر لزمان آخر وضع المضارع وغيره بالزيادة اوله مؤخر بالزمان عن الماضى والمزيد عليه سابق على المزيد فاعطى السابق للسابق واللاحق لللاحق (فان قلت فلم زيدت في الاول دون الاخر مع ان الاخر محل التغير والزيادة والنقصان (قلت لئلا يلتبس بالماضى لان بزيادة الالف في اخره يلتبس بالثنية وبزيادة النون يلتبس بالجمع المؤنث وبزيادة التاء يلتبس بنصرت ولم يزد الياء وان لم يكن فيه التباس طردا للباب وحلا للقابل على الكثير (فان قلت لم لم تزد بين الفاء والعين او بين العين واللام (قلت لان بزيادة الالف بين الفاء والعين يلتبس بفاعل وبزيادة لياء يلتبس بفاعل وبزيادة تهما بين العين واللام يلتبس بفعال وفعيل وفي التاء والنون وان لم يكن التباس الا انهما لم تزدتا تبعا لخواصهما (فان قلت لم زادوا هذه الحروف دون غيرها (قلت لان الزيادة مستلزمة للثقل وهم اختاروا الزيادة الحروف العشرة التي يجمعها (اليوم تنساه) اوسا لنونيهما) اوهويت السمان (او آتاه سليمان) (او بالوس هل نمت) (اولم يأتنا سهو) (او امان وتسهل) (او اسنت موابها) وذلك لان اولي ما زيد حروف المد واللين يجرى بها مجرى النفس استنباس المسامع بها لكثرة دورها في الكلام بانفسها او باعضائها اعني الحركات الثلاث لحقتها اذ لا توجد كلمة خالية

عنها وعن ابعاضها (واما قول الخويين الواو والياء ثقيلتان
فبالنسبة الى الالف لالاى غيرها من الحروف وغير حروف المد
واللين من العشرة مشبهة بها فالهمزة مجاورة للالف في المخرج
وتنقلب الى حروف اللين عند التخفيف والهاء ايضا مجاورة
للالف في المخرج وابو الحسن يدعى اتحاد مخرجهما وهى خفية
وقد ابدلت من الواو في ساهناه ومن الياء في هذه والميم من مخرج
الواو وهو الشفة وفيها غنة مناسبة للين حروف اللين والنون
فيها ايضا غنة وتمتد في الحبشوم امتداد الالف في الحلق والياء
حرف مهموس وبهمسة يناسب لين حروف اللين وقد ابدلت
من الواو في تجاه وراث وكذلك السين حرف مهموس ومخرجه
قريب من مخرج التاء ولذلك ابدوها عنها فقالوا استخذ في اخذ
وعكسه ست اصله سدس واللام وان كان مجهورا لكنه يشبه
النون وقرب منها في المخرج ولذلك يدغم فيه ولما كان حروف المد
واللين اخف الحروف العشرة والزيادة موجبة لتقل وكان المخالفة
بين صيغتي الماضي والمضارع واجبة والفعل اما صادر عن المتكلم
وحده او عنه مع غيره او عن المخاطب او عن الغائب قسموا تلك
الحروف على تلك الافعال على ما يقتضيه المناسبة وسببها في محله
ان شاء الله تعالى (ولما لم يبق المتكلم مع غيره حرف منها زاد والنون
من الحروف العشرة لما عرفت انه قريب من تلك في جروجها
من هواء الحبشوم واشبهه بها في نيابتها عن الحركات الاعرابية
في الامثلة الخمسة كما ان حروف العلة تنوب عنها في الاسماء
الستة المعتلة * ثم اعلم * بان المضارع معرب اذا لم يتصل به نون
التأكد ونون جماعة المؤنث واذا اتصل به احديهما يكون

مبنيا اما كونه معربا عند عدم الاتصال مع فوات موجب الاعراب
اعني الفاعلية والمفعولية والاضافة فيد فلكثرة مشابهته باسم
الفاعل كما مر بيانها اول ان اسم الفاعل اخذ منه العمل فاعطى
الاعراب له عوضا عنه وذلك لان عمل اسم الفاعل مشروط
بكونه بمعنى الحال والاستقبال بدليل الاستقراء (وحكمة ان اسم
الفاعل يشبه المستقبل صورة ومعنى لموافقه له في ذلك واذا كان
بمعنى الماضي لم يكن موافقا للمضارع في المعنى ولا الماضي في اللفظ
يعني لا يكون موافقا في المعنى (لما كان موافقا في اللفظ ولا يكون
موافقا في اللفظ لما كان موافقا في المعنى فسقطت قوة المشابهة
وضعف في كمال الجانبين حاله فلم يعمل وما لم يأخذ منه العمل
لم يعطه الاعراب هذا اعني كون المضارع معربا بالمشابهة المذكورة
للاجل توارد المعاني المختلفة عليه كما في الاسم مذهب البصريين
وقال الكوفيون اعراب المضارع بالاصالة لا بالمشابهة وذلك
لانه قد توارد عليه المعاني المختلفة ايضا بسبب اشتراك الحروف
الداخلية عليه فيحتاج الى اعرابه لبيان ذلك الحرف المشترك
ويتعين لاحد المحتملات فيتعين المضارع تبعاتعينه وذلك نحو
قولك لا تشرب رفعه مخلص اكون لا للتي دون النهي وجزمه
دليل على كونها للنهي ونحو قولك لا تأكل السمك وتشرب
اللين بنصب تشرب دليل على كون الواو للصرف وجزمه
على كونها للعطف ونحو ما بالله حاجة فيعظمك بنصب يظلم
دليل على كون الفاء للسببية ورفع دليل على كونها للعطف
الى غير ذلك من العبارات التي يتغير المعنى بتغير اعرابها هذا
واما كونه مبنيا عند اتصال نون التأكد فلا انها اشدة

اتصالها بمنزلة جزء الكلمة فلو اعراب ما قبلها لزمت الاعراب
في وسط الكلمة ولو اجري عليها لزم وجود اعراب كلمة على
كلمة اخرى حقيقة (وايضاهي حرف فلاحظ لها في الاعراب
(فان قيل فلما امتزجتا فلم تعرب الكلمة على النون كما اعراب الاسم
مع امتزاجه بالنون على ما قبلها) قلنا اما لان الاسم اصل
في الاعراب والفعل فرع عليه فروعي اعراب الاسم بقدر ما
امكن دون الفعل ولا سيما ان النون من خواص الفعل فيرجع
جانب الفعلية ويضعف مشابته الاسم هذا على مذهب
البصريين) واما لان علة اعراب الفعل ليست ظاهرة ظهور علة
اعراب الاسم واكثر الافعال مبنية فيرجع الى البناء لادنى سبب
وهذا على مذهب الكوفيين هذا مذهب الجمهور (وقال بعضهم
جميع ما اتصل به النون اى الخفيفة والثقيلة من المضارع باق
على اعرابه) وقال بعضهم المضارع مع النون مبنى لتركبه معهما
وصيرورته كاللغة الواحدة الا اذا اسند الى الالف او الواو
او الباء نحو هل يضربان وهل يرضون وهل يرضين لان الضمائر
البارزة تمنع التركيب لفصلها بينهما والمحدوف للساكنين
كالثابت فيضربن وتضربن كتحشون وتحشين فالمسند الى
الاحرف الثلاثة معرب مقدر الاعراب لاشتغال محله بحركة الفرق
واما بنؤه عند اتصال نون جماعة المؤنث فيأتى في محله ان شاء الله
تعالى) ثم ان المضارع مشتق من الماضي بلا واسطة لان الماضي
يدل على الثبات دون المستقبل فيكون الماضي اولى بالاصالة كذا
قيل وبواسطة من المصدر فاصل ينصر نصر زيدت الياء من
حروف اثنين في اوله واسكنت النون لئلا يتوالى اربع حركات

فضمنت

فضمنت الصاد لعلامة الباب وضمنت الراء علامة للرفع وانما اسكنت
الفاء دون غيره لان توالى الحركات انما لزم من حرف المضارعة
فاسكان ما هو قريب منها اولى كل يوم الدية والقسامة لا قرب
القريتين اللتين وجد القليل بينهما (فان قلت لم قدم المضارع
على المصدر مع انه اصل في الاشتقاق) قلت لان المضارع اصل
في العمل وهو عامل في المصدر بلا عكس ولان رعاية الارتباط
المعنوي بين الامثلة امر مهم مهمما امكن وهو لا يحصل الا بالعمل
والمصدر ههنا منصوب على انه مصدر مؤكد للمضارع لقربه
او للماضى لتقدمه (والعامل مرتبة قبل مرتبة المفعول طبعاً
وتقدم وضعه ليوافق النون طبعاً فليتأمل) (فان قلت لم اعتبر
جهة اصالة الفعل في العمل ولم يعتبر جهة اصالة المصدر
في الاشتقاق) قلت لان اصالة في العمل متفق عليه بخلاف
اصالة المصدر في الاشتقاق فانه يختلف فيه بين البصرية
والكوفية كما سنبين ان شاء الله تعالى (نصراً) في الحاشية
مصدر غير مسمى معنسى يردم ايتك وبغير المسمى احتراز عن المسمى
وسياق مثاله ولفظ يردم ايتك تعبير عن الحدث الذى هو مدلول
المصدر المطابق دل عليه بمادته وصورته الجزئيتين وضعاً سماعياً
اذ ما وضع هو بازائه هو الحدث فقط بلان نسبة اصلاً من طرف
الذات كما في الصفات ولا من طرف الوصف كما في الافعال فعناه
الموضوع له المطابق بسيط لاجزاء له الا ان هذا تعبير عن معنى
المصدر المعلوم واما المجهول فعناه يردم ايتك كان معنى ضرباً
مبنياً للفاعل اورمق ومبنياً للمفعول اورمق (ولما كانت صفتها
من المصدر متحدة اكتفا بصيغ الافعال حتى اذا قيل ضرب ضرباً

مطل
نصراً

علم ان المصدر معلوم (واذا قيل ضرب ضرب با علم انه مجهول
واذا لم يذكر الفعل علم بالقارئ وكان الماضي والمضارع ههنا
معلومين كما علمت اورد في الترجمة معنى المعلوم (واعلم ان صيغ
المصادر تستعمل تارة في اصل النسبة اعني نفس ايقاع الفاعل
ذلك الامر وهو المعنى المصدري والسمي بالمصدر ويسمى
تأثيرا ايضا كاحداث الحركة وايجادها في ذات الموقع والمحدث
بانكسر فانه يحرك وكايقاع القيام والقعود في ذاته لا كايقاع
الحركة والقيام والقعود في جسم آخر حتى يكون تحريكا واقامة
واقعا وتارة تستعمل في الهيئة الحاصلة من تلك النسبة للتعليق
معنوية كانت او حسية وهي الوصف الحاصل للتعليق بذلك الايقاع
وهو المعنى الحاصل من المصدر ويسمى الحاصل بالمصدر
وتلك الهيئة اما صفة للفاعل فقط وذلك في اللازم كالمتحركة
والقائمة الحاصلتين من الحركة والقيام اعني الحالة التي تكون
للمتحرك والقائم مادام متوسطا بين المبدأ والمنتهى ومادام
قائما اوصفة للفاعل والمفعول معا وذلك في المتعدي كالعالمية
والمعلومية الحاصلتين من العلم والفرق بينهما واضح فانه اذا
تحرك زيد فقد قام الحركة به فان اريد بالحركة الحالة التي تكون
له في اي جزء يفترض من اجزاء المسافة فهي المعنى الحاصل
بالمصدر وان اريد بها ايقاع تلك الحالة فهو المعنى المصدري
وتلك الحالة موجودة في الخارج دون المعنى المصدري (والمعنى
الاول اعني اصل النسبة حقيقة معنى المصدر وهو الجزء من
مفهوم الفعل وهو امر اعتباري لا وجود له في الخارج وهذا هو
التحقيق الذي ذكره المولى الفخاري في تفسير القائحة وصدر

الشرعية في التوضيح والمحقق الثاني سعد الملة والدين التفازاني
في التلويح وبعض الافاضل في خواشي المطول (ثم قال المولى
المرزبوري في التفسير المذكور ونبيه ذلك المحشى ان باعتبار المعنى
الثاني يتسامح اهل العربية في قولهم المصدر المتعدي قد
يكون مصدرا للمعلوم وقد يكون مصدرا للمجهول يعنون بهما
الهيئتين اللتين هما المعنيان الحاصلان بالمصدر والالكان كل
مصدر من متعدد مشترك ولا قابل به بل استعمال المصدر في معنى
الحاصل بالمصدر استعمال الشيء في لازم معناه انتهى (ورد
بانه لا مانع من ان يكون المراد من المعنيين اعني معني المبني
للفاعل والمبني للمفعول احداث الهيئة وقبولها ولزوم الاشتراك
ممنوع وانما يلزم ذلك لو كان معنى قولهم المصدر المتعدي قد
يكون مصدرا للمجهول انه قد يكون مصدرا موضوعا له وهو
ممنوع لجواز ان يكون معناه انه قد يكون مصدرا مستعملا
لافادته ولوسلم فلانسلم حينئذ عدم قول احد بالاشتراك كيف
وقولهم هذا على هذا التقدير عين القول بالاشتراك سواء كان
المراد بذلك الهيئتين او الاحداث والقبول (ثم اعلم بان المصدر
في اللغة اسم مكان من صدر يصدر ككتب يكتب اي موضع
الصدور (ويحتمل والله اعلم ان يكون مصدرا ميميا منه بمعنى
الصدور او الصادر او بمعنى المصدر منه لان المصدر اذا كان
بمعنى الصفة يجوز ان يتحمل الضمير فيكون من باب الحذف
والايصال وفي الاصطلاح هو الاسم الذي اشتق منه الفعل
(ولعله هو المراد بقولهم اسم الحدث الجاري على الفعل (وانما
سمى مصدرا لكون الاشياء التسعة وهي الماضي والمضارع

والامر والنهي واسم الفاعل والمفعول والزمان والمكان والآلة
مصدورة عنه فيكون محل الصدور ويحتمل ان يكون ذلك لانه
يدل على الصدور اعني ايقاع الشيء او لكونه صادرا عنه او مصدورا
منه فاعرف (وهو اصل في الاشتقاق عند البصريين وفرع
عند الكوفيين لكن ينبغي ان يعلم ان ذلك في مصدر الثلاثي اذ
مصدر غيره مشتق من الماضي باتفاق الفريقين كما في روح
الشروح) قال التفتازاني في شرح الزنجاني واعلم ان مرادنا
بالمصدر هو المصدر المجرد لان المزيد فيه مشتق منه لموافقة
اياء بحروفه ومعناه (قال الفاضل المحشي يعني ان المراد بكون
الفعل مشتقا من المصدر هو ان الفعل مشتق من المصدر
المجرد لان المصدر المزيد فيه مشتق من الفعل قال وفي التعليل
بقوله لموافقة اياء بحروفه ومعناه نظر لان موافقة المصدر
المزيد فيه الفعل بالحروف والمعنى متنوعة لان حروف المصدر
ازيد من حروف الفعل ومعنى المصدر الحدث فقط بخلاف
معنى الفعل فان معناه الحدث مع الزمان ولو سلم فليكن المصدر
المجرد مشتقا من الفعل بهذه العلة بل هو اولى بها من المزيد
فيه لان حروفه مساوية لحروف فعله وان اريد ان المصدر
المزيد فيه مشتق من المصدر المجرد فالموافقة اللفظية متفية
وبالجملة المعنى الثاني اولى بالارادة من المعنى الاول وان
اوردت عليه المناقشة فتأمل (ثم قال ذلك الفاضل ايضا لا يقال
ذكر في بعض شروح العروض ان الفعل المزيد مشتق
من المصدر المزيد والمجرد من المجرد والمفهوم من كلام الشارح
اشتقاق الكل من المجرد لانا نقول مألها واحد لان اشتقاق

المصدر المزيد من المصدر المجرد اشتقاق الفعل المزيد من
المصدر المجرد (قبل لا قاعدة كلية مقتضية لوجوب اشتقاق
فعل كل مصدر) وقبل اذا اشتمل الثلاثي على معنى المزيد
وزيادة يشتق من المزيد كالقدير من التقدير والوجد من المواجهة
والبرج من التبرج بمعنى الظهور واليم من التيم كذا في حواشي
الكشاف (وذكر في حاشية تفسير القاضي لمولى خسرو) وقبل
لفظة من اتصاله كما في قوله عليه السلام (انت مني بمنزلة هرون
من موسى) اي هما من جنس واحد يحكم بهما الاشتقاق من اصل
واحد ومن خطاء صاحب الهداية في قوله الوجه مشتق من
المواجهة حيث جعل الثلاثي مشتقا من المنشعبة والامر بالعكس
فهو مخطى لان معنى الاشتقاق ان ينظم الصيغتان فصاعدا
معنى واحدا وفي هذا لا تقيد بان يكون المشتق منه ثلاثيا (وقد
قال العلامة صاحب الكشاف اشتقاق اليم من التيم لان الناس
يقصدونه للاستقاء واشتقاق البرج من التبرج والجن من الاجتنان
لاستارهم من العيون) وهذا لان غرضهم من ذلك الاشتقاق
بيان حقيقة تلك الكلمة فجاز ان يكون المنشعبة اشهر واقرب
الى الفهم من الثلاثي كما في الضمار مع الاضمار فصح ذكر الاشتقاق
لايضاح معناه وان لم يكن المنشعبة اصلا له وحاصله ان الاشتقاق
ههنا ليس على مصطلح اهل الصرف (وصاحب الهداية
ليس بمخترع في اطلاق الاشتقاق على المعنى المذكور بل هو
مقلد لامام العربية وتابع له) وقال الشريف الجرجاني في شرح
الكشاف ومعنى قولهم ضارب مشتق من ضرب انه مشتق من
مصدره وانما اختاروا صيغة الماضي تنبيها على الحروف المعبرة

في الاشتقاق فان بعض المصادر كالخروج والقبول يشمل على
حروف لاتعتبر فيه هذا كلام الفاضل المحشي (ولا يلتفت الى
ما يفهم من الرضى ان الاختلاف بين البصرية والكوفية في
مطلق المصدر فاعرف) وينبغي ان يكون المشتق من المصدر
صيغة الماضي المعلوم الغائب المفرد المذكور من الثلاثي باختلاف
حركات العين لانها المرید عليها بخلاف مطرداتها
والمضارع فانها مزيد فيها فليحفظ (ثم ان الحجة القوية
للصريين ان كل فرع يصاغ من اصل ينبغي ان يكون فيه
ما في الاصل مع زيادة هي الغرض من الصوغ كالباب من الساج
والخاتم من الفضة وهكذا حال الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة
احد الازمنة والنسبة والتجديد التي هي الغرض من وضع الفعل
لانه يحصل في نحو قولك زيد ضرب نسبة الضرب الى زيد
لكمهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه آخر اخصر فوضعوا
الفعل الدال بجوهر حروفه على المصدر اي الحدث وبوزنه
على الزمان يعني ان الفعل يدل على الحدث والزمان والمصدر
يدل على الحدث فقط فلما كان المصدر مشتقا من الفعل لدل
على ما دل عليه الفعل من الحدث والزمان وعلى معنى ثالث لم يدل
عليه الفعل كما دلت اسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث
وعلى ذات الفاعل والمفعول (فلما لم يكن المصدر كذلك علم انه
ليس مشتقا منه) والعمدة في استدلال الكوفيين ان المصدر
يعمل باعلال الفعل ويصح بصحته الا ترى انك تقول قام قايما
فيعمل المصدر باعلال فعله وتقول قاول مقاوله فيصح بصحته
(واجيب عنه بان اعلال المصدر باعلال الفعل يجوز ان يكون

طلبا

طلبا للنساكل لما بينهما من المناسبة فلا يدل على انه اصل الا ترى
ان بعض الافعال قد يعمل باعلال الاخر نحو اعد وتعد وتعد
فانها تعمل باعلال يعد وليست بمشتقة منه (وكذا يصح بصحته
نحو عور يعور وابس احدهما مشتقا عن الاخر) والحاصل انه
لا يلزم من فرعيته في الاعلال وعدم الاعلام فرعيته في الاشتقاق
وتأخير الفعل عن نفس المصدر لا ينافي كون اعلال المصدر
متأخرا عن اعلال الفعل فتأمل (وقد استدلو ايضا بان الفعل
عامل في المصدر ومرتبة العامل قبل مرتبة المفعول نحو ضربت
ضربا) واجيب بانه مغالطة لانه قبله بمعنى ان الاصل في وقت
العمل ان يتقدم لفظ العامل على لفظ المفعول والنزاع
في ان وضعه غير مقدم على وضع الفعل قان احد التقديمين
من الاخر وايضا الافعال والحروف عاملة في الاسماء نحو ضربت
زيدا وزيدا ولم يضرب ولم يقل احدا اشتقاقها منها هذا يقول
هذا الفقير ان مجرد الفعل الماضي الثلاثي المفرد المذكور الغائب
دائما من الزوائد واشتمال المصدر عليه كثيرا فيكون في لفظه
ما في لفظ الفعل مع زيادة يؤيد قول الكوفيين لانه لو تقدم
ذلك المصدر المشتمل على الزائد في الوضع لزم تعدد وضعه
وترك موضوعه الاول اذ لا معنى للزائد الا ما اتى به بعد الاصول
اغرض من الاغراض فلو ثبت في الوضع الاول مع الاصول
لم يكن لزيادته معنى والاشتقاق صفة اللفظ فاعتبار حاله
في التجرد والزيادة اولى من اعتبار حال المعنى ويجوز ان يكون
المراد من وضع الفرع الدلالة على احد معاني الاصل فقط
اذ يحتاج اليها ايضا فليتأمل (وقال في روج الشروح الاصل

الواحد في الاشتقاق المصدر لان مفهومه هو الحدث جنس
وتحت أنواع وهي معاني المختلفات وتحتها افراد وهي معاني
المطرقات اعني الاحداث الموصوف بها الاشخاص فالجنس
الحق بالاصالة لا طلاقه عن القيود فقول الكوفيين باصالة
الفعل محمول على اصالته باعتبار الوزن فان ما وضع له الوزن
اولا الماضي ثم المضارع ثم المصدر فاعتبره مؤخرا لعدم اطراجه
ففي النزاع بين الفريقين في الحقيقة انتهى كلامه (والاشتقاق
في اللغة اخذ شق الشيء فهو متعد (وفي الاصطلاح يحد تارة
باعتبار العلم وتارة بحسب العمل) واما تعريفه باعتبار العمل
فقد اختلفوا فيه بعبارات (قال بعضهم انه رد لفظ الى لفظ
آخر لموافقه له في حروفه الاصلية ومناسبه في المعنى) وانما
قال رد لفظ الى لفظ آخر ليكون التعريف شاملا لمذهب
البصريين والكوفيين اذ لو قال رد اسم اختص بمذهب
البصريين ولو قال رد فعل اختص بمذهب الكوفيين (وهو
كالجنس في التعريف ويشعر بوجوب التباين بين المشتق
والمشتق منه) وقوله لموافقه له احتراز عما لا يوافق اصلا
(وقوله في حروفه الاصلية احتراز عما لم يوافقه فيها بل في
المعنى كنع وجس) وقيد الحروف بالاصلية ليعرف ان الموافقة
في غيرها لا يجب كدخل فانه مشتق من الدخول مع انه لم يوافقه
في الواو (وقوله لمناسبه في المعنى احتراز عن الموافقة لفظا
دون المعنى فلا يكون ضرب بمعنى دق مشتقا من الضرب بمعنى
الذهاب وفيه اشعار بتباين المعنيين اذا الشئ لا يناسب نفسه) وقال
بعضهم اخراج لفظ من لفظ بتغييره (وقال المولى عصام الدين

في الميزان هو اخذ كلمة من اخرى بتغيير ما مع التناسب في المعنى
(وقال في شرح الوضعية عن مختصر ابن الحاجب وشروحه
هو ان تأخذ لفظا من لفظ بان تعتبر في التأخوذ جميع الحروف
الاصول للتأخوذ منه مع الترتيب وتبعه موافقا للتأخوذ منه
في المعنى سواء كان تفاوت بينهما في المعنى اولا (قد يزد بتغييره
فلا يجعل المقتل المصدر مشتقا من القتل) قال المص يعني عضد
الملة والدين في شرح المختصر ويسمى هذا اشتقاقا اصغروا وقد
يعتبر الحروف من غير ترتيب ويسمى اشتقاقا صغيرا وقد يكتفي
بمناسبة الحروف في المخرج من غير اشتراط تمام الحروف ويسمى
اشتقاقا اكبر ولا يشترط في هذين القسمين الموافقة في المعنى
بل يكتفي بالمناسبة فيه هذا قال المولى المزبور (وقد ظهر مما
فصلنا لك انه لا يصح بيان الاسم المشتق بما ذكر يعني بما يعتبر
فيه النسبة من طرف الدات لخروج مقتله منه ولا المقابلة بين
المشتق والمصدر الا على مذهب يستفاد من ظاهر كلام المص
يعني المذكور في شرح المختصر انه وافق المختصر في ترتيبه
اي ترتيب ذلك المذهب حيث قال وقد يزد الى آخره (وعرف
الجاردي بانه اقتطاع فرع من اصل يدور في نصارىفه مع ترتيب
الحروف وزيادة المعنى) ويستتر في الاشتقاق ان يكون الدلالة
على المعنى المشترك ظاهرة كضارب من الضرب فان لم يكن
كذلك فهو شبه الاشتقاق كهمجوع للطويل عند من يقول
انه من الجرع وهو ما استوى من الرمل (ثم الاشتقاق ثلثة اقسام
لانه اذا لم يعارضه اشتقاق آخر فهو اشتقاق محقق وان عارضه
بلا ترجيح فهو الاشتقاق الواضح وبترجيح فهو الاشتقاق

الراجح (وقيل الاقسام الثلاثة من الاشتقاق المحقق وهو الالباق
والاولى بالقبول فان المحقق اذا كان احتراز عن شبهه الاشتقاق
كان الواضح والراجح مقابلين لها فيكونان من المحقق كما لا يخفى
(واما تعريف الاشتقاق بحسب العلم فهو ان تجد بين اللفظين
تناسبا في اللفظ والمعنى ومعنى التعريف ان معرفة الاشتقاق بين
اللفظين ان تعرف بينهما تناسبا في التركيب والمعنى فتعرف
ارتداد احدهما الى الآخر واخذه منه فالوجدان في التعريف
بمعنى العلم (وهو ثلاثة انواع صغير وهو ان تعرف بينهما تناسبا في
الحروف وترتيبها والمعنى نحو ضرب من الضرب ويضرب من ضرب
وضارب من يضرب وقاتل امرا من تقاتل من شرح الميزان
(وانما سمي صغيرا لكفاية تأمل قليل في العلم بالاشتقاق بسبب قلة
العمل) وكبير وهو ان تعرف بينهما تناسبا في اللفظ والمعنى دون
الترتيب سواء كان مع الموافقة في المعنى نحو جئذ من الجذب
ولبس مقلوبا منه او مع المناسبة فيه بدون الموافقة فحسب بالفتح
من التلب بالفتح ايضا والاول بمعنى الاخلال بالخائض والثاني
بمعنى الاخلال بالعرض بكسر العين فهما متاسبان في المعنى
وانما سمي كبيرا لاحتياجه الى تأمل كثير في العلم بالاشتقاق بسبب
كثرة العمل (واكبر وهو ان تعرف بينهما تناسبا في المخرج والمعنى
نحو نطق من النطق والاول صوت الغراب والثاني صوت الجمار فهما
متاسبان في المعنى وتناسبهما في المخرج ظاهر اذا لعين والهواء
كلاهما من الخلق) وانما سمي اكبرا لاحتياجه الى تأمل اكثر في العلم
بالاشتقاق بسبب تبدل الحروف والمبادر عند الاطلاق هو الاشتقاق
الصغير وهو محل النزاع بين البصريين والكوفيين (وقيل الاشتقاق

كما يكون في الاحداث قد يكون في الاعيان كما في استنوق وتنجير
واستنجر وتجوهر وتجسم وهو على خلاف القياس سيما في الثلاثي
المجرد فانه نادر كقولهم ابل ابالة على وزن شكس شكاسة اذا
تأنق في رعية الابل واحسن القيام بمصالحها (واما الحروف
فلا يجوز الاشتقاق منها والمثنية مفعلة من ان التأكيدي غير
مشتقة من لفظها والمراد انه موضع لان يؤكده بان قاله صاحب
الكشاف وقال اكل الدين في شرح المشارق لوقيل انها اشتقت
من لفظها بعد ان جعلت اسما لكان قولوا واعترض عليه من وجوه
الاول انه لا بد من دليل على ان الاشتقاق لا يجوز من الحروف
(الثاني انه لا معنى للاشتقاق الا لبيان بحروف لفظه للدلالة على
اشتماله على معناه وهو متحقق فيما نحن فيه) الثالث ان اهل العربية
قالوا التسوييف مشتق من سوف وهو حرف اجزاء (واجب
بان الدليل على ان الاشتقاق لا يجوز من الحروف اتفاق بعض
الصرفيين على ان اصل المشتقات المصدر واتفاق بعضهم
على ان اصله الفعل ولا قائل بكون الحرف اصلا وقولهم التسوييف
مشتق من سوف معناه كونه مأخوذا منه ومثله قول بعض اهل
العربية المضارع مشتق من الماضي وفيه بحث لانه يقتضي عدم
جواز الاشتقاق في غير المصدر والفعل من حاشية شرح الزنجاني
(وجعل المولى عصام الدين اشتقاق الحوقلة من جملة لاحول
ولا قوة الا بالله من الاشتقاق الاكبر واما اشتقاق لفظة الله وامثاله
مما يكون معنى الاصل معتبرا في اخذه لترجح التسمية للاعتباره
معنى للمستق فان الله اخذ من آله بالكسر بمعنى التخيير لا بمعنى
الذات الذي تحريفه بل بمعنى الذات المقدسة المخصوصة تعالى

وتقدس بحا مسع التحير فالما فنة المعبرة في مفهوم الاشتقاق
اعتم من ان يكون يجعل معنى المشتق منه للمشتق او من جهة التسمية
مسما به قال في شرح المختصر والمشتق قد يطرده كما سما الفاعلين
والصفات المشبهة وافعل التفضيل والزمان والمكان والالة
وقد لا يطرده نحو القارورة والدبران والعيوق والسمالك وتحقيقه
ان وجود معنى الاصل في محل التسمية قد يعتبر من حيث انه داخل
في التسمية والمراد ذات ما باعتبار نسبة مدلوله اليها فهذا يطرده
في كل ذات كذلك وقد يعتبر من حيث انه ^{مستخرج} للتسمية من جمع
لهما من بين الاسماء من غير دخوله في التسمية والمراد ذات
مخصوصة فيها المعنى لامن حيث هو فيها بل باعتبار خصوصيتها
فهذا لا يطرده كذا في شرح الوضعية للسولي المزبور وانما اطينا
الكلام في هذه الحال وهو المؤدى الى اللال وهو من اعظم الوبال
لانه انجر اليه المأل فهو من مقتضى الحال وينكشف به المقام
وهو من موعود البال فان قيل اذا كان المصدر اصلا في الاشتقاق
على المذهب الاصح وهو مذهب البصريين فلم يقدمون الفعل
عليه في بيان الاثنية والاوزان (قلنا المقصود منه بيان الصيغ
ولما لم يكن للمصدر صيغ لم يستحسن تقديمه) فان قيل فلم يقدموا
عليه اسم الفاعل وغيره من المشتقات (قلنا لما كان المصدر اصلا
كان تأخيره عن جميع المشتقات قبيحا) ثم اعلم بان مصدر
الثلاثي الغير الميمي سماعي يحفظ على ما جاء من العرب
ولا يقاس عليه وهو على ما وجد خمسة وثلاثون نحو فعل
بحركات الفاء وسكون العين (نحو قتل) وفسق (وشغل
وفعلة مثله) نحو رجة (ونشدة) وكدره (وفعل) كذلك نحو

دعوى

دعوى (وذكرى) (وبشرى) (وكذا فعلا) (نحو ليان) (وحرمان)
(وغفران) وفعلا (بفتحين) (نحو زوان) (وفعل بحركات الفاء وفتح
العين نحو طلب) (وصفر) (وهدى) (وفعل بفتح الفاء وكسر العين نحو
حنق) (وفعلة بفتح الفاء والعين وبكسر العين نحو) (غلبة) (وسرقه)
(وفعال بحركات الفاء نحو) (ذهاب) (وصراف) (وسؤال) (وفعالة)
كذلك نحو ذهابة (ودراية) (وبغاية) (وفعالية) بفتح الفاء نحو كراهية
وفعل بفتح الفاء وكسر العين نحو) (وجيف) (وفعول بفتح الفاء ونمها)
وتخفيف العين نحو) (قبول) (ودخول) (وفعولة بالضم والتخفيف نحو)
(صهوبة) (وقا) (نحو قائم) (عل وزن اسم الفاعل) (وفاعلة بكسر
العين نحو عافية) (وتفعال بفتح التاء وكسرها) (وسكون الفاء) (والفعلي
بكسر الفاء) (وتشديد العين المكسورة) (بعدها ياء) (وقصر اللام
قال نجم الائمة هذه هي الكثيرة الغالبة وقد جاء غير ذلك ايضا
كالفعال نحو السود ووالفعالوت نحو الجبروت والتفعل نحو التدرأ
والفعلولة كالكنونة واصلها الكيونونة والفعلولة كالشيوخوخة
والصيرورة والفعلنية كالبهنية والفعلية كاشبية والفصيحة
والفاعولة كالضارورة بمعنى الضرر والتفعلة كالتهلكة والفعلة
والفعلي كالغلبة والغلي وغير ذلك انتهى (قالوا الجبروت من
الجبر للبا لغة كالجوت والعظمت من الرجة والعظمة فهو
مصدر للبا لغة فليحفظ) (والاوزان الثلاثة الاخيرة اعني التفعال
بفتح التاء وكسرها مع سكون الفاء والفعلي فهي صيغ المبالغة
للمصدر نحو التهزار والتلعاب والتزداد والتجوال بفتح التاء
في الكل للبا لغة في الهزرو اللعب والرد والجولان والدايلي
والحيثي بمعنى كثرة الدلالة والحث) (واجاز بعضهم المد فيه

والاولى المنع (وقد حكي الكسائي خصيصا بالمداوكة الفراء
(واما التفعال بكسر التاء فقال سيبويه لبس يبناء المبالغة
بل هو اسم اقيم مقام مصدرين كما بقاء عطاء موضع اعطاء
قالوا لم يحى من هذا النوع مصدرا الا التبيان والتلقاء ذكره نجيم
الائمة (واصل لهذا فسر البيضاوي التبيان بالبيان البليغ لكل
شيء وفي شرح الميرزا ن التلقاء والتقاء بالكسر شاذان
والقياس القمح وانما الكسر في الاسم كتمثال انتهى (وهذا
الباب اختلفوا في انه سماعي او قياسي فعند سيبويه سماعي لانه
في الثلاثي فقط ومصدره سماعي وعند الزمخشري قياس مطرد
في الثلاثي وغيره لانه قال حين سئل عنه هذا الباب كثير الاستعمال
فبينبغي ان يكون قياسا ولذلك ذكر في الامثلة الرما وقال هي
الترامي الكثير وهو ايضا مذهب غير سيبويه (كذا في روح
الشروح وبعض شروح المراح (وقال في بعض شروحه انه
قياس مطرد عند سيبويه من الثلاثي المجرد وذكر نجيم الائمة الرضى
عند قول ابن الحاجب في الشافية ونحو الترداد والتجوال ونحو
الحشي والزميا للتكثير يعني انك اذا قصدت المبالغة في مصدر
الثلاثي بنيت على التفعال وهذا قول سيبويه كالتهمز في الهز
والتلعاب والترداد وهو مع كثرة ليس بقياس مطرد (وقال
الكوفيون ان التفعال اصله التفعيل الذي يفيد التكثير
قلبت ياؤه الفا فاصل التكرار التكرير ويرجح قول سيبويه بانهم
قالوا التلقاب ولم يحى التلقيب ولهم ان يقولوا ان ذلك مما رفض
اصله واما الفعلي فليس ايضا قياسا انتهى (والاكثر ان هذا
الباب قياسي وهو المختار وقد عرفت غير هذه الاوزان من المبالغة

(ثم انهم بعد ما اتفقوا على ان مصدر الثلاثي سماعي لا يقياس
على شيء من اوزانه (ذكر بعضهم ما هو كثير المجيء من الابواب
والافعال فلنتبع اثرهم ولنذكره على وفقهم ليحصل للطالب
نوع انضباط ما هو الغالب ويميز عنده ذلك فيحصل المعرفة
بالجميع اجمالا للغالب وغيره (فنقول الغالب في الصناعات ونحوها
وما يضادها على فعالة بالكسر وتخفيف العين ككتابة وعبادة
وبطالة وقد جاء بالكسر والفتح كولاية وبالحركات الثلاث كدلالة
وفيما في مدلوله حركة واضطراب على فعلان بالفتحات ليدل
حركة العين على حركة المعنى كخفقان والجولان والحيوان وحل
عليه الموتان حمل النقبض على النقبض وفي الاصوات على فعال
بالضم والتخفيف كصراخ ونباح وجاء بكاء بالمداوكة مقارن للصوت
غالبا وبكى بالقصر لانه قد يخلو عنه (والغالب في غير ما ذكر
من فعل اللازم المفتوح العين على ركوع وفي المتعدي على ضرب
(قال الخليل الاصل في مصدر الثلاثي فعل بفتح وسكون ومن ثمة
يرجع اليه اذا ريد المرة وان اختلفت ابنيته نحو دخلت دخلة
وقت قومة ثم فرق بين اللازم والمتعدي فزبدت الواو في اللازم
كعود وخروج وابقى المتعدي على فعل كقتل وضرب لان اللازم
اقل استعمالا فجعل له البناء الاثقل لان فعولا اثقل من فعل بواسطة
زيادة الواو وجعلوا الزيادة في المصدر عوضا عن التعدي (وقال
الفراء اذا جاءك فعل بفتح العين مما لم يسمع مصدره فاجعل
مصدره فعلا بفتح الفاء وسكون العين للحجاز وفعولا لتجد وانما
قاله نظرا الى الغالب ونحو هدى وقرى بضم الفاء في الاول
يكسرهما في الثاني مختص بالمنقوص ولا ينتقص صغرا لان الكلام

فيما ماضيه مفتوح العين ونحو طلب مختص بفعل مضوم العين
سوى لفظين من يفعل مكسور العين وهما الجلب والغلب بالعين
المعجمة (والغالب من فعل بكسر العين على فرح بفتحين
في اللازم (وعلى جهل بسكون العين مع فتح الفاء في المتعدي
وعلى حرة ولكنة بضم الفاء وسكون العين في اللون والعيب
(ومن فعل بضم العين على كرامة ويحيى على عظم بكسر الفاء
وفتح العين وعلى كرم بفتحين كثيرا وغير هذه الاوزان
الثلاثة منه نادر فليحفظ (وهذا الذي ذكرناه انما هو مصدر
الثلاثي (واما مصدر غيره الغير الميمى فهو قياس سواء كان رباعيا
مجردا او مزيدا فيه والضابط ان كل ما في اول ماضيه همزة زائدة
يزاد قبل آخره الف ويكسر ما تحرك سوى ما قبل الالف
وما في اوله تاء زائدة بضم ما قبل لامه فقط وفي الرباعي المجرد
وملحقاته يزداد في اخر ماضيه تاء وفي فعل تفعيلا بفتح التاء
وسكون الفاء وكسر العين وفي فاعل مفاعلة بضم الميم وفتح
العين هذا هو القياس المطرد (وقد جاء كثيرا في الرباعي
وملحقاته بكسر الفاء وزيادة الالف قبل آخره وجاء فتح الفاء
في مضاعفه وان كان الكسر افسح لكن صرح الزمخشري بانه
بالكسر مصدر وبالفتح اسم المصدر كذا في شرح الميرزا (قال
بعضهم ما جاء بغير التاء في الرباعي وملحقاته سماعي والقياسي
ما جاء بالتاء لكنه ضعيف مخالف لمذهب الجمهور فكلما
مصدر بينهما قياسي وجاء في فعل تفعلة نحو تكرمة بحذف الياء
وتعويض التاء منه وهو الواجب في الناقص منه تحقيقا نحو
تعزية وتعديبة (وسماعي في غيره حتى المهوز اللام نحو تخطيها

وتخطئة

وتخطئة وظاهر كلام سيويه ان تفعلة لازم في المهوز كما في الناقص
فلا يقال تخطيها وتهنيها واختاره في الميرزا وفي فاعل فعال
بكسر الفاء وتشديد العين (وقد قيل هو قياس اهل اليمن في فعل
بالشديد مثل كذب كذبا وفعال بالكسر مع التخفيف وفعال
بالكسر قالوا قاتلته قيتالا ومن ثمة قيل ان قيتالا فرع قيتالا
من حيث ان قيتالا كان جاريا على الفعل قلبت الالف ياء لانكسار
ما قبلها (وقال السكاكي الاصل قتال فاشيع كسرة القاف
وفي افعال واستفعل من الاجوف اجازة واقامة واستجارة واستقامة
بقلب الواو والفاء وحذفه لالتقاء الساكنين ثم التمهيد بالياء
وهذا واجب في الاجوف الا انه يجوز ترك التمهيد في افعال
عند الاضافة كاقامة الصلاة كأنهم جعلوا المضاعف اليه عوضا
عنه ولم يحذف ذلك في فعل لما لم يلزم من جعل الياء عرضة للتحررك
في النصب والمخذف في الرفع والجر مع ما فيه من الانحاف بالكلمة
بالجمع بين الحذفين بخلاف افعال وفي تفاعل وتفاعل في الناقص
كسرت العين نحو تمنيا تجافيا (اما الياء فلم يجانس الكسرة
واما الواو فلان واوه تقلب ياء لتطرفها (ويحيى مصدر تفاعل
ايضا على تفعالا بكسرتين وتشديد العين نحو تملق وهو قياس
اهل اليمن (فان قلت لم قدم المصدر على اسم الفاعل (قلت
لقربه من الفعل دون اسم الفاعل لان الفعل بجوهر حروفه يدل
على المصدر مع اشتقاقه منه دونه فاعرف ولان اسم الفاعل
مشتق من المضارع وهو من الماضي المشتق من المصدر فيكون
اسم الفاعل ايضا مشتقا من المصدر والمشتق منه مقدم على المشتق
ولم يوجد فيه جهة الاصل كما في الفعل فاخر * فهو فاصر *

مطل
فهو فاصر

في الحاشية اسم فاعل مفرد مذكر معنسى يردم ابيدحي برار
والاسم في اللغة مأخوذ من السمو بمعنى العلو والارتفاع يدل
عليه تصرفه على اسماء واسامى وسمى فهو من الاسماء المحذوفة
الاعجاز كيدودم فاصله سمو حذفت الواو تخفيفا لكثرة الاستعمال
للاعلال والا لكان المحذوف نويا محلا للاعراب فلا يصح
اجراء الاعراب على ما قبلها كما في عصا (واما اذا كان حذفه
لجود التخفيف الذى يوجب كثرة الاستعمال كان منسيا
ويصير ما قبله محلا للاعراب كما في اخ واب ودم ثم اسكن السين
تخفيفا ايضا لكثرة الاستعمال كما في حواشى انوار التنزيل للمولى
عصام الدين واجتلبت همزة الوصل ليتمكن الابتداء بها هذا
عند البصريين (وقال الكوفيون اشتقاقه من السمة بمعنى العلامة
فاصله وسم حذفت الواو تبعاً لبسم وزيدت الهاء في آخره
عوضاً عن المحذوف وزيدت همزة الوصل للابتداء (ولكل
من الجانبين ابحاث ذكرناها في رسالتنا الموسوعة في البسملة
فلا نعدها (وفي الاصطلاح مادل على معنى في نفسه غير مقترن
باحد الازمنة الثلاثة كلمة ما عبارة عن الكلمة وضمير نفسه اما
راجع الى المعنى او الى ما ومعنى كون المعنى في نفسه او في نفس
الكلمة استقلاله بالمفهومية وقد عرفت في الفعل (والمراد
بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاصلى (فكلمة
ما جنس في التعريف (وبقوله دل على معنى في نفسه يخرج
الحرف لعدم استقلال معناه بالمفهومية (وبقوله غير مقترن
الى آخره خرج الفعل (واما سمي هذا القسم من الكلمة اسما
لاستعماله على اخويه اعني الحرف والفعل حيث يتركب الكلام

منه وحده دونهما او لكونه علامة على مسماه على اختلاف
المذهبيين في اشتقاقه كما مر آنفا (والفاعل في اللغة اسم فاعل
من فعل يفعل من باب فتح وفي الاصطلاح النحاة ما نسب اليه
الفعل التام المعلوم او ما بمعناه نسبة وصفية (وفي الاصطلاح
التصريفيين اسم الفاعل هو اسم مشتق من المضارع لمن قام
به الفعل بمعنى الحدوث قولهم مشتق من المضارع اى بالذات
يخرج المصادر واسماء الذوات وانما كان مشتقا من المضارع
دون غيره لما بينهما من المناسبة التى سبق بيانها هذا مذهب
الجمهور ويفهم من كلام اماننا الاعظم وهما منا الافخم ابي حنيفة
نعمان بن ثابت رحمهما الله ورضى الله عنهما وما زال مذهب
ظاهرا في الانام الى آخر الايام في المقصود انه مشتق من الماضى
حيث قال فيه فينظر في عين الفعل الماضى فان كان مفتوحا فوزنه
ناصر فانه يشمر به ويؤيده قوله في المعتلات وكان اى قائل
في الماضى قال وان امكن تطبيقه على قول الجمهور كما اطبقه في
روح الشروح فكانه نظر الى ان التصرف في الاشتقاق من الماضى
اقل وان الماضى اصل بالنسبة الى المضارع (وقولهم لمن قام
به الفعل اى في الجملة فيدخل فيه نحو زيد مقابل عمرو وانا مقرب
من فلان او متباعد منه ويجمع معه فان هذه الاحداث نسب بين
الفاعل والمفعول لا تقوم باحدهما معينا دون الآخر الا ان قيامه
ينسب الى ما ينسب اليه الحدث صريحا ولا يعتبر قيامه
بما ينسب اليه ضمنا فكانه قام باحدهما معينا يخرج اسماء المفعول
والموضع والزمان والالة دون اسم التفضيل لان زيادة الكرم
مثلا كرم فيصدق عليه انه لما قام به الفعل (قبل الحق انه يخرج

به ايضا لان المتبادر من قولهم ما اشتق لمن قام به الفعل تمام
الموضوع له من غير زيادة ولا نقصان فلو ضم الى اصل الفعل
معنى آخر كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق على هذا الاسم
انه موضوع لمن قام به الفعل بل يصدق عليه انه موضوع لمن قام به
الفعل مع الزيادة والاشتقاق متضمن لمعنى الوضع (وفيه انه على
هذا يخرج من التعريف ضيق اللغة الفاعل فينتقض التعريف
جما (اللهم الا ان يلتزم ذلك ويقال كل ما اشتق من التلائي
لمن قام به فهو ليس باسم الفاعل بل هو صفة مشبهة او فعل
التفضيل او صيغة المبالغة كما قال في الترجمة الشريفة (والاولى
ان يقال بدل قولهم لمن قام لما قام لان الذي جهل امره يذكر
بلفظ مالا بلفظ من واسم الفاعل لم يوضع للشيء باعتبار كونه
عاقلا بل وضع لمعنى قائم بذات سواء كانت تلك الذات عاقلة
او غير عاقلة (الا ان يقال انهم قصدوا غلب العاقل على
غيره (وقولهم بمعنى الحدوث اى بحسب الوضع ومعنى الحدوث
تجدد وجوده وقيامه به مقيدا باحدا لازمنة الثلاثة قد خل فيه
نحو مؤمن وكافر وواجب ودائم وثابت ومستمر وراسخ وخالد
وباق وضامر في فرس ضامر وعالم في الله عالم و **ك** كان ابدا وزيد
قائم الليل وصائم النهار وغيرها مما قصد فيه الاستمرار لان قصد
الاستمرار عارض فيها ووضعها على الحدوث يخرج الصفة
المشبهة لان التحقيق ان وضعها على الاطلاق لا الحدوث
ولا الاستمرار فان قصد بها الحدوث ادت الى صيغة اسم الفاعل
فيقال في حسن حاسن الان او غدا قال الله تعالى في ضيق لما
قصد الحدوث وضائق به صديرك وهذا مطرد في كل صفة

مشبهة كذا في شرح المراح وحاشية شرح الرنجاني (قال نجم
الائمة الرضى والذى ارى ان الصفة المشبهة كما ليست موضوعا
لحدوث في زمان ليست ايضا موضوعا للاستمرار في جميع
الازمنة لان الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة ولا دليل
في الصفة عليهما فليس معنى حسن في الوضع الاذو حسن
سواء كان في بعض الازمنة او جميع الازمنة ولا دليل في اللفظ
على احد القيدان كما كان في اسم الفاعل وهو علة استعماله
لحدوث (ومن ثم يحول الصفة عند قصد الحدوث اليه فجعلها
حقيقة في احدهما تحكم فالاصل ان تقول هي حقيقة في القدر
المشترك بين القيدين وهو الاتصاف بالحسن مطلقا لكن لما
ك كان وضعها على الاطلاق ولم يكن بعض الازمنة اولى من
بعض ولم يحز نفيه في جميع الازمنة لانك حكمت بثبوته فلا بد
من وقوعه في زمان كان الظاهر ثبوته في جميع الازمنة الى ان
يقوم دليل على تخصيصه ببعضها كما تقول كان هذا حسنا
او سيئ حسنا او هو الان حسن فظهوره في الاستمرار ليس
وضعا على ما ذكرنا بدليل العقل وظهوره في الاستمرار عقلا
هو الذي غره يعنى ابن الحاجب حيث قال مشتق لمن قام به على
معنى الثبوت انتهى (والمشهور ان الصفة المشبهة اسم مشتق
من فعل لازم لمن قام به الفعل بمعنى الثبوت اى الاستمرار والمراد
قام به الفعل فقط بمعنى الثبوت وبقولنا فقط يخرج اسم التفضيل
اذ كما يقوم الفعل بمن اشتق له يقوم به الزيادة ايضا وكذا يخرج
بقولهم بمعنى الحدوث اسم التفضيل لان معناه ليس بمقيد باحد
الازمنة كالصفة المشبهة فعنى كريم واكرم شخص ثبت له الكرم

وزيادته لانهما حدثا له وسمى هذا القسم من الاسم اسم الفاعل
قال ابن الحارثي وبه سمي اي بلفظ الفاعل الذي هو وزن اسم
الفاعل الثلاثي لكثرة الثلاثي فجعلوا اصل الساب له فلم يقولوا
اسم المفعول ولا المستفعل وفيما قاله نظر لانه ليس قصدهم
بقولهم اسم الفاعل اسم الصيغة التي على وزن فاعل بل المراد
اسم الشخص الذي فعل الشيء وهو الفاعل لا المفعول فانه
اسم من وقع عليه الفعل يعني انما سمي به نحو ضارب لانه اسم
ما فعل الشيء وهو الناعل اللغوي وهذا اسمه ولم يأت المفعول
والمستفعل بمعنى الذي فعل الشيء حتى يقال اسم المفعول والمستفعل
وانما اطلقوا اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل كالتكسر
والمندرج والجاهل والضامر لان الاغلب فيما بني هذه الصيغة
اي الصيغة التي تسمى في الاصطلاح اسم الفاعل ان يفعل
فعلا كالفاعل والقاعد والمخرج والمستخرج كذا في الرضي وشرح
المراح (واعلم) ان الصفات المشتقة كاسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة واسم التفضيل وكذا اسم الزمان والمكان والالة
موضوعة لذات ينسب اليها الحدث على وجه من الوجوه
المعتبرة في معانيها وسنشير اليها والمراد بالذات المستقل بالمفهومية
غير حدث ولا نسبة بينهما وقيل ما ليس بحدث ولا مركب منه
ومن غيره والمراد بالحدث المعنى القائم بغيره صدر منه ولم يصدر
وتلك الذات مبهمه في الصفات غايه الابهام بحيث لاتعين فيها
اصلا بخلاف اسماء الزمان والمكان والالة فان الذات مأخوذة
فيها مع نوع تعين (كذا حقه المحقق النفاذاني في شرح شرح
المختصر على ما ذكره عصام الدين في شرح الوضعية وصرح بذلك

المولى

المولى الجامى في شرح الكافية وقال العصام في الشرح المذكور يجوز
ان يكون معنى المقتل اسم الزمان والمكان ما قتل فيه ومعنى اسم الالة
ما قتل به فيكون الذات معتبرا فيها كما في الصفات ولا بد من ذلك من
دليل انتهى كلامه (فعاني الصفات الموضوعه هي لها
المطابقة مركبة من ثلاثة اجزاء الذات والحدث والنسبة ذكره
المولى العصام في شرح الرسالة الوضعية (وقال في الامتحان
الحدث والنسبة من حيث ذاتهما مستقلتين ليست بجزء من الصفات
بل من حيث هما قيد الذات (فعلى هذا ينبغي ان يكون معانيها
مركبة من اربعة رابعها تقييد الذات بهما فاعرف فعني قائم
ذوقايم ومعنى طويل ذو طول فالقيام والطول قائم بذو ومعنى
مضروب ذات يقع عليها الضرب ما وقع في عبارة البعض
من ان معنى الرامي رمى منسوب الى ذات ما فساحة حيث جعل
النسبة من طرف الحدث (ذكره المولى المذنبور ايضا في الشرح
المذكور فالحدث المنسوب تدل الصفات عليه تضمنا باعتبار
جوارها وموادها الاصلية ولا تدل تلك المادة من حيث هي
ما انتها على شيء بل الدلالة للجموع ان قلنا ان موادها من حيث
هي موادها غير موضوعة لما وضع له المصدر او بدلالة موادها
ان قلنا انها موضوعة كما قال المولى المزبور وضع المشتقات
بوضع جزئها اي الهيئة الموضوعه بالوضع العام للموضوع له
الخاص والمادة الموضوعه بالوضع العام للموضوع له العام
وقدمر مثله في الماضي فتذكر (والذات معنى هيئاتها
الافرازية الموضوعه وضعها نوعيا كما سبق (وكذا النسبة
فاخذوا الذات من حيث تقييدها بالحدث على وجه من الوجوه

فوضعوا تلك الهيئات بازائها فليس المقصود بالنظر فيها نفس الذات والالذ كرت الالفاظ الدلالة على سادجها دون مايقوم بها من الصفات كما قال التفتازاني في شرح التلخيص (وهذا بخلاف وضع الافعال فانهم اعتبروا فيها الحدث من حيث انه ينسب الى غيره في احد الازمنة فوضعوها بازائه فالنسبة فيها اعتبرت من طرف الحدث بان يعتبر الحدث اولا ويلاحظ تنسابه الى الذات فعنى الفعل الحدث المنسوب الى الذات واما معنى المشتق فهو ذات منسوب اليه الحدث فاعتبروا ولا الذات وتعقل نسبته وتقييده بالحدث فالنسبة فيه معتبرة من طرف الذات فان اعتبر فيه تلك النسبة من حيث قيام ذلك الحدث به من جهة الحدوث فهو اسم الفاعل او الثبوت فهو الصفة المشبهة او وقوع الحدث عليه فهو اسم المفعول او كونه الة لخصوله فهو اسم الالة او مكان له فهو اسم المكان او زمان له فهو اسم الزمان او من حيث قيام الحدث به او وقوعه عليه على وصف الزيادة على غيره فهو اسم التفضيل (ثم ان بين المشتق والفعل فرقا من وجوه آخر ايهام الذات في المشتق اما في الغاية او دونها وقد عرفت (وجواز كمال تعين الذات في الفعل وتنام النسبة في الفعل ونقصانها في المشتق وامتزاجها مع باقي ما اعتبر في فهمه بحيث انها صارت معه كشيء واحد قابلا للحكم عليه وبه كما حققه سيد المحققين قدس سره في تصانيفه غير مرة ودخول الذات في المشتق على ما هو المشهور فيما بين الجمهور وحققه الشريف قدس سره ايضا في تصانيفه وان انكره في بعضها وخروجها عن الفعل ولذا لا يستفاد منه ما لم يذكر

مع الذات ذكره عصام الدين (فان قلت هيئة اسم الفاعل مثلا موضوعا لذات ما نسب اليه الحدث الا ان حلول هذه الهيئة في جوهر مخصوص بقبس الحدث العام بالحدث المخصوص فعنى ضارب عند التحقيق ذات نسب اليه الحدث هو الضرب فالقول بان وضع الاسماء المشتقة بالوضع العام للموضوع له لخاص ليس بصحيح بل الموضوع له عام فيها (قلت لا يفهم من اطلاق ضارب مثلا الحدث المطلق ثم التقييد بانه الضرب على ان التقييد ايضا لا بد له من دال فان زعمت ان حلول الهيئة في مادة مخصوصة واجتماعها معا وضع لذلك التقييد احتجت الى القول بكون وضعها عاما والموضوع له خاصا فتأمل (فان قلت مجموع لفعل والفاعل يستفاد منه نسبة غير مستقلة بالفهم كذلك الصفات يستفاد منها نسبة فالفرق بينهما حتى جاز صكون الصفات محكوما عليها دون الفعل (قلت الفرق ان النسبة في الفعل تامة خبرية او انشائية متعينة في نفسها بوجه ملحوظة بذلك الوجه والا لما امكن انقاسها فهي منفردة عن غيرها مع طر فيها غير مرتبطة بشيء اصلا كما حققه المحقق الشريف قدس سره والمقصود من التركيب افادة تلك النسبة واما النسبة في الصفات فهي تقييدية غير تامة لا تقتضي انفراد المعنى من غيره وعدم ارتباطها بغيرها ولا تكون مقصودة بالافادة من العبارة فن ثمة لا تصير مع فوا عليها جملة كالفعل الامع دخول معنى يناسب معه الفعل عليها كعنى النفي والاستفهام ودخول ما لا بد من تقديرها فعلا بعده كاللام الموصولة فاذا كان الامر كما ذكرناه جاز ان يلاحظ جانب الذات تارة فيحكم عليها وجانب الوصف اخرى

فيحكم بها وان كانت بملاحظة المجموع مع النسبة لا يحكم
عليها ولا بها او كونها محكوما عليها باعتبار موصوفاتها مقدرة
او مذكورة فتمام معانيها غير مستقل بالفهم كالفعل كما قيل
(اقول النسبة في الصفات تتعقل بملاحظة ذات ما اجالا
فلا يحتاج في الفهم الى ذكر الفاعل فيكون المجموع معنى مستقلا
صالحا للحكم عليه وبه) وقد عرفت ان مجموع الحدث والذات
والنسبة فيها يجوز ان يكون بمنزلة شيء واحد لشدة امتزاجها
بحيث لا يلتفت فيه النفس الى النسبة قصدا فيجوز ان يكون
مثاله ومحكوما عليه على ما حققه الشريف قدس سره
ومن ههنا قال اهل التحقيق من ائمة الاعراب ان اعراب الصفات
للمجموع المركب منها ومن فواعلها لالهها وحدها فتدبر
(فان قلت النسبة حالة بين المنسوب والمنسوب اليه لاختصاص
لها باحدهما فلم جعلت مضمومة الى المنسوب وجعل المجموع
مداول الفعل ولم تظم الى المنسوب اليه) قلت اعل السبب في ذلك
ان النسبة قائمة بالمنسوب متعلقة بالمنسوب اليه كالأبوة القائمة
بأب المتعلقة بالابن الا ترى انك تقول انتسب القيام الى زيد
ولا تقول انتسب زيد الى القيام وتقول القيام منسب وزيد
منسب اليه واذا ثبت الصيغة من التعدى قلت القائم فانه يفهم
منه التزاما) وقيل لان النسبة عبارة عن الثبوت وهو وصف
للمحمول لانه الثابت للموضوع فاذا كان وصفه ينبغي
ان يضاف اليه (اقول فيه نظرا ما اولافلان المراد بالنسبة التي
هي جزء معنى الفعل النسبة التسامة بين الطرفين بمعنى تعلق
احد الشئين بالآخر بحيث يصح السكوت عليه ايجابا او نفيا

كما في الاخباريات او غيرها كما في الانشائيات وتفسيرها
بالوقوع واللاوقوع بالايقاع والانزاع خطاء لا يشمل
الانشائية كما في المطول (واما ثانيا فلان النسبة التسامة
في الاخباريات النسبة الحكمية اعني الوقوع او اللاوقوع
لا النسبة بين بين التي هي مورد الوقوع او اللاوقوع فهناك
نسيان احدهما النسبة بين بين وهي عبارة عن ثبوت المحمول
للموضوع وهي مورد الوقوع او اللاوقوع كما عرفت) وثانيهما
نفس الوقوع او اللاوقوع وهي التي يرد عليها الايقاع
او الانزاع وصفة المحمول هي النسبة الاولى لا الثانية بل الثانية
صفة الاولى نعم مع كونها صفة لصفة المحمول اضافتها الى المحمول
اولى كما يفهم من الحواشي الشريفة قدس سره اشرح الشمسية
وارتضاء الفاضل العصام (فان قلت لم جعلت الذات داخلة
في مفهوم الصفات دون مداول الفعل) قلت يحتاج بيان ذلك
الى تمهيد ذكره نجم الائمة ومخلصه ان المصدر معناه عرض
ولابد له في الوجود من محل يقوم به ومان ومكان ولبعض المصادر
مما يقع عليه ويتعلق به وهو التعدى وبعضها من الالة كالضرب
لكنه وضعه الواضع بالنظر الى ذلك الحدث مطابقة لما قصد
بيان زمان الحدث من الازمنة الثلاثة مع ذكر بعض لوازمه من محله
الذي يقوم به او زمانه الخاص غير الازمنة الثلاثة ومكانه وما يقع عليه
صيغت من هذا المصدر صيغة اما بمجرد وتغيير بحركته وسكانه
كضرب من الضرب او بتغييرها مع الحذف كدخل من الدخول
او بتغييرها مع الزيادة كتضرب واضرب من الضرب بحيث
تدل تلك الصيغة على احدا الازمنة الثلاثة على التعيين مع اقتضاها

معينا فتقتضى وجوب ذكر ما قام به الحدث بعدها فتسمى تلك الصيغة فعلا مبنيا للفاعل ويسمى ما قام به الحدث فاعلا او مع اقتضاءاتها ان يذكر من لوازمه الاخر ما هو اهم عند المتكلم من الزمان المعين كالיום والليلة والصبح والمساء ونحو ذلك او المكان او ما يقع عليه او الالة او غير ذلك فتسمى تلك الصيغة فعلا مبنيا للمفعول وذلك اللازم مفعول مالم يسم فاعلا فالقصد من وضع الفعل ذكر شئين احدهما زمان الحدث الثلاثة معينا وذكر بعض لوازمه الاهم ولما يمكن التنبيه بالصيغة على احد الازمنة اكتفى بها ولم يمكن التنبيه بها على سائر الازمنة فجاء بما كان منها ذكره اهم بعدها (فظهر من هذا كله ان النسبة والمنسوب اليه ليسا جزئين من مدلول المصدر وان النسبة جزء من مدلول الفعل دون المنسوب اليه اذا الواضع نظر في المصدر الى ساذج الحدث لا الى ما قام به ولا الى ما وقع عليه وغيره من اللوازم وفي الفعل الى ان يكون مصدره مسندا الى شئ مذكور بعده لفظا حقيقة او حكما (واما الصفات فالواضع نظر في وضع اسم الفاعل مثلا الى الذات من حيث يقوم به الحدث وكذا اسم المفعول فانه في نظره ذال على ذات يقع عليه الحدث فجعل المنسوب اليه جزء من مدلولها (فان قلت فينبغي ان لا يعمل المصدر لافي الفاعل ولا في المفعول به ولا في غيرهما لادم اقتضاء اياها وضعها على ما ذكرت والعمل مبني على الاقتضاء وكذا الصفات فان الفاعل معتبر في مفهوماتها فلو ذكر بعدها لم تكرر ولا تقتضى المفعول فلا تعمل فيه ايضا بل يبغي ان لا يعمل الفعل ايضا في غير الفاعل ونائبه (قلت كان حق الفعل ان لا يعمل الا

في الفاعل اذ ليس موضوعا لطلب غيره لكنه لما اقتضى الفاعل وضعه وعمل فيه فتح له باب الطلب والعمل فعمل في غيره تبعاً له فمن ثمة صار اصلا للعمل في المسند اليه واما الصفة فلما كان الذات الذي هو فاعل في الحقيقة والنسبة اليه معتبرين في مفهومها وضعها كان حقها ان لا تطلب لفظا آخر دالا على الفاعل ولا تعمل في المرفوع الا ان وضعها مشابهة بالفعل اقتضى تخصيص الذات بمخصص ومعين مضمرا او مظهرا هو عينه في الخارج فانقلب الحال بسبب ذلك فعمل في المرفوع ونذيره كالفعل (قال المولى عصام الدين التزام المرفوع للصفات المشتقة كما في الفعل يقتضي ان يكون فيها نسبة الى ذات خارج عن مدلولها كالفعل فيكون فيها نسبتان نسبة الى الداخل ونسبة الى الخارج ولم يقولوا به الا ان يقال التزام المرفوع لتوضيح ان ربطها بموصوفها امن قبيل ربط حال الشئ به ام من قبيل ربط حال متعلق الشئ به بخلاف الفعل فان التزام المرفوع له لاعتبار نسبة مفهومه متوقفة على تعقل هذا المرفوع هذا كلامه (وفي الرنى والمصدر والصفات وان دل كل منها على المصدر الذي بسبب يطلب الفعل الفاعل والمفعول لكن طلبه لهما ليس بوضعي ولا تابع للوضعي بل هو عقلي وقد طرء الوضعي على العقلي وازال حكمه (اقول في جعل اقتضاء الصفة الفاعل عقليا نظر لا يبغي وجهه على من لاحظ مفهوماتها من نحو قولهم ان قام به الفعل ولن وقع عليه كيف والمرفوع عين الذات في مفهوماتها وهو قد اعترف بكونه وضعيا في غير موضع (لاهم الا ان يقول ان اقتضاء

تخصيص الذات بالمرفوع عقلي (قال فالواضع نظره في المصدر
الى هيئة الحدث فقط فلا يطلب في نظره لافاعلا ولا مفعولا
وكذلك اسم الفاعل والمفعول فان لفظهما في نظره دال على
الفاعل والمفعول فلا يطلبان لفظا آخر دالا عليهما فكان حق
هذه الاشياء ان لا تعمل في الفاعل ولا في المفعول لكنها لما شابهت
الفعل عملت عمله ومشابهة اسم الفاعل والمفعول اقوى من
المصدر لفظا ومعنى فلزم عملهما في جميع المواضع عمل الفعل
والزمان ذكر المسند اليه بعدهما كأنفعل لتعيين الذات المبهمة
التي يدلان عليها تضمننا فلا تكرر وجوز فيهما الاضمار الذي
الاصل فيه الفعل اذ طلبه وضعي فجاز ان يتصل به غاية الاتصال
ولما لم يكن المشابهة تامة في المصدر لم يلزم ذكر المسند اليه ولم
يجوز الاضمار فيه الا اذا كان بمعنى الصفة (ولما كان بنفسه
يطلب الفاعل والمفعول عقلا فبادنى مشابهة لطلبهما وضعا
اعنى ان الفعل تحرك ذلك الوجدان كما ان يطلبهما ويعمل
فيهما مع كونهما غير لازمين فيه كما في اسمي الفاعل والمفعول
وايضا لو لزم ذكر المسند اليه واحد الازمنة الثلاثة صار اشتقاق
الفعل منه عبثا) فالخاسل ان يطلب المصدر للفاعل والمفعول قوى
لكونه لذاته وعمله فيهما ضعيف لكونه لمشابهة ضعيفة مع الفعل
فلذا ترى المصدر المضاف الى احدهما اكثر استعمالا من العامل
فيهما وطلب الصفة لهما ضعيف لانه لتضمنها المصدر وعملها
فيهما قوى لكونه لمشابهة قوى بالفعل فلذا قالوا اذا تضمنتها
الى فاعلها لفظا فلا بد من ضمير فيها قائم مقام الفاعل المرفوع وان
لم يكن في الحقيقة فاعلا كقائم الغلام وحسن الوجه هذا كلامه

في مواضع

في مواضع من شرح الكافية) واذ قد سمعت ما تناولنا عليك من وضع
المستقبات وتركب معانيها الموضوعات هي لها (فاعلم ان ما ذكر في
الترجمة من لفظ يردم ايدي يفيهم منه المعنى المطابق لاسم الفاعل لانه
يدل على الحدث المدلول عليه بالصيغة تضمننا بلاد لالة المادة من
حيث هي اصلا او بدالاتها ايضا على ما مر وعلى الذات المبهمة
المدلول عليها بالهيئة النوعية) وكذا يدل على النسبة
التقيدية المدلول بالهيئة ايضا (ولما كان لفظ اسم الفاعل
بالتركية وهو ايدي يفيهم مشترك بين المذكر والمؤنث يزداد لفظا
واما لفظ بر فلان كيد والتصريح لما علم من العبارة (فما ذكر
في الترجمة معنى تركيب ناصر واحد مذكر كما لا يخفى) فالافراد
والذكر مدلول الصيغة التزاما وقد مر غير مرة (وذلك انه
لماكثر استعمال الصفات بالنسبة الى سائر الاسماء المشتقة
وورودها في ذوى الارواح احتيج الى الفرق بين المذكر والمؤنث
وبيان العدد فوضعت طائفة من الصيغ كالفاعل والمفعول
والمستفعل وغيرها وضعا نوعيا لذات واحد مذكر مثلا منصف
بما دل عليه ما اشتقت هي منه من الحدث (ولما كانت هذه
الصيغة مستعملة ههنا في ضمن اعتبار الوزن في التركيب الجزئي
باعتبار امر عام حيث ابهم الضمير كما ظن ومدلول ضمير الفاعل
هو مدلول الصيغة باعتبار الذات زيد في الترجمة لفظ بر وار
فالاحوال لازمة لمدلولات الصفات خارجة عنها يدل عليها
بالمطابقة بالفاظ كالأواحد والمذكر مثلا (وانما يذكر في الترجمة
المعلوم او المجهول لانهما مختصان بالافعال المتصرفة وسيجيء
في محله فلا يوجدان في الاسماء ولا في الافعال الغير المتصرفة

(ولم يذكر ايضا الغيبة او الخطاب او التكلم لان التكلم مختصان ايضا بالافعال والاسماء الظاهرة كلاهما موضوعا للغائب مطلقا فلا حاجة الى ذكر الغيبة ليمتاز عن اخويها بل هما مستفادة من العبارة كما لا يخفى (وايضا استغنى عنهما بوضع المضمرات المنفصلة كقولك انا ضارب وانت ضارب (وتفصيل المقام ان المشتقات ثلثة انواع (فعمل وصفة واسم (ولما كان الفعل اكثر الالفاظ افادة وورودا في ذوى العقول واستعمالا اشتدت الحاجة الى الفرق بين المذكر والمؤنث والتكلم والخطاب والغيبة وبيان العدد مع الاختصار و بانضمام المضمرات المنفصلة (وان حصل الفرق لكن حينئذ يفوت الاختصار المطلوب والصفات اكثر استعمالا بالنسبة الى الاسماء وكثر ورودها في ذوى الارواح واقل بالنسبة الى الفعل احتج الى الفرق بين المذكر والمؤنث و بيان العدد ولم يحتج الى الفرق بين التكلم والخطاب والغيبة ففرقوا بينها بانضمام المضمرات المنفصلة وان فات الاختصار لانه ليس مطلوبا فيها كما في الفعل فقالوا انا ضارب وانت ضارب وهو ضارب واعدت تغيرها في التكلم والخطاب والغيبة مع تضمنها الضمير شبهت بالخالي عنه نحو انا غلام وانت غلام وهو غلام فلم يحكم بانها مع فواعلها جملة ولا عوملت معا ملتها في البناء بل افردت واعربت وان اسندت الى الاسماء الظاهرة تبعاً للمسند الى الضمير وحلا عليه (واما الاسماء فلم تستعمل لها في انفسها مع كون اكثرها لغير ذوى العقول والارواح لم يحتج فيها الى الفرق بين المذكر والمؤنث والخطاب والتكلم بل احتج فيها الى بيان العدد فقط فيتصرف فيها

بالثنية

بالثنية والجمع فتصير لها ثلثة امثلة (فاحفظ هذا فانه ينفعك في مواضع شتى من الامثلة المختلفة والمطرودة (ثم اعلم) بان اسم الفاعل في الاصطلاح اما مأخوذ من الثلاثي المجرد واما من غيره وكلاهما قياسى (والمراد ما ليس على وزن المبالغة اما المأخوذ من الثلاثي المجرد فوزنه فاعل غالبا وهو القياسى فقط (واما (فاعل) وفعول بمعنى فاعل كرقيب وصبور بمعنى راقب وصابر فقليل اذ الغالب فيهما الصيغة المشبهة والمبالغة (كما في شرح الميزان) ففعل ان كان ما حول اليه اسم الفاعل بقصد المبالغة فهو من اوزان المبالغة له (فان كان مما حول اليه اسم الفاعل الثلاثى وهو الاكثر فهو المبالغة له كالرحيم بمعنى الراحم مع المبالغة (وقد يحى المبالغة مفعول من الافعال كاليم بمعنى مولم وبديع بمعنى مبدع (وان لم يكن مما حول اليه اسم الفاعل فهو صفة مشبهة غالبا ويحى بمعنى فاعل بلا مبالغة قليلا كما عرفت آنفاو بمعنى مفعول كذلك كما في الميزان (وقال ابن هشام الحق ان فعلا بمعنى فاعل لا يكون الا للمبالغة بخلاف فعيل بمعنى مفعول (ويحى فعيل بمعنى مفاعل بلا مبالغة ككثيرا كجلبس وحبيب وعشير وكليم وانيس ونديم (ذكره في حواشى شرح الزنجاني عن نجم الائمة وشرح الكشاف للنفذائى (واما فعول فالغالب فيه مبالغة الفاعل او صفة مشبهة وقد يحى لمبالغة المفعول اشار اليه في تلك الحواشى (قيل المبالغة في الصفات تكون للفاعل دون المفعول (وفيه نظر لانه ينتقض بنحو ضحكة واعنة بضم فسكون فانه لمبالغة اسم المفعول (وفي الرضى وربما بنى فعول للمبالغة من افعال انتهى (وتكون قليلا بمعنى الفاعل بدون المبالغة وقد مر وبمعنى مفعول

كذلك (والحاصل ان اوزان اسم الفاعل من الثلاثي المجرد
ثلاثة احدها قياسي وهو فاعل والاخران وهما فعيل وفعل
نادران سماعيان كذا في روح الشروح (ثم وزن فاعل يحيى ايضا
للنسبة كأمير ولابن ورايح ونابل بمعنى ذى تمر ولبن وريح ونبل
قال في شرح الميزان هذا قسم من الاسم معناه كالمنسوب ولفظه
كالفاعل وليس به بل موضوع لذى شئ ولهذا تجرد عن التاء
في نحو حائض انتهى (ومن صيغ النسبة فاعل كأمير لذى
تمر ودارع لذى درع وليس يجار على الفعل وانما هو اسم صيغ
لذى الشئ ولا فعل له الا ترى انك لا تقول تمر ولا درع ولذلك
قبل الفرق بينه وبين اسم الفاعل انه لا يؤنث اذا كان بمعنى ذى كذا
فيقال جبل شائل وناقه شائل كقوله تعالى (السماء منفطر) اى
ذات انقطاع لانه لو كان بمعنى اسم الفاعل لقال منفطرة وقوله تعالى
(بقرة لا فارض) اى ذات فروض والالفاظ فارضة (قال الخليل
ومنه) عبثه راضية) اى ذات رضى لان العبثة لا توصف براضية
بمعنى فاعلة بل بذات رضى حتى تكون بمعنى مرضية وهو يشكل
بدخول التاء ويجوز ان تحمل دخولها على المبالغة كما في علامة
ويجوز ان تجعلها راضية مجازا والراضى في الحقيقة صاحبها
ومن هذا القبيل ايضا طالق وحائض بمعنى ذى طلاق وذات
حيض اى ان ذلك ثابت وحاصلها من غير تعرض لحد وثمها
في زمان حتى لو ارادوا الاجراء على الفعل لانوا بالتاء فقالوا
حائضة الآن وطالقة غدا كالك قلت تعجب من الآن وتطلق
غدا هذا مذهب الخليل (وحاله سبويه على انه صفة شئ
او انسان لان المرأة شئ وانسان والحمل على هذا المعنى مهيح

مبعد (وذهب الكوفيون الى ان سقوط التاء من هذا القبيل
لاختصاص معناه بال مؤنث ويبطل طرده بقولهم امرأة حامله
ومرضعة وعكسه بقولهم رجل عاشق وجعل ضمير وامرأة
عاشق وناقه ضمير من شرح الشافعية لفخر الدين الجار بردى
وفي حواشي انوار التنزيل لابن الشيخ في النزاعات بمعنى نفوس
ذوات نزع وكرة خاسرة اى ذات خسران وماء دافق بمعنى ذى
دفع ان حق هذه الالفاظ ان تسند الى فواعلها لكنها اسندت
الى المفعول على النسبة اى على ارادة النسبة من اسم الفاعل
كلابن وتامر بمعنى ذى لبن وتمر ومنسوب اليهما او على الاسناد
المجازى على طريق اسناد الفعل الى ما يقارنه في الوجود كقولك
تجارة رابحة والريح فعل اصحاب التجارة والريح والتجارة
متقاربان في الوجود انتهى (اما اسم الفاعل المأخوذ من غير
الثلاثي سواء كان مربدا على الثلاثي او رباعيا مجردا او مزيدا
عليه فهو على وزن مضارعه المعلوم بميم مضمومة موضع
حرف المضارعة وكسر ما قبل الاخر لفظا او تقديرا نحو مكرم
ومد حرج وختار ومجر (ثم انه لا علينا ان نذكر صيغ الصفة
المشبهة لانها عدت من اسم الفاعل عند اهل هذه الصناعة
كما صرح به التفتازانى في شرح الزنجاني بل عدوا الفعل التفضيل
ايضا منه على ما في شرح المراح لتقارب معانيها والفرق المعنوي
لبس غرض الصريح في كافي روح الشروح (فنقول وبالله التوفيق
هى مشتقة من الماضى والمضارع والثانى قول الجمهور مختصة
بالثلاثي واللازم مطلقا فلا يحيى من غيرهما (اما الاول فبالاستقراء
ولان اوزانها سماعية غير افعال من الالوان والعيوب والحلى

وسياتي فلا يمكن في غير الثلاثي محافظة جميع الحروف فيها
ومع حذف الزوائد يلتبس بالثلاثية وحذف بعضها دون بعض
تحكم هذا (لكن صرح ابن مالك في التسهيل انها بحى من غير اثلاثي
على وزن اسم الفاعل ذكره عصام الدين فتدبروا ما الثاني فلانها تدل
على اللزوم والاستمرار على ما مر تحقيقه والمتعدي لا يكون لازما ومستمر
لصاحبه وصيغها مخالفة لصيغة اسم الفاعل سماها حتى لا يبيح صيغة
من صيغها على فاعل قطعا (قال ابن الحاجب لانهم لم يجروا
فيها على قياس يضبط باصل كما في اسم الفاعل والمفعول بل
اتوا بها مختلفة الصيغ مع اتفاق صيغة الفعل في كثير منها
ولم يأت شيء منها على القياس الا الالوان والخلي فانها اتت
على افعال كايمن واسود وادعج واشهل ومبهمها (وعند في
الميزان لفظ صاحب وعافر من اوزان الصفة المشبهة واطن
انهما للنسبة او اصلهما المحدث (وقد سبق تحقيق الكلام في
امثالهما فتذكر (وبناؤها من جميع الابواب الثلاثية من الجوع
والعطش وضدهما على فعالان بفتح فسكون كجوعان وعطشان
وشبعان وريان وكذا سكران لانه ضد الجوع وغضبان لانه يلزمه
العطش في الاغلب وحرارة الباطن وعجلان لاشتمال العجل على
الطيش والعطش فباعبار الطيش يقال عجل وباعبار العطش
يقال عجلان ومن الالوان والعيوب الظاهرة والباطية ايضا والخلي
على افعال قياسا مطردا نحو اسود واعور وابج وفي المراح هذا الوزن
من فعل مكسور العين الالفة فانها من فعل بضم العين نحو
احق واخرق واسمر واعجف وادم وارعن وزاد الاصمعي الاعجم
وقال الفراء الاربعة الاول من فعل بالكسر الا انها لغات من

فعل بالضم (وبناؤها من غير هذين القسمين من باب علم على
فعل بفتح فكسر غالبا وقد جاء ضم العين ايضا نحو ندس وحذر
وعجل بكسر العين وضمها في الثلاثة (وجاء على فعل بفتح فكسر
فباء ساكنة نحو سليم (وفعل بحركات الفاء مع سكون العين نحو
سكس وخرة وصفر بالفاء وفعل على وزن غفور نحو غبور
ويأتي هذا المبالغة الفاعل كما مر وسياتي تمامه (قيل ان الفعل
بفتح الفاء وتشديد العين المضمومة نحو بيوت ولم ار من غيره
(وفي القاموس البيوت الماء البارد والغاب من الخبز كالبسات
والامر يبيت له صاحبه مهما انتهى (والقيوم فيقول من اوزان
المبالغة كما سيجيء فتأمل (ومن باب حسن على وزن فعيل غالبا
نحو كرىم وجاء على فعل بالفتح فالكسر نحو خشن وفعل بفتحين
نحو حسن وفعل مثلث الفاء ساكن العين نحو صعب وملح
(وفعال بفتح الفاء وضمها مع تخفيف العين نحو جبان وشجاع
كذا في المراح وعدهما في الميزان من مبالغة الفاعل وسياتي
تحقيقه في مبالغة اسم الفاعل (وفعل نحو وقور وفعل بضمين
نحو جنب ويستوى فيه الواحد والجمع والمؤنث ور بما قالوا
في جمع اجناب وجنوب ومن غير هذين البابين بناء الصفة
المشبهة قليل فانهم استغنوا فيه باسم الفاعل وذلك لانه لا يدل
على الاستمرار واللزوم في الاغلب لانه يحى لازما ومتعديا والمتعدي
لا يكون لازما ومستمر لصاحبه واللازم منه لا يكون ايضا لازما
لصاحبه نحو القيام والقعود والدخول والخروج (فالاولى
ان لا يحى منه الصفة المشبهة التي تدل على الاستمرار واللزوم
بخلاف فعل بكسر العين وفعل بضمها فان الاول غالب

في الادواء الباطنة والعيوب اللازمة لصاحبها (والثاني للغرائز
اللازمة لصاحبها فلما كانا دالين على الاستمرار والرزوم يشتق
منهما ما يدل عليهما (وجاء مع قلته على فاعل بفتح الفاء والياء
وسكون العين نحو حر يص وافعل نحو اشيب وفعيل بكسر العين
نحو ضيق وهو لا يجي الامن الاجوف كما ان فاعل بفتح الفاء
والعين مع سكون الياء لا يجي الامن الصحيح نحو صيرف (وفي
روح الشروح قبل لها سبعة عشر وزنا بالاستقراء فعل بحركات الفاء
مع سكون العين نحو شكس وصلب وطلع وفعل بفتح الفاء وحركات
العين نحو حسن وخشن وعجل وفعل بكسر الفاء والعين وبضمها
نحو صغرو جنب وفعال بفتح الفاء وضمها نحو جيان وشجاع وفعيل
بفتح العين وكسرهما نحو شيطم وجيد وفعيل بفتح الفاء والياء نحو
حريص وفعيل وفعول وافعل وفعلان نحو سليم وغيور وابلج و
غضبان انتهى (ثم ان طريق اخذ اسم الفاعل الثلاثي من المضارع
ان يحذف حرف المضارع ويضاف الالف بين الفاء والعين ويكسر
ما قبل الاخر) اما حذف حرف المضارع فلا يزول صيغته (واما
الزيادة فلا يلتبس بالماضي (واما اختيار الالف فلختصاصها
واستلزام الزيادة الثقل ولانه لو زيدت الواو في اوله التبت
بواو العطف وايضا يلتبس بمخاطب المضارع لان اصل التاء فيه
الواو كما سبأني فلا يزول صيغته ولو زيدت بين الفاء
والعين او بين العين واللام يلتبس بماضي فوعل او فعول ولو
زيدت في الاخر فجعل الفا فيلتبس بماضي باب فعملى ولو زيدت
الياء في الاول لا يزول صيغة المضارع فهو تحصيل الحاصل
وعلى تقدير زيادتها بين الفاء والعين او بين العين واللام اوفى

الاخر

الاخر يلتبس بماضي فاعل او فعيل او فعلى (واما زيادة الالف
بين الفاء والعين فلانه لو زيدت في الاول لزم الابتداء بالساكن
ولو حرك يخرج عن حقيقة وضعه الاصلى اذ وضعه على
السكون وعلى تقدير التحريك فلا يخلو من ان يكون مفتوحا
او مضموما او مكسورا لاسبيل الى الاول لانه يلتبس بالمضارع
المتكلم ولا الى الثاني لالتباسه بالامر ولا الى الثالث للزوم الخروج
من الكسرة الثقيلة الى الضم الاثقل وايضا يلتبس بالامر من يفعل
مكسور العين ولو زيد الالف في الاخر لالتبس بمثنى الماضي ولو زيد
قبل الاخر لالتبس بالمصدر نحو ذهاب (واما كسر ما قبل الاخر
فلانه لو لم يكسر فلا يخلو اما ان يفتح او يضم او يسكن لا جائز
ان يفتح لالتباسه بماضي المفاعلة ولا ان يضم لانه مستثقل ولا ان
يسكن لانتفاء الساكنين على غير حده وهو غير جائز فان اجتماع
الساكنين انما يجوز اذا كان على حده (وحده ان يكون الساكن
الاول حرف لين والثاني مدغما كدابة وخويصة ودوية لان اللسان
يرتفع عنهما دفعة واحدة من غير كلفة والمدغم فيه متحرك فيصير
الثاني من الساكنين كلا ساكن فلا يتحقق التقاء الساكنين الخالص
او يكون الاجتماع في الوقف فانه يجوز ايضا مطلقا لانه محل
التخفيف (واما نحو الان بالالف وسكون اللام فشاذا واذا اجتمع
الوقف والادغام يجوز اجتماع ثلث سواكن كدواب ومثله يقع
في كلام العجم كثيرا نحو كوكشت والجمع بين اربع سواكن ممنوع في كل
لغة وعلى كل حال (فان قلت على تقدير الكسر يلتبس بالامر
باب المفاعلة نحو قاتل (قلت نعم الا انه ابقى على ذلك الالتباس
للضرورة مع ان الالتباس بالامر اولى بالالتباس بالماضي

ومن اختيار الثقل على تقدير الضم وان لم يوجد ذلك الالتباس فيه (اما وجه الاولوية من الاول فلان هذا الالتباس التباس انشيء بما يشاء بهه لان الامر مشتق من المستقبل واسم الفاعل مشا بهه بل مشتق منه ايضا بخلاف الالتباس بالماضي لان المناسبة بينهما ليست بهذه المشابهة (واما وجه الاولوية من الثاني فلان هذا الالتباس قد يزول بالاعجام بخلاف الثقل ان لازم من الضم فانه لا يزول اصلا واغتهم سالمة عن كل بشاعة وثقله (واما تحريك الاول فلتلا يلزم الابتداء بالساكن (واما فتحه فلاجل الالف (فان قلت لم اتى المصنف بكلمة هو فيه ولا دخل له في المنايا (قلت تفيها على ان الاصل في استعمال الصفات سبق موصوفاتها (لانه قد سبق ان التركيب ملاحظ في الامثلة فهو معطوف على ما قبله من الجملة فيلزم عطف المفرد على الجملة وهو غير جائز (فان قلت لم عطفه بالفاء دون غيرها من حروف العطف (قلت لان الفاعل والمفعول مشتقان من المضارع وهو من الماضي المشتق من المصدر فيكون الكل اصلا بالنسبة اليهما وهما فرعان عليه فأتى بالفاء اشعارا بفرعية الفاعل والمفعول واشارة الى ان اتصال الفاعل بالفاعلية انما هو عقيب صدور الفعل اولان المقصود من الجملة الفعلية افادة وقوع الفعل في احد الازمنة من الفاعل ويلزمه اتصاف الفاعل بذلك الفعل الذي يدل عليه جملة هو تا صر قصدا فلاجل ان مضمون الثانية لازم لمضمون الاولى اتى بكلمة الفاء المفيدة للترتيب (فان قلت لم لم يذكر الصفة المشبهة ههنا (قلت انك قد عرفت انها قليلة من فعل مفتوح العين ولم تجي من هذا

الفعل

الفعل لكونه متعديا ولان اكثر صيغها اسماعية وافعل من الانوان والعيوب والحقلي وان كان قياسيا الا ان ذكره يستلزم اعادة التكرار المثال من باب واحد او ترك اسم التفصيل (فان قلت لم قدم اسم الفاعل على اسم المفعول (قلت لان الفاعل لازم لكل فعل دون المفعول (اولان الفاعل موجود الفعل غالبا والمفعول ما يقع عليه الفعل والايجاد قبل الوقوع (اولان الفاعل مشتق من المعلوم والمفعول من المجهول والمعلوم اصل ومقدم على المجهول (اولان الفاعل عمدة والمفعول فضلة فكذا سمى (اولان اسم الفاعل بمنزلة الفعل المعلوم لانه يعمل عمله واسم المفعول يعمل عمل الفعل المجهول والمعلوم اصل في العمل فكذا ما بمنزلة (اولان الاول اكثر استعمالا لانه يجي من اللازم والمعتدى بخلاف الثاني فانه مختص بالمعتدى (اولانه مستلزم للثاني لما بينهما من تقابل التضائيف والملزوم مقدم كذا قيل (وفيه بحث لانه لا مفعول الاوله فاعل في الاغلب ولم ينعكس كما لا ينبغي (وذلك منصور (وهو اسم مفعول مفرد مذكر ومعناه بالتركية يردم او لنش برار كما في الحاشية (والاسم في اللغة والاصطلاح قدمر (والمفعول في اللغة اسم مفعول من فعل يفعل بفتح العين فيهما وفي اصطلاح النحاة يطلق على الخمسة المشهورة من المعمول المنصوب وهي المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه وزاد السير في مفعولا سادسا سماه مفعولا منه نحو قوله تعالى (واختار موسى قومه) اي من قومه (ورد عليه بانه اوضح ذلك اصح ان يقال مفعول عليه واليه بل لكان المفاعيل عدد حروف الجر واسقط الزجاج المفعول

مطل

منصور

مع المفعول له وجعل الاول مفعولا به والثاني مصدرا وكل من
المفعول به وفيه وله يكون صريحا اذا لم يكن بحروف الجر وغير
صريح اذا كان به والمفعول المطلق لا يكون الا صريحا والمفعول
معه لا يكون الا غير صريح لانه يصل اليه الفعل بواسطة الواو
فقط (قال حاجي بابا يطلق المفعول به الغير الصريح على كل
مجرور بغير في واللام (وقال علاء الدين البساطامي والحق ان كل
جار مجرور فهو ظرف ومفعول به غير صريح البتة في الاصطلاح
من حاشية شرح الرنجاني (واسم المفعول في اصطلاح
التصريف اسم مستق من المضارع المجهول لمن وقع عليه
الفعل (قولهم وقع عليه الفعل اي وقع عليه او جرى مجرى
الواقع عليه اي التعلق المعنوي وهو تعلق فعل الفاعل بشئ
لا يعقل الفعل بدون تعقل ذلك الشئ لا الامر الحسي ليدخل
فيه نحو اوجدت ضربا فهو موجد وعلت عدم خروجه فهو
معلوم وذكر الله فهو مذكور وغير ذلك فلا يلزم كونه تعالى
محلا للوقائع (وباقي القيود ظاهر (واما اشتق من المضارع
المجهول اما اشتقاقه من المضارع فلا تباع اسم الفاعل لمواخاة بين
الفاعل والمفعول في تعلق الفعل بهما من حيث الصدور في الاول
والوقوع في الثاني فنبغي ان تكون بين اسميهما ايضا (واما اشتقاقه
من المجهول فللمناسبة بينهما في الاسناد الى مفعول ما لم يسم فاعله
ولذا لا يبنى من اللازم الا بواسطة حرف الجر كما سنبين في مطرداته
ان شاء الله تعالى (ان قلت لم يسم هذا اسم مفعول مع ان اسم
المفعول المصدر في الحقيقة لانه هو الذي يفعله الفاعل والذي
نحن فيه هو اسم المفعول به اي الذي فعل به الفعل اي اوقع

عليه

عليه الفعل يقال فعلت به الضرب اي اوقعته عليه (قلت المراد
المفعول به لكنه حذف حرف الجر فصار الضمير مر فوعا فاستتر لان
الجار والمجرور كان مفعول ما لم يسم فاعله له فهو كما لم يحصل
بمعنى الحاصل عليه (وقد مر في اسم الفاعل مثل ما يتعلق
بالترجمة من الكلام فتذكره وقس هذا عليه (وصيغته من الثلاثي
المجرد على وزن مفعول غالبا قياسا وعلى فعيل وفعلول سمعا
نادرا كقتيل وحلوب بمعنى مقتول ومحلوب وقد سبق في الفاعل
(قال الجار يردى والسيد عبد الله والفعيل بمعنى المفعول على خلاف
الاصل اذا اصل والقياس ان يكون بمعنى الفاعل لان الفاعل
اصل بالنسبة الى المفعول واكثرته اذا ما من فعل الاول فاعل
فاحفظ هذا (وسباني بعض ما يتعلق به هذا الوزن في مبالغة
اسم الفاعل ومن غير الثلاثي المجرد مطلقا على صيغة اسم الفاعل
لكن يفتح ما قبل الاخر لفظا وتقديرًا تبعًا لفعله (وكيفية اخذه
من الثلاثي ان تحذف من مضارعه المجهول حرف المضارعة
وتريد مما مفتوحة موضعه وتضم ما قبل الاخر ثم تشع الضم ليتولد
منه الواو (اما حذف حرف المضارعة فلما مر في الفاعل واما
الزيادة فللزوم الابتداء بالسا كن وقرب الميم من الواو في المخرج
الشفوي مع تعذر حرف العلة لما مر فيه ايضا (واما فتح الميم
فلخفته ولزوم الاتباع بمفعول باب الافعال على تقدير الضم و
باسم الالة على تقدير الكسر (واما ضم ما قبل الاخر فلانه على تقدير
السكون يلتقي السا كان وعلى تقدير الفتح او الكسر يلتبس باسم
المكان (واما اشباع الضمة فلترفضهم مفعلا في كلامهم بغير هاء
لما سبأتني في المصدر الميمي (فان قلت كان قياس اسم المفعول على

زنة مضارعه كما في اسم الفاعل فيقال ضرب بضرب فهو مضرب (قلت يعلم جوابه من التعليقات المذكورة في كيفية اخذه فانهم لما اداها حذف الهمزة في باب افعال الى مفعول قصدوا تغيير احدهما للآخر فغيروا الثلاثي بزيادة الواو فلما زادوا الواو فتحسوا الميم ثلاثي الى ضمتان بعدهما واو وهو مستعمل في القياس الكثير الاستعمال ونحو عصفور ايس بقباسي ولا كثير) وايضا ثبت التغيير في اخيه وهو اسم الفاعل كما عسر لانه وان كان في مطلق الحركات والسكنات كمضارعه لكن ليست الزيادة فيه في موضع الزيادة في مضارعه ولا الحركات في اكثرها كحركاته كما في اسم الفاعل الرباعي والمزيد فبقى اسم المفعول الثلاثي بعد التغيير المذكور كالجاري على الفعل لان ضمة الميم مقدرة والواو في حكم الواو والناسي للاشباع فلا يعاب به فهو حيث يشابه المضارع المبني للمفعول لفظا ومعنى ذكره نجم الأئمة الرضوي (فان قلت لم اتى بكلمة ذلك في اسم المفعول (قلت لما مر في الفاعل (فان قلت فلم يأت بالضمير كما في الفاعل (قلت لئلا يلزم التفكيك ولم يعكس لان الضمير اعرف فهو اشرف فاعطى للشريف الذي هو الفاعل اولان بين الفاعل وبين هو مناسبة لان هو ضمير مرفوع والفاعل ايضا مرفوع فاعطى له وكذا بين المفعول وذلك مناسبة من حيث ان المفعول منصوب وذلك مشابه بكاف الخطاب المنصوب في مثل ادعوك من حيث التعريف والافراد كذا في بعض شروح المقصود وغيره (وقيل اتى بكلمة هو في الفاعل وذلك في المفعول لئلا يلتبس كل منهما بالآخر من المزيادات في الصورة فحمل الثلاثي عليها للاستطراد لكثرتها وقلته واختار هو للفاعل وذلك

المفعول

للمفعول لان حروف الاول اقل فهو اقدم (وقيل لئلا يقع الالتباس في الصيغ المشتركة نحو فاعيل وفعل او بين المفعول والمصدر في مثل (بايكم المفتون) وبهذا يدفع ما يقال من ان كلمة هو يكتفي للفرق بينهما فلا حاجة الى ذلك فتدبر (فان قلت لم عطفه بالواو دون الفاء وغيرها (قلت لان الواو للجمع المطلق ولا ترتيب بين فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بل هما معا وان كان ذات الفاعل متقدما على ذات المفعول (وقيل لا عطف على اسم الفاعل اشعارا بفرعية مثله ولا يخفى انه لا يكون وجهها للتخصيص (فان قلت لم قدم اسم المفعول على الجحد (قلت ليكون مفهوما وجوديا بخلاف الجحد والوجودي سابق في التعقل ولانه اشرف قاو بالتقديم اولانه اقدم لزم الفصل بين المضافين بالاجنبي (اولان الفاعل كالجزء من الفعل والمفعول يناسب لانه يقع موقع الفاعل (فان قلت ما هو كالجزء هو فاعل الفعل لا اسم الفاعل والاول اعم من الثاني من وجه (قلت لما كان فاعل الفعل كالجزء من الفعل جعله اسمه مثله وقد يقع اسم الفاعل فاعل الفعل وهذا القدر كاف كذا قيل (اولانه اصل في الاعراب والفعل فرع عليه اولانه لكونه مثبتا يوافق ما قيل بخلاف الجحد فانه معارض ومتاف له اولان المفعول بسيط بخلاف قوله * لم ينصر * فانه مركب مع الجازم والبسيط مقدم (فان قلت لم قدم اسمي الفاعل والمفعول على سائر المشتقات من اسم الزمان والمكان والآلة والمناسب ان يذكر في جنبها قلت لان الفاعل كالجزء من الفعل والمفعول مناسب كما عرفت (اعلم ان الجحد والنفي ليسا بقسمين من الفعل استقلالادخولهما في المضارع

مطل
لم ينصر

ولا اعتبار بتغيير الآخر في التصريف بل هو بحث نحوي ولا يتغير
المعنى لانه عارض وليس بمفردين لاحقيقة ولا حكما بخلاف الفعل
مع الفاعل الضمير المتصل فيخرجان عن موضوع التصريف ولهذا
عد بعضهم امثلة الفعل ثلثة المفتوح الآخر ويسمى الماضي نحو
نصر والمعرب الآخر ويسمى المضارع نحو ينصر والموقوف
الآخر ويسمى الامر نحو انصر فترك النهي رأسا وغير المخاطب
المعلوم من الامر فله وجه وجيه (لكن لما تغير معنى الامر والنهي
من الاخبار الى الانشاء وهذا تغيير عظيم وكثر استعمالها
وكانا مناطي التكليف واختص وامتزج حرفا هما بهما فلا يوجدان
في غيرهما ولا يفارقا نهما كثر المصنفين من اقسام الفعل
بالاستقلال والتنى يشبه النهي في الصورة والمعنى والحمد
شبيه به في المعنى ولهذا عدوا المشتقات تسعا ولم يذكرهما
لدخولهما في النهي فلعل المصنف لما ذكر المضارع حاول التنبيه
على جميع الصيغ التي تشبهه لفظا وحكما من المرفوع والمنصوب
والمجزوم والاخباري والانشائي والمثبت والمنفى لاختلاف
الصيغة فيها ولو بسبب العارض وورودها في الكلام مختلفة
الاسامي والمعاني مع اختصاص حروف اكثرها به فقدم الاخباري
منها على الانشائي لان الاول اصل لان الانشائي انما يحصل
منه اشتقاق كالامر والنهي او نقل كعسى ونعم اوزيادة
اداة كالاتفهام والتنى وما شبه ذلك كما في المطول (ولان معنى
الاخباري وجودي وهو احتمال الصدق والكذب ومعنى الانشائي
عدمي وهو عدمه ولان معنى الاخباري معلوم الثبوت ومعنى
الانشائي غير معلوم الثبوت ولا يشكل عليه بالمضارع اذا اريد

منه الاستقبال بانه غير معلوم الثبوت ايضا لان الاصل فيه ان يعلم
ثبوت معناه في الزمان الاتي بقريضة او بدليل غايته انه لم يثبت
بعد كذا قيل (ثم انه ذكر الحمد الذي هو نفي لماضي اولاً ثم ذكر النفي
الذي هو نفي المضارع ليكون على طريقة قوله نصر ينصر اعني
الماضي المثبت والمضارع المثبت هذا وما ذكرنا يظهر وجه
ما كتب في الحاشية وهو فعل مضارع بحد مطلق بناء معلوم
مفرد مذكر معنساني يردم ايتدى برغائب اركشمش زمانده
حيث عنون بالفعل المضارع وان تركه في بعض الشروح (قال
بحد مطلق مفرد مذكر غائب ديني للفاعل فعناه بالتركي يردم
ايتدى برغائب اركشمش زمانده وفي العنوان سبعة الفاظ عربية
(فالمطلق قيد للبعد احتراز عن المستغرق وفي الترجمة ايضا
سبعة الفاظ تركية فلفظ يردم ايتدى بيان معنى الحدث المشتمل
عليه هو لكونه فعلا معلوما فان الفعل مشتمل على المصدر كما مر
غير مرة ولفظ ات بيان معنى المعلوم) ولفظ مدى بيان معنى الحمد
ولفظ بروغائب وارقد سبق غير واحد ولفظ بكمش زمانده
بيان معنى المضارعة المنقولة الى الماضي والمعنى المطابق للفعل
يؤدي بلفظ يردم ايتدى فيفهم منه معنى الحدث المدلول عليه
تضمنا ولفظ ايتدى يفيد النسبة بالنفي والزمان الماضي المدلول
عليهما بالهيئة فعني لم ينصر باعتبار تركيبه مع الفاعل الضمير
يردم ايتدى ار او يردم ايتدى اول اركان معنى لم يضرب
اورمدى ار او اورمدى اول اركان المعين والاول
على ايهام الضمير والثاني على تعيينه (ويفهم منه معنى الافراد
والغنية فذكر لفظ بروغائب وكذا بكمش زمانده كما في الماضي

والمضارع (والجحد والجحد في اللغة الانكار مع العلم يقال جحد حقه او يحقه جحدا او يحجودا انكره مع علمه وبابه قطع وفي الاصطلاح الجحد المطلق هو المضارع الذي دخله لم من الجوازم) وانما سمي الجحد المطلق لان هذا الفعل يجريه عن ترك الفعل في الماضي والجحد كذلك فيكون اخص من النفي كما ذكره قدس سره في شرح الزنجاني (والحروف الجازمة خمسة ولذا قال بعض المعلمين لبعض المشتغلين * جازمات الفعل خمس يا غلام * لم لما ان ولا واللام * وهي تسقط حركة الاخر في المفردات الخمسة اذا كانت صحيحة العين واللام ومع العين اذا كانت معتلة العين صحيحة اللام وآخرها اذا كان حرف علة لانه بمنزلة الحركة في الصحيح وهي الواحد الغائب والحاضر والواحدة الغائبة والمكلم وحده وسع غيره وتسقط نون الاعراب من الامثلة الخمسة اعني التثنية والجمع المذكور مخاطبين وغائبين والواحدة المخاطبة لان النون فيها بمنزلة الحركة في الواحد كما سيبي فكما ان الجازم يحذف في الحركة من الواحد يحذف ما هو بمنزلة الحركة من الجوازم لها اثران لفظي وهو الحذف المذكور ومعنوي وهو نقل المضارع المثبت الى الماضي ونفيه لما انها وضعت له على الاصح فتدخل على لفظ المضارع (وقال بعضهم بل هي ولما تدخلان على لفظ الماضي فتقلبانه الى لفظ المضارع ويبقى المعنى كما كان) والاول اولى لان قلب المعنى اظهر واكثر في كلامهم كذا في الرضى (فان قيل لم سميت هذه الحروف جوازم قلنا لان الجزم القطع وهذه الحروف تقطع عن الفعل حركة وبعض حروفه فهي كالدواء والحركة كالفضلة

فكما

فكما ان الدواء اذا تصادف فضلة في الجسم اخرجها والا فنفى الجسم (فكذلك الجوازم اذا دخلت على الفعل فان وجدت حركة حذفتها والا فنفى نفس الفعل كما في الناقص كذا حكى عن ابن السراج) فان قلت لم كانت تعمل لم (قلت لاختصاصها بالفعل وقد ذكر في المفتاح في قسم النحو ان كل ما زام شثا وهو خارج عن حقيقته اثر فيه وغيره غالبا بشهادة الاستقراء) فان قلت لم تعين الجزم في عملها (قلت لانها لما ثبت بان من الجوازم في النقل حيث تدخل هي على المضارع فتنتقله الى معنى الماضي كما ان تدخل على الماضي فتنتقله الى معنى الاستقبال عملت عملها اولا يكون الاثر على وفق المؤثر في الاختصاص بالفعل) فان قلت لم يعمل حرف التعريف وحرف الاستقبال مع اختصاصهما بمدخولهما فلو كان الاختصاص موجبا للعمل لوجب ان يعمل (قلت هما يجريان مجرى بعض الاجزاء لشدة الامتزاج فكانهما غير خارجين عن حقيقة مدخولهما فاعرف هذا) وجاء لم في الضرورة غير جازمة وهو في الناقص اكثر نحو قوله * لولا فوارس من نعم واسرهم * يوم الصليفا لم يوفون بالجار * باثبات النون وقوله هجوت زبانا ثم جئت معتذرا * من هجوز بان لم تهجو ولم تدع حيث اثبت الواو (وقوله الم يأتيك والانباء تنمى * بما لاقت لبون بني زياد * فاثبت الياء) وقوله وتضحى منى شجعة عبسية * كان لم ترى قبلي اسيرا يمانيا * حيث اثبت الالف وجاءت ايضا في الضرورة بالفصل بينها وبين مجزومها (قال فاضحت مغانيها فقارا رسوما * كان لم سوى اهل من الوحش توهل * والمغانى جمع مغنى وهو المنزل والقفار جمع قفر وهي المفازة التي لا نبات

بها ولا ماء والرسوم جمع رسم وهو الاثر والوحش خلاف الانس
والمعنى صارت منازل الحى قفرا اثرها كان لم تؤهل ولم تؤنس
سوى اهل من الوحش (وجاءت ايضا بحذف مجزومها
في الضرورة كما قال احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الاعازب
ان وصلت وان لم اى احفظ وديعتك التي جعلت وديعته عندك
يوم التباعد سواء وصلت او لم تصل والاعازب بالعين المهملة
والراء المعجمة وبالفين المعجمة والراء المهملة بمعنى التباعد
فان قلت لم قدم لم ينصر على (لما ينصر) قلت لان الاول قليل اللفظ
والمعنى بالنسبة الى الثانى والقليل قبل الكثير (اما انه قليل اللفظ
فظاهر) واما انه قليل المعنى فلان في لما توقعا واستغراقا دون
لم اولانه مطلق محتمل الاستغراق الماضى وعدمه بخلاف الثانى
فانه مستغرق فهو مقيد والمطلق قبل المقيد (اولان جازمه وهو
لم مفرد بخلاف لما فانه مركب على ما قيل كل ذلك سيجى
ان شاء الله تعالى) وفي الحاشية فعل مضارع بحذف مستغرق بناء
معلوم مفرد مذكر غائب معنسى يردم ايمدى برغائب ار بكمش
زمانك جيعسند (وزاد في بعض الشروح في الترجمة شمدىكى
حاله كنجبه ونقص في العنوان لفظ الفعل والمضارع حيث قال بحذف
مستغرق مفرد مذكر غائب مبنى للفاعل فغناه بالتركي يردم
ايمدى برغائب ار بكمش زمانك جيعسند شمدىكى حاله كنجبه
(والمستغرق بالكسر على صيغة الفاعل من الاستغراق وهو
بمعنى الاحاطة لان الجحد هو المحيط بزمان المنفى لا المحاط به
وستعرف الا انه اشتهر بالقبح والشاذ المشهور اولى من الفصيح
لنادر) وانما سمي هذا الفعل اعنى المضارع الداخلة عليه

مطلوب
لما ينصر

لما بحدا مستغراقا لان الجحد كما عرفت في اللغة الانكار مع العلم
وفي الاصطلاح نفي الكلام في الزمان الماضى استغراقا لا فالجحد
المستغرق يكون نفي الكلام في الزمان الماضى مستغراقا الى ان
التكلم (وذلك يحصل بهذه الصيغة فلذا سميت به) ففي العنوان
ثمانية الفاظ عربية الفعل والمضارع والجحد والمستغرق
والبناء المعلوم والمفرد والمذكر والغائب وكذا في الترجمة
ثمانية الفاظ تركية يردم وات ومدى وبروغائب وار وبكمش
زمان وجيعسند فلفظ بكمش زمان معنى المضارع منفيا
لما ولفظ جيعسند معنى المستغرق وباقي الترجمة ظاهر (فالفعل
في العنوان احتراز عن الاسم والمضارع عن الماضى وغيره والجحد
احتراز عن المضارع المثبت والمنفى بلاوما ولن وان) والمستغرق
احتراز عن المطلق (والبناء المعلوم احتراز عن البناء المجهول
والمفرد احتراز عن المثني والمجموع) والمذكر احتراز عن
المؤنث (والغائب احتراز عن المتكلم والمخاطب) واعلم ان لما
من الجوازم له اثران لفظي ومعنوي اما اللفظي فالخذف واما
المعنوي فالنقل كما في لم فاذا اردت نفي الماضى على سبيل
الاستغراق والاستمرار تدخل لما على لفظ المضارع وتجزم آخره
بها (وانما عملت الجزم لما مر في لم) قالوا كان لما في الاصل لم زيدت
عليها ما النافية للتأكيد فقارفت بذلك لم من اوجه احدها
ان فيها معنى التوقع كقد في ايجاب الماضى اى تستعمل فيما فيه
رجاء (فان معنى لما يضرب انه لم يقع الضرب الى الان
ولكن وقوعه متوقع كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب
في الاثبات ولما يركب في النفي) وقيدته نجمة بالاغلب قال

وقد يستعمل في غير التوقع ايضا نحو ندم ابلبس ولما ينفعه الندم
واطلقه ابن هشام قال صاحب الكشاف (ولما يدخل الايمان
في قلوبكم) ما في لما من معنى التوقع دال على ان هؤلاء قد آمنوا
فيما بعد (والثاني ان منفيها مستمر النفي من حين الانتفاء الى وقت
التكلم بخلاف منفي لم) تقول ندم آدم عليه السلام ولم ينفعه
الندم اي عقيب ندمه (وتقول ندم ابلبس ولما ينفعه الندم اي
استمر عدم النفع الى الآن) ومنع الاندلسي معنى الاستمرار فيها
وقال هي مثل لم في احتمال الاستمرار وعدمه (ورجح الاستمرار
فلا يجوز انفصال نفيها عن الحال بخلاف لم) تقول لم يضرب
زيد امس لكنه ضرب اليوم ولا يجوز ذلك في لما وذلك لان لما
لنفي قد ضرب وقد ضرب اخبار عن الماضي المتصل بالحال وكذلك
نفيه ولم لبس كذلك لقلة حروفه من لما فهو لنفي ضرب بلا قد
وهذا من جملة مصداق ما يقال من ان زيادة الحرف تدل على
زيادة المعنى (قيل عليه ان هذا جار في حذر وحاذر مع تخلف
المدلول لان الاول لكونه صفة مشبهة دالة على الثبوت ابلغ
من الثاني لكونه اسم فاعل دالا على الحدوث) واجيب بانه مختص
بكون البنائين من نوع واحد كالرحن والرحيم بخلاف حذر
وحاذر وبانه اكثرى لا كلي (والثالث انها لا تقتزن باداء الشرط
فلا يقال ان لما تضرب ومن لما تضرب كما تقول ان لم تضرب
ومن لم تضرب وذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله
(والرابع انه لا يجوز اقترانها بحرف التعقيب لامتداد النفي بها
الى الحال واتصاله بها فلا يقال قت فلما تقم لان معناه وماقت
الى الآن) والخامس ان منفي لما جائز الحذف في الاختيار ان دل

عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما اي لما دخلها لان ما الزائدة
نابة مناب الفعل بخلاف مدخول لم فانه لا يجوز حذفه فيه
وان جاز شاذ في الضرورة كما سبق (والسادس ان لما
مشتركة بين كونها اسما وفعلًا وحرفًا فانها اذا دخلت على
المضارع تكون حرفًا جارًا واذا دخلت على الماضي تكون
ظرفًا بمعنى اذا وقيل بمعنى حين تستعمل استعمال الشرط بلبس
فعل ماضٍ لفظًا او معنى (قال سيويو لما لوقوع امر لوقوع غيره
وانما يكون مثل لو فتوهم منه بعضهم انه حرف شرط كلوا الا
ان لو لا انتفاء الثاني لا انتفاء الاول) ولما الثبوت الثاني اثبت الاول
والوجه ما تقدم كذا في المطول في اول الكتاب (وفي الاطول
للعصام ان لما لوقوع امر لوقوع غيره بحيث يكون وقوع الثاني
مع الاول معية السبب مع السبب المقتضى فيلزم من ذلك اتحاد
زمانهما وذهب ابن السراج وابو علي وابن جني وجماعة الى
ان الزمان مدلوله وانه ظرف بمعنى حين (وردهم ابن خروف
بصفة لما اسلم دخل الجنة) واجيب بانه مبني على المبالغة وقول
سيويو انما يكون مثل لو محتمل الى انه مثله في الماضي او في عدم
العمل او في عدم الظرفية (وقال ابن مالك انه بمعنى اذا واستحسنه
ابن هشام بانه مختص بالماضي وبالاضافة الى الجملة قوى القول
بالظرفية من النتائج ولست كلمة لما للزمان المتضائف بل
المتد فلا يلزم ان يقع مضمون الشرط والجزاء في يوم واحد
وشهر واحد وسنة واحدة بل يختلف ذلك باختلاف الامور
تقول لما ظهر الاسلام طهر البلاد عن دنس الشرك والاحاد
(ومن حواشي شرح الزنجاني واختلفوا في جوابها قال التفازاني

في شرح الكشاف يكون فعلا ماضيا لفظا او معنى اتفاقا وماضيا
مقارنا بالفاء وجلة اسمية مقرونة باذا الفجائية او بالفاء عند ابن مالك
وفعلا مضارعا عند ابن عصفور (وقال الشريف قدس سره
في شرح المفتاح المتعارف في جواب لما هو الفعل الماضي لفظا او معنى
بدون الفاء ثم قال قدس سره في حاشيته وقد وجدنا في الحديث دخول
الفاء في جواب لما مع كونه ماضيا لكنه قليل (وقال في شرح المواقف
ان جواب لما بالفاء قليل وهو مشعر بالجواز وقال ابو المكارم الخراساني
في شرح ديباجة مختصر الوقاية المتعارف في جواب لما الفعل
الماضي لفظا او معنى بدون الفاء وقد يدخل الفاء على قلته لما في لما
من معنى الشرط صرح به الرضي وعليه ورد بعض الاحاديث
(وذهب بعض الى ان جواب لما في قوله تعالى (فلما جاءهم كتاب
من عند الله هو قوله تعالى (فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به) وضعفه
بعض الافاضل بان جواب لما لم يبيح في فصيح الكلام الافعال ماضيا
بدون الفاء (قال الحسن الفارسي لا يجوز دخول الفاء في جواب
لما الا عند ابن مالك اذا كان جملة اسمية والجمهور منعوا وقوعها
جواب لما وفي شرح الباب للمشهدي جواب لما فعل ماض او جملة
اسمية مع اذا المفاجأة او مع الفاء ور بما كان ماضيا مقرونا بالفاء
ويكون مضارعا من حواشي شرح الزنجاني والاتحاد الصوري
بين كون لما اسما وحرفا سبب بنائه كد واذا لم يدخل على الماضي
والمضارع يكون بمعنى الافتدخال على الجملة الاسمية كقوله تعالى
(ان كل نفس لما عليها حافظ) وان كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا
وعلى الماضي لفظا لا معنى نحو سألتك لما فعلت اي الافلاك (فقول
الجوهري ان لما بمعنى الا غير معروف في اللغة ليس على ما ينبغي

قال

قال ابن الشيخ في حواشي انوار التنزيل قال الزجاج استعملت
لما في موضعين احدهما بعد ان النافية والاخر في باب القسم تقول
سألتك لما فعلت اي الافعلت انتهى (وتجى فعلا نحو لم لما لموا
الى اخره (قال في مختار الصحاح لم الله شعشه اي اصليح وجع
ما تفرق من اموره وبابه رد (فان قلت لم قدم الحمد المستغرق
على نفي الحال اعني قوله (ما ينصر) قلت لانه يدل على الزمان
الماضي ونفي الحال على الحال والماضي مقدم على الحال اولار
عامله لفظي وعامل ما ينصر معنوي (واللنظي اقوى اذا المعنوي
اعتباري (وفي الحاشية فعل مضارع نفي حال بناء معلوم مفرد
مذكر غائب معنوي يردم ايتز برغائب ارشمد يكي حاله وترك
في بعض الشروح لفظ الفعل المضارع من العنوان (والنفي
في اللغة مصدر نفي بنفي كرمي يرمي اي طرد (وفي الاصطلاح
عبارة عن الاخبار عن ترك الفعل مطلقا سواء كان في الماضي
او الحال او الاستقبال ولذا كان اعم من الحمد (والحال في اللغة
ما هو على الانسان كالحالة والوقت الذي انت فيه ويذكر
وتجمع على احوال واحوال وتطلق على الطين الاسود والتراب
اللين (وفي الاصطلاح قال التفاراني اجزاء من طرفه الماضي
والمستقبل يعقب بعضها بعضا من غير شرط مهلة وتراخ
والحاكم في ذلك هو العرف لا غير انتهى يريدان تعيين مقدار الحال
مفوض الى العرف بحسب الافعال فلا يتعين له مقدار مخصوص
فانه يقال فلان يأكل ويمشي ويحج ويكتب القرآن ويجاهد
الكفار ويعد كل ذلك حالا ولا شك في اختلاف مقادير ازمتهما
وهذا على مذهب المتكلمين القائلين بان الزمان موهوم محض

منظرا
ما ينصر

مركب من آيات موهومة لا من اجزاء موجودة فالآية عندهم
جزء موهوم لموهوم آخر هو الزمان (واما عند الحكماء القائلين
بان الزمان موجود متصل فالحال عندهم وهو الآن عرض
حال في الزمان لاجزائه منه فالآن بحسب ظاهر مقالاتهم عرض
موجود حال في زمان موجود (وما ذكره من تفسير الحال لا يستقيم
في ابتداء الزمان وانتهائه ولا بالنسبة الى الامور الانية الا ان يقال
الوقوع في الاجزاء المذكورة ولو في واحدة منها وقوع في الحال
كذا في الحاشية ونفي الحال في الاصطلاح هو المضارع الذي
في اوله ما التافيسه وانما يسمى به لانه يخبر به عن ترك الفعل في الحال
والفاظ التركيبية في الترجمة سبعة وهي يردم وات ومز وبر
وغائب وار وشمريكي حالده وكذا الفاظ العربية وهي انفع
والمضارع بنفي الحال اي النفي المضاف الى الحال والبناء المعلوم
والمفرد والمذكر والغائب ولفظ مز معنى النفي المضاف الى الحال
وباقى الفاظ ظاهرة ومعنى ما ينصرف مع اعتبار الفاعل فيه بالتركية
يردم اتمزار او اول ار كما ان معنى ما يضرب اور ما زار او اول ار
فا ذكر في الترجمة معنى ما ينصرف واحد غائب مذكر في الحال
او ان ذكر مستفاد من العبارة واذا اسند الى الظاهر مثل ما ينصرف
زيد يقتصر على لفظ يردم اتمز وهو المفهوم منه عند الاطلاق
ولما كان لفظ النفي في التركيب مشتركاً بين نفي الحال والاستقبال قيل
شمريكي حالده وانما قدم نفي الحال على نفي الاستقبال لان الاول بنفي
الحال والثاني بنفي الاستقبال والحال مقدم على الاستقبال (لا ينصرف
في الحاشية فعل مضارع نفي استقبال بناء معلوم مفرد مذكر غائب
معناني يردم اتمز برغائب ار كلجك زمانده (وفي بعض الشروح

هذا
لا ينصرف

باسقاط

باسقاط الفعل المضارع والكلام في الترجمة معلوم بالقياس
الى نفي الحال (والاستقبال في اللغة مصدر استقبال وهو ضد
الاستدبار وفي الاصطلاح الزمان الذي يترقب وجوده بعد
زمانك الذي انت فيه (ويقال لهذا الفعل المضارع نفي الاستقبال
لانه يتقرب به الفعل في الاستقبال (واعلم انه يدخل على المضارع ما
ولا التافيسه ان ولا تغير ان صيغته بخلاف حركة الاحر ونونه
لان التغير من اثر العامل وهما ليسا بعاملين لعدم اختصاصهما
بالفعل وقياس العامل ان يختص بالقبيل الذي يعمل فيه ليكون
ممكناً بثبوته في مركزه بل هما تغيران معناه من الاثبات الى النفي
والفرق بينهما ان ما نفي الحال عند الجمهور وهو المختار واعتراض
عليهم ابن مالك بنحو قوله تعالى (قل ما يكون لي ان ابده من
تلقاء نفسي) واجيب بان شرط كونه للحال اتقاء قرينة خلافه
ولان نفي الاستقبال عند الاكثرين وخالفهم ابن مالك المحجة
قولنا جاء زيد لا يتكلم بالاتفاق مع ان الاتفاق على ان الجملة الحالية
لا تصدر بدليل الاستقبال وصحح في التناهي كون لالنفي المطلق
وهو المفهوم من الامتحان فتوجه هذا هو الفرق بينهما اذا دخلنا
في الافعال (واما اذا دخلنا في الاسماء فالفرق هو ان ما نفي المعارف
كثيرا والنكرات قليلا تشبهها لها بها ولا نفي النكرات كثيرا
والمعارف قليلا مع تكرير لا (قال نجم الائمة ما ولبس كلاهما انفي
الحال عند النحاة والحق انهما المطلق النفي وفي موضع آخر قال
سيبويه وتبعه ابن السراج لبس لالنفي مطلقا تقول لبس خلق الله
مثله في الماضي وقال تعالى (اليوم يا أيهم لبس مصر وفا عنهم)
في المستقبل وجهور النحاة على انها نفي الحال (قال الاندلسي لبس

بين القولين تناقض لان خبر ليس ان لم يقيد برمان يحمل على
الحال كما يحمل الايجاب عليه في نحو زيد قائم واذا قيد برمان
من الازمنة فهو على ما قيد به وحكم ما حكم ليس في كونها
عند الاطلاق لنفي الحال وعند التقييد على ما قيد به (قال سيبويه
ومن تبعه ينصرف المضارع الى الاستقبال بلا النفي) والمالكي
يبقى على صلاحية الحال وليس يبعد كقوله تعالى (ولا اقول لكم
عندي خزانة الله الاية) ونحوه كثير انتهى كلامه (فان قلت
لم اخر قوله (ان ينصر) عن قوله لا ينصر مع انها لنفي الاستقبال
(قلت لانه لتأكيد نفي الاستقبال ففيه زيادة معنى لم يكن
في لا ينصر والمريد عليه مقدم) اولان ان مركب على قول ولا
بسيط اتصافا وبسيط مقدم على المركب اولان لا ينصر
مرفوع مناسب لما ينصر بخلاف لن ينصر (في الحاشية فعل مضارع
تأكيد نفي استقبال بناء معلوم مفرد مذكر غائب معنسى البتة
يردم ابتز بر غائب ار كلجك زمانه وفي بعض الشروح باسقاط
لفظ الفعل المضارع فالتأكيد لكون ان لنفي المستقبل نفيا مؤكدا
تقول لا ينصر لما زج نفي الاستقبال فاذا اردت التأكيد قلت
ان ينصر ولا يجوز لن ينصر الآن) وليس ان لنفي المؤبد كما زعمت
المتزلة لقوله تعالى (فان ابرح الارض حتى يأذن لي ابي) لان
حتى لا انتهاء فلو كان ان للتأييد لما جاز التجديد بعده اذ هو
تناقض صريح والكلام في باقي الترجمة قد مر (واعلم انه تدخل
على الفعل المضارع حروف فتبدل من الضمة الى الفتحة وتسقط
النونات سوى نون جمع المؤنث تسمى الحروف النواصب) وهي
اربعة المصدر وان لتأكيد النفي في الاستقبال وكى للتعليل واذن

مطال
ان ينصر

للجواب

للجواب واهذا انشد بعض المعلمين * ناصبات الفعل اربع يا غلام
فاعلم ان * المصدر كى للتعليل تأكيد كيد لن الجواب فاذن * وان اصل
في النصب والبواقي فرع عليه (وانما عملت ان النصب لمشا بهتها
بان في المادة لاسمها عند التخفيف وفي كون الجملة معها في تأويل
المصدر وهي تنصب الاسماء فهذه تنصب الافعال والبواقي
محمولة عليها لمناسبتها لها في الاستقبال (فلن له اثران لفظي وهو
الابدال والاسقاط ومعنوي وهو تخصيص المضارع بالاستقبال
ونفيه على سبيل التأكيد) قال الفراء اصله لا فابدل الالف نونا
وقال الخليل لان قال الشاعر * يرجي المرء ما لان يلاقي *
وتعرض دون اقربه الخطوب * اي ان يلاقي فحذفت الهمزة
تخفيفا لكثرة الاستعمال فالتنكي ساكنان وهما الالف والنون
فحذفت الالف ثم ركب اللام مع النون فصارتان فعلى هذا ان
مركب من لا وان فلهذا عمل عمل لا وان اعني النفي والنصب
فنفيه مستفاد من لا ونصبه مستفاد من ان (وذهب سيبويه
الى انها كلمة برأسها موضوع للنفى وايست مركبة من لا وان
اذلا معنى لمصدرية ما بعده ولا منع عن تقديم قوله عليه
بمخلاف ما في حيرة ان فلو كان اصله لا ان لما تقدمه شيء مما
في حيرة (والخليل يقول لا يبعد ان تغير الكلمة بالتركيب عن
مقتضاها معنى وعلا اذ هو وضع مستأنف الا يرى ان لو اذا
ركبت مع لا يطل معنى لو ومعنى لا يحد معنى التخصيص
نحو لو لا اخرتي وعلى هذا اكثر الحروف المركبة نحو هلا
وهكذا (قال الفراء حيث تغير لا عنده بعد الابدال الى افادة
النفي المؤكد) وقال بعض النحاة ان النصب بعد لن باضممار

ان وليس بجيد (فان قلت فعلى ما ذكرت من اصالته ان
في العمل من بين النواصب المناسب ان يورد المثال بهادون
ان (قلت الغرض في هذا الفن بيان اخر الفعل عند دخول
الناسب عليه ولا تعلق له بكون حركة الاخر مثلاً حركة
اعراب او بناء وبعدمه وهذا كما اعتبروا في المضارع المجزوم
الاخباري لفظ لم ولما مع ان الاصل في الجزم كلة ان كما سنبين
لان الغرض مجرد معرفة الاخر عند دخول الجازم مع اقتضاء
ان فعلين وهو ينافي الاختصار وتغير المعنى بهما تغيراً عظيماً
بالنسبة اليهما فان التغير الى الاستقبال تغير الى محتمل اللفظ
بخلاف التغير الى الماضي وتغير المعنى معتبر ههنا كما عرفت
فيما سبق فافهم (وايضاً لما كان التركيب مقصوداً في الامثلة
فاعتبر لوزن والمعنى جميعاً وكان ان موافقاً لما قبله في النفي مع
زيادة التأكيد ولم يوجد ذلك في اخواته اختير من بين
النواصب تليهما على ما بينهما من المناسبة في اللفظ والمعنى
من وجه فلذا اختلفوا في اصله واشارة الى الفرق من وجه آخر
كما بين ام ولما من علاقة الجزئية وغيرها (ثم ان الفعل اما خبر
او انشاء لانه ان احتمل الصدق والكذب بمجرد مفهومه العام
فخبر والا فانشاء ولما كان الخبر اصل الانشاء كما سبق كان احق
بالقديم فقدم المص الامثلة الاخبارية (ولما فرغ منها شرع
في الانشائية والانشاء اما طلب او تعجب اذ غيرهما سماعي
والطلب لكونه اكثر استعمالاً وتصرفاً اولي بالقديم فلذا
قال (لينصر) والطلب اما متعلق بوجوده انفعلي او تركه فالاول
الامر والثاني النهي (والامر لكون مفهومه وجودياً قدمه

مطابق
لينصر

على النهي لان مفهومه عدمي والوجودي اشرف من العدمي
كالحي من الميت (وايضاً هو مقدم على العدمي كالحياة من
الموت (اولان الواجب على المكلف اولاً الايمان بالله وهو
بالامر (اولانه اول مرتبة ظهرت لتعلق الكلام الازلي اذ
لوجودات كلها وجدت بخطاب كن فيكون مقدماً على
سائر المراتب فاعرف (وانما بدأ بالغائب لان صورة المضارع
باقية فيه بخلاف الحاضر (اولان الغائب معرب بالاتفاق
موافق لما قبله (اولانه مأخوذ من المضارع الغائب وهو
مقدم في اول الامثلة كما في الماضي (ولانه موافق لما قبله
في الغيبة (ولانه يجوز ان يتجرد عن الضمير فيكون مفرداً بخلاف
الحاضر (وفي الحاشية امر غائب بناء معلوم مفرد مذكر غائب
معنسي بدم ايتسون برغائب اركيلك زمانده فذكر سبعة الفاظ
تركيبة من لفظ بدم ولفظ ات ولفظ سون وبر وغباب وار
وكيلك زمان وخمسة الفاظ عربية وهي امر غائب وبناء
معلوم ومفرد ومذكر وغباب ولم يذكر لفظ الفعل والمضارع
لعدم اشتهار الصيغة به (اولانه لكونه انشائياً انحط مرتبة
عن مرتبة الفعل الاخباري حيث يدل على الوقوع بخلاف
الامر او الاكفاء بالاشارة اليه بعلامة المضارع حيث لم تنح
صيغة المضارع عنه وبها كانت معرفة لامنية وسنشير اليه
في الخطاب (اولاً مر في الجحد من ان الامر لما كثر استعماله وكان
مناطق التكليف مع كثرة التغير في معناه وعدم كونه اللام
مفارقة اياه جعلت كأنها جزء منه فعد قسمها اخر من الفعل
وليس من اقسام المضارع وان كان بينهما مناسبة في الاستقبالية

ولذا وقع في كلام اكثرهم مقابلا للمضارع كما لا يخفى على من
تتبع كتبهم (وقال في الامتحان هو مع اللام ايس بقسم من الفعل
كالنفي وبدونها كالمضارع لفظا وحكما انتهى) فلفظ يردم
ايتسون يدل على الحدث والنسبة والاستقبال (ولفظ سون
معنى امر الغائب) واصل المعنى يؤدى بلفظ يردم ايتسون ار
او اول ار وقد مر امثاله فلا تعفل (والامر في اللغة والاصطلاح
يأتى في المخاطب) واصل الغائب ما يطلب به الفعل من
الغائب (والامر مشتق من المضارع لمناسبة بينهما
في الاستقبالية فان الطلب انما يكون لما لم يحصل بعد
ولا مناسبة بينه وبين الماضي) وانما لم يشتق من المصدر
ابتداء ليكون اقرب الى الضبط (ولهذا ذهب السيرا في الى
ان اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل) ذكره نجم
الائمة (زيدت في اول امر الغائب اللام لانها من وسط الخارج
والغائب بين المتكلم والمخاطب في الكلام فتاسبه اللام من حروف
الزيادة) ولم يزد من حروف العلة لئلا يجتمع حرفا علة (وانما زيدت
في اوله دون آخره مع انه اولى كما مر لانها عاملة ومرتبة العامل
قبل مرتبة المفعول) وانما كسرت ومن حق حروف المعاني
التي جاءت على حرف واحد ان تبنى على الفتحة التي هي اخت
السكون فرقا بينها وبين لام الابتداء (ولانها لما كانت عاملة
عملا مختصا بالفعل اشبهت باللام الجارة التي تعمل عملا مختصا
بالاسم فكسرت كالجارة) وقد تسكن بعد الواو والفاء وثم نحو
ولتأت طائفة لم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا نقضهم وهو مع
الفاء والواو اكثر لان اتصالهما بما بعدهما اشد لكونها على

حرف

حرف واحد فصارتا مع اللام بعدهما وحروف المضارعة كلمة
واحيدة على وزن فخذو كتنف فيخفف بحذف الكسر (واما ثم
فلكون حروفها اكثر من واحد لم يكن اتصالها بما بعدها
بهذه المثابة الا انها حلت عليهما لكونها حرف عطف لهما
واذا كان المأمور جماعة بعضهم حاضر وبعضهم غائب
فالقياس تغليب الحاضر نحو افعلوا وافعلوا (ويجوز على قلة
ادخال اللام على المضارع المخاطب ليفيد التاء الخطاب واللام
الغيبة مع التنصيص على كون بعضهم حاضرا وبعضهم غائبا
كقوله عليه السلام (لأأخذوا مصافكم) وقد جاء في الشذوذ
حذفها وجزم الفعل كقول الشاعر * محمد تفقد نفسك كل نفس *
اذا ما خفت من امر تبالا * اي لتفقد (وانما عملت هذه اللام الجزم
لانها مشابهة بان الشرطية في لزومها المضارع ونقل معناه من
الاخبار الى الانشاء كما ان ان تدخل الفعل وتنقل معناه من
المجزوم الى المشكوك (اولان المضارع لما دخله لام الامر مشابهة
امر المخاطب وهو مبنى كما سيأتى بيانه ولم يمكن بناء ذلك اوجود
حرف المضارعة فيه مسع عدم نعت الاعراب فاعرب باعراب
يشبه البناء وهو السكون الذي هو الاصل في البناء فاللام لكون
المشابهة مستفاد منها عملت الجزم (فان قيل لم عملت ان الشرطية
الجزم (قلنا انها لما اقتضت فعلين كل منهما مع واعله جملة لكونها
موضوعة للشرط ثم ركبت الجملتان فصارتا بجملة واحدة طال
الكلام واقتضى الحقة ولا اخف من السكون ولكون ذلك بسبب
ان عملت الجزم (فان قيل لم اختصت اللام بالمضارع مع ان
الشرطية التي تعمل اللام لمسايتها تدخل الماضي ايضا) اجيب

بانها لما كانت عاملة والعمل يظهر في المضارع دون الماضي
 الرموها المضارع ولم يجزوا دخولها في الماضي كما اجازوا ذلك
 في ان لان الاصل في حروف الشرط ان تدخل على الفعل المستقبل
 الا ان المستقبل لكونه ثقل من الماضي قد يعدل عن الاثقل الى الاخف
 (امامع كون المعنى على الاستقبال حتى ان قولنا ان اكرمتني الآن فقد
 اكرمتك امس معناه ان تعتد باكرامك اياي الآن فاعتد باكرامى
 اياك امس) او على الماضي كما اذا كان الشرط لفظ كان فانه ذكر
 كثير من النحاة انه اذا اريد بقاء معنى الماضي مع ان جعل الشرط
 لفظ كان كقوله تعالى (ان كان قبضه قد من قبل) الآية لقوة دلالة
 كان على المضي لتخصه له لان الحدث المطلق الذي هو مدلوله
 يستفاد من الخبر فلا يستفاد منه الا الزمان الماضي (وكذا يجي بان
 في مقام التأكيذ مع واو الحال لمجرد الوصل والربط ولا يذكروا
 له ح جزاء نحو زيد وان كثر ماله بنخيل وعمره وان اعطى جاه النعم
 كذا في شرح المصباح وحاشيته شرح الرنجا في فافهم (وقد
 يعدل ايضا النكتة اخرى كابرار غير الحاصل في معرض الحاصل
 لقوة الاسباب او كون ما هو للوقوع كالوقوع او التفال او اظهار
 الرغبة في وقوعه نحو ان ظفرت بحسن العاقبة (وقد مر في قوله
 رضى الله (لا ينصر) عبر عنه في الحاشية بنهى الغائب حيث قيل
 نهى غائب بناء معلوم مفرد مذكر غائب معنسى بردم اتمسون
 برغائب اركلجك زمانده (وذلك مثل التعبير عن نحو قوله لا ينصر
 بامر الغائب وقد عرفت وجهه) وبعضهم عبروا عنه بلفظ فعل
 نهى كما عبروا عن الاول بلفظ فعل امر وذلك كما يعبر عن الماضي
 والمستقل بلفظ فعل ماض وفعل مضارع (والتعبير الاول

وان

مطلا
 لا ينصر

وان كان لفظ الغائب فيه مكررا الا انه اشتهر به الصيغة ويمتاز
 به اول الوهلة عن المخاطب فهو اولى من الثاني وان كان على
 القياس على الماضي والمضارع ويجي تمامه في المخاطب ان شاء الله
 تعالى (ونهى الغائب ما يطلب به ترك الفعل عن الغائب فاعلا
 او مفعولا فيشتمل المعلوم والمجهول (ثم النهى مشتق من المضارع
 بزيادة لا الجازمة لا من الماضي ولا من المصدر ابتداء لما مر
 في الامر فالغائب مشتق من الغائب فاصل لا ينصر ينصرز يدت عليه
 لافسقة حركة الراء ولا هذه لها اثران لفظي وهو الحذف ومعنوي
 وهو تخصيص المضارع بالاستقبال مع افادة تركه ونهيه (ويقال
 لها لا الناهية كما يقال لام الجازمة لام الامر ونسبة النهى
 اليها مجاز والناهي هو المتكلم بواسطة (وانما عملت الجزم لما
 ذكرنا في لام الامر (فان قلت ما الفرق بينهما وبين لا النافية
 (قلت الفرق من وجهين (احدهما لا الناهية لا تكون الاجازة
 للمضارع بخلاف لا النافية فانها لا تكون جازمة له اذ لا عمل لها
 في الفعل من حيث اللفظ كما مر (والثاني ان لا النافية لا طلب
 فيها بل هي لمجرد الاخبار عن ترك الفعل بخلاف الناهية فان
 فيها طلب ترك الفعل (فان قلت لم يقدم نهى الغائب على امر
 الحاضر (قلت لان بينه وبين امر الغائب مناسبة في الغيبة
 وكونهما معربين بالاتفاق (وكذا بين امر الحاضر ونهى
 الحاضر مناسبة في الخطاب وذو كراشي مع مناسبة اولي
 واحرى فلذا ذكر الغائب مع الغائب ثم قال (انصر لا تنصر) وقدم
 امر الحاضر على نهى الحاضر لما مر في الغائب (قوله انصر في
 في الحاشية امر حاضر بناء معلوم مفرد مذكر مخاطب معنسى

مطلا
 انصر لا تنصر

يردم ايتسن بر حاضر ار كجك زمانده ولفظ كجك زمانده لان
معناه على الاستقبال لان طلب الحاضر محال (وسمى بالامر
بالصيغة المخصوصة دون اللام) ولانه على صيغة مخصوصة
لبس عليها صيغة مضارع بخلاف الامر باللام فان صيغته
مشابهة بصيغة المضارع بل هو مضارع مجزوم باللام عند
الحاجة كما سيأتى (وقيل قال بعض اهل الصرف تسمية ذلك
الامر بالامر بالصيغة اصطلاح انتهى فليأمل) وقد يقال
له امر الحاضر وامر المخاطب ولفظ الامر اما مصدر امر يأمر
من باب نصر (واما اسم لبس بمصدر وقد مر في شرح قوله
رضى الله تعالى عنا وعنكم والاصوليون ومن تبعهم عرفوه تارة
بانه طلب فعل غير كف على جهة لاستعلاء وهو مبنى على الامر
الاول وتارة بانه قول القائل استعلاء افعل وهو المشهور بينهم
ويمكن تطبيقه على كلا المعنيين الامر بان يراد بالقول المعنى
المصدرى فيكون تعريفا على المعنى الاول او المفعول فيكون
تعريفا على المعنى الثانى (وانه تعريف الاولى عند بعضهم
وهو لفظ طاب به الفعل جز ما بوضعه له استعلاء) فقولهم
لفظ احتراز عن الفعل والاشارة (وقولهم طلب به الفعل لم
يقولوا يطلب به لتلايفهم منه ما من شأنه ان يطلب به الفعل
فيدخل الصيغ المستعملة في التهديد والتعجيز والتسخير ونحو ذلك
والصادرة عن النائم والساهى والحاكى (وقولهم جز ما خرج به
الصيغ المستعملة في النذب والاباحة فانها لا تسمى امر عندهم
وقولهم بوضعه له خرج به اللفظ الموضوع للاخبار عن طلب
الفعل مثل اطلب منك الفعل (وقولهم استعلاء متعلق بطلب

اي طلب به على جهة عد الطالب نفسه عاليا (وان لم يكن
في الواقع كذلك خرج به الدعاء والالتماس فعندهم ان
ما يدل على طلب الفعل دلالة وضعية (اما ان يقارن الاستعلاء
وهو الامر او يقارن التساوى وهو الالتماس والخضوع وهو السؤل
والدعاء والمراد بمقارنة الاستعلاء استعلاء الصيغة الطلب على وجه
يقضيه العلوسواء كان المستعمل عاليا او لا (فالامر يتحقق من
التساوى ايضا بل من الادنى (وكذا المراد بمقارنة التساوى
فيتحقق الالتماس من الاعلى والادنى (والمتعارف ان الالتماس
ما يكون مع نوع من الخضوع لالى حد الدعاء ويقال له الشفاعة
(ثم انهم بعد ما اتفقوا على ان لفظ الامر حقيقة في الصيغة
اختلفوا (فذهب ابن شريح والاصطخري وابن ابي بريدة
والحنابلة وجماعة من المعتزلة الى انه حقيقة في الفعل ايضا
فيكون مشتركا لفظيا بينهما (حتى فرعوا عليه كون فعل
الرسول عليه السلام موجبا للصيغة واحتجوا عليه
بقوله تعالى (وما امر فرعون برشيد) اى فعله لانه المرصوف
بازشد وقوله تعالى (وامرهم شورى بينهم) ولتأخرهم في الامر
(واتعجبين من امر الله) وامثال ذلك (واجيب بانه بعد تسليم
كون ما ذكر في هذه الايات بمعنى الفعل تسميته امر المجاز
باعتبار اطلاق اسم السبب على المسبب بناء على ان الفعل يجب
بالامر ويثبت به (واختار الامدى كونه مشتركا مغنويا حيث
قال فاختار انما هو كون اسم الامر متواطئا في القول بخصوص
والفعل لانه مشترك ولا يحجاز في احدهما (ورد بانه قول حادث
حارق للاجماع وانه لو كان متواطئا لما تبادر منه الصيغة

بخصوصها عند الاطلاق اذ دلالة للعام على الخاص اصلا
والخاص انه لا نزاع في ان الامر يطلق على نفس الصيغة
صادرة عن القائل على سبيل الاستعلاء (وعلى التكلم بالصيغة
وطلب الفعل على طريقة الاستعلاء وانما النزاع في ان الامر
الذي هو مصدر امر هل يطلق حقيقة على الفعل بالفتح الذي
هو مصدر فعل اول (فعند الجمهور لا بل بحجاز او عند البعض نعم
وكذا النزاع في ان الامر الذي هو اسم هل يطلق على الفعل
بالكسر الذي هو الحاصل من المصدر بمعنى الشأن حقيقة اول
فعند الجمهور لا) وعند البعض نعم كذا في التأويل والمرأت (هذا
الذي ذكرناه هو رأي الاصوليين) واما عند الصرفيين فالامر
ما يطلب به الفعل كما في شرح الميزان فان طلب به من الفاعل
الغائب فهو امر الغائب المعلوم (وان من الفاعل المخاطب فهو
امر الحاضر المعلوم وان من المفعول الغائب او المخاطب فهو
امر الغائب او الحاضر المجهول فالامر الحاضر المعلوم ما يطلب
به الفعل من الفاعل المخاطب (وفي المراح الامر صيغة يطلب
بها الفعل عن الفاعل اي الغائب والمخاطب) قيل في شرحه
خص المبنى للفاعل بالتعريف لكونه الاغلب كما خصه ابن الحاجب
في تعريفه امر المخاطب لذلك حيث قال صيغة يطلب بها
الفعل من الفاعل المخاطب (وفيه نظر لان مطلق الامر لا يطلق
على الامر باللام عند النحاة بل يقال له امر الغائب وليس قولنا
الامر اعم من قولنا امر الغائب عند النحاة حتى يصدق على ما
يصدق عليه اذ امر ادهم الامر المطلق والمطلق قيد يخصه
من الامر المضاف الى شيء اخر كقول الفقهاء الماء المطلق (كذا

في الرضى

في الرضى) قال المولى عصام الدين في حاشية الفوائد الضيائية
في بحث المعرب لا يسمى النحاة ما هو باللام امرا بل مضارعا
محزوما (والامر باصطلاحهم ما هو بغير اللام انتهى) وقال
في بحث الامر قول ابن الحاجب مثال الامر بمنزلة قولهم الامر
بالصيغة وهم يقولون لهذا الامر الامر بالصيغة (وانما قال مثال
الامر لان الامر في السنة الصرفيين يشمل الامر باللام وهو
الاصطلاح المشهور فيما بين المحصلين فتخاف ان يحمل الامر
عليه فزاد المثال ليكون في قوة التعبير عنه بالامر بالصيغة (واستبان
منه ان الامر في اصطلاح الصرفيين يطلق على صيغ الامر
باللام وبغير اللام على بناء الفاعل والمفعول) واما على اصطلاح
النحاة فلفظ الامر لا يطلق الا على صيغة امر الحاضر المعلوم
فعندهم ان الامر حقيقة في الصيغة كما عند الاصوليين الا ان النحاة
يسمون بالامر كل ما يصح ان يطلب به الفعل من الفاعل المخاطب
سواء طلب على سبيل الاستعلاء وهو المسمى امرا عند الاصوليين
كما عرفت نحو اقيموا الصلوة او طلب على وجه الخضوع من
الله تعالى وهو الدعاء نحو اللهم ارحم او من غيره وهو الالتماس
والشفاعة ولم يطلب به الفعل بل كان اما على وجه الاباحة نحو
كلوا واشربوا والتهديد نحو عملوا ما شئتم او غير ذلك من محامل
هذه الصيغة (وانما سموا جميع ذلك امرا لان استعمال الصيغة
المذكورة في طلب الفعل على طريق الاستعلاء وهو الامر حقيقة
اغلب واكثر) وكذا الكلام في النهي فان قولك اللهم لا تؤاخذني
نهي في اصطلاحهم وان كان دعاء في الحقيقة (كذا في الرضى
(ثم اعلم) بان العلماء اختلفوا في ان صيغة الامر لما ذا وضعت

(فقل للوجوب فقط وقيل للندب فقط) وقيل للقدر المشترك بينهما وهو الطلب على جهة الاستعلاء (وقيل هي مشتركة بينهما لفظا) وقيل بالتوقف بين كونها للقدر المشترك بينهما وهو الطلب وبين الاشتراك اللفظي (وقيل مشتركة بين الوجوب والندب والاباحة موضوعا لكل منها) وقيل للقدر المشترك بين الثلاثة وهو الاذن والاكثر على كونها حقيقة في الوجوب (كذا في كتب الاصول من حاشية شرح الزنجاني) ثم ان الامر يستعمل لمعان مختلفة وهي على ما في مفيد التنقيح لابن كمال الوزير سبعة عشر الاول الايجاب كقوله تعالى (اقموا الصلوة) والثاني في الندب كقوله تعالى (فكا تبوهم) والثالث الارشاد كقوله تعالى (فاستشهدوا) ومنه التأديب كقوله عليه السلام لابن عباس رضي الله عنهما (كل مما يلبك) والرابع الاباحة نحو كلوا (الخامس التهديد نحو) اعملوا ما ستهم ومنه الانذار وهو ابلاغ مع تخويف نحو قوله تعالى (قل تمتع بكفرك قليلا انك من اصحاب النار) والسادس الامتنان نحو (كلوا مما رزقكم الله) والسابع الاحرام نحو (ادخلوها بسلام آمنين) والثامن التحجير نحو (فأتوا بسورة من مثله) والتاسع التسخير نحو (كونوا قردة خاسئين) والعاشر الاهانة نحو (قل كونوا حجارة او حديد) منه الاذن (ذق انك انت العزيز الكريم) والحادي عشر التسوية نحو (اصبروا ولا تنصبروا) والثاني عشر الدعاء نحو اللهم اغفر لي والثالث عشر التمني نحو لا يها الليل الطويل الا تنجلي (والرابع عشر الترجي والبيت المذكور يصلح مثالا له اذا قطع النظر عن تخيل شعري) والخامس عشر الاحتقار نحو (القوام انتم ملقون) والسادس عشر التكوين نحو

(كن فيكون) السابع عشر معنى الخبر كقوله عليه السلام اذا لم تستحي فاصنع ما شئت اي ما صنعت ثم ان امر الحاضر مشتق من مخاطب المضارع كما ان امر الغائب مأخوذ من غائبه وطريق اخذه منه ان تحذف منه حرف المضارعة وتنظر الى ما بعد المحذوف انه متحرك اوساكن فان كان متحركا فتأتي بالساق بصورة المجزوم فنقول في الامر من تد خرج دخرج ومن تفرج فرج وان كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا زدت همزة وصل مكسورة ان كان بعينه مفتوحا او مكسورا ومضمومة ان مضموما اما حذف حرف المضارعة فلانها اشارة المضارع فيجب ازالته لئلا يفتحي اطلاق تلك الصيغة واما الزيادة فلرفضهم الابتداء بالساكن واما تخصيص الهمزة بها فلانها من مبدأ الخارج فناسب الابتداء بها اولانها اقوى الحروف بتلك العلة ايضا والابتداء بالاقوى اولي اولانها تحذف من غير اول الكلمة كثيرا فزيدت اول جبر الحذفها وسميت همزة وصل لانها تاتي للتوصل بها الى النطق بالساكن ولهذا سميتها الخليل سلم اللسان وقيل لانها تسقط في الدرج فيتصل ما قبلها بما بعدها ويطلق عليها الف الوصل ايضا (والهمزات التي في اوائل الكلم نوعان همزات قطع وهمزات وصل ويطلق عليها الفات وصل والفات قطع اما حقيقة بالاشتراك على ما قيل واما مجازا لكونها على صورة الالف في بعض المواضع اول كونها متحدتين ذاتا والاختلاف انما هو بالعارض ولذلك شبهوهما بالهواء والريح فكما ان الهواء اذا تحرك صار ريحا والريح اذا سكنت صار هواء فكذا الالف اذا تحرك صار همزة والهمزة اذا سكنت ومدت صارت الفا

قال في الصحاح الالف على ضربين لينة ومتحركة فاللينة تسمى
الف والمتحركة تسمى همزة بهذا المعنى حكى الفقهاء بان الحروف
ثمانية وعشرون كذا في حاشية شرح الزنجاني (وقال الشيخ
اسماعيل الحق الاصل الالف واطلاق الهمزة عليه ليميز المتحرك
عن الساكن ولذا لم تذكر الهمزة في حروف التهجي قال والمراد
بالالف ههنا الهمزة المتحركة لان الالف الساكن عند العلماء بالله
عبارة عن امتداد النفس فهو ليس بحرف تام لعدم مقطع
معين له هذا) والحروف الاصلية تسعة وعشرون على ما هو
المشهور ولم يكمل عددها الا في لغة العرب ولا همزة في كلام الجحيم
الا في الابتداء ولا ضادا الا في العربية من شرح الشافعية للمولى
فخر الدين الخار بردى ثم نقل عن شرح الهادي ان عدلام الالف
حرفا مستقلا عامي لا يوجد له ولا يقال تكتب الهمزة في الاول
على صورة الالف سواء كانت مفتوحة او مضمومة او مكسورة
لان الالف يشاركها في المخرج وهو اخف حروف اللين
فايدلوهما الفا للتخفيف في الخط لعدم امكان تخفيفها في اللفظ
في الاول ولان الابتداء قرينة على انها ليست بالالف كما لا يخفى قال
في حواشي شرح الزنجاني حروف الخلق ستة وقيل سبعة وهو
مذهب سيبويه وابن الحسن ستة منها ما ذكرنا وواحدة اخرى
الالف ليكن لم يعتد بها لعدم اصلها في غير الحرف والاسم الغير
المتكسر على ان الالف والهمزة حرف واحد عند المحققين والحق
ما ذكره الشيخ ابو علي بن سينا في رسالته في مخرج الحروف
وصفاتها وهو ان المخرج الاول هو الجوف وهو اسفل من الخلق
ويخرج منه ثلاثة احرف الالف والواو الساكنة المضمومة ما قبلها

والياء

والياء الساكنة المكسورة ما قبلها وتسمى هذه الحروف حروف
المد واللين والهوائية والجوفية وقال مكي (وزاد غير الخليل
معها الهمزة لان مخرجها الصدر وهو يتصل بالجوف قبل
الصواب اختصاص هذه الحروف الثلاثة بالجوف دون الهمزة
لانها اصوات لا تعتمد على مكان حتى يتصلن بالهواء بخلاف
الهمزة وابن جني يرى ان اسم الالف لا وانه الحرف الذي يذكر
قبل الياء عند عد الحروف وانه لما لم يمكن ان يلفظ به في اول اسمه
كما فعل في اخواته اذ قيل صاد جيم توصل اليه باللام كما توصل
الى التلظ بلام التعريف بالالف حين قيل في الابتداء الغلام
لتعارضنا وان قول المعلمين لام الف خطأ لان كلاما من اللام
والالف قد مضى ذكره وليس الغرض بيان كيفية تركيب
الحروف بل سواد اسماء الحروف البسائط انتهى كلام المحشي
الفاضل في موضعين والالف التي هي اول حروف المعجم صورة
الهمزة في الحقيقة كما في حاشية انوار التنزيل للشهاب هذا
ولنرجع الى ما كنا فيه (فنقول واما كون الهمزة متحركة فلتلا يلزم
العود الى المهروب عنه وهو الهرب عن حرف ساكن الى حرف
آخر) واما كسرهما اذا كان عين الفعل مفتوحا او مكسورا فلان
الكسر اصل في تحريك همرات الوصل لانها زيدات ساكنة
عند الجمهور لما فيه من تقليل الزيادة ثم لما احتجج الى تحريكها
حركت بالكسر لانه اصل في تحريك الساكن لانه ابعد الحركات
الاعرابية عن الاعراب لامتناع دخوله في قبيلتين من المعربات
وهو المضارع وغير المنصرف ودخول اخويه في المعربات كلها
فلما احتجج الى تحريك حرك بما هو اقل وجودا في الاعراب واكثر

شبهها بالسكون الذي وجد في بعض من المعربات دون بعض
ولان السكون والجزم عوض في الفعل من الكسرة في الاسم
فموضع الكسر من السكون ايضا ولان الكسر لقلته يناسب العديم
وهو السكون (وقال الشريف في شرح الكشاف الكسرة اخت
السكون في المخرج بمعنى ان الحرف الساكن والمتحرك بالكسرة
قريبان في الاداء ورفع اللسان بهما ولانك اذا خلعت نفسك
وطيبتها وجدت منها لا تتوصل الى التلغظ بالسكان الثاني
من الساكنين الالكسرة خفية على الحرف الاول يحس بها
عند الامتحان والتفطن كافي بكر و بشر في الوقف فحرك بالكسر
ليكون اللفظ موافقا للطبع فان حرك بغير الكسر فذلك العارض
اقتضى وجوب غير الكسر او اختياره جوازه (وقيل لان الساكن
يشبه بالميت وهو يرفع من تحته ولان الهمة هذه لو لم تكن مكسورة
لكانت اما مضمومة او مفتوحة فلو كانت مضمومة لالتبس الامر
من تضرب بالماضي المبني للمفعول من باب الافعال والامر من تعلم
بالمضارع المبني للمفعول لجواز ذهول السامع عن حركة لام الفعل
ولو كانت مفتوحة لالتبس الامر من تضرب بالامر من باب الافعال
والامر من تعلم بالماضي المعلوم من باب الافعال لما رآنا من امكان
الذهول فتعين الكسر واما ضمها اذا كان عين الفعل مضموما
فلانها لو لم تكن مضمومة فلا نخلو من ان تكون مفتوحة
او مكسورة اذ لا سبيل الى السكون لغوات الغرض فعلى تقدير الفتح
يلتبس الامر بالمضارع المتكلم لا مكان الغفلة عن حركة لام الفعل
وعلى تقدير الكسر يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة وهو
مستقل ولا اعتبار بالسكان بينهما لانه لا يكون حاجز حصينا

عندهم فوجب الضم للاتباع لان خفة الموافقة بين الاتقلين غالبية
على ثقله المخالفة بين الثقيل والاتقل مجرى اللسان على وتيرة واحدة
واذا علمت ما ذكرناه من طريق اخذ الامر عرفت ان اصل انصر
تنصر فحذفت التاء للامر ثم اجتلبت همزة الوصل وضمت فبني على
السكون وهذا عند البصريين (واما عند الكوفيين فاصله لتنصر
فحذفت اللام للتخفيف الكثرة الاستعمال وحرف المضارعة للتخفيف
ايضا وللفرق بينه وبين مخاطب المضارع فاجتلبت الهمزة امكن
الابتداء هذا اعني كون اصل انصر تنصر بلالام عند البصرية
ولتنصر باللام عند الكوفية هو المستفيض المشهور الذي عليه
ظواهر المتون والشروح وهو الموافق لتسمية الامر بالصيغة
فان الظاهر ان الطلب مدلول الصيغة عند البصرية دون اللام
فاعرف (غير ان نجم الأئمة الرضى قال ان اضرب مأخوذ من
تضرب بالاتفاق وقياسه لتضرب باللام كالتائب بدلالة قولك
لتضرب في المجهول لكن لما كثر استعماله حذفت اللام وحرف
المضارعة فتخفيفا وبني ازوال مشابهة الاسم بزوال حرف المضارعة
وقال الكوفيون انه مجزوم والجازم مقدر وقال في باب الامر
بالصيغة ان اصل افعل لتفعل باللام قياسا على امر الغائب ثم
حذفت اللام مع حرف المضارعة عند الفريقين يعني ان الاصل
والقياس في هذا الامر ان يجيء باللام وحرف المضارعة كالتائب
لكن ترك هذا الاصل والقياس نسبيا منسيا عند البصريين
والكوفيين هذا الاصل منوى (ومن ههنا قال شارح المراح
ان اصل اضرب لتضرب باللام باتفاق الفريقين وكان القياس
في الامر لاغساخ المخاطب ان يكون باللام كالامر للتائب

لان الطلب في الامر انما هو معنى اللام لان اللام وضعت لذلك فيه
وزيدت لاجله فكان قياس امر الفاعل المخاطب ايضا ان يكون
باللام لكن لما كثر استعماله حذف اللام وحذف حرف المضارعة
ايضا (وصرف عبارة المراح عن ظاهرها في مواضع كما لا يخفى
على من نظر اليه وفي الامتحان شرح اللب وقبل ونعم ما قبل اصل
افعل لتفعل بالاتفاق اذ الطلب مفهوم من اللام لكنهما منوية
مقدرة عند الكوفية فيكون مجزوما ومنسية عند البصرية
فيكون موقوفا (وحل في النتائج على هذا المعنى قوله في الاظهار
حيث قال بعد قوله وقال الكوفيون هو معرب مجزوم بلام مقدرة
منوية وهي منسية عند البصريين ولذا قالوا هو موقوف
فقطن انت وبصر (ثم ان ههنا مذهبا ثالثا وهو ان صيغة الامر
مرتجلة لبست مأخوذة من المضارع فهو عندهم مبنية على
الوقف ليس الا كما نقله ابو حيان (قيل وهو الاصح كما في الاشياء
فكن على التأمل فيما ذكر والتنبه ان كنت من اهل الانتباه
ومما ينبغي ان يعلم انه ليس المراد بكثرة الاستعمال في مثل قولهم
حذف لكثرة الاستعمال انهم تكلموا به على الاصل (ثم خففوه
لان ذلك يستلزم تعدده في كلامهم كذلك كثيرا وانما المراد انهم
علموا انه يكثر استعماله ففعلوا ذلك به من اول الامر (ان قلنا انهم
اوضحوا وان قلنا ان الواضع هو الله تعالى فالمراد ان الله تعالى
علم منهم ذلك فوضعه كذلك (اعلم ان الفريقين اختلفوا في هذا
الامر فذهب الكوفيون الى انه مجزوم بلام مضمرة حذفت لكثرة
الاستعمال ثم حذف حرف المضارعة خوفا لالتباس بالمضارع
فاللام وحرف المضارعة مقدرتان فيه واستدلوا على ذلك

بوجوه

بوجوه احدها القياس المذكور قبل (والثاني ان اللام كما تضر
في قوله محمد فقد نفسك كل نفس تضر ههنا ايضا لان الاصل
في المضارع الاعراب (والثالث ان فعل النهي معرب مجزوم نحو
لا تقم فكذلك فعل الامر نحو قم اذا الامر ضد النهي والاشياء
تجرى على نقائصها كما تجرى على نظائرها (والرابع معاملة
آخيه معاملة المجزوم (وقال البصريون انه مبني على الوقف
وحججهم ان الاضمار خلاف الاصل فلا يصار اليه الا بدليل (واما
قولهم الاصل في المضارع الاعراب فتضر لي معرب فعارض بان
الاصول في المضارع ان يكون يمكن الاظهار واظهار اللام هنا غير ممكن
بدليل عدم استعماله بها الا في النادر فلا تضر فيبنى ولان الاصل
في الفعل البناء وعلة اعراب المضارع هي حرف المضارعة
المستدعية لشبهه بالاسم وقد انتفت فيه فلم يشبه الاسم فلم يعرب
وايضاً لو كان الامر كما زعموا لتضمن الامر لامر فيكون مبنيا عندهم
ايضا كالاسم وليس لهم ان يقولوا بتقدير حرف المضارعة لانه
ليس من جملة الضميمة واما اجراؤه مجرى المجزوم فلان الحركة
والنونات علامة الاعراب فتنا في البناء ولذا لم يحذف نون
جاءة لمؤنث وللتخفيف ايضا لكثرة الاستعمال وقد يستدل ايضا
من طرف الكوفية بان البناء لم يمهّد كونه بالحذف وان المحققين
على ان افعال الانشاء مجردة عن الزمان كعب واشتربت
واجابوا عن كونها مع ذلك افعالا بان تجردها عارض عند نقلها
عن الخبر ولا يمكنهم ادعاء ذلك في نحو قم لانه ليس له حالة غير
هذه حيث قد فيشكل فعليته واذا ادعى ان اصله لتقم كان الدال على
الانشاء اللام لا افعل (وايضاً ان الفعل لتقييد الحدث بالزمان

الحصول وكونه أمرا أو خبرا خارج عن مقصوده هذا (ثم إن
الخلاف المذكور بين الفرقين لا يظهر ثمرته إلا في إطلاق المجزوم
على أمر الغائب وإطلاق الجزم على سكونه وفي إطلاق الموقوف
على أمر المخاطب وإطلاق الوقف على سكونه (فإن قلت فلم كان
أمر الحاضر على لفظ المضارع المجزوم في حركته وسكناته
فحركة بازاء متحركة وساكنة بازاء ساكنة ولم يكن على لفظ
الماضي مع أن بناءه يقتضي ذلك للمناسبة) قلت لأن مشابهته بالمضارع
أكثر منها بالماضي لما بينهما من التأخى في مجيئهما للاستقبال أما
المضارع فظاهر وأما الأمر فلأن الإنسان انما يأمر غيره بما لم يفعله
ليفعله وقد مر أنه لا يطلب وطلب الحاصل محال (ذكره الشريف
قدس سره في شرح الزنجاني وبعض الأفاضل في شرح الكافية
(وقوله لا تنصر) قيل في الحاشية نهى حاضر بناء معلوم مفرد مذكر
مخاطب معنسي يردم أي نهى سن بر حاضر ر ك ل ك زمانه (والنهى
في اللغة ضد الأمر وفي اصطلاح الأصوليين لفظ طلب به الكف
جزما بوضعه له استعلاء قولهم طلب به الكف أي من حيث
أنه كف وامتناع عن الفعل لا من حيث أنه مفهوم برأسه ملحوظ
في نفسه فلا يرد النقص بقولنا اكفف (وقولهم جزما خرج به
الصيغ والمستعملة للكرهية فإن المكروه ليس بمنهى عنه حقيقة
لأن موجب النهي وجوب الانتهاء لقوله تعالى (وما نهيكم عنه
فانتهاوا) والأمر للوجوب كما سبق (وقولهم بوضعه له أي اطلب
الكف خرج به اللفظ الموضوع للاخبار عن طلب الكف مثل
اطلب منك الكف (وقولهم استعلاء خرج به الدعاء والالتماس
بصيغة النهي (وقد عرف بعضهم بأنه قول القائل لغيره على

مضا
لا تنصر

سبيل

سبيل الاستعلاء لا تفعل (والخلاف في أنه حقيقة في التحريم
فقط أو فيه (وفي الكراهة اشتراكا لفظيا طو معنويا كالخلاف
في الأمر (وعند النجاة والصرفيين النهي صيغة يطلب بها ترك
الفعل فإن كان الطلب من الغائب فنهى الغائب وإن من المخاطب
فنهى الحاضر معلوما كان أو مجهولا وإن من المتكلم فنهى المتكلم
فنهى الحاضر عندهم صيغة يطلب بها ترك الفعل من المخاطب
فاعلا أو مفعولا (والعلماء اختلفوا في النهي (فذهب جماعة
من المتكلمين إلى أن المطلوب به ليس هو عدم الفعل كما هو المتبادر
إلى الوهم لأن عدمه مستمر من الأزل إلى الأبد فلا يكون مقدورا
للعبد ولا حاصلا بتخصيله فيكون النهي عبثا بل المطلوب به
هو كفاف النفس عن الفعل (وذهب جماعة أخرى منهم
إلى أن المطلوب به عدم الفعل وهو مقدور للعبد باعتبار استمراره
أذله أن يفعل الفعل فيزول استمرار عدمه وله أن لا يفعله فيستمر
عدمه (فعلى المذهب الأول يشارك انتهى الأمر في أن المطلوب
بهما هو الفعل إلا أن المطلوب بالنهي فعل مخصوص هو الكف
عن فعل آخر (وقد يقيد الفعل المطلوب بالأمر بكونه غير كف
كما فعله ابن الحاجب وهو موافق لما عليه أرباب العربية من عدم
اندراج النهي تحت الأمر (وعلى المذهب الثاني لا مشاركة بينهما
واتعريف الذي ذكرناه يمكن تطبيقه على المذهبين بناء على
أن الترك هو كف النفس أو عدم أقدام الفعل (ثم النهي يستعمل
لمعان (وهي التحريم والكراهة (والتنزيه (والتحقير (وبيان
العاقبة (والبأس (والشفقة (والأمثلة في كتب الأصول (اعلم أن
القياس في الأمر والنهي أن يقتصر على مثال الغائب ولم يذكر

مثال المخاطب منهما الا في الامثلة المطردة كما في الماضي والمضارع
مع ما في ذكر مخاطبيهما في المختلفة من الانشاء على المتعلمين حتى
قبل ان بعضهم بعد الخطى الى علوم اخر قد سأل لم لم يذكر
مخاطب الامر الغائب ومتكلمه يعني في المطردة وكذلك مخاطب
نهي الغائب ومتكلمه ولم يعرف ان امر الحاضر ونهي الحاضر
مخاطبيهما وذلك بسبب ايراد مثالهما في المختلفة والتبعية عنهما
بخلاف تسمية الماضي والمضارع حيث عبروا عن مخاطبيهما بلفظ
فعل ماضٍ ومخاطب وفعل مضارع ومخاطب كما عبروا عن غائبيهما
بلفظ فعل ماضٍ غائب وفعل مضارع غائب وقياسه في الامر
والنهي كذلك فيعبر عن غائبيهما بلفظ فعل امر غائب وفعل نهى
غائب وعن مخاطبيهما فعل امر ومخاطب وفعل نهى ومخاطب (لكن
لما كان امر الفاعل المخاطب اكثر وقوعا في العادة من غيره والغائب
والتكلم قل ان يؤمر بشئ اخترعت له صيغة على حدة كما لغيره
من نوعي الفعل اعني الماضي والمضارع لان وقوعهما ايضا
كثير فلذا ذكره المصنف ههنا) واما نهى الحاضر
فلم يدر ذكره لاتباع الامر وان لم يتبدل صورة الغائب فيه
وقد سبق نوع تفصيل فتذكر (وفي الامتحان افرد الامر
بالصيغة بالذكر لكونه قسما من الفعل برأيه مغايرا للمضارع
لفظا ومعنى وحكما بخلاف النهى) والامر باللام فانهما مع الحرف
ليس يقسمين من الفعل كما اني وبدونها كالمضارع افظا وحكما
هذا كلامه (ولما فرغ المصنف عن ذكر الافعال الكثيرة الاستعمال
اخبارية او انشائية وبعض الاسماء مما قاربت اياها لفظا ومعنى
وتصرفا شاركتها في الاستعمال) شرع في ذكر سائر الاسماء

وبدأ باسمي الزمان والمكان لكونهما من اوازم الفعل وهو يورث
اولوية القران فقال (منصر) وهذا اللفظ مشترك بين المعاني
الثلاثة الزمان والمكان والحدث ويسمى باعتبار الاول اسم الزمان
اي اسم زمان الحدث وباعتبار الثاني اسم المكان اي اسم مكان
الحدث وباعتبار الثالث المصدر المسمى فلذا قيل في الحاشية
اسم زمان اسم مكان مصدر مسمى معنسى يردم ايده جك زمان
يردم ايده جك مكان يردم ايتمك ومعنى اريد احد هذه المعاني
من اللفظ لا يراد الاخران فحاصله انه بمنزلة ثلثة الفاظ فوحدة
ذكره نظرا الى وحدة اللفظ (فان قيل انه باعتبار كونه مصدرا
ينبغي ان يذكر عقيب المصدر الغير المسمى ليظهر فائدة القيد) قلنا
لما اتحد في اللفظ مع اسمي الزمان والمكان لم يناسب جعله مثالا
مستقلا للزوم تكرار المثال الواحد ولان المراد منه حصول الفعل
الحقيقي وهو لا يحصل الا في الزمان والمكان فاشتغوا بصيغة
واحدة في اكثر الموارد كذا قيل (واسم الزمان في الاصطلاح
هو اسم مشتق من المضارع المعلوم زمان وقع فيه الفعل
(واسم المكان هو اسم مشتق من المضارع المعلوم مكان وقع فيه
الفعل والمصدر المسمى هو ما وضع ليدل على حدث فقط بغير زائدة
(ولما كان اسم المكان اكثر استعمالا جاز لذلك ان يتوهم ان هذه
الصيغة حقيقة في المكان ومجاز في الزمان لمناسبة بينهما
جرت عادتهم في العنوان على تقديم اسم الزمان دفعا لذلك التوهم
واشارة الى ان الصيغة مشتركة بينهما ولقلة استعمال المصدر
المسمى بالنسبة اليهما لقلته اشتركا معهما بالنسبة الى كل منهما اخر
في العنوان) وقيل لان الزمان اصل في الاسمية لكونه غير مشتق

بختلاف المكان فقدم الاصل وفيه نظر لا يخفى وجهه ثم
المصدر الميمى يشترط غابا في الصيغة معهما الا انه لا يتصرف
كغير الميمى وان كلا من الزمان والمكان يتصرف على ثلاثة
اوجه وجمعه في الثلاثى على مفاعيل (وفي الزيدات بالالف
والتاء كما في روح الشروح يقال منصرف منصرفان مناصر
ومستخرج مستخرجان مستخرجات) فان قلت فعلى هذا لا بد
في عنوانهما من لفظ المفرد ~~وصك~~ هذا يلزم في ترجمتها لفظ بر
فيقال اسم زمان اسم مكان مصدر ميمى مفرد معناسى يردم
ايده جك بر زمان يردم ايده جك بر مكان يردم ايتك بصرف
الافراد الى الزمان والمكان دون المصدر (قلت الافراد ليس
من معنى الكلمة نفسها بل هو من الخارج كالتكرار الطارى عليه
ونحوه فان التعريف والتكرار عارضان للفظ يتعاقبان عليه
يتعاقبان علاماتهما واسم الزمان والمكان موضوعان للمطلق
من زمان الفعل ومكانه لا الى واحد من حيث هو فلا حاجة
الى الافراد سيما في الامثلة المختلفة على ان الافراد مستفاد
من العبارة كما لا يخفى نعم اذا قصد الوحدة بدليل جارحى ونحوه
زاد لفظ المفرد وبر (وانما يتصرف اسم الزمان والمكان دون
المصدر لانهما ليسا موضوعين لجنس الزمان والمكان لان اسم
الجنس على ما رجحه سيد المحققين موضوع للماهية من حيث هي
هي بلا اعتبار شئ اخر (وقد اوضحنا في رسالتنا المعمولة فيه
هما موضوعان لزمان ومكان وقع فيهما الفعل وهما متكرران فاما
المصدر ميمى وغيره فهو موضوع للحقيقة المشتركة اعني ماهية
الحدث من حيث هي هي من غير اشعار بالوحدة والكثرة وليس

بموضوع

بموضوع للماهية مع وحدة لا بعينها وتسمى فردا منتشرا فلا حاجة
الى صيغة التثنية والجمع والتأنيث فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث
مع ان التثنية والجمع لا يكونان الا بالنظر لكثرتهما فتناقضا فان
حقيقة التثنية ان يقصد امران متمايزان فيراد علامة في احدهما
اختصارا (وهنا تعذر ان يكون مثل تلك الحقيقة معها اذهى
واحدة ليست الا فلا يمكن التثنية ولا الجمع لكن اذا قصد النوع
او العدد يثنى ويجمع لبيان اختلاف الانواع او العدد (فاذا اجتمع
النوعان حصل المزوج للتثنية واذا اجتمع الانواع حصل
المقتضى للجمع (وكذا المرتان والمرات نحو قولك ضربته ضربين
وضرويا قاصدا انواع الضرب المختلفة او عده قال تعالى
(وتظنون بالله الظننون) والمراد بالانواع المصدر الموصوف
كالضرب الشديد والضعيف والحسن والقيح وغير ذلك
(وبالعدد عدد المراتب معينة او غير معين والمعين نقولك
ضربته ضرويا ثلاثة وغير المعين يحذف ما يدل على العدد المعين
~~كالمثال الاول~~ (والمصدر ليس موضوعا للنوع والعدد
بل الموضوع لهما المرة والنوع كما يجى فباعبار الموضوع له
لا يثنى ولا يجمع (واذا استعمل بمعنى اسم الفاعل والمفعول مجازا
يستوى فيه المذكر والمؤنث والمثنى والجمع اعتبارا للاصل
ويجوز تثنيته وجمعه ايضا اعتبارا للذى استعمل فيه (وكذا
الوصف الذى كان في الاصل مصدرا نحو صوم وغور (فيجوز
ان يعتبر الاصل فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث قال تعالى (ضيف
ابراهيم المكرمين) وقال نساء الخصم اذ تسور المحراب) ويجوز
اعتبار حاله المنقل اليها فيثنى ويجمع فيقال رجالان عدلان

اي عادلان ورجال عدول اي عادلون (ولا تلحقه تاء التأنيث لانها
لا تلحق من الصفات الا ما وضع وصفها والكلمة من الرضى) فان قيل
لم يثن المصدر ويجمع اذا اريد به معنى اسم الفاعل او المفعول
(اجيب بان اسم الفاعل والمفعول مشتقان والمصدر مشتق منه
والمشتق يقتضى العدد فيحتاج الى التثنية والجمع) فان قيل لم
لم يثن المصدر ولم يجمعوه باعتبار الفاعل كالفعل والصفات
(قلنا لانه لما كانت النسبة الى المرفوع مأخوذة في وضعهما
فاقتضاؤهما للفاعل وضعي جاز ان يتصل بهما غاية الاتصال
فيحكم عليهما بالتثنية والجمع باعتباره ولا كذلك المصدر
اذ اقتضاؤه اياه عقلي كما مر في اسم الفاعل ولا مشابهة تامة
بينه وبين الفعل فلم يجز ذلك فيه فافهم) فان قلت المصدر مفرد
فيلزم في عنوانه وترجمته بالتركية لفظ المفرد وبر) قلت اردت
بقولك مفرد انه موضوع للمفرد ممنوع كيف وقد اجمع اهل
العربية انه موضوع للجنس من حيث هو كما مر آنفا) وان اردت
ان لفظه مفرد بمعنى انه ليس بتثنية ولا جمع فسلم ولكنه لا ينافي
احتمال العدد وانما ينافيه لو لم يكن موضوعا للجنس) فان قلت
المراد الثاني والمنع مكابرة لان المراد بالاحتمال ليس بمجرد جواز
اطلاقه على العدد بل مع صحة استعماله فيه وادارته منه
والموضوع للطبيعة من حيث هي لادلالته على العدد من
حيث هو اذ لا دلالة للعام على الخاص اصلا ولا دليل خارجيا
يدل عليه فلا يصح استعماله فيه قطعا) قلت اذا اطلق لفظ العام
على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومته فهو ليس
من المجاز في شيء كما اذا رأيت زيدا فقلت رأيت انسانا ورأيت

رجلا

رجلا فلفظ انسان او رجل لم يستعمل الا فيما وضع له لكنه قد وقع
في الخارج على زيد (وكذا اذا قال قائل اكرهت زيدا واطمئنته
وكسوته فقلت نعم فعلت لم يكن لفظ فعلت مجازا) وكذا لفظ
الحيوان في قولنا الانسان حيوان ناطق كذا في المطول) قال
وهذا بحث يشبهه على كثير من المحصلين حتى يتوهمون انه
مجاز باعتبار ذكر العام واردة الخاص (ويعترضون ايضا بانه
لادلالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه ومنشأه عدم التفرقة
بين ما يقصد باللفظ من الاطلاق والاستعمال وبين ما يقع عليه
باعتبار الخارج) قال الأصوليون في قوله لامرأته طلقتك تقع
واحدة وفي قوله طلقتك واحدة اومات قبل ذكر الواحدة لا يقع
شيء قالوا لان اقتران الواحدة به يكون تغييرا للموجب وذلك لان
ما يدل عليه الفعل من الحدث هو بعينه ما يدل عليه المصدر
وموجبه الواحد لا بمعنى انه موضوع له في اللغة فانه مخالف لاجماع
اهل العربية بل انه يستعمل عرفا في الجنس من حيث تحققه
في ضمن الواحد ضرورة ان الاحكام انما تجري عليه من حيث
وجوده ولما كان الواحد ادنى ما يتحقق الجنس في ضمنه ولم يوجد
دليل على ازيد منه صار موجبه عرفا فني اقتصر المنكلم على المصدر
علم انه اراد موجبه العرفي وهو الواحد وما اذا زاد عليه العدد علم انه اراد
معناه اللغوي المطلق ولا شك ان تقييد المطلق بتغيير بل تبديل (كذا
في المرأت) واعلم ان اسمي الزمان والمكان مشتقان من المضارع
المعلوم) اما اشتقاقهما من المضارع فلاختلاف صيغتهما
باختلاف حركة عينه وسبأني) واما من المعلوم فلان اختلاف
حركة العين انما يكون في المبني للفاعل دون المبني للمفعول لان

عنه مفتوح ابدا (وقيل لانهما لم يشبها الفعل ولم يعمل كما للفعل
لاصلا لهما في الالفة فالانساب ان يشتقا من صيغة المعلوم
التي هي الاصل (وفي روح الشروح المشتق من المصدر نوعان
فعل واسم فاشتقاق الفعل بحركات العين نحو فعمل واشتقاق
الاسم بالحروف الثلاثة احدهما الميم مصدرية كانت او زمانية
او آلية والثاني التاء مربية كانت او نوعية والثالث الاء تصغيرية
كانت او نسبية الى آخر ما قال (ان اول بالاشتقاق الاعم مما بالذات
وابتداء وبواسطة لانه صرح في آخر فصل الوجوه ان اسمي
الزمان والمكان مشتقان من معلوم المضارع (واما المصدر
الميمي فاما موضوع للحدث كذلك واما مأخوذ من المضارع
المعلوم للعلة المذكورة في اسمي الزمان والمكان (واما من غير
الميمي كما هو ظاهر كلام روح الشروح فاشتقاقه منه وكذا
اشتقاق المرة والنوع والتصغير والمنسوب على بعض حدود
الاشتقاق المذكورة فيما سبق وبالمعنى اللغوي او على بعض
انواعه الغير المتأزعة فيه والافقد قالوا ان المشتقات تسعة الماضي
والمضارع والامر والنهي واسم الفاعل والمفعول والزمان
والمكان والالة هذا (قيل ويدل على عدم اشتقاق المرة والنوع
ان صاحب المفصل قسم المفعول المطلق الى مبهم ومحدد
واراد بالمبهم ما يدل على ما يدل عليه الفعل فيفيد التاكيد نحو
ضربته ضربا (وبالمحدد ما يدل على امر زائد على ما يدل عليه
الفعل فيفيد غير التاكيد اي المرة والنوع نحو ضربته ضربة
وضربتني وقعدت جلسة وجلسن فيعلم من هذا ان بناء المرة
والنوع مصدران مخصوصان بمجيئيهما التثنية والجمع فلي تأمل

وصيغتها

(وصيغتها من الثلاثي وغيره قياسية (والضابط انهما ان لم تكن
من الثلاثي المجرد فعلى لفظ اسم المفعول كالخروج من اخرج
والمخرج من خرج وذلك للاختصار في كثير الحروف والمشابهة
الزمان والمكان بالمفعول الذي هو فضلة في الكلام وفي تعلق
الفعل بهما فهما مفعول بهما من حيث المعنى فكان استعمال لفظ
المفعول اقرب (اولانهم قصدوا مضارعة الفعل في الزند
فاجروهما على لفظ المفعول لانه اخف من لفظ الفاعل لان
الفاعل بالكسر والمفعول بالفتح والمصدر يشار كهما غالبا
في الثلاثي كما سيأتي (فكذا فيما فوقه غير ان اسم المفعول من اللازم
يجي زيادة حرف الجر في آخره دون قرأته وهذا الفرق لكونه
بالخارج عن الوزن لم يعتبر (والفارق لكل منهما عن الآخر القرينة
الحالية او المقالية (ذكره قدس سره في شرح الزنجاني افاضنا الله
من معالنه بجاه نبه (وان كانت من الثلاثي المجرد فينظر في عين
الفعل المضارع فان كانت مفتوحا او مضموما فالصدر الميمي
والزمان والمكان منه مفعول بفتح الميم والعين وسكون الفاء
اما زيادة الميم فللفرق بينه وبين المياضي واختير الميم لما مر في
المفعول من ان زيادة حرف العلة متعذرة والميم قريبة من الواو
في الشغوية ولان كلا من الزمان والمكان مفعول فيه وفيه الميم
(واما فتح الميم فللخفة وكثرة الاستعمال اولانها قائمة مقام حرف
المضارعة وهي مفتوحة فاعطى حركتها لما قام مقامها (اما
فتح العين في المضارع المفتوح العين فالتواقي وفي المضموم العين
فضمهم مفعلا بالضم في كلامهم واختير فتح العين على كسرهما
لخفته واما سكون الفاء فالتواقي نحو مفتوح ومشرب من مفتوح

العين ومدخل من مضمومه (وشذ المطلق) والمغرب (والمشرق)
 (والمسجد) والمنك (والجزر) والمسكن (والمنبت) والمفرق
 (والمسقط) والمحشر (والجمع) والمرفق (والتخر وكل من هذه
 الزمان والمكان ويصلح المصدر الميمي أيضا والقياس فيها القمح
 لاها من يفعل بالضم سوى الجمع فانه من مفتوح العين وقد جاء القمح
 في بعضها وهو المنك والمسكن والمطلق والمرفق والمسجد
 والجمع ومنه قرأته قوله تعالى حتى مطلع الفجر ولكل امة جعلنا
 منسكا وحتى ابغى مجمع البحرين (وكذا شذ ما جاء بكسر العين
 مع التاء كالحمدة والمظنة) وفي الميزان ما ذكر وكذا المظنة بالكسر
 والمفبرة والمشرقة والمشرية بالضم امكنة خاصة يعني ان قياس الكل
 فتح العين لكنهما كسرت في البعض وضمت في البعض لكونها
 اسماء امكنة خاصة لا اسماء مكان الفعل بل مطلقا قال سيبويه
 لم يذهبوا بالمسجد مذهب الفعل لانهم جعلوه اسما لبيت
 العبادة سجد فيه او ام يسجد (ولو اردت موضع السجود ففتحت
 الجيم) وقال ايضا اذ قالوا مقبرة بفتح الباء ارادوا مكان للفعل
 واذا ضموا ارادوا البقعة التي من شأنها ان يقبر فيها اي التي هي
 متخذة لذلك ولم يذهبوا بها مذهب الفعل فجعلوا خروج
 صيغة عن صيغة ما هو الجساري على المفعول دليلا على مغايرة
 معناها لمعناه والتاء لارادة البقعة او للمبالغة انتهى يعني ان
 مطلق الفعل لا اختصاص له بمكان دون مكان فاسم مكانه المطلق
 ينبغي ان يطابقه بخلاف اسم مكان خاص فانه ينبغي ان لا يطابق
 الفعل لانه يطلق عليه عند عدم حصول الفعل فيه ايضا
 والى هذا اشار بقوله سجد اولم يسجد من الشرح (وان كان

المضارع

المضارع مكسور العين فالمصدر الميمي منه مفعول بفتح الميم والعين
 وسكون الفاء الخفة كالمضرب بالفتح والزمان والمكان مفعول
 بكسر العين كالجلس للتوافق في العين والاشارة الى المحفظ
 رتبت يفعل بالكسر بايقاع مخالفة الزمان والمكان منه المصدر
 (وشذ المرجع والمضير والمحض والمبهي فانهما مصادر مشتركة
 مع الزمان والمكان فتحقة الكسرة هنا بشهادة الذوق) وهذا الذي
 ذكرناه من اشتراك المصدر الميمي مع الزمان والمكان فيما عين
 مضارعه مفتوح او مضموم ومفرقة عنهما فيما مضارعه
 مكسور العين انما هو في الصحيح والاجوف والمضاعف والمهموز
 (واما في الناقص فالحل مفعول بفتح العين من جمع الابواب اذ
 الكسرة فيما قبل الواو يفتي الى القلب فيلتبس البناء (وفيما
 قبل الياء ثقيل نحو عرعى ومرعى) وفي المعتل الفاء الكل مفعول
 بالكسر من جمع الابواب فهو موجل وموجه وموعد ومبسر
 بكسر العين في الجمع اما في الواو فلان الكسر مع الواو اخف
 من القمح معها اذ المسافة بين الفتح والواو مفرجة لان الواو من
 الشدة والفتحة جزء الالف وهو من اقصى الحلق بخلاف الواو مع
 الكسر فان الكسرة جزء الياء وهي من الخف (واما في الياء فالفتح
 بعد الياء كالصمود من اسفل الى علو فيثقل على اللسان) وقال
 بعض الكمل مجيء مفعول بالكسر من المثال بشرط كونه واو يا
 محذوفا فانه في مستقبله وان لم يحذف فالمصدر بفتح العين
 والزمان والمكان بكسرهما وان كان يائيا فحكه حكم الصحيح
 صرح به صاحب المغرب انتهى (واللفيف المقرون كالناقص
 نحو مطوى ومأوى) والمفروق كالمعتل الفاء اذا المنظر اولا

فاه الفاعل فالخافه بما يناسب في الفاء اول نحو موق وموج
من بى بالكسر وهرجى بالفتح وامحى بالفتح من مضموم العين
لثقله مع حرف الهمزة وائلا يلزم قلب الباء واوا وهو مهجور
(وبعضهم الحقة بالناقص ليطرد بالمقرون واختاره بعض
الكملة وذكروا بطة فقال ان مفعول بالكسر لمصدر المثال
الواوى المحذوف فاه في مستقبله وللزمان والمكان من المثال
الواوى ومن يفعل بالكسر اذا لم يكن معتل اللام وان مفعولا
بالفتح لغير ما ذكر جميعا وبالجمله ان صيغة اسم الزمان والمكان
والمصدر المسمى من الثلاثي اثنان مفعول بفتح العين ومفعول بكسرهما
(واما مفعول بضم العين مصدرا نحو مكرم ومعون فتأدر لم يحى
على الافصح مصدر غيرهما على هذا الوزن واذا جعلهما الفراء
جمعا على حذمة وتمراستبعاد المفعول في المصدر ذكره الخار بردى
(ثم قال قيدها بقوانا على الافصح لانه جاء مهلك بضم اللام
مصدر هلك ومبسر بضم السين بمعنى السعة والغنية (ويحى
المصدر على وزن مفعول كقوله تعالى (يا ايكم المقتون) اى الفتنة
اذالم يجعل الباء زائدة واذا جلت زائدة فهو اسم مفعول وكقوله
دعه الى ميسوره والى معسوره اى الى يسره والى عسره وكالمرفوع
والمونشوع والمجلود بمعنى الرفع والوضع والحلاوة ومنه المكروهة
والمصدوفة والمحلوفاى الكراهة والصدق والخلف (واستعمال
وزنى اسم الفاعل والمفعول في معنى المصدر بالاشتراك منهما فيه
حقيقة كما يفصح عنه قول صاحب المراح (ويحى على وزن اسم
الفاعل والمفعول والا فالواجب ان يقول ويستعمل في اسم الفاعل
الى آخره ولذلك قصر على السماع بخلاف استعمال وزن

المصدر

المصدر في معنى الفاعل والمفعول نحو رجل عدل بمعنى
عادل ونسج اليمن بمعنى منسوجه فانه مجازا ولذلك لا يقصر
على المجاز بل يجوز استعمال كل مصدر في معنى اسم الفاعل
واسم المفعول اذا قصد فائدة المجاز (وفي الميزان شذ معسور
ومفتون (وفي شرحه قال ابن هشام انكر سبويه مجى المصدر
بزنة مفعول وبأول قولهم دعه من معسوره الى ميسوره على انه
حقيقة ان زمان محذوف اى دعه من زمن يعسر فيه الى زمن
يوسر فيه فليحفظ (وقد تدخل على بعض اسماء الزمان والمكان
تاء التانيث اما لارادة البقية او لطلب اللفظ ليدل على ان لها شانا
في نفسها وذلك مقصور على السماع كالمظنة للمكان الذى
يظن ان الشئ فيه (والمقبرة بالفتح لموضع بقبر فيه والمشرقة بالفتح
ايضا للموضع الذى تشرق فيه الشمس وشذ المقبرة والمشرقة
بالضم والقياس الفتح لكونتهما من يفعل مضموم العين كما
في الزنجاني وشرحه (وفي الميزان ويلحقه تاء قياسا اذا جعل
اسم المكان يكثر فيه الشئ كما سدة ومبطحة (ثم ما ذكرناه هنا
من تفصيل المقام به يحصل ابقاء المطلوب واستيفاء المرام فاحفظ
هذا (وقل عند التمام رضى الله تعالى عنك هو المرجو من الكرام
وهو من احسن الكلام عصمنا الله واباكم من سوء الاختتام بالنبي
 وآله واصحابه العظام (فان قلت لم قدم منصرف على اسم الآلة
(قلت لكثرة استعماله بالنسبة الى الآلة لعدم مجيئها من جمع الافعال
كما ستقف عليه وقد سبق في بحث الفاعل رمزانيه اولان الميم
فيه مفتوح بخلافه في الآله فانه مكسور والفتح اخف فاولى
بالقديم اولان الفتحة علوية فلذا توضع على السطر والكسرة

مط
منصر

سلفية توضع تحت السطر والمشتق على العلوى علوى ايضا
واحق بالتقديم من السفلى (منصر) اسم آلة متعناه بالتركية
يردم ايده جك آلت ولايزاد لفظ المفرد وير بالعنوان والترجمة
بالنسبة الى ماوضع له لانه موضوع لمطلق آلة الفعل والافراد
رائد عليه الاله موجب العرفى او العقلى بل مستفاد من العبارة
على ما مر في الزمان والمكان (والالة في اللغة هي ما يعالج به الفاعل
المفعول لوصول اثره اليه) واسم الالة في الاصطلاح اسم مشتق
من يفعل الالة كذا في المراح (قوله مشتق خرج به نحو القدوم
(وقوله من يفعل على بناء الفاعل خرج به اسم المفعول وقوله
للالة يخرج ما عدا المعرف (والمعرف هو الاسم المضاف لامن
حيث انه متضاف والاضافة تعين ذلك الاسم فالاضافة
والمضاف اليه خارجان عن المعرف فلا دور باخذ الاسم
في التعريف من سلم دخول الالة في المحدود لا يمكن له ان يدفع
الدور بان يقول المراد بما في المحدود الاصطلاحية وبما في الحد
اللغوية اذ هي في كلا الموضوعين بمعنى واحد لغوى اذا بس
في الاصطلاح الالة معنى آخر بل التغير بالاصطلاح واللغة
انما هو في اسم الالة فانه لغة اعم منه اصطلاحا فانه لغة يتناول
نحو القدوم والابرة والقلم ولا يتناولها اصطلاحا وعرف الجار يردى
بانه اسم اشتق من فعل اسماء لما يستعان به في ذلك الفعل فلا يرد
عليه شئ فافهم (وانما اشتق من المضارع دون غيره لئلا ما ذكرنا
في اسم الفاعل من موازته اياه في الحركات والسكنات وانما اشتق
من المعلوم لان الالة وان كانت واسطة بين الفاعل والمفعول
ومتعلقة بهما الا ان تعلقها بالفاعل اقدم واقرى ولذا جاءوا

الا

الادوات من تمة الفاعل ليصح انحصار الالة الناقصة الخارجة
عن المعلوم في الفاعل والغاية فلا جرم يكتفى مشتقا من المبني
للفاعل (وقيل لان اسم الالة اصل في الاسمية فالمناسب ان يشتق
من المعلوم الذي هو اصل فاصل منصر ينصر حذف حرف
المضارعة للفرق بينه وبين مضارع فزيدت الميم ليكن الابتداء به
اذ لا سبيل الى تحريك الذوق اما بالفتح والضم فللالتباس بالماضي
المعلوم او المجهول واما بالكسر فللرؤم الخروج من الكسرة الى
الضمة واما اختيار الميم فلما مر في الزمان والمكان وكسر الميم ههنا
لانه على تقدير الضم يلتبس بمفعول باب الافعال وعلى تقدير الفتح
يلتبس بالموضع من يفعل بالفتح والضم (فان قلت لم عين الفتح
الموضع والكسر للالة ولم يعكس) قلت لان الموضع اصغر
استعمالا من الالة فهو اثقل والفتح اخف فاعطى للثقل تعادلا
(واما فتح العين وسكون الفاء فلما ذكرنا في المصدر الميم فتزكر
(وصيغها) مفعول يكسر فسكون ففتح كما مر (ومفعول بكسر
الميم مع سكون الفاء كفتاح (ومفعول بكسر فسكون ففتح
بكسحة) واما مفعول ومفعول بضم الميم والعين وسكون الفاء
كالمسعط والمنخل والمدق والمد هن والمكحلة والمحرطة فآلات
خاصة لاسماء آلات الفعل مطلقا (قال سيبويه لم يذهبوا بها
مذهب الفعل لعدم اطلاقها على كل الة فانها اسماء اوعية
مخصوصة (وقال بعضهم انها اسماء الات اصطلاحية تطلق
على كل آلة لكنها شاذة مخالفة للقياس اذ قياسها ان يكون
عينها في الحركة مثل عين ما اشتقت هي منه اعني المضارع
المبني للفاعل كما مضرب بكسر العين والمعلم بفتحها والمنصر بضمه

وفتح الميم في الكل لكن لما كسرت الميم للفرق بينه وبين الموضع في مفتوح العين ومكسورة مع انتفاء مفعل في مضمومة وفتح العين ايضا في مكسورة ومضمومة للنقل فيما يكثر استعماله كان القياس ان يكون مكسور الميم ومفتوح العين في الكل فصار ضم الميم والعين خارجا عن القياس (فعلى ما ذكره البعض اوزان الالة خمسة فالاولان قياسيان بالاتفاق اعني مفعول ومفعول والاول كثر استعمالا من الثاني (واختلف في الثالث وهو مفعلة بكسر الميم وفتح العين (وظاهر كلام ابن الحاجب في الشافية انه قياسي ايضا (وقيل ان ما الحق به النهاء سماعي لكن فصلها عن نحو المسعط مما جاء بضمتين في الحكم بنفي القياس مع ان الجميع سماعي لانه لم يرد بقوله ليس بقياس كون الصيغة سماعية بل اراد ان مضموم الميم والعين ليس كاخواته في جواز الاطلاق على كل الة وانما هي اسماء الالات مخصوصة فلا يقال مد هن الالة التي جعل للدهن ولو جعل الدهن في وعاء غيره لم يسم مد هنا وكذا غيره ذكره الجاردي (وقال التفتازاني ما جاء على مفعلة بكسر الميم وفتح العين يقتصر على السماع هذا (ثم ان المفهوم من كلمات القوم والمصرح في كلام البعض ان الصيغة الاولى هي الاصل وما عداها متفرع منها بزيادة (وعله لهذا اختيار المصنف هذا الوزن ههنا فاعرف (وقال صاحب المفتاح وعندى ان مفعالا هو الاصل وما سواه منقوض منه بعوض ككسحة وغير عوض كحقب (واختاره السيد عبد الله قال لان المصير من الاثقل الى الاخف هو القياس ولانهم تركوا الاعلال في مخيط لانه بتقدير مخيط اذ لا هذا التقدير اقلوا انحاط بالاعلال تبع الحاط كما قالوا

مقال

مقال تبعا لقول (لكن كثرة الاستعمال وكثرة التفرع بالزيادة تشهدان للاول فتأمل (واعلم ان اسم الالة مختص بالثاني لا يبنى من غيره اذ لا يمكن مح فظة جميع حروفه في مفعول ولا يبنى الا من الفعل المتعدي لان الالة لا تكون الا لافعال المتعدية كما دل عليه مفهومها كما مر فلم يجر اسمها الا من الافعال المتعدية (ويتصرف كمتصرف اسم الزمان من الثلاثي كما في روح الشروح (فان قيل لم قدم اسم الالة على المرة مع ان دلالة المرة على الحدث الذي هو داخل في مفهوم الفعل يوجب قران الفعل (اجيب بانه لكثرة دورها بالنسبة اليها ولان المقصود الاصل من اتخاذ هذين اللفظين معنى المرة والنوع فقط فلا عبرة بدلائلها على الحدث ولا يبعد ان يقال انها تدل على الحدث المطلق عن العدد وان لم تقصد تلك الدلالة فهي واردة على اصل الفعل بخلاف المرة فانها تدل على الحدث مع زيادة العدد هي المقصود من وضعه والمطلق قبل المقيد (وعله لهذه الالة اخر المرة والنوع وبالعلة الفاعل وانهم التفضيل والتصغير عن سائر المختلفات لان ما تدل هذه الصيغة عليه هو الحدث مع زيادة عدد ونوع او بالعلة او تصغير هي الفرض من وضعها بخلاف سائر المختلفات (ولما كانت المرة والنوع من اقسام المصدر الذي هو اصل في الاشتقاق اذ هو يدل على جنس الفعل ويتناول المرة والمرتين والمرات وجميع انواعه من الشديد والضعيف والحسن الى غير ذلك مع قلة التغير في صيغتهما وعمومهما بالنسبة الى ما بعدهما وقلة حروفهما بالقياس الى البعض منه قدمهما فقال (نصرة نصرة) وانما قدم المرة على النوع لكثرةها وفتحها اوله (في حاشية الاول بناء مره مفرد معنسي بركره بدم اتمك (وفي حاشية

مطل
نصرة نصرة

الثاني بناء نوع مفرد معنسى بر دور او بر دم اتمك والكرة والنوع
معنسا التاء اذهى دلالة على الوحدة الشخصية والنوعية ويأتى تمامه
ولفظ بر دم اتمك معنى المصدر ولفظ بر معنى الافراد (والمره
في اللغة الفعلة الواحدة وفي الاصطلاح ما وضع ليدل على كمية
الحدث (والنوع في اللغة كل ضرب من الشئ وكل صنف من كل
شئ وهو اخص من الجنس (وفي الاصطلاح هو ما وضع ليدل
على كيفية الفعل اى الحدث (ونقل التفاضل والجار بر دى عن
شرح الهادى للزنجانى ان المراد بالنوع الحالة التى عليها الفاعل
عند الفعل تقول هو حسن الركبة اذا كان ركوبه حسنا يعنى ان
ذلك عادة فى الركوب وهو حسن الطعمة اى ان ذلك لما كان
موجودا منه صار حالة له وبثله العلة حالة وقت الاعتذار
والقتلة للحالة التى قتل عليها والميتة للحالة التى مات عليها (واتى
بلفظ المفرد فى اعنوان بناء على افراد اللفظ والمعنى بدلالة التاء
لانها يتصرفان على ثثة امثلة فقط وقدر وجهه (ولذا ترك
اتدكبر والتأنيث (وفي بعض الشروح ترك الافراد من العنوان
ايضا ويجمعان بالانف والتاء وجمع المره من الثلاثى المجرد بفتح
العين الصحيحة سواء كانت اللام صحيحة او لا نحو نصرات
ورمبات بفتح الفاء والعين فيها وفى المعتل العين تبقى على سكونها
لثقل الحركة على حرف العلة (وجمع النوع من الثلاثى المجرد على
فعلات بكسر الفاء وفتح العين ويجوز كسرها اتباعا لكسر
افاء (هذا اذا كان صحيح العين واللام ومعتل العين يجوز فيه
السكون والفتح لا الكسر للثقل نحو بيعات بكسر الباء وسكون
الماء وفتحها ومعتل اللام الواوى يجوز فيه سكون العين وفتحها

لا الكسر

لا كسرا يضا والياء يجوز فيه الكسرا يضا وفي المضاعف يسكون
العين مطلقا فى المره والنوع كمات وعدات هذا (فيل كون
المره والنوع منصوبين كما هو المشهور للتنبيه على وقوعهما فى
الاكثر مفعولا مطلقا اقول لا يبعد ان يكون نصبهما ههنا على
المصدرية للفعل المتقدم او المحذوف للمصدر والنوع ولا يجوز
نصبهما بالاكتم لانها غير عاملة لعدم مشابهتهما بالفعل معنى
كالزمان والمكان لان النسبة فى مدلولاتها ليست بنسبة وصفية كما
فى الصفات وعمل الصفات وان كان باعتبار اسناد الحدث الى
الذات لكن باعتبار كونهما مدلولين بالفعل والفاعل الاصطلاحيين
كما فى روح الشر وروح وذلك بسبب قوة المشابهة للفعل ومن ثم
شرطوا فى علمها ما شرطوا لتمام تلك المشابهة حتى صار
الحدث والذات كأنهما مدلولان بهما وصيهما قبلانية
والضابط انهما من الثلاثى الذى لاء فى مصدره فعلة بفتح
فسكون المره وكسر فسكون للنوع وانما يبنى على هذا الوزن لان
الاصل فى مصدر الثلاثى فعل بفتح الفاء وسكون العين كما قال
الخليل لان الثلاثى مطلوب فيه الخفة باصل الوضع فرد مصدره
الذى لاء فيه الى اعدل الاوزان قبلياً عليه فان كان فيه
زوائد محذوف كلها كالدخول والخروج فتقول دخلة وخرجة
وشذائته اتيانه ولقيته لقاء والقياس اتيه ولقيته وكسر الفاء فى
النوع لدفع التباسه بالمره ولم يعكس لان المره ~~كثيرة~~ والنوع
قليل فاعطى الفتح للكثير والكسر للقليل تعادلا وانما زيدت التاء
فى المره لان المصدر المطلق بمنزلة اسم الجنس فكما يفرق بين
الجنس والواحد بالتاء كثر وتمره وتفاح وتفاحة كذلك يفرق

بين المصدر المطلق والمرة بالتاء وزيدت في النوع للفارق
بين الجنس والنوع واللدلالة على وحدة النوع قال في الامتحان
الوحدة النوعية احد معنى التاء في نحو دحرجة واستخراجة ومعنى
صيغة فعلة بالكسر (وذكر العصام ان الموضوع له بعض المصادر
لبس الحديث فقط بل الحديث مع امرزائد كالضربة والضربتين المرة
والضربة للنوع وما هو المرة لفظتان اخديهما الحديث والاخرى
للعدد وجعل النحاة ايلهما مساححة لاشتراك الاحكام بينهما وبين
الاسم (اقول وكذا النوع) ويحتمل ان يكون لعدد معنى الهيئة
المربية والنوع معنى الهيئة النوعية (واما صيغة ثمان من الثلاثي الذي
مصدره بالتاء فعلى لفظ المصدر بتوصيف واحدة في المرة
وبتوصيف غير الواحدة في النوع كشددة واحدة وشددة لطيفة
فالاولى للمرة والثانية للنوع ونحو كراهية واحدة ومحمدة واحدة
في المرة ورجحة واسعة وغلبة قوية ودراية دقيقة وعافية لطيفة
في النوع فالفارق القرائن فان لم يوصف فهو اصل المصدر فان
وصف بالواحدة فالمرة وان بغيرها فالنوع (ومما فوق الثلاثي
ان كان مصدره غير تائي فزيادة التاء على لفظه نحو اكرامة
وانكسارة واستخراجة وتدخلة واحر نجامة واحدة او حسنة
فالفسارق بين المرة والنوع كما مر) وان كان تائيا فعلى لفظه
مع التوصيف كالثلاثي الذي فيه تاء نحو اجازة واحدة ودحرجة
واحدة في المرة وعشيرة عجيبة وتعزية بليغة واجابة سريعة
في النوع (وفي الرضى وان كان فيه تاء خلبتها نحو عزيتة تعزية
واحدة ولو قلنا بحذف تلك التاء والمجى بناء الوحدة فلا بأس
انتهى) واعلم انه اذا كان للفعل مصدران احدهما اسم في الاستعمال

من الاخر فالمرة والنوع يتبينان من الاشهر دون الغريب تقول
كذب تكذبية ودحرج دحرجة واحدة او شهيدة وقائلة مقاتلة
واحدة او شهيدة ولا تقول كذابة ودحراجة وقائلة (ثم اعلم بانه
قد يترك التوصيف اكتفاء بقرائن الحال كقوله * ان تاعذرة
ان لم يكن نضمت * اي عذر بليغ وقد يذكر الصفة بالاضافة نحو
هو حسن الزكية والطعمه وسى الميتة ذكر نجم الائمة (نصار)
في الحاشية مبالغة اسم الفاعل مفرد مذكر معناني مبالغة ابله يردم
ايدي برار وغيره في بعض الشروح بقوله زياده يردم ايدي برار
(اقول الكلام في العتوان والترجمة واضح مما مر في الفاعل وقد
عرفت ايضا وضع الصفات) فالمقصود بالنظر من وضع صيغ
المبالغة انما هو معنى المبالغة اي التكثير والتكرير وهو مدلول الصيغة
فيها (كافي روح الشروح فلا عبرة بدلالاتها على معنى اسم الفاعل
فبالنظر الى حصول امرزائد عليه الحقت بالاسماء التي يراد بها
المعاني الزائدة على اصل المعنى) ومن ثم ذكرت ههنا مع ان رعاية
التناسب توجب ذكرها مع اسم الفاعل وقدم وجه اخر
يوجب الذكر بين الاسماء (فان قبل هذه الصيغة في الصفات
كاسم الفاعل والمفعول فلم يذكر الموصوف مثل هو وذلك
ايضا اجيب بانه اكتفاء) واعلم ان اوزان المبالغة للفاعل
سماعية وترتق الى سبعة عشر (منها ما ذكره المص) ومنها فاعول
نحو جهول لكثير الجمل ومنوع لكثير المنع وهذا الوزن اذا كان
بمعنى الفاعل وذكر الموصوف يستوى فيه المذكر والمؤنث اكتفاء
بالموصوف نحو رجل شكور وامرأة شكور واما اذا لم يذكر
الموصوف فلا يستويان حذرا عن الالتباس واذا كان بمعنى المفعول

يؤتى بإناء في المؤنث ذكر الموصوف اولاً نحو ناقة حلوبة (ويأتى
هذا الوزن أيضاً لصفة المشبهة نحو وقور فتخصيص الاوزان
بالمبالغة بالنسبة الى الفاعل لغير المبالغة ومنها فعيل نحو رحيم
بمعنى الراحم مع المبالغة (كما في شرحي الزنجاني للسعد والسرييف
الجزجاني وفي انوار التنزيل بنى للمبالغة من رحم بالكسر) قال المولى
عصام الدين في الحاشية ورحيم كما يحى صفة مشبهة يحى مبالغة
للفاعل (وتنقل عن الزنجاني كل ما هو معدون عن اصل فهو
للمبالغة ورحيم ورحوم ورحن للمبالغة اذا لكل معدول عن راحم
(وعمد في الرضى عن سيبويه وزن عليم من مبالغة الفاعل واختاره
في الميزان وقدم عن ابن هشام ان فعلاً بمعنى فاعل لا يكون
الا للمبالغة بخلافه بمعنى مفعول فليحفظ) ثم ان هذا الوزن ان كان
مشتقاً من الفعل اللازم لا يكون الا بمعنى الفاعل ولا يستوى فيه
المذكر والمؤنث بل اطلق التاء في المؤنث الا اذا انقل الى الاسمية
فانها لا تلحق فاذا وجدت بعد النقل فالظاهر انها تاء التأنيث
المحققة قبل النقل (وان كان مشتقاً من المتعدي يجوز ان يكون
بمعنى المفعول والفاعل وبالقريظة يختص باحدهما فاذا كان
للمفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث اذا ذكر الموصوف نحو رجل
قتيل وامرأة قتيل اى مقتولة (وان لم يذكر الموصوف فلا بد
من التاء خوف اللبس نحو مررت بقتيل فلان وقتيلته) وكذا
اذا نقل الى الاسمية يفرق بالتاء دلالة على النقل وان ذكر
الموصوف نحو كبش زبيح ونجسة زبيحة والزبيح اسم المذبح
واذا كان فعيل للفاعل يفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء سواء
اجريا على الموصوف اولاً نحو رجل نصير وامرأة نصيرة

ناصره ومررت بنصير فلان ونصيرته (فان فعيل لم يعطى
لاستواء في فعيل للمفعول وفي فاعل للفاعل قلنا تعادلا بينهما
(فان قيل فلم يمكن) قلنا لان في فاعل ثقلاً لاستعماله على
الضمة والفاعل كثير الاستعمال لجريانه في الافعال كلها ولا شك
ان في الاستواء خفة فاعطى لما هو كثير الاستعمال هذا (وذكر
نجم الاثمة انه قد جاء شيء من فعيل بمعنى فاعل يستوى فيه المذكر
والمؤنث حملاً على فعيل بمعنى مفعول نحو سديد وسديس
وديح حريق ورجة الله قريب ويلزم ذلك في سديس
وحريق هذا ككلامه (ويأتى هذا الوزن لصفة المشبهة
ايضاً وقد مر ومنها فعيل بكسرتين مع تشديد العين
نحو صديق وفسيق الكثير الصدق والفسق (ومنها فعمال
بضم الفاء وتخفيف العين نحو كبار وعجاب للبالغ في الكبر والعجب
(ومنها فعمال بضم فتشديد نحو طوان وجهل لكثير الطول
والجهل وهذا الوزن مشترك بين جمع المذكر المكسر لاسم
الفاعل وبين المبالغة (وقال في شرح الميزان من نجم الاثمة فعمال
بالضم والتخفيف مبالغة فعيل وهو من باب كرم كثير كشميع
وشجاسع وكبير وكبار وطويل وطوال وقل في غيره كعجب
وعجاب فان شددت العين كان اباح انتهى (ومنها فعالة بالفتح
والتشديد نحو علامة لكثير العلم ونسابة لكثير العلم بالانساب
ومنها مفعول بكسر الميم وسكون الفاء وفتح العين نحو مجذم يقال
سيف مجذم اى كثير القلع وهذا الوزن مشترك بينه وبين الالة
(ومنها مفعول بكسر فسكون نحو مدرار يقال سحاب مدرار
اى كثير المطر ومسقام لكثير السقم اى المرض وهذا الوزن ايضاً

مشارك بينه وبين الالة كفتاح ومنها مفعالة بالكسر فالسكون
 نحو بحذامة لكثير المقطع للمودة (وقيل الفيصل القاطع للامور
) ومنها مفعيل بكسر فسكون نحو مطير لكثير المطر ومكثير
 مبالغة الكثير اي في الكلام فان اصل الكثرة مدلول المادة
 ومدلول الصيغة المبالغة فيها كما في روح الشروح (ومنها
 فعل بضمين نحو غفل لكثير الغفلة وهذا الوزن مشترك بينه
 وبين الصفة المشبهة بكنب) ومنها فاعل بفتح فضم نحو يقط
 قال في روح الشروح هو مبالغة بفظان (ومنها فاعلة بكسر
 العين نحو راوية لكثير الرواية في القصص وفي مختار الصحاح
 رجل راوية للشعر والهاء المبالغة (ومنها فعولة بفتح الفاء
 وتخفيف العين المضمومة نحو فرقة لكثير الفرق بفتحين
 وهو الخوف) قال في روح الشروح مبالغة فرق صفة مشبهة
 ومنها فيقول بفتح الفاء وسكون الياء وضم العين نحو يقوم مبالغة
 قيام من قام بالامر اذا حفظه (قال في انوار التنزيل القيوم
 الدائم القيام بتدبير الخلق وحفظه فيقول من قام بالامر
 اذا حفظه انتهى) ومنها فعلة بضم الفاء وفتح العين نحو ضحكة
 ولغنة لكثير الضحك واللغة وان اسكنت العين مع ضم الفاء
 يصير بمبالغة اسم المفعول فقط وقيل يشترك بين مبالغة الفاعل
 والمفعول قال في مختار الصحاح رجل لغنة يلعن الناس كثيرا
 اولغة بالنسكين يلغنه ورجل ضحكة بفتح الحاء كثير الضحك
 وضحكة بسكونها يضحك منه كثيرا وقد عد في الميزان من
 اوزان مبالغة الفاعل ايضا نحو حذر بفتح فكسر وفاروق
 بضم الراء (وجيان بفتح الجيم وتخفيف الباء) ورحمن ونحير

بكسر النون وسكون الحاء) وقد عد نحو حذر منها ايضا نجم الائمة
 في شرح الكافية عن سيويه (وقال في شرح الشافية والعمل
 من مبالغة اسم الفاعل لكثير العمل واستعملوه في معنى النسبة) قال
 في القاموس رجل عمل ككتف ذو عمل او مطبوع عليه وقد مر
 ذكر الرحمن عن الزمخشري (ثم ان صيغة المبالغة كفعال ومفعال
 وفعل قد تبنى من افعال نحو دراك وحساس من ادراك واحس
 ورشاد من ارشد ومهوان من اهان وقد سبق بعض منها في اسم
 الفاعل فلا تغفل) وقد تؤخذ من الاسم لاهل ذلك المعنى نحو
 جمال وبغال وحمار ونجار وسكان من الجمل والبغل والحمار
 والخمر والسكين (واعلم انه قال في الاتفاق عن البرهان الرشيدى
 كل المبالغة في صفته تعالى مجاز فاستحسنه نقي الدين السبكي
 وعن الزركشى التحقيق ان صغ المبالغة قسمان احدهما
 ما تحصل المبالغة بحسب زيادة الفعل (اثنى ما تحصل فيه
 تعدد المفعولات ولا شك ان تعددها لا يوجب للفعل زيادة
 اذا الفعل الواحد قد يقع على جماعة متعددة وعلى هذا القسم
 تنزل صفاته تعالى مثل (فعال لما يريد) لان صفته تعالى متناهية
 في الكمال فلا يمكن المبالغة بالمعنى الاول من شرح الطريقة
 (فان قيل لم جعل صيغة المبالغة للفاعل دون المفعول) اجيب
 بان معنى المبالغة قوى لجعلها للفاعل العمدة اولى (فان قيل
 لم اختار المصنف وزن فعال من بين الاوزان) قلنا لانه اشهر
 امره في كثرة الاستعمال ولانه اصل مطرد ولذا يثنى ويجمع
 ويذكر ويؤتى على القياس المشهور (واما الاوزان التي في آخرها
 تاء المبالغة نحو فعلة وفعالة فتجمع على غير الجمع الصحيح فيكون

صيغة التانيث منهما كصيغة التذكير (ويستوي المذكر والمؤنث
ايضا في مفعيل ومفعول ومسكينة محمول على فقيرة تحمل النظر
على النظر كذا في روح الشروح) وفي الميزان يستوي المذكر
والمؤنث في اوزان مبالغة الفاعل غير المفعيل كعلم لكن في الرضى
شرايون وحسانون بضم الحاء وفتحها وفسبقون ابينة للمبالغة
لا يستوي فيها المذكر والمؤنث فيجمع الجميع جمع الصحة بالواو
والنون وبالألف والتاء فهذه الاوزان الثلاثة لا تجمع جمع التكسير
واما بناء المبالغة الذي على مفعال ككواء ومهدار وعلى مفعيل
كمحضير ومعطير او على مفعول كمدعس وسطعن او على فعال
كصناع وحسان او على فعال كهبجان او على فاعول كصبور
فبستوي في جميعها المذكر والمؤنث ولا يجمع شئ منها جمع
السلامة الا في ضرورة الشعر وتكسير فعال وفعال وفاعول سبأني
في المطردة لاسم الفاعل واما تكسير مفعال ومفعيل فعلى مفاعيل
كفاليات وماشير في مقالات ومؤشير وجمع مفعول مفاعيل كمداعس
في جمع مدعس (ثم اعلم بان النسخ ههنا مختلفة ففيما رأينا من
نسخ المتن صيغة المبالغة بعد المنسوب وهو مناسب للمنسوب
واسم التفضيل في الصفة والزيادة في المعنى والاشتقاق
فان المنسوب في حكم المشتق) وفي نسخ الشروح هي ههنا
وهو انسب بحسب الاطراد لاول الامثلة لانه وارد على طريقة
المصدر واسم الفاعل ولذا اقتفينا أثرهم لكن الانسب على هذا
ان يقدم المنسوب على المصغر ليكون على وفق المصدر واسم
الفاعل والمفعول التي فيها زيادة على اصل المصدر واسم الفاعل
والمفعول كما لا يخفى اللهم الا ان يقال التصغير يتعلق بالفاعل

والمفعول

والمفعول وبورد في الجامد معنى الصفة الا ترى ان معنى رجيل
رجل صغير فالمصغر بمنزلة الموصوف مع صفة يدل عليه جمعه
جمع الصحيح نحو رجيلون كما سيأتي في باب (وقيل ذكرها ههنا
ليكونها من زمرة الاسماء مع اقتضاء الأدلة بسبق ما سبق عليه
من الاسماء والمقصود الأصلي هو معنى المبالغة ولا يخفى انه لا يكون
وجد التخصيص ههنا) والحاصل انه لكل من النسختين وجهة
فولها وقد وقع في بعض الشروح ههنا تصور للمبالغة ايضاً
بعد نصار ووجهه بان صيغة المبالغة عند الجمهور محصورة
في ثلث فعال وفاعول ومفعال على ما قيل فذكرها المصنف
وترك مفعال لقلة استعماله (وفي الرضى ابينة المبالغة العاملة اتفاقاً
بين البصريين ثلاثة ضراب وضروب ومضرب وهذه الثلاثة
محمول اليها اسماء الفاعلين من الثلاثي عند قصد المبالغة انتهى
فلينأمل (نصير) اسم تصغير ويقال له المصغر ايضاً ومعناه
بالتركية يردم اتمجك وما في الحاشية من لفظ اسم تصغير مفرد
مذكر معنسي يردم اتمجك برار جكر فس هو ظاهر وخطاء فاحش
من القاصرين بل هو تعبير عن تصغير الفاعل ومعناه اعني
نوبصر تصغير ناصر بل ليس بمعناه ايضاً فان معنى نوبصر
بالتركية يردم ايد جي برار جكر لا يردم اتمجك برار جكر فان قلة
الحدث لازمة لتحقير الذات وان كان تصغير الصفات راجعاً
الى الاوصاف كما سيأتي (فقول المص نصير تصغير نصرا ومعناه
ما ذكرناه كما في روح الشروح فعلى هذا لا يتصرف بالثنائية
والجمع والتذكير والتأنيث ككبره (اللهم الا ان يقال انه مصغر
ناصر تصغير الترخيم وسيأتي لكن فيه تأمل فتأمل نعم المصغر

مطلوب
نصير

بنين ويجمع اذا كان مكبره مما ينبت ويجمع نحو رجل رجلان
رجليون في تصغير رجل فيجمع المصغر جمع السلامة كسائر
الصفات لانه تخالف لها من حيث لا يجري على الموصوف
جر بها (وانما لم يجر لان جرى لصفات عليه انما كان لعدم دلالتها
على الموصوف المعين) واما المصغر فانه دال على الصفة والموصوف
المعين معا ذم معنى رجل رجل صغير فوزانه وزان نحو رجل
ورجلين في دلالتها على العدد والمعدود معا فلم يحتاجا الى ذكر
عدد قبلهما ذكره نجم الامة والمصغر في الاصطلاح اللفظ الذي
زيد فيه شيء ليدل على التقليل فالزيد فيه كالجنس وليدل على التعليل
يخرج ما سوى المعرف اذ دلالة الزيادة على القسلة من خواصه
(وذكر للفظ دون الاسم ليشمل نحو ما احسنه فعل تعجب
فان شدوده على ما يأتي على تقدير كونه مصغرا مع كون التصغير
من خواص الاسماء) وانما قلنا زيد فيه شيء ولم نقل ياء لان الزيادة
غير منحصرة في الياء بل قد يزيد معها شيء اخر كالالف وتقييد
الياء بكونها ثالثة كما وقع في عبارة البعض غير صحيح اذ في البعض
لا يكون كذلك نحو ذيا وتيا (والكل مستطعم عليه) فان قلت على
التعريف بانه لا يتناول التصغير للتعظيم كقول الشاعر وكل اناس
سوف يدخل بينهم * دويبة تصغر منها الانامل * فصغر الداهية
والمراد بها الموت واي داهية اكبر منه ولا التصغير للشفقة كما يقال
يا بني (قلت الداهية اذا كانت عظيمة كانت سريعة الوصول
فالتصغير لتقليل المدة فيكون لتقريب ما توهم بعده) وايضا
المراد ان اصغر الاشياء قد يفسد الامور العظام فحتف النفوس
قد يكون بالامر الصغير الذي لا يبالى به (وقد يجاب ايضا بان يحمل

الشيء

الشيء على تقيضه ويكون من باب الكناية يكتفى بالصغر عن بلوغ
الغاية لان الشيء اذا جاوز حده جالس ضده مريان تحقير الداهية
ادعاء على حسب احتقار الناس لها وتهاونهم بها واما تصغير الشفقة
فداخل ايضا في التعريف لان الشفقة لا تنافي التقليل فيكون
التصغير مع افادته التحقير مقيدا للشفقة والتلطف لان الصغار
يشفق عليهم ويلطف بهم (واعلم ان للتصغير معاني ثلاثة الاولى
تحقير ما يجوز ان يتوهم عظمه سواء كانت جهة الحقارة مبهمة
كتصغير العلم واسم الجنس كقولك عمير ورجيل اخبرت بالحقارة
من غير بيان ان التحقير الى اى شيء يرجع الى الذات ام الى الصفة
جهة الحقارة مبهمة فيهما (او معينة كتحقير الصفات المشتقة
فان التحقير فيها راجع الى الاوصاف التي يدل عليها الفاظ
الصفات نحو عويل وزوهد في تصغير عالم وزاهد تحقيره
من جهة قلة علمه وزهده ونحو اسود فان معناه ان السواد فيه
لبس بتمام) والثاني لتقليل ما يجوز ان يتوهم كثرته كتصغير الجمع
فان المراد من تصغيره تقليل العدد فعنى عندى غلبة اى عدد
قابل من الغلمان وهذان المعنيان هما الشايعان الكثيران في هذا
الباب (والمعنى الثالث شاذ قليل الوقوع وهو تقريب ما يجوز
ان يتوهم بعده ومجيئه في الظرف اكثر منه في غيره كقولك
جئتك قبيل الشهر) والمراد من تصغيره قرب مظهره مما اضيف
اليه من الجانب الذي افاده الظرف اى قرب المجيء من الشهر من
جانب القبلية (فقوله في التعريف ليدل على التقليل ليشمل معانيه
الثلاثة فاعرف) ثم ان التصغير من خواص الاسماء لا يدخل الحروف
والافعال لان معنى التصغير الوصف بالصغر وهما لا يوصفان

واما نحو ما احسنه فشاذ وانما جوزوا التصغير في فعل التمجيد دون سائر الافعال لانه لا تجرده عن معنى الزمان ومشابهة لافعل انتفضيل في امور كثيرة صار كانه اسم فيه معنى الصفة كاسود واحمر وتصغير الصفة كما عرفت آنفا راجع الى الوصف المضمون لا الى الموصوف نفسه ولا الى سائر صفاته (فكذا هنا فانه لو صغر زيد لم يعلم ان تصغيره من اى جهة فتقبل ما احسن زيدا بتصغير الشفقة والتلطف ليعلم ان تصغير زيد من جهة الحسن لا من غيرها ذكره الرضى (ثم الاسم اما ان يكون فيه مانع من التصغير اولا والاو لا يصغر كما يحى) والثاني اما يتمكن او غير متمكن والمتمكن باعتبار التصغير قسمان قياسى وشاذ (والقياسى اما فى الجمع او فى المفرد والمراد بالاسم المتمكن الاسم المعرب والمبنى الغير اللازم كخمسة عشر فان تصغيره على تصغير المعرب كما سيأتى (وبغير المتمكن المبنى اللازم فتقول الاسم المفرد المتمكن الذى ليس فيه مانع ان كان ثلاثيا فالمصغر منه على وزن فاعيل بضم الفاء وفتح العين وبزيادة الياء الثالثة الساكنة نحو نصير وضرب فى تصغير نصير او ضربا وانما ضم الفاء لان المصغر فرع الكبير ودان كما يدل الفعل المبنى للمفعول على المبنى للفاعل فضم مثله او يكون اللفظ موافقا للمعنى وذلك لانه لما كان فى المعنى تقليل جعل فى اللفظ تقليل بان يضم اوله لان فى الضم تقايلا اذ انخرج يصغر بانضمام الشفتين وانما فتح ثانيه ولم يكتف بضم الاول بجواز ان يكون اول الكبير مضموما فلا يحصل الفرق وانما اختير الفتح جبر لضم اوله ولحقته من الكسر وثلاثا يلزم فعل وزيدت الياء لانه قد لا يحصل والفرق بين المصغر والكبير كما فى صرد اسم طائر (وخصت الياء

بالزيادة

بالزيادة لكونها اخف من الواو ولم يزد الالف لانه يلتبس بالجمع المكسر اذا الالف يقع علامة له كثيرا (ولم يكسر للتعاقل لقل الجمع وخفة المصغر) وانما جعلت ثالثة لان الحرف الثالث فى الفعل المبنى للمفعول ينقلب يا اذا كان حرف لين كدعى واقيم فتاسب ان تراد الياء ثالثة لما بينهما من المشاكلة (ولانها لو زيدت اولا لالتبس بالمضارع ولو فى بعض المواضع (ولو زيدت ثانية انقلبت واوا لضم ما قبلها فتعين ان تكون ثالثة اذ لا يمكن ان تكون فى الاخر خوف اللبس بياء الاضافة (فلما تعين ان تكون ثالثة فى الثلاثى فكذا فى غيره (واما سكونها فلانه الاصل فى الزوائد وثلاثا تنقلب الفا (وان كان الاسم المتمكن المذكور رباعيا فالمصغر منه يحى على وزن فاعيل بضم الاول وفتح الثانى وبالياء الثالثة الساكنة وبكسر الرابع نحو دريهم ومكبرم واحمر فى تصغير درهم ومكرم واحمر (وانما كسر الرابع لان حق هذه الياء ان يكون ما قبلها مكسورا تصير مدة حقيقة لانها جارية مجرى المدة فى ان سكونها دائم الا انه لما وجب فتح ما قبلها لما ذكرنا كسر ما بعدها طلبا للتعاقل (ولم يكسر فى الثلاثى لان ما بعدها فيه حرف اعراب يتغير بالعوامل فلا يجوز ان يكسر بكسرة لازمة (وان كان خماسيا مجردا لا يصغر على الاصح (واذا صغر على ضعفه ففيه ثلثة اوجه احدها وهو الاجود ان يحذف الخامس لحصول الثقل عنده فيقال يحمر فى تصغير بحمرش (والثانى ان يحذف ما شبه الزائد اين كان اى ما كان من حروف اليوم تنسأه مشابها بواحد منها فيقال فى تصغير بحمرش وفرزدق بحمرش وفرزدق يحذف المهم لانه من الزوائد وان اصلها همنا ويحذف

الدال لشبهها بالياء من الزوائد ذكره الجار بردي (واشالت
ان يبق حروفها تقول في سفر رجل صغير بل بكسر الجيم على ما سمعته
الاخفش وبفتح على ما حكى سيبويه عن بعض النحاة) وقال
الخليل لو كنت محقرا الخماسي بلا حذف شيء منه لم كنت
الحروف الذي قبل الاخيرة فقلت صغير بل فباسا على دينير
لان الياء ساكنة ذكره نجم الأئمة (واما اذا كان الخماسي غير مجرد
والرابع مدّة فتصغيره) فعيل بل بضم الاول وفتح الثاني وبالياء
الثالثة الساكنة وبكسر الرابع وقلب المدّة ياء ان لم تكن ياء
نحو دينير ومفتيح في دينار ومفتاح وكرديس في كردوس (وكذا
وزان افعال غير جمع نحو اعشير في اعشار واما جوما فلا يكسر
ما بعد الياء محافظة لالف الجمع كما جبال في اجبال لان الجمع
يستكثر في الظاهر تصغيره فقلب الفه ياء لم يعلم انه مصغر الجمع
لما بينهما من التباين في الظاهر (وكذلك يكسر ما بعد الياء في نحو
اخراج مصدر اخرج لان تصغير المصدر لا يستكثر استكار
تصغير الجمع (واما ما لم يكن الرابع مدّة من الخماسي وما كان
حروفا اكثر من الخمسة فسيأتي حكمهما) والحاصل ان مدّة
التصغير لا تتجاوز عن ثلثة لانه ان كان ثلاثيا على اي وزن كان
فتصغيره فعيل وان كان رباعيا فع المدّة الرابعة فعيل وبدونها
فعيل (وحكى الاصمعي في عنكبوت عنكبوت وعناكب وهو
شاذ كذا في الرضي (واعلم انه لا يعتبر في التصغير الاصول والزوائد
تسهيلا للضبط فيراد بفعيل وفعيل وفعيل صورة الحروف
والحركات من كون الاول مضمونا والثاني مفتوحا والثالث ياء
التصغير والا لزم ان يقال في جعفر (ومكرم) وعسل انها تصغر

على فعيل ومفعيل وففعيل (وكذا في الجمع فيؤدي الى الكثرة ومن
عه كرروا العين دون اللام مع ان عادتهم تكرير اللام لمعرفة
الاوزان كما سبق في الماضي (ثم اعلم بان الاعتبار في البنية انما هو
بدون النوني التأنيث والالف والنون (ففعيل وفعيلان من باب
فعيل وفعيلاء وفعيلان ونحوه من باب فعيل (تنبيه) ما ذكرنا
من فعيل وفعيل بكسر الرابع في الرباعي والخماسي اذا لم يكن
في الاسم ثاء التأنيث والفاء والالف والنون الشبهتين بهما (واما
اذا كانت فلا يكسر ما بعد ياء التصغير بل يفتح وجوبا لان التثنية
بمثلة كلمة ركبت مع اخرى كبعلبك ووجوب المحافظة على
الالفين ما امكنت ولشبهه الالف والنون بهما نحو طليحة
في طلحة وحبيلي وحبيرة في حبلي وحبيرة وسكيران في سكيران
وتقول في التثنية والجمع حبيليان وحبيراوان وحبيليات
وحبيراوات بالياء في الاول للاضطرار وبالواو في الثاني اجراء
للممدودة في القلب قبل الف التثنية والجمع مجرى متصورة
قيدنا الالف بالتأنيث لانهم يقولون في تصغير معزى وكساء
معزى وكسى (قال نجم الأئمة الرضي وقديحي اسماء في اخرها الف
للعرب فيها مذهبان منهم من يجعل تلك الالف للتأنيث فلا يقلبها
في التصغير ياء ومنهم من يحذفها الفير التأنيث فيكسر ما قبلها ويقلبها
ياء وذلك نحو علق وزفري وتزرى فنونها قال علي وزفير وتير
وكذا يحيى في الممدود ما لهم فيه مذهبان كفوغاء من نونه وجعله
فعلا لا كزلا (قال في تصغيره غويغي ومن لم ينونه وجعله كحراء
قال غويغاء (وقيدنا الالف والنون بالمسبهتين بالنوني التأنيث لانك
تقول في تصغير سرحان وساطحان وشيطان سرحين وساطحين

وشيطين بكسر الحاء والطاء وقلب الالف ياء فان الالف والنون
ذالم تشابها بهما يكرر ما بعد ياء التصغير فتقلب الالف ياء بخلاف
المشبهتين بهما وليس شرط مشابهنهما بهما انتفاء التاء والعلمية
كافي باب غير المنصرف (بل اذا اردت تميز ما تقلب الفه ياء مما
لا تقلب) فاعلم انهما اذا كانت في علم مرتجل نحو عثمان وعمران
وسعدان شابهتا هما لان تاء التأنيث لا تلحقها الا قبل العلمية لا ترجحها
ولامعها لانها مانعة كما عرف في موضعه تقول عثمان وعمران
وسعيدان (وكذا اذا كانتا في صفة متممة عن التاء كجوعان وسكران
فتقول جوعان وسكران) وان لم تمتنع من التاء كالمربان والندمان
والصبيان والنقطوان ففتحتين في الاخيرين شبهتا بالالف والنون في
باب سكران لكونها صفات مثله وان لحقها التاء وقيل عريان ونديمان
وصبيان وقطيان (وان كانتا في الاسم الصريح غير العلم ينظر
فان كان الالف رابعا مساويا ذلك الاسم لاسم آخره لام قبلها الف
زائدة في عدد الحروف والحركات والسكنات وان كان مغايرا له
وزنا حقيقيا قلب الفه في التصغير ياء تشبيها لها بذلك الالف
وذلك في ثلثة اوزان فعلان وفعلان وفعلان كحومان وسلطان
وسرحان فان نون حومان في موقع اللام في جبار وزلزال وموقع
نون سلطان كلام زار وطومار وموقع نون سرحان كلام سربال
ومفتاح فتقول حويمين وسليطين وسريحين كزليزل وطويمير
ونقيج (وان لم يكن الاسم المذكور مساويا كما ذكرنا كظربان
يفتح الظاء المعجمة وكسر الراء على وزن قطران وكسبان يفتح
السين وضم الباء الموحدة) قيل لم ينجى على هذا الوزن كلمة غيره
وكفعلان بكسرتين ان جاء في كلاهما تشابهان بالالف والنون

في باب سكران تقول طربان وسبعان (واما اذا كانت الالف
فوق الرابعة) فان خامسة كزعفران واقربان وافعوان شبهت
بالف التأنيث فقيل زعفران وعقربان وافيعبان (وشذ اسبطينة
في اسطوانة حيث حذف الواو فصارت الالف رابعة والقياس
اسبطيانة وكذا قياس انسان انيسين كسريحين لكن لما زيدت
الياء قبل الالف شاذا صارت الالف خامسة فقيل انيسيان (وان
كانت الالف فوق الخامسة) فان كان في جملة الحروف المتقدمة
عليها ما يلزم حذفه بحيث يصير الالف بعد حذفه خامسة بقيت
على حالها تقول في عبوثران عبيثيران لان الواو زائدة وان لم يكن
كذلك حذف الالف والنون كما تقول في قرعبلانة قرعبلانك
تحذف الاصل قبلهما فكيف لا تحذفان (واما العلم المنقول عن
الشيء فحكمه حكم المقول عنه تقول في سرحان وورشان بفتحتين
وسلطان اعلاما سريحين ووريشين وسليطين يكون قبل
التصغير غير منصرف للعلمية والالف والنون وينصرف بعده
لزوال الالف بانقلابها ياء وكذا تقول في طربان واقربان وسكران
ونديمان اعلاما طربان وعقربان وسكران ونديمان كما
كانت قبل العلمية (ثم النحاة قالوا في تعريف الالف والنون
الشبهتين بالي التأنيث كلما قلب الفه في الجمع ياء فاقبلها
في التصغير ايضا ياء وما لم تقلب في التفسير لا تقلب في
التصغير) وهذا رد الى جهلهم ولا يطرد في طربان لانهم قالوا في جمعه
طرابين (وما لم يعرف هل يقلب الفه في التفسير او لا اختلفوا
فيه) فقال السيرافي وابو علي لا تقلب خلا على باب سكران لانه
موالا كزر (وقال الاندلسي يحتمل ان يقال الاصل عدم التغير

وان يقال الاصل الجمل على الاكثر فيغير والكل في الرضى
 * ثم ان الاسم الذي اريد تصغيره اما ان يكون فيه تغييرا ولا
 والثاني حكمه ظاهر واما الاول فعلى ثلاثة انواع (النوع الاول
 ما يكون التغيير فيه بالقلب فالقلب فيه ان كان لازما بان كان
 علة القلب فيه ثابتة في المكبر والمصغر كقائم بالهمزة وراث
 اصله وراث فيقال قويثم بالهمزة وتريت فلا يرد الى اصله
 (وان لم يكن لازما بان كانت العلة فيه في المكبر دون المصغر فيرد
 الى اصله فيقال بويب ونيب ومورين وميقظ في تصغير باب
 وثاب وميران اصله موزان وموقف اصله ميقظ واما عيب
 في تصغير عيب اصله عود والواجب عويد فللغرض يثنى وبين
 تصغير عود ولذا جمعه على اعياد فرقا يثنى وبين جمع عود
 (النوع الثاني ما كان التغيير فيه بالحذف والمراد ما لم يبق من
 حروفه الاصول الاحرفان) فان كان من غير زيادة شيء رد المحذوف
 ليكن بناء فعيل سواء كان المحذوف فاء او عينا او لا ما تقول في كل
 ومذاسمين ودم اكيل ومنيد ودمي (وان كان مع زيادة فان امكن
 جعل الاسم بها على فعيل يستغنى عن المحذوف تقول في ميت
 وزنه فيل ميت ولوردت المحذوف قلت ميت وفي ناس نويس
 من الانس فقاؤه محذوف ولورد لقبل انيس (وان لم يمكن وجب
 الرد وذلك قسمان احدهما ان يكون الزيادة همزة كابن واسم
 لان حذف الهمزة يخل بفعيل واثباتها مع تحريك ما بعدها خلاف
 يضعها فوجب الرد (والثاني ان تكون الزيادة تاء التانيث كبنيت
 واخنت والاصل بنوة واخوة حذفوا الواو وجعلوا التاء عوضا
 عنها ولذلك يكتبونها طويلة ويقفون عليها بالتاء وسكنوا

ما قبلها

ما قبلها فلو بنيت فعلا من غير رد المحذوف لاعتدت بناء التانيث
 وهي في حكم كلمة اخرى (فوجب الرد ليكن البناء فان رددت
 المحذوف زالت العوضية فال حكمها فلذلك تقف عليها هاء وتكتبها
 هاء وتحرك ما قبلها فتقول بنيت واخيت (النوع الثالث ما يكون
 التغيير فيه بالزيادة وهو اربعة اقسام (القسم الاول ما يكون
 الزيادة فيه حرف تانيث فان كانت تاء ظاهرة ثبتت ابدا
 كضويرة في تصغير ضاربة والمقدرة تظهر في الثلاثي كعينة
 واذينة في تصغير عين واذن (واما غريب وعريس في تصغير
 عرب وعرس فسادان والقياس بالتاء ولا تظهر في الرباعي الا
 ما سئد من نحو قد يدية ووريشة في تصغير قدام ووراء والالف
 المقصورة الزابعة تثبت نحو حبلى في حبلى (والخامسة ما فوقها
 تحذف تقول في محجي بسكون الحاء المهملة بين الجيمين وبالياء
 الموحدة محجب وفي حولا باحويلي منصرفا لزال الف التانيث
 والمدودة تثبت في الثلاثي وغيره (القسم الثاني ما يكون الزيادة
 كلمة برأسها فتثبت تقول في بعلبك بعلبك وكذا المركب المتضمن
 الحرف والمضاف تقول خبسة عشر عددا واسما وفي اثني عشر
 واثنى عشرة ثنيا عشر وثنيتا عشرة (وتقول ابني بكر وعبيد الله
 (القسم الثالث ما يكون الزيادة فيه المدة فالتانية تقلب واوا
 ان لم تكن واوا كضویرب وضویرب في ضارب وضيراب
 والثالثة قلبت ياء واد نحت فيها ياء التصغير كرسيلة وادينة
 في رسالة واداة وستقف تمامه (والرابعة تقلب ياء ايضا نحو
 كريدس في كردوس ومفتيح في مفتاح ونحو حبلى وحبراء
 وسكيران للمحافظة على الالفاظ كما عرفت (وان كانت ياء تنق

على حالها كسنديل فيقال منديل (القسم الرابع ما يكون الزيادة غير ماذكر في الاقسام الثلاثة فان كانت في الثلاثي وان كانت واحدة فظاهر لا مكان بناء التصغير منه من غير تغيير نحو مكبرم في مكبرم) وان كانت اثنين ولم يكن احديهما مدة واقعة بعد كسرة التصغير اذ قد علم حاله في القسم الثالث كمفتيح فان كانت احديهما فضلى من الاخرى تبقى الفضلى وتحذف الاخرى كطبلق ومضرب ومغيم ومقيدم في منطلق ومضارب ومغتم ومقدم فان في منطلق مثلاً زيادتين الميم والنون والميم فضلى على النون اذ فاستها مختصة ببناء اسم الفاعل فهي موضحة للمسمى بخلاف فائدة النون فانها عامة في جميع الامثلة ولكون الاول اولى بالابقاء والاطراد زيادة الميم في جميع اسم الفاعل والمفعول) وان لم تكن احديهما فضلى بل تساوت في البناء فالتأني في حذف ايتهمما شئت كقلنسوة فان النون والواو زائدتان ولا مزية لاحديهما على الاخرى (فان شئت حذف الواو وقلت قلنسوة) وان شئت حذف النون وقلت قلنسوة واصله قلنسوة قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها) وان كانت الزيادة ثلثا غير المدة الواقعة بعد كسرة التصغير اذ هي تبقى ابداً كقيدم في مقاديم جمع مقدم تبقى الفضلى من الثلاث فتقول مقيدس في مقيدس فتحذف النون والسين وتبقى الميم لانها فضلى كما عرفت هذا اذ كان الزيادة في الثلاثي وفي الرباعي تحذف غير المدة المذكورة مطلقاً واحداً واكثر له مزية اولا تقول في محر فجم حري فجم يحذف الميم والنون ليكن بناء التصغير وتقول قشعر في مقشعر والمدة المذكورة لا تخل بالبناء كحري فجم في حري فجم

فانه فعيميل (ثم انه يجوز التعويض عن حذف الراء بمدة بعد كسرة التصغير ان لم يكن فيه المدة تقول مغيلم بفتح الراء عن الراء في مغيلم) والفائدة في الحذف والتعويض بمدة ان ذلك غير محلي بالبناء بخلاف بقاء الراء وان كان فيه المدة فلا يمكن التعويض لا شغلا محله بمثله كما تقول حري فجم في حري فجم (واعلم انه اذا ولي ياء التصغير واو كعروة او الف منقلبة كعصا او زائدة كرسالة قلبت ياء وادغمت ياء التصغير فيها فيقال عربية وعصبة ورسيلة وكذلك الهمزة المنقلبة بعد الالف نحو عطاء اصله عطا و فقل عطيو (ثم قلبت الواو ياء لتطرفها فصل عطى ثم حذفت الياء الاخيرة فقل عطى واسود ووجدول في اسود ووجدول فغير لغة فصيحة واذا اجتمع عند التصغير ثلث ياءات في الكلمة حذفتها الاخيرة نسباً على الافصح وجعل الاعراب على ما قبلها اشتغالاً للياءات وحذفت الاخيرة لكثرة طرق التغيير الى الاخر كعطى وقدمر آفا وادية وغوية ومعبة ولاصل اديوية وغوبوية ومعبوية بخذف الالف ليكن البناء تقول هذا عطى رأيت عطيسا ومرت بعطى (وقياس احوى صفة مشبهة من الحوة احى) بخذف الاخيرة غير منصرفة للصفة ووزن الفعل اذ التصغير لا يمنع من اعتباره الى هنا انتهى باب الاسم المفرد المتمكن (واما اذا كان الاسم المتمكن جمعاً) فان كان جمع قلة يصغر على بناءه لقرب القلة من معنى التصغير فتقول في كلب واجمال اكيلب واجيمال ويجوز رده الى الواحد تقول كليبات وجيلات وتقول في الزيدون والهندات الزيدون والهنديات) وان كان جمع كثرة ففي تصغيره مذهبان ولا يجوز تصغيره على بناءه لتنافي الكثرة والتصغير فان شئت رددته الى مفردة

فتصغره ثم يجمعه جمع السلامة اما بالواو والنون كما ترد علمان
الى غلام فتقول غليم وتجمعه على غليمون لكونه مذكرا عاقلا وانما
جاز جمع السلامة مع انه لا يجوز في مكبره لان المصغر كالصفة
كما عرفت في اول الباب ولا تشترط العلمية في جمعه بالواو والنون
واما بالالف والتاء كما اذا اردت تصغير دور تدره الى دار فتصغره
على دوير وتجمعه على دورات على حسب ما يقتضيه الاصول
(وهذا هو المذهب الاول) وان سئت رددته الى جمع قلة مفردة
ان كان فتصغره فتقول غلجمة وادبر برد غلمان ودور الى غلمان ودور
ثم تصغره وان لم يكن لمفرده جمع قلة تعين الرد الى المفرد وتصغره
وجمعه جمع السلامة كما تقول في شعراء ومساجد شوي يعرفون
ومسجيدات ولا يفوت بذلك جمع الكثرة بل يكون استعارة صيغة
القلة للكثرة او تقول لا بأس بفوت معنى جمع الكثرة لان تصغير الجمع
للدلالة على قلة ما يتوهم كثرة (وهذا هو المذهب الثاني) والحاصل
انه ان لم يكن من لفظه جمع قلة يرد الى واحدة ويصغر ذلك الواحد
فان كان ذلك الواحد عاقلا مذكرا للفظ والمعنى جمعه بالواو والنون
بحصول العقل فيه اولا وعروض الوصف بالتصغير كرجيلون
في رجال وان لم يكن عاقلا جمعه بالالف والتاء مذكرا كان نحو
كثيبات في كيب او مؤنثا كقديرات في قدور (وكذا ان اتفق ان يكون
عاقلا مؤنثا للفظ مذكرا للمعنى او عاقلا مذكرا للفظ مؤنثا للمعنى
فتقول في جرحى وحرقى وحمر وعطاش في المذكر جرحيون
واحيمقون واحيمرون وعطيشانون (وفي المؤنث حريمحات
وحيمقات وحيمراوات وعطيشيات يجمع المصغرات جمع
السلامة وان لم يجز في المكبرات (وكذا تقول في حوائض جمع

حائض حويضات وان لم يجمع حائض جمع السلامة وان كان
من لفظه جمع قلة فلك الخباريين رده اليه وتصغيره وبين رده
الى الواحد وتصغيره ثم جمعه جمع السلامة كما في اول (وان لم يكن
له مفرد مستعمل كعباديد يرد الى ما يجوز ان يكون مفردا له مفرد
عباديد يجوز ان يكون فعلا كعبود وفعليلا كعبيد وفعلا
كعبداد واياها كان فتصغره عبيد وعبيدات وجمعه بالواو والنون على
عبيديون وبالالف والتاء على عبيديات كذا في الرضى واما ان كان
الاسم المتكسر اسم جمع فيصغر على بناء اذلا واحدا من لفظه ولانه
يمزله جمع القلة نحو قوم ورهيط في قوم ورهط الى هنا باب القياس
(واما الشاذ فهو اما من جهة اللفظ ومن جهة المعنى اما الذي من
جهة اللفظ فكان نسيان في تصغير انسان وكأنه تصغير انسيان لكن
استغنى عنه بانسان وكعبشيشة في عشييه بابدال الباء الوسطى شيئا
واغلبة واصببية في غلبة وصبية وقياسهما غلبة وصبية وانهما
تصغيران للغة واصببية جمع غلام وصبي جمع قلة (واما الذي من
جهة المعنى فقسمان لان المراد بالتصغير ان يكون الشيء الذي يصغر
عندهم مستصغرا فشدوذا للمعنى (اما لانه ليس المراد الاستصغار
بل قرب الشيء من الشيء كقولهم اصغر منك ولا يستقيم ان يكون
المراد انه صغير لان لفظا اصغر يدل على الزيادة في الصغر وهو مستغن
عن التصغير بهذا المعنى لكنه افاد تقريبا ما بينهما من التفاوت
اذ لو قلت هو اصغر منك لجاز ان يكون اتفاوت بينهما قريبا وبعيدا
وكذا دوين هذا وفوق ذاك (واما لان المراد الاستصغار لكن
لا في المصغر بل في شيء اخر كقولهم ما احسن زيدا فانك قد عرفت
ان معنى التصغير الوصف بالصغر والفعل لا به جمع وصفه بالصغر

واما المعنى تصغير من ينسب اليه الفعل وهو مفعول فعل التعجب
اعني زيدا (واما نحو جيل وكعبت اسمين لطايرين صغيرين
وكعبت للفرس موضوع للتصغير لانه مكبر ثم صغر ثم ان التصغير
قد يكون تصغير الترخيم وهو ان يحذف من الاسم كل الزوائد ثم
يصغر كحميد في محمد واحد ومحمود ولا يبالى بالالتباس شقيا القرائن
(واختلفوا فيه فذهب الفراء انه مخصوص بالعلم فالتقى منه دليل
على ما اتى لشهرته واجاز البصرية في غير العلم ايضا سواء كان المزيد
فيه تاليف او لا وزيادته بالتكرار او لا كدحرج في مدحرج يحذف
الميم وقعبس في مقعبسس (واما قال بعض العرب في تصغير ابراهيم
واسماعيل من بريه وسميع فاما ان يجعل الميم واللام زائدتين
وان لم تكونا من الغوالب في الزيادة في الكلام العربية في مثل
موضعهما فهم جعلوا حكم العجمة غير حكم العربية او يكون
حذف الحرف الاصل شاذ لان تصغير الترخيم شاذ والاعجمي
غريب شاذ في كلامهم فشبهوا الميم واللام الاصلين بحروف
الزيادة لكونهما من حروف اليوم تنسأ وحذفوهما شاذا لاتباع
الشذوذ بالشذوذ (فعلى هذا يكون الهزرة اصلا كما في اصطبل
فيكون تصغيرهما على بريهم وسميعيل يحذف الهزرة وهما
المشهوران شاذ ايضا (والقياس ما قال المبرد اميره واسمع وتصغير
الترخيم شاذ قليل كذا في الرضى (واما الاسماء الغير المتمكنة اى
المبينة بناء لازما فهي قسمان قسم يصغر لكن بخلاف تصغير
التمكن وقسم لا يصغر (اما الاول فيمض الاسماء الاشارة
والموصولات فتزيد قبل اخرها ياء وبعد اخرها الفاء فتقول في ذواتنا
ذيانا بقلب الالف ياء والادغام لان البناء بمنزلة الكسرة وانما

زيدت

زيدت الالف بعد الاخر عوضا عن ضم الصدر (واختص الالف
لان هذه الاسماء مبنية وبسكون الاخر هو الاصل في البناء فناسب
ان يوتى بلازم السكون دائما وانما اتى بالياء ثانية لانه لما لم يضم
الصدر لم يمنع وقوع الساكنة بعد الحرف الاول (ولا يصغر ذى
وذه لثلاثا يلبس بتصغير المذكر والاستغناء بتصغيرنا (ونقول
في الذى والى اللذيا واللتيا بفتح اللام وتشديد الياء والاولى
ياء التصغير وفي اللذان واللتان واللذيان واللتيان (وفي الذين
الذيون لانه لما زيدت الف عوض قبل النون صار اللذان
فالتبس بالثنية فابدل فحة الياء ضمة والالف واوا ونقول
اللييات برد جمع التى الى الواحد وتصغيره ثم جمعه جمع السلامة
واما ثمة وهما ومن وما وذو الطائفة فلا تصغر (واما القسم
الثاني فكا الضمائر لا تصغر لان التصغير ككسرها كالصفة
والضمائر لا توصف واين ومتى ومن وما اما للشبه بالحرف
والحرف لا يوصف فلا يصغر واما لانها على وجه لا يمكن
تصغيرها وكعبت للاستغناء بتصغير المكان ومنه الاستغناء
بتصغير مذ وكذا لا تصغر بعض الاسماء المربكة كع لتعذر بناء
فعل وغير لتوغله في معنى الحرف وحسبك لما فيه من معنى الفعلية
والاسم العامل عمل النعل حال عمله فلا تقول هذا ضو يرب زيدا
ويجوز في غير وقت عمله لعدم قوة معنى الفعل فيه حينئذ
(فان قيل المصغر فيه معنى الوصف فلم يعمل الرفع كما يرفع
سائر الاوصاف من الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمنسوب
(قلنا ان ما يرفع الصفات والمنسوب من الضمير والظاهر اصحابها
الخصوصة التى لا تدل الفاظ الاوصاف عليها اذا الصفات لم توضع

لموصوفات معينة بل صالحة لكل موصوف فان حسن في قولك
رجل حسن لا يدل على رجل فيرفع ضميره وكذا لا يدل على وجهه
في قولك رجل حسن وجهه فيرفعه والموصوف المخصوص
في رجل مداول عليه بتركيب هذا اللفظ مع الوصف فلا يحتاج
الى رفع ما هو موصوفه حقيقة (وبالجملة ان الصفات ترفع
بالفاعلية ما هو موصوفها معنى والمصغر موصوفه مفهوم من
لفظه فلا يذكر بعده كما لا يذكر قبله (فلما لم يعمل في الفاعل وهو
اصل معمولات الفعل لم يعمل في غيره من الظروف والحال ونحو
ذلك ذكره نجم الأئمة الرضى الى هنا ينتهى باب التصغير على
التفصيل ولنذكر اجمالاً مناسباً للمقام به ينظم الكلام احسن
النظام وان داخلاً في تفصيل المرام توسلاً الى انشاء السلام
عند اختتام الكلام (فنقول وبالله التوفيق (اعلم ان تصغير
المصدر قد عرفت من المصنف وتصغير اسم الفاعل نويصر
بضم النون وفتح الواو المنقلبة من الف اسم الفاعل وسكون الباء
وكسر الصاد وتصغير اسم المفعول منيصر بضم الميم وفتح النون
مع سكون الباء وكسر الصاد وبعدها ياء منقلبة عن واو المفعول
وتصغير اسم الزمان والمكان والمصدر الميم واسم الآلة منيصر
كتصغير اسم المفعول لكن بلا ياء بين الصاد والراء وتصغير
بناء المرة والنوع نصيرة كتصغير المصدر لكن بزيادة تاء في الآخر
مع فتح ما قبلها وتصغير مبالغة اسم الفاعل اعني نصار نصيصر
بضم النون وفتح الصاد الاولى وكسر الثانية بينهما ياء التصغير
وبعد الثانية ياء منقلبة عن الف المبالغة وتصغير اسم المنسوب
كتصغير المصدر بزيادة ياء النسبة في آخره نحو نصيرى (قيل

ولا

ولا يجيء في غير ما ذكر الاعلى سبيل الشذوذ نحو اصغير في تصغير
اسم التفضيل لان اصغير يدل على الزيادة في الصغر فلا حاجة
الى التصغير واحسنه في تصغير فعمل تعجب لان الفعل لا يصح
وصفه بالصغر انتهى وقد مر فتذكر ولا تغفل (فان قلت
لم قدم المصغر على المنسوب وهو قوله (نصري) قلت لان الاول
اكثر الاستعمال ولانه قليل اللفظ ولان الزيادة فيه بين العين
واللام ولان اوله قليل في اللفظ اصغر المخرج تضم الشفتين
بخلاف اول الثانى لان الفتح يوسع اللفظ فتح الشفتين وقدم
في الحاشية اسم منسوب مفرد مذكر معنسى يردم ايمكه منسوب
برار (والمنسوب في اللغة مفعول من النسبة او النسبة وفي الاصطلاح
هو اسم الحق آخره ياء مشددة ليدل على النسبة الى المجرد عنها
فقولنا اسم لان النسبة مختصة بالاسم لا تجرى في الفعل والحرف
صرح به في الرضى وهو بمنزلة الجنس بقولنا الحق آخره ياء يخرج
ما لم يلحق آخره شئ اولحق غير الباء كرجل ورجلان وبقولنا مشددة
يخرج نحو غلامى ياء الاضافة وبقولنا ليدل على نسبه الى المجرد
عنها الى عن الباء المشددة يخرج ما لحق آخره ياء مشددة اما للوحدة
كرومى وروم وزنجى وزنج اولها مبالغة كاحرى ود وارى اولحقه
لامعنى كبروى وكرسى (فلا يقال لهذه الاسماء منسوب ولا يائها
ياء النسبة وذلك كما يقال تاء ثمرة للوحدة وعلامة المبالغة وغرفة
وظلمة لامعنى بل للمجرد التاء ائيت اللفظى (فان قلت هذا التمر يف
يقضى ان يكون المنسوب هو المنسوب اليه وايضا ما لحق آخره
ياء مشددة لا يدل على نسبه الى المجرد عنها لانها واحد (قلت
لا يصدق على المنسوب اليه انه ياء على نسبه الى المجرد عنها

مطابق
نصري

فانه هو المجرد عن الياء واذا لم يصدق ما ذكر في تعريف واحد هما
على الآخر فكيف يكون احدهما هو الآخر اثم من البين ان المراد
بما الحق اخره ياء مشددة هو المركب من المنسوب اليه ومن الياء
المشددة والمجرد عنها هو المنسوب اليه فقط فظهر انهما ليسا
واحد او ضمير ليدل في التعريف عائد الى اللاحق (وان قرأت بالتاء
فيعود الى الياء المشددة بل الحق انه عائد الى المجموع المركب
من الياء ومن المنسوب اليه فتدبر) وانما سمي منسوباً لانه يصير
المجموع المركب بسبب علامة النسبة وهي الياء المشددة شيئاً
منسوباً الى المجرد عنها والاولان الشيء ينسب بذلك المركب الى المجرد
عن الياء (واعلم ان الغرض من النسبة ان يجعل المنسوب من
آل المنسوب اليه او من اهل تلك البلدة او الصنعة وقائدها فائدة
الصفة وانما احتاجت الى علامة لانها معنى حادث كالتثنية والجمع
فلا بد لهما من علامة تدل عليها وكانت من حروف الالف لحقتها وكثرة
دورها ولحققت بالآخر لانها بمنزلة الاعراب من حيث العروض
فوضع زيادتها هو الآخر او قياساً على ياء الاضافة واختصت الياء
لحقتها من الواو ولم يلحق الالف لئلا يصير الاعراب تقديرية
ولان النسبة في معنى الاضافة فان قولنا رجل بغدادى في معنى
رجل مضاف الى بغداد والياء قد تقع مضافاً اليها نحو غلامى
وانما شددت لئلا تنسب بياء المتكلم) ثم اعلم بان الاسم المنسوب
يدل على ذات مبهمة موصوفة بصفة معينة وهي نسبة المجرد
عن الياء كالصفات يحتاج الى موصوف فيخصص تلك الذات
هو او متعلقه ولكنه غير مشابه بالفعل لفظاً فلذا لا يعمل الا في
مخصص تلك الذات المبهمة سواء كان ذلك مضمراً او مظهر

وسواء

وسواء كان موصوفاً او متعلقاً نحو مروت رجل هاشمى ورجل
بصرى جاره فيرفع في الاول ضمير الموصوف وفي الثاني متعلقه
مثل سائر الصفات ولا يعمل في المفعول به اذ هو بمعنى اللازم اى
منسوب او منسوب ولا في غير المخصص الا في الطرف اذ يكفيه
رايحة الفعل نحو انا قرشى ابدأ فظهر ان المنسوب فيه معنى الصفة
فهو مشابه باسم المفعول ومؤول به فمضى رجل هاشمى رجل
منسوب الى الهاشم ولذلك يتصرف بستة امثلة ويجمع جمع
السلامة كاسم المفعول ذكره نجم الائمة وغيره (فيقال نصرى
نصريان نصر يون نصرية نصريتان نصريات وبصرى
بصريان بصريون بصرية بصريتان بصريات) ويجمع
الرابع منه جمع التكسير بحذف ياء النسبة وتعويض تاء التانيث
نحو اشاعة ومهالبة ومشاهدة في جمع اقصى لاشعش ومهالبي
ومشهدى وانما حذفت الياء في الجمع الاقصى حذفاً لازماً لثقله
لفظاً ومعنى والتاء اخف من الياء المشددة وبينهما تناسب كما مر
فاختيرت للعوض (فان قلت اسماء الزمان والمكان والآلة ايضا
تدل على ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة اذ معنى المضرب
زمان او مكان يضرب فيه ومعنى المضرب آلة يضرب بها فها
ترفع ما يخص تلك الذات او ضميره فيقال صمت يوماً معطشاً اى
معطشاً هو او صمت يوماً معطشاً نصفه (قلت قد عرفت فيما مر
ان اقتضاء الصفات والمنسوب للمخصص وضعى بخلاف الآلة
واسمى الزمان والمكان فانها وضعت على ان تدل على ذات
مخصوصة هي الزمان او المكان او الآلة موصوفة بوصف معين
فلا تحتاج الى مخصص فلا ترفع ولا تنصب شيئاً لان النصب

في الفعل الذي هو الاصل في العمل بعد الرفع فكيف في فروعه
وقد سبق تحقيق البحث (ثم ان النسبة طرقت الى الاسم لتغييرات
شئ لتغيره من مدلول الى مغاير له الا ترى ان قولك دمشق اسم
للبدة ودمشق للرجل المنسوب الى دمشق ومن حال الى حال حيث
كان عربا عن الباء فقارنها وكان اعرابه على ما قبلها فصار
عليها وتلك التغييرات على ضربين جارية على القياس المطرد
ومعدولة عن ذلك (اما القياسية فنقول الاسم الذي يراد
النسبة اليه اما جمع اولا وغير الجمع اما مركب او غير مركب وغير
المركب اقسام خمسة (القسم الاول) ما فيه التاء وعلامة
التثنية (فنقول يجب حذف تاء التانيث سواء كان علما او لامؤنثا
حقيقيا اولا وسواء كانت التاء عوضا او لا لانك اذا نسبت رجلا
الى ضاربة فلو ابقيت تاء التانيث لكانت مؤنثا لذكر (ولا يردان
التاء لتانيث المنسوب اليه لا لتانيث المنسوب) لان المراد انهم
استكروا اثبات التاء في صفة المذكر (وايضا يلزم اجتماع
التانيثين في نسبة مؤنث الى مؤنث نحو امرأة بصرية واستكروا
ايضا وقوع تاء التانيث في الوسط (ثم بعدما حذفت تاء
التانيث وادخلت باء النسبة وقع الاسم صفة لمؤنث وجب
ادخال التاء نحو امرأة بصرية وهذه التاء غير تلك التاء (وكذا
يحذف علامة التثنية اذا لم يسم بهما نحو ضاربي في ضاربان
وضاربين لان المعنى يحصل بالنسبة الى المفرد فتقع الزيادة
ضايعة) وايضا يجمع على الكلمة اعرابان احدهما بالحرف
والاخر بالحركة وعلامتان متساويتان في نحو مسلمانيان
ومسلمونيون ومختلفين في نحو مسلمانيون ومسلمانيات ومسلمونيان

ولان النون تدل على تمام الكلمة وبقاء النسبة كالجزء منها فلا تجتمعان
(واما اذا سمي بالتثنية فان اعرابه اعراب المفردات ثبتت
العلامة لانك اخرجتها عن الاحكام التي كانت لها فكانها الغير
التثنية فلم تكن للاعراب كما في عمران وسكران وان اعرابه في
الاعراب على ما كان عليه تحذفها لان احكامها باقية حيث
(القسم الثاني) اسم فيه كسرة بحيث اذا نسب الى ذلك الاسم
يجمع مع بقاء النسبة كسرتان او اكثر (وضبطه انه اما ان يكون ذلك
الاسم على ثلاثة احرف او اكثر) والاول اما ان يكون لامه حرف
علية وسيمى في القسم الثالث اولا وحيث كان فاءه ايضا
مكسورا كابل (فهم من يفتح العين الخفة المطلوبة في الثلاثي
وضعا) ومنهم من يبق الكسر لان اللسان يعمل في جهة واحدة
فلا يشغل وان لم يكن مكسورا ففتح عينه وجدت فيه تاء التانيث
كشقرى في شقرة او لم توجد كشرى في شر كراهة توالي اليائين
والكسرتين مع قلة حروف الكلمة (والثاني فان كان على اكثر من
اربعة كقذع لم يستخرج لم تغير الكسرة (وان كان على اربعة
احرف) فان لم يكن قبل الحرف المكسورا وبعده حرف لين فان
كان الحرف الثاني متحركا لم تغير الكسرة ايضا (وان كان ساكنا
فالا فصح بقاء الكسرة فنقول ثعلبي (ومنهم من يفتح وان كان بعد
الحرف المكسور حرف لين فيكون على وزن فاعيل وفعيلة ولا عبرة
بالتاء ولندكر حكم فاعول كغفور وفعيل على وزن المصغر وفعولة
كصبورة وفعيلة بزيادة التاء على وزن المصغر (فنقول ذلك الاسم
ان لم يكن معتل اللام تحذف منه الباء والواو وتبدل الكسرة
بضممة فتحة من فعيلة بكسر العين، فعولة دون فعيل بكسر العين

وفعلون فتقول في حنيئة وشنوة حنفي وشنئي وفي حنيف وشنو
حنيف وشنو فرقا بينهما والمؤنث اولى بالحذف هذا اذا كان الاسم
صحيح العين وغير مضاعف واما المعتل العين فلم يفرقوا فيه فقالوا
طويل في طويل وطويلة وقوي في قوولة (وكذا المضاعف
كشديد وحروري في المذكر والمؤنث) وكذا يحذف الياء من
فعلية بالضم فالفتح غير مضاعفة تقول في جهينة جهني وفي عينة
عيني فلا يشترط فيها صحة العين (واما المضاعف فلا يفرق فيه
تقول في خبيب وخبيبة خبيبي باثبات الياء لان حذفها يؤدى الى
الثقل ان لم يدغم والى زيادة التغير مع اللبس او ادغم (وان كان
ذلك الاسم المعتل اللام ففي فعيل وفعلية وفعل وفعلية تحذف
الياء الاولى وتقلب الاخيرة واواوي يفتح ما قبل الاولى كما في غمر تقول
غنوى في غني وغنية وقصوى في قصي وقصية واموى بضم
الهمزة في امي وامية واموى بفتح الهمزة شاذ (وجاء امي باربع
ياآت اذ لبس قبلها كسرة ولم يجرى غنى باربع ياآت لكرهه اجتماع
الياءات مع الكسرتين (وحكم نجبة مثل حكم غنية وان كانت تفعلة
لا فعية تقول تحوى (واما فعملون فهو بالواوين اتفاقا نحو عدوى
في عدو (واختلف في فعولة كعدوة (فقال المبرد بالواوين ايضا
فلم يفرق بين المذكر والمؤنث (وقال سيبويه عدوى يحذف احدهما
وفتح الدال للفرق كما في الصحيح (هذا الذي ذكرناه اذا كان
حرف لين بعد الحرف المكسور (واما اذا وقع قبله فان لم يكن
الحرف المكسور حرف علة بحيث يجب الادغام (فان كان آخره
حرف علة كالفاضي فيأتى حكمه في القسم الثالث (وان لم يكن
ينسب اليه كما هو كالمى وقائلى وعاورى (وان كان الحرف المكسور

حرف

حرف علة كذلك يحصل ياء مشددة لا محالة كسيد وميت تحذف
الياء الثانية تقول سبدي وميتي ولم تحذف الاولى للزوم الثقل ولم
تقلب الثانية الفا وزيادة التغير مع اللبس لو انقلبت وحكم نحو مهميم
مما زاد على اربعة احرف حكم سيد تقول مهممي يحذف الياء الثانية
اسم فاعل من هيم (القسم الثالث) ما يكون آخره حرف علة
(فهي ان كانت الفاقان كانت ثلاثة تقلب واوا سواء كانت منقلبة
عن واوا وياء لانها ان كانت واوا فظاهرا كعصا وان كانت عن ياء
كرحى قتلا يجمع الكسرة والياءات تقول عصوى ورحوى (وان
كانت رابعة فان منقلبة فالاحسن ابدالها واوا سواء كانت من الواو
او من الياء كلهوى في ملهى من اللهو ومرموى في مرمى من الرمي
ومعزوى في معي ويجوز حذفها كرمى لانه لم ينقص بحذفها عن اقل
الاصول (وان لم تكن منقلبة فان كان الحرف الثاني من ذلك الاسم
ساكنا ككيلي يجوز فيه الحذف ككيلي لانها زائدة ويجوز قلبها واوا
تشبيها بملهى فيقال حبلى ودينوى وقلبها واوا مع زيادة الالف
قبلها تشبيها لها بالالف الممدودة فيقال حبلاوى ودينساوى
كبحراوى كما سيأتى وان كان الحرف الثاني متحركا لم يجوز الا الحذف
كحمرى في حمرى لان حركة الحرف الثاني بمنزلة حرف آخر فالالف
فيها في حكم الخامسة فتحذف مثلها (ومما ينبغي ان يعلم المراد بالمنقلبة
ما كانت منقلبة عن حروف اصلي فالف الحاق وان كانت منقلبة عن
الياء حكمها حكم الف التانيث فيجوز في مغزى ومغزوى تشبيها
بالمنقلبة عن الاصل كلهوى ويجوز مغزى تشبيها بالف التانيث
ككيلي ومغزواوى كحبلاوى (وان كانت الالف خامسة كرامى مفعول
من المرامات او سادسة كقبعثرى فالحذف لا غير لطول الاسم

قال المولى فخر الدين الخار بردى فقول العامة مصطفى خطأ والصواب مصطفى هذا حكم الالف (وان كانت حرف العلة التي في آخر الاسم ياء او واو او اما مخففتان او مشددتان) فالواو المخففة لا يكون ما قبلها الساكن الا لزم الانقلاب في الفتح فلا يكون مما نحن فيه (وابس في الكلام اسم ممكن في آخره واو قبلها ضمة او كسرة) واما الياء المخففة فاما ان يكون ما قبلها متحركا وساكنًا وتلك الحركة لا تكون الا كسرة وتلك الياء المتطرفة المخففة المكسورة ما قبلها اما ثالثة او رابعة او خامسة او سادسة فان كانت ثالثة قلبت واو تقول عمروى في عم من عمى عليه اذا التبس ورجل عمى القلب اى جاهل وشجوى في شج من شجى اذا حزن (وان كانت رابعة فذهب من يذهبها فيقول قاضى وهو الافصح ومنهم من يقلبها واو او يفتح ما قبلها فيقول قاضوى وهذا ان القسم قد وعدنا بانهما في القسم الثانى) وان كانت خامسة يجب حذفها ثم ان لم يكن قبلها ياء مشددة كما في مشت فظاهر (تقول مشتى) وان كانت كمجى اسم فاعل من حبى بحبى واصلة محبى اعلى الاخيرة اعلال قاض فان شئت خذفت الخامسة فقط فتقول محبى باربع ياءات كامبى كما سبق (وان شئت خذفت الرابعة ايضا وقلت الدائمة واو فتقول محوى كاموى) والحاصل يجوز الوجهان (قال ابو عمرو والشانى اجود) وقال المبرد بل الاول اجود (وان كانت سادسة فالحذف ايضا كما سبق) وان كان ما قبل الواو والياء المتطرفتين المخففتين ساكنًا (فاما ان يكون ذلك الساكن صحيحا او الفاء اذا الواو والياء يأتى حكمهما في المشددتين) فان كان صحيحا ففساؤه اما مفتوح او مكسور او مضموم وعلى

التفادير فاما مذكر او مؤنث فاختلف في مثل ذلك (قال سيبويه النسبة اليه كما هو من غير تغيير غير حذف الياء من المؤنث فيقال في ظى وظيفية ظبى) ووافقه يونس فيما لاء فيه واما ما فيه تاء فقال ظبوى وعزوى في ظبية وعزوة قياسا على عمروى في عم وهذا القياس بعيد (وكان الخليل يعذره في ذوات الياء دون ذوات الواو لوجهين احدهما انه حمل ظبيا عليه لثلاث يجمع الياءات والثاني انه قد جاء مثل ذلك في الياء كزنى في بنى زينة وقروى في القرية) وسبويه ان يجب عن الاول بان اجتماع الياءات وان كان مسندها لكن السكون يجبره (وعن الثانى بانه شاذ لا يحمل عليه ويدوى بفتح الدال شاذ عندهما والقياس السكون لايه منسوب الى البدو بلا تاء) ثم انه يفهم من كلام نجم الائمة ان الاختلاف المذكور فى الثلاث حيث قال ان كانت الياء ثالثة والساكن قبلها حرف صحيح فلا يخلو من ان يكون مع التاء كظبية او مجردا عنها كظبى والمجرد لا تغيير فيه اتفاقا لحصول الخفة بسكون العين وصحتها (واما الذى مع التاء فسبويه والخليل ينسبان اليه بلا تغيير سوى حذف التاء فيقولان ظبى وقبى في ظبية وقبية) وكذا فى الواو وعزوى وعروى ورشوى بسكون عين جميعها فى النسبة الى عزوة وعروة ورشوة (وكان يونس يحرك عين جميع ذلك واو ياء كان او ياءا بالفتح اما فى الياء فلخفة الكلمة بقلب الياء واو او خص ذلك بالثلاثى ذى التاء (واما الفتح فى الواوى فحلا على الباقى هذا كلامه وان كان الساكن قبل الواو والياء المذكورتين الفاء فان كان الاسم ثلاثيا فذلك الالف منقلبة عن العين لا محالة لازمة فلذا قلب

الياء بعدها همزة في غير النسبة كراية وراى وآية وآى وغاية
وغاى وغيرها مما لا يكون تاء التانيث فارقة بين الواحد وغيره
فالاقيس ترك الياء بحالها تقول راى وآى وغاى كظيى يجوز
راى وآى وغاى بالهمزة (ويجوز آوى بقلب الياء واوا
وان كان الاسم غير ثلاثى فان كانت الواقعة بعد الالف ياء قلبت
همزة فيقال سفاى في سقاية (قال الجار بردى ولو قلبوها واوا
لم يبعد كما فى رداوى) وسيمى وان كانت واوا بقيت فيقال شقاوى
في شقاوة هذا الذى ذكرناه من التفصيل اذا كانت الواو والياء
المنطرتين مخففتين (واما المشددتان فاما بعد الحرف الاول
او الثانى او الثالث او الرابع (ففى الاول ترد الياء الاولى الى اصلها
ان منقلبة وتفتح وتقلب الثانية واوا فيقال فى طى طوى
وفى حى حوى وتبقى الواو المشددة على حالها فيقال دوى
وكوى فى الدو وهو البادية والكوة ثقب اليب (والثانى قد تقدم
فى القسم الثانى كغنى وعدو) وفى الثالث فى الواو المشددة كغزو
والظاهر ان النسبة اليه مغزوى كذا قال الجار بردى (وفى الياء
المشددة والاخيرة اصلية كرمى وجهان حذف احدهما وقلب
الآخرى واوا كما فى غنى يقال مرموى حذفهما معا كما يقال مرمى
والاختلاف بين المنسوب والمنسوب اليه بالتقدير (وان كانت
الاخيرة زائدة ككرسى حذفنا معا فيقال كرسى والاختلاف
بالتقدير (وفى الرابع حذف المشددة رأسا كبخانى اسم رجل
تقول فى النسبة بخانى ايضا وفى الشافعى شافعى ايضا والشافعى
خطا (القسم الرابع) ما آخره همزة بعد الف فهى اما التانيث
او اصلية او منقلبة عن اصلى او عن حرف الحاق (فان كانت

للتانيث

للتانيث قلبت واوا كحمر اوى فى حراء وشذ صنعانى وبهرانى
فى صنعاء اليمن وبهراء اسم قبيلة والقياس صنع اوى وبهر اوى
ومن العرب من يقوله (فابدلوا من الهمزة النون لان الالف والنون
تشابهان بالى التانيث) وكذا شذ روحانى بفتح الراء فى النسبة
الى روحاء وهو بلد والكلام فيه كما فى صنعانى وبضم الراء
فى النسبة الى الملايكة والجن ويقال لهما الروح للطافهم
واستارهم عن الناس وزاد وا الالف والنون فرقا بينهما وبين
المنسوب الى روح الانسان (قال ابو عبيدة تقول العرب روحانى
لكل ما فيه الروح من الناس والجن والدواب) وان كانت الهمزة
اصلية ثبتت على الاكثر تقول فى قراء وهو الرجل المتنسك قرائى
ومنهم من يقلبها واوا (وان كانت منقلبة عن اصلى ككساء ورداء
اصلهما كساو ورداى) او عن حرف الحاق نحو علباء مصب
العنق والهمزة فيه منقلبة عن ياء زينت الحاق فقلبها وجهان
الابقاء تشبيها بالاصلية وقلبها واوا تشبيها بالهمزة التى للتانيث
(القسم الخامس) ما يكون على حرفين بحذف الفاء او العين
او اللام والمراد بيان ما يرد وما لا يرد عند النسبة من ذلك الاسم
وذلك على ثلاثة انواع (النوع الاول) ما يجب فيه الرد وهو
صنفان الاول ان يكون متحرك الاوسط فى الاصل والمحذوف
لامه ولم يعوض عن المحذوف همزة وصل كابوى واخوى
وستهى فى ست اصله ستة وهو الاست وانما وجب الرد لانهم
لو لم يردوا اخلوا بالكلمة بسبب حذف اللام وحركة العين
لان الحركة الآن انما هى لاجل ياء النسبة مع ان المحذوف لام
وهو قابل للتغيرات لا يقال هذا منقوض بدمى ودموى مع

ان ما متحرك الاوسط في الاصل والمحذوف لام ولم يعوض
همزة وصل لانا نقول هو في الاصل فعل يسكون العين عند
سيويه والاخفش نعم عند المبرد يفتح العين لكنه ضعيف
واختلف في اخت و بنت قال سيويه كاخ وابن لان التاء تحذف
في النسبة فيقال فيهما اخوى و بنوى فعلى هذا يقال في كلتا
كلوى لان اصله على المختار كلوى كفعلى بكسر فسكون
وبقصر ابدل الواو تاء اشعارا بالتأنيث ولم يكتف بالالف لانها
تنقلب ياء بالنصب والجر فاذا نسب اليها وجب حذف التاء
ورد الواو التي ابدل عنها التاء كما في اخت و بنت وحذف الالف
كراهة اجتماع الواوين او قلبت واو والياءات او قلبت ياء وانما
وجب حذف التاء كما حذف تاء العوض في اخت و بنت وقال
يونس يجب ابقاء التاء في اخت و بنت لانها عوض عن المحذوف
فكانها اصل فيقال اختى و بنتى ويجب ان يعلم ان النسبة الى ابنة
ابن و بنوى اتفاقا اذ التاء فيها ليست بعوض كاء بنت حتى يبقيا
يونس (وعلى مذهب يونس تكون النسبة الى كلتا كانه نسبة
الى حبل بالوجوه الثلاثة كما مر لان التاء عنده كالاصل) هذا
كلمة على قول من يقول وزن كلتا فعلى (واما على قول من يقول
التاء للتأنيث غير عوض وان الالف لام وزنه فعمل فقياس
النسبة حينئذ كلنوى وهذا القول ليس بشيء اذ لا يعرف فعمل
ولا يكون تاء التأنيث متوسطة (الصنف الثاني ان يكون
المحذوف فاء وهو مثل اللام كشبه اصلها وشية يرد المحذوف
ويجب فتح الشين وتقلب لامها واوا فيقال وشوى (واتجار
الاخفش وشيى بالسكون على الاصل كما في وحي والفرق

ان الواو في وحي مفتوح بخلاف وشيى (النوع الثاني) ما يمنع
فيه الرد وهو ايضا صنفان (الاول ان يكون لامه صحيحة
والمحذوف الفاء كعدة اصلها وعدة فيقال عدى (وانما امتنع
الرد لانه لو رد فلما ان لا يفتح العين فيلزم بقاء الواو مع موجب
الحذف او يفتح فيكون التحريك من غير موجب مع ان المحذوف
غير اللام التي هي محل التغيرات) وكذا زنى في زنة اصلها
وزنة وجاء عدوى في عدة وليس هذا ردا للقاء المحذوف
والا لوجب ان يقال وعدى بل هو كالعوض عن المحذوف
(والصنف الثاني ان يكون اللام صحيحة والمحذوف العين
كسهي في سه والاصل سته) وانما لم يرد فرقا بين النسبة الى ما
حذف منه اللام وبين النسبة الى ما حذف منه العين ولم يعكس
لان اللام محل التغير فهو اولى بالرد (النوع الثالث) ما يجوز
فيه الامر ان اعنى الرد وعدمه وهو ثلاثة اصناف وحكم اكل
جواز الامر ين (الصنف الاول المحذوف اللام وسكن وسطه
اصلا ولم يعوض همزة وصل كعد والاصل غدو فان شئت
رددت المحذوف لان اللام قابل للتفسير وان شئت لم ترد لان
اصله سكون العين فلا يلزم من عدم الرد اخلال بالكلمة بخلاف
اخ واب كما مر تقول غدوى وابو الحسن الاخفش يسكن ما
اصله السكون كعد لانه لما رد مع ان اصله السكون صار كعد و
فكما يقال فيه عدوى فكذا يقال عدوى بالسكون واما من
لم يسكن فيقول ان التغير في غد حال النسبة وقع واو لم تكن
في اخر المنسوب اليه وقبله سكون مثله طووى في طى فكسا يفتح
في طووى فكذا في غدوى لكن مذهب الاخفش اقبس ذكره

الجار يردى (الصنف الثاني المحذوف اللام المتحرك الوسط
وعوض فيه عن المحذوف همزة وصل كابن اصله بنو فان شئت
حذفت الهمزة ويكون حكمه حكم اب تقول بنوى (وان شئت
ابقيتها وقلت ابني ولا يجوز ابنوى لاجتماع العوض والمعووض عند
الصنف الثالث المحذوف اللام الساكن الوسط مع تعويض
همزة وصل ايضا كاسم اصله سمو فنقول اسمى وسموى وهذه
اوان الفراع من باب غير المركب والشروع في باب المركب
* فنقول وبالله التوفيق هو اما اضافى او غير اضافى وغير
الاضافى ينسب الى صدره ويحذف الثاني الاستئصال كبعلى
فى بعلبك وتابطى فى تابط شرا وخسى فى خسة عشر علما واتى
اوشوى فى اثني عشر علما كما سمي اوشوى فى اسم ولا ينسب الى
العدد المركب عددا لان الجزئين مقصودان فى النسبة اليهما يشقل
ويحذف احدهما اختلا المعنى بخلافه علما فكان الثاني كذا التأنيث
واما الاضافى فان قصد الواضع بالثاني مدلولاً مقصوداً ثم اضاف
اليه الاول حذف المضاف كزبيرى فى ابن زبير قال زبير مقصودا
بمدلوله ونسبته الابن اليه وككنى الاطفال كعمروى فى ابى عمرو لان
اصل الكنى القصد الى الثاني وانما اجرئت فى الاطفال تفعالا
وان لم يكن الثاني مقصودا كذلك حذف المضاف اليه كعبدى
وامرئى فى عبد مناف وامرء القيس لانه لم يقصد المناف والقيس
واضافة عبد وامرء اليه فنزل منزلة بعلبك (وجاء منافى
فى عبد مناف خوف اللبس) وتقول فى ذات مال ذوى كعصوى
(وقولهم ذاتى خطأ لانه بعد حذف تاء التثنية ردت الى اصله
وهو ذوى كعصا) الى هنا ينتهى باب المركب * ثم انشروع فى الجمع

مطبوع
الاسم المركب

وطا
الجمع

فتقول

فتقول هو اما صحيح مذكر او مؤنثا حكمه حكم التثنية من غير
فرق وقد عرفت حكمها فى القسم الاول من المفرد تقول ضارى
فى ضاربون وضاربات اذا لم تسم بهما (واما مكسر فهو اما باق
على معنى الجمعية فيرد الى الواحد لحصول الغرض من النسبة
الى الجمع به وهو الدلالة على ان بينه وبين هذا الجنس ملازمة
تقول فى النسبة لمن يعلم علم الفرائض فرضى ولمن يكثر النظر
فى الصحف صحفى بفتحين وفرائضى وصحفى بضمين خطأ ذكره
الجار يردى وغيره (واما منقول الى العلمية فينسب الى لفظه تقول
فى مساجد علما مساجدى وفى الانصار انصارى وكذا فى الافاق
آفاقى وان قال فى المغرب الصواب افقى لان الجمع بالاستتعار وغلبة
الاستعمال يأخذ حكم الاعلام (واما الاعرابى فلكونه فى مجرى
قبيلة وايضا ليس يجمع للعرب لانه سكان البوادي من العرب
والعرب غير العجم ساكن الحضر والبادية فلو كان جماله لكان
المفرد اعم من جمعه وهو محال (واعلم انه اذا لم يكن الجمع واحد
كعباديد ينسب الى لفظه فيقال عباديدى لانه ليس رده الى فعلول
او فعليل او فعلال او من رده الى الآخر بخلاف التصغير لان تصغير
الكل واحد وايست النسبة الى الكل واحدة وكذلك لا يرد الجمع
الذى ليس على لفظه واحده الى واحد نحو محاسنى فى محاسن
جمع حسن فكانه لا واحد له (وقيل يرد فيقال حسنى) وان كان
واحد الجمع جمعا ايضا وله واحد نسب الى واحد واحده ثم
اعلم بان نحو بخانى جمع يفتح غير منصرف وكذا اذا سمي به كما
سمى بمصايح لكن اذا نسب اليه بعد التسمية وما فى حكمها من
الغلبة صرف لان باء النسبة ليست من بنية الكلمة ومن ثم قالوا

بما يشهد به الياء وتخفيفها متصرفا ثم ما ذكرنا من اول باب
النسبة الى هنا انما هي التغيرات القياسية ولذا ذكر الغير القياسية
تكميلا للبحث وتبيها له وقدمت في البعض منها كصنعاني وغيره
ولذا ذكر البواقي (فنقول قالوا في العالبة اسم موضع بقرب المدينة
علوى كانه منسوب الى العلوى ضد السفلى والقياس على وهو الاصح
او علوى وكذا بدوى في البادية (وفي بصرة بصرية بكسر الباء
لان البصرة في اللغة حجارة بيض وبها سميت البصرة البصر
بكسر الباء بلاتاء بمعنى البصرة بالتاء وفتح الباء فلما كان قبل العملية
بكسر الباء مع حذف التاء ومع النسبة يحذف التاء كسرت الباء
(وقيل كسرت في النسبة اتباعا لكسر الراء ويجوز بصرية بفتح
الباء على القياس (وقالوا دهرى بضم الدال لاجل المسن فرقا
بينه وبين الدهرى من اهل الاحساد (وفي السهل ضد الحزن
سهلى بضم السين فرقا بينه وبين المنسوب الى سهل اسم رجلى
(وفي الشتاء شتوى بسكون التاء وقال المبرد شتاء جمع شتوة كتحاف
جمع صحفة فعلى هذا يكون سكون التاء على القياس لان الجمع يرد الى
واحد وهو بسكون التاء (وقيل افقى بفتحين في الافق لانهم قالوا فيه
افقى بضم الهزة وسكون الفاء وهو مخفف الافق كعنى وعنق
ومن ثم جوزوا اشتراك الفعل والفعل في كثير من الاسماء كالجم والجم
والعرب والعرب والسقم والسقم (وقالوا يمان وشام وتهام ولا رابع
لها والاسم يمانى وشامى وتهمى والتهم تهامة فحذفت في الثلاثة
احدى يائ النسبة وابدل منها الالف (وجاء يمانى وشامى على الاصل
(وجاءت يمانى بكسر التاء وتشديد الياء منسوبا الى تهامة (وجاء
يمانى وشامى كانهما منسوبان الى يمان وشام المنسوبين بحذف ياء

مطل
نسبة الغير القياسي

النسبة

النسبة دون الفها اذا لا استثقال فيهما كما استثقل النسبة الى ذى الباء
المشدة لو لم تحذف (والمراد يمان وشام في هذا الموضع كل مكان
منسوب الى اليمين والشام فنسب الشىء الى هذا المكان المنسوب
ويجوز ان يكون يمانى وشامى جمع بين العوض والمعوذ عنه
وان يكون الالف فى اليمانى للاشباع وشامى محمول عليه كذا
فى الرضى (وقال الجار بردى عن الصحاح النسبة الى اليمين وهو بلاد
العرب يمانى ويمان مخففه والالف عوض عن ياء النسبة فلا يحتمل ان
(قال سبويه وبعضهم يقول يمانى بالتشديد (وفي المصباح اليمين
اقليم معروف سمي بذلك لكونه على يمين الكعبة والنسبة اليه يمانى
على القياس ويمانى بالالف على غير القياس والاشهر تخفيف الياء
وعليه اقتصر كثيرون ولم يثقلوا التثنية يجمع بين العوض والمعوذ
عنه وهذا بناء على ان الالف ادخلت بعد حذف احدى اليائين
عوضا عنها وجوز تشبيل الياء ويدل على الاول حذف الياء الباقية
فى قوله صلى الله عليه وسلم الايمان يمان والحكمة يمانية (انتهى
(قال ابن الملك يمانية بتخفيف الياء والالف عوض فيه كما فى يمان
وحكى المبرد وغيره ان التشديد فيه لغة والثمانية بفتح التاء فى الاصل
نسبة الى الثمن بالضم لانه الجزء الذى صير السبعة ثمانية فهو ثمانية
ثم فتحوا اوله لان من دأبهم التغير فى النسب وحذفوا منه احدى
يائ النسبة وعوضوا عنها الالف كما فعلوا فى يمان منسوبا الى
اليمين كذا فى الملتقط (وقديس تفاد من جواز التشديد فى اليمانية
جوازه فى الثمانية قاله الشيخ الوحيد فى مهتدى الانهر (قلت
بل تفاد ذلك جواز التشديد فى ثمانية قدبر والثمانى تانيث الثمانية
فاذا اضفته ثبت ياؤه تقول ثمانى مائة واذا لم تضف اسقطت مع

التون عند الرفع والجر وتثبت عند النصب كما في الملتقط تقول
عندي ثمان من الامام ومررت بثمان من النساء ورايت ثمانية منصرفا
لانه ليس يجمع وجاء في الشعر غير منصرف على توهم انه جمع
فهو معرب اعراب قاض كما في المصباح (وفي المغرب الثماني
منصرف وحكم يائه في الاعراب حكم ياء القاضي قال ابو حاتم عن
الاصمعي يقال ثمانى نسوة ولا يقال ثمان نسوة وما في الشعر من قوله
فهى له ثمان خطاء وكذا ما في شرح الجامع الصغير من قوله
وان شئت ثمانا خطاء وعذرهم في هذا انهم لما راوه طالة التونين
بلا ياء ظنوا ان التون محل الاعراب فاعربوها وهو من الضرورات
التي لا يستعمل حالة الاختيار انتهى ملخصا (وفي القهستاني
والثماني بحذف الياء فيجعل الاعراب على التون كما في الحديث صلى
ثمان ركعات بفتح التون كما في الرضى لكن في المشكاة وغيره ثمانى
ركعات بالياء (وقال المطرزي عن الاصمعي ان الحذف خطاء
ولا يستعمل حالة الاختيار والياء والالف فيه كما في اليماني والكل من
متهدي الانهر للشيخ الوحيدى وقالوا هندا واذ بكسر الهاء وضعها
سيف منسوب الى الهند والمروزي منسوب الى مرو والشاهيجان
وهى احدى كراسى خراسان بناها اسكندر ذو القرنين
وهى سرير الملك وكراسى خراسان اربع مدن هذه ونيسابور وهرات
وبلخ وانما قيل لها مرو والشاهيجان لتمييز عن مرو الروز (زادوا
في النسبة اليها زايالا ان هذه النسبة تختص ببني آدم وما عدا ذلك
لا تزد فيه الراى قالوا الثوب مروى على القياس وكانهم
فرقوا بين الانسان وغيره (وقيل يقال في الجميع بزياده الراى
(وقالوا الراى في النسبة الى الزى وهى مشاهير بلاد الديلم

زادوا

زادوا الراى في النسبة كما في مرو والشاهيجان (وقالوا ازلى
في لم يزل ولا يستقيم الا باختصار فقالوا يزل بدلوا من الياء
الفا فقالوا ازلى كما قالوا في ذى يزن اسم ملك ازنى (وقالوا ثلاثى
في ثلثة اذ ليس المراد المنسوب الى ثلاث بمعنى ثلثة ثلثة وكذا رباعى
وخماسى والوا عبقرسى وعبشمى وعبدرى في عبد القيس وعبد
الشمس وعبدار (قال نجم الائمة الرضى وقد جاء شاذا مسموعا
في عبد مضاف الى اسم اخر ان يركب من المضاف والمضاف اليه
اسم على فعال بان يحذف من كل منهما الفاء والعين نحو عبشمى
في عبد الشمس وان كان عين الثانى معتلا كل البناء بلامه نحو
عبقرسى في عبد القيس وعبدرى في عبد الدار وجاء مروقى في امرأ
القيس (واعلم ان المنسوب بنائين للبانة سمعيان (احدهما
فعالى بضم الفاء وتخفيف العين كانا في بعض الهجزة لعظيم الانف
(والثاني بزيادة الالف والتون في آخر المنسوب اليه نحو لحيانى
لطويل الحية او عظيمها ورقبانى محرمة لغليظ الرقبة وجبانى
لطويل الجمجمة (وفي الرضى وقد يلحق ياء النسبة ابعاض الجسد
للدلالة على عظمها اما مبنية على فعال او مزيدا في آخرها الف
وتون وليس البناء بالقياس بل هما مسموعان انتهى (وهذا
يفيد انهما مختصان باجزاء الجسد فاعرف (ثم اعلم بانه يحى للنسبة
كلمات وليست بمنسوبة لكن تناسب في المعنى وتشابه فيه وهى
قسمان قسم لمن يكثر ملاسته الشئ او كان شئ من هذه الاسماء
صنعه ومعاشيد اومه وهو على فعال بفتح الفاء وتضعيف العين
للتكثير فقالوا لامل البيوت وبابعها ييات ولصاحب العاج عواج
ولصاحب الجمل ججال (وقدم لمن يلبس الشئ لاعلى صفة

التكثير وهو على فاعل كاسم لذي تمر ولا بن لذي لبن وقد مر
في اسم الفاعل والاول استعمالا من الثاني وهما مع ذلك
سماعيان ليسا بمطردين فلا يقال لصاحب البربرار واصحاب
الفاكهة فكهة (قال في الرضى وابس مقصور عليهما بل يجيء عليه
اسم الفاعل من الثلاثي وغيره نحو منقطر وموضع ويجيء من ائمة
مبالغة اسم الفاعل فعال وفعليل نحو عز عزيز وذل ذليل بمعنى
صاحب العز والذل وفعل وهو بناء مبالغة اسم الفاعل نحو عمل
لكثير العمل فاستعملوه ايضا في معنى النسبة واستعملوا ايضا
في الجوامد نحو رجل نهر لصاحب العمل بالتهيار انتهى لمختصا
وقد انتهى باب المنسوب بتوفيق الله تعالى (فان قلت لم قدم
المنسوب على اسم التفضيل) قلت لان المنسوب اصل لانه ليس
بمشتق وان كان في حكم المشتق بخلاف اسم التفضيل والاصل
اولى بالتقديم ولانه لا يحتاج الى شيء في الاستعمال دون اسم
التفضيل فانه لا يجوز استعماله الا باللام او الاضافة حالة التعريف
او بمن حانة التكثير ظاهرة او مقدرة لان في معناه تعددا فيكون
في اللفظ ايضا (انصر) اسم تفضيل مفرد مذكر ومعناه بالتركي
زياده يردم ايديجرك برار كما في الحاشية والتفضيل في اللغة تفعليل
من فضل بالتشديد (في مختار الصحاح فضله على غيره تفضيلا
اي حكمه بذلك او صيره كذلك) واسم التفضيل في الاصطلاح
ويقال له ايضا افعال التفضيل والاول اشمل لتناوله خيرا وشرا
بخلاف الثاني (هو اسم مشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره
(قوله اسم مشتق من فعل اي حدث شامل لجميع المشتقات فيخرج
عنه ايدي وارجل من اليد والرجل فانه لم يثبت واحنك الشاتين

مطلب
انصر

بمعنى

بمعنى اكلهما وآبل الحناتم شاذان غير مشتقين من فعل (وقيل
فيه نظر لان معنى قوله احنك الشاتين اشد هما الكل لا فيجوز
ان يكون مشتقا من قولهم احنك الجراد الارض اذا اكل ما عليها
كذا في الصحاح) وهو كما اشتق اخصر من الاختصار يحذف الزوائد
وفي بعض شروح المفصل هذا قياس عند سيبويه لا كلام في اشتقاقه
وكذا آبل من حنيف الحناتم فعناه اشد الناس تأنيا في رعية الابل
واعلمهم بها ويجوز ان يكون مشتقا من ابل الرجل بالكسر
مالة مثل شكس شكاسة فهو آبل اي حاذق بمصلحة الابل كذا
في الصحاح والحناتم ابناء حنم ابي قبيلة وحنيف واحد منهم
نتهى (وقوله لموصوف اي متصف بالزيادة سواء وصف
بها او لا يشمل لما جاء للفاعل والمفعول يخرج به اسماء
الزمان والمكان والآلة لانها وضعت لزمان ومكان وآلة
ضفاف لا لموصوف (وقيل لان المراد بالموصوف ذات
مبهمة ولا بهام في تلك الاسماء) وقوله بزيادة على غيره اي
في ذلك الفعل والاسماء صلة الموصوف (والمراد بالزيادة في ذلك
الفعل اعم من ان يكون له ذلك الفعل او لم يكن لكن يكون الزيادة
على فرض ثبوته كما في زيادته من الحجر) والمراد بالمغايرة اعم
من الحقيقة والاعتبارية كما في قولهم هذا بسمرا اطيب منه وطبا
(يخرج به اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل
ذو حدثين ولذا جاز تعلق الجارين بمعنى واحد بخلافها
كما في الرضى) ويشكل على التعريف صيغة المبالغة على مذهب
من جعل اسم الفاعل شاملا فانه موضوع للموصوف بالزيادة
لان يقال انه لم يوضع للموصوف بالزيادة على الغير لم يعتبر

اضافة زيادته الى الغير ولذا وجب ذكر المفضل عليه في اسم
التفضيل دونه انما يمكن المراد الزيادة المطلقة اى التفضيل
على جميع ما عداه فانه حيث لا يذكر المفضل عليه الاستغناء
عن الذكر بالفهم نحو الله اكبر كما في الحاشية العصامية على الجامى
فظهر الفرق بين التفضيل والمبالغة مع كونهما للزيادة على
اصل الفاعل فانه يلاحظ في التفضيل نسبة بين الشئين زيادة
ونقصا وقوة وضعفا نحو زيد افضل من عمرو ولا تلاحظ
في المبالغة بل يلاحظ فيها المعنى اللغوى بدون النظر الى الغير
نحو زيد علام (ومن هذا قيل في المعنى التركى للمبالغة زياده يردم
ابديجي ولاسم التفضيل زياده يردم ابد جيرك بالاشعار بالنسبة
الى الغير) وصيغته افعل واما خير وشرف قيل اصلهما خير واشرز
فتحققا نقل حركة العين الى الفاء وحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال
ويستعملان على الاصل (وقال العصام لا يكتفى بمجرد ذلك لدخول
خير وشرف مؤنثين لانهما ليسا في الاصل اخير واشرز بل خورى
وشررى) وتحققه ان افعل قديكون لجميع الامور وقد يكون
المذكر فعلى المؤنث والتثنية للتثنية والجمع للجمع وخير وشرف مغيرا
اخير واشرز للجمع لانهما مغيرا اخير واشرز المستعملان بمن وقيل
ان بناء افعل غالب لمجيئ خير وشرف على خلاف هذا الوزن
فكان هذا القائل ذهب الى انهما غير مغيرين (ثم ان شرط
اسم التفضيل ان يبنى من ثلاثى مجرد لالون ولا عيب) وقال العصام
ينبغي ان يقال ولا حلية لانه يشتق من البلج بمعنى كون الحاجبين
غير متصلين البلج للتفضيل بل للصفة اما اشتراط الثلاثى المجرد
فلان النساء مما فوقه مع المحافظة على تمام حروفه متعذر ومع

اسقاط بعضها يلزم الالتباس لفظا وهو ظاهر ومعنى لالك
لو قلت اخرج من استخرج لم يعلم ان المعنى كثير الخروج
او كثير الاستخراج (قال نجم الأئمة هذا بناء على انه لا صيغة
للتفضيل الا افعل وانما اقتصروا اختصارا) وقيل هذا الذى
ذكر بحسب الدليل مستقيم اما بحسب الوقوع فقد جاء في الحديث
(جوف الليل اجوف دعوة) وهو من اجاب (وفي الشعر الجامى
وما سنا خرقاء وابيت الكلى * سقى بها ساق فلم تبدا * باضيع من
عينيك لا دمع كلما * توهمت رفعا وتذكرت منزلا * اى اشدا ضاعة
ونضيبعا وكفى حجة مذهب سيويه الذى كانه اوحى اليه النحو
وذكر صاحب الفصل انه يجي هذه البنية من المزيد انتهى
وقد سبق اشتقاق احصر من الاختصار وفى الرضى وعند
سيويه هو قياس من باب افعل ويؤيده كثرة السماع نحو
اعطاهم واولاهم وهو كثير (ووجهه قلة التغير بحيث يرد
الى الثلاثى بحذف الهمزة ثم يبنى منه فتختلف همزة التفضيل
الهمزة المحذوفة وهو عنده غير سماعى مع كثرته) ونقل عن الاخفش
والمبرد جوازه من جميع الثلاثى المزيد فيه قياسا لكنه ليس
بوجه لعدم السماع وضعف التوجيه فيه بخلاف افعل
وفى المراح وشرحه وشرح الميراث وروح الشروح ما بنى
من الزوائد شاذ فليحفظ (واما اشتراط عدم اللون والعيب فلا
فيهما يجي افعل للصفة المشبهة وتوضيحه ان افعل الصفة
مقدم بناؤه على افعل التفضيل لان ما يدل على ثبوت مطلق
الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على الزيادة على الاخر فى الصفة
والاولى موافقة الوضع الطبع فلو جاء فيهما افعل للتفضيل

ايضا يلزم الالتباس اما لفظا فظاهر وامامه في فلانه لو قيل
اسود لم يعلم انه بمعنى ذو سواد او بمعنى زائد في السواد وكذا
في الرضى فان قيل قد جاء اسم التفضيل من العيب نحو اجهل
واضل وابلد (اجيب بان المراد من العيب الظاهر لا الباطن
وما ذكر من العيوب الباطنة قول واليد ذهب نجم الائمة حيث
قال وينبغي ان يقال من الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة
يبنى منها افعال التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واجهل منه
واحق وارعن واهوج واخرق والد واشكس واعنى واجم
وانوك مع ان بعضها يحى منها افعال لغير التفضيل كاحق
وحقاء وارعن ورعاء واهوج وهوجاء واخرق وخرقاء واجم
وعجساء وانوك ونوكا (لكن عجم في شرح المراح العيب وقال
ما جاء من العيوب الباطنة فهو على غير قياس وابده بعد
الزمحشرى وصاحب اللباب والمصنف يعنى صاحب المراح
وغيرهم احق من الشواذ مع انه من العيوب الباطنة (وان رده
البعض بان الشاذ ما جاء من الحق الذى يظهر اثره حتى يكون
من العيب الظاهر وقد يؤيده قولهم احق من هبة شاذ فان
اثر البلادة ظاهر فيه على ما حكى (ورده ايضا البعض الاخر
بانه لا يلزم ان يبنى افعال التفضيل من كل عيب باطن هذا واجاز
لكوفية بناء افعال التفضيل من السواد والبياض لانهما اصلا
الالوان) وقال البصرية ما جاء منها شاذ ومنه قوله عليه السلام
في وصف الكور ماؤه (ايض من اللبن) واعلم انه لا يبنى افعال
التفضيل ايضا الا بما يقبل التذكير كما يدل عليه تعريفه فلا يقال
الشمس اليوم اغرب منها امس ولا طاع وكذا الفعل النافق

لانه وان دل على الحث على ما هو الحق ولذا جاز تعلق الجار به
لكن ليس بجري في مدلوله الزيادة والنقصان والقوة والضعف
وان كان نجم الائمة انه لا يمنع وان لم يسمع ان يقال هو اكون منك
منطلقا واصير منك غنيا الى اشد انتقالا الى الغنى فليتأمل (وكذا
لا يبنى من الافعال الغير المتصرفه فلا يقال انعم واياس من نعم
وبئس لان اشتقاق افعال تصرف في الفعل فلا يجتمع عدم
التصرف (ثم انه من المعانى التى تعذر منها بناؤه من المنشعبة
والرباعى والالوان والعيوب يحى بالتوصل بان يؤخذ افعال
مما يدل على كيفية الزيادة ويجعل ما قصد زيادته تميرا عن النسبة
نحو اشد منه بياضا او عفى واقوى منه دحرجة واقل منه اكراما
واحرص منه مقبلة واعلى منه استخراجا وغير ذلك (وقياس
افعال التفضيل ان يحى لتفضيل الفاعل لكونه عمدة لعمومه
دون المفعول فلو جعلوه حقيقة في المفعول لبقى اسم الفاعل
مع انه اكثر عريا عن معنى التفضيل الا بالقرينة لعدم اللفظ الدال
عليه حقيقة وبقى كثير من الافعال بلا تفضيل لان المفعول
لا يحى من اللوازم والفاعِل عام (ويحى التفضيل المفعول على
السندوذ نحو اعذر واشهر والوم واشغل فاذا كان بمعنى تفضيل
الفاعل يشق من المضارع المعلوم وما هو بمعنى المفعول فهو
مشتق من المضارع المجهول لكن ليس باعتبار وقوع الفعل
بل باعتبار انصافه بالزيادة على الغير وان كان واقعا عليه
فيحذف حرف المضارعة وتدخل همزة التفضيل فيفتح العين
وتصرى مطرداته افضل افضلان افضليون وافاضل فضلى
فضليان فضليات وفضل مستعلا باللام او الاضافة (واما

انصرف بك انصرف بكما انصرف بكن انصرف بني انصرف بنا (وذلك لان
فعل التعجب لما كان في الانشاء شابه الحروف اذا وصل الانشاء ان يكون
فيه حرف منها كلام الامر ولا النهي وحرف الاستفهام وغيرها
فكما ان الحرف لا يتصرف فكذا هذا (وايضا هو جار مجرى
الامثال فلا يتصرف (قال نجم الائمة كل لفظ منها اي من افعال
التعجب صار علما لمعنى من المعاني وان كان جملة فالقياس ان لا
يتصرف فيه احتياطا على تحصيل الفهم كاسماء الاعلام فلهذا
لم يتصرف في نعم وبئس وفي الامثال (قوله) ما انصرف ما مبتدأ
بالانفاق ثم اختلفوا فيه (فقال سيبويه هو نكرة بمعنى شيء وجملة
انصرف مع فاعله الضمير فيه الراجع الى ما خبره (وقال الاخفش ما
موصول وجملة انصرف صلته والخبر محذوف اي الذي انصرف زيدا
اي جعله ذا انصرف شيء عظيم (وقال الفراء ما استفهامية وخبرها
ما بعدها فاعلى الاقوال الثلاثة فاعل الفعل فيه راجع الى ما والضمير
المنصوب مقعوله والهمزة لتعدية ما كان لازما بالاصالة نحو
ما احسنه او لتعدية ما صار لازما بالنقل الى فعل الى مفعول هو
عين مفعوله الاول وهو فاعل اصل الفعل نحو ضرب زيد عمرا
فاضرب زيد العمرو ذكره نجم الائمة واختاره في الامتحان (فان
قلت اي الاقوال اوجه واغوى (قلت مذهب سيبويه اظهر لان
النكارة تناسب التعجب الذي هو من باب الابهام لانه يكون فيما
خفى سببه والموصول معرفة ولانه سالم عن الحرف بخلاف مذهب
الاخفش على ان حذف الخبر وجوبا مع عدم ما سد مسده وغير
معهود (واما الاستفهام فن قبيل الانشاء فالقول منه الى
التعجب نقل من الانشاء الى الانشاء ولم يثبت فكان القول

ماقات حذام (فان قلت ما الموصولة والاستفهامية اكثر بخلاف
ما النكرة (قلت لا ضرر فيه بعد كون النكارة من مقتضى المقام
(فان قلت قد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو (وما ادريك
ما يوم الدين) فيكون انصب وقد قواه الشيخ الرضي من حيث لمعنى
(قلت يكون التعجب حيث من فوائد الاستفهام لا الفعل وقد عرفت
ان الفعل موضوع لانشاءه (فان قلت على مذهب سيبويه يلزم
مع نكرة ما النكرة المحضة كونه مبتدأ وهو غير جار (وانما قال
نجم الائمة هذا المذهب ضعيف من هذا الوجه (قلت هو من قبيل
شراهد ذاتا ب اي هو مخصص بكونه في معنى الفاعل او بصفة
مقدرة فنكازته تفيد تعظيم المكنى عنده فعناه شيء عظيم (ولما
ركب مع افعال الدال على الزيادة حصلت مبالغة مدلوله بحيث
ينشأ منها التعجب (وقال عصام الدين ولا يعد ان يقال ما
مبتدأ نكرة للعموم فان المعنى كل شيء وهو مناسب لمقام التعجب
جدا (قوله وانصرفه) لفظ انصرف امر حاضر صورة وماض
معنى وفاعله مجرور الباء فلا ضمير فيه والالتعداد الفاعل والباء
زائدة لازمة الا اذا كان المتعجب منه ان مع صلاتها مثل احسن
ان يقول اي بان يقول على ما هو القياس في حذف الجار فاصله
انصرف زيد بصيغة الماضي من الافعال والهمزة للصيرورة اي
صار ذا انصرفه فانصرف ماض وزيد فاعله ونقل من صيغة الاخبار
الى صيغة الانشاء كعكسه كما في الدعاء نحو رحمة الله فكما ان
الامر انشاء فكذلك التعجب وزيد الباء في فاعله كما في كفى بالله
هذا عند سيبويه (واما عند الاخفش فهو امر صورة ومعنى فاعله
فيه انت والهمزة للصيرورة اي صار ذا انصرفه والياء لتعدية

والجور ومفعول غير صريح للفعل قال المعنى صيره ذا نصرة
وبالتركي من اول غايه يردم اسي ايله (او الياء زائدة لتأكيده فيكون
الهمزة للتعدية والجور ومفعول صريح ومعناه اجعل انت
اياه ذا نصرة اي صفه بالنصرة قال نجم الائمة الرضى وهذا
اولى لفظة همزة الصيرورة فافهم (ثم عند لزجاج ضمير انت فيه
خطاب لمصدر الفعل اي يا حسن احسن يزيد ولعل الباء السببية
عنده اي صريا حسن حسنا يزيد واعتذره لبقاء الصيغة
في الاحوال على صورة واحدة ورد بان فيه سماجة من حيث
المعنى (وايضاً يقال احسن يزيد باعمر ولا يخاطب شيئاً في حالة
وحدة) اللهم الا ان يقول ان معنى خطاب الحسن قد انمضى كما
سيأتي (وقال الفراء وتبعه الزمخشري وابن خروف ان احسن امر
لكل حد بان يجعل زيد احسننا وانما يجعله كذلك بان يصفه
بالحسن فكانه قبل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه من جهات
الحسن كل ما يمكن ان يكون في شخص (قال الشيخ الرضى وهذا
معنى مناسب للتعجب بخلاف تقدير سبويه (قال قبل اي المذهبين
ارجح مذهب سبويه ومذهب اخفش (قلنا زيفوا قول سبويه
من وجوه الاله ان الامر بمعنى الماضي مما لم يعهد بل جاء الماضي
بمعنى الامر) اثنى ان افعل بمعنى صار ذلك قيل واوعد بان
منه لجاز الحم يزيد وشكهم به وتقر به يعني ان همزة الصيرورة
اهل من همزة التعدية (الثالث زيادة الباء في الفاعل قليل
والطراد زيادتها في المفعول الرابع ان الجار والمجرور يجوز حذفه
كافي قوله تعالى (اسمع بهم وانصر) فلو كان فاعلاً لما جاز بلانثب
(وستطلع على الجواز عند سبويه فانه ظنر) ومذهب الاخفش

هو الذي رجه صاحب المفصل حيث قال عندي ان اسهل
مأخذنا ان يقال انه امر لكل احد الى آخر ما قال واختاره
البيضاوي وغيره (واعلم ان ما ذكرنا من الاختلافات في اعراب
ما افعله وافعله وبيان معانيهما انما هو على اصل الوضع الاول
واما بعد الوضع الثاني الذي هو الوضع لانشاء التعجب فلا يعتبر
تلك المعاني التركيبية وانما الباقي منها المعنى المصدري المتعجب به
(فتدبر ولذا لا يتغير صيغتهما غير ضميرهما في جميع الحالات
وقد عرفت وجوها اخر لعدم تصرفهما في الاول انمضى اصل
المعنى الذي هو الجعل واقتصر منه على ثمرته وهي التعجب منه
مطلقاً سواء كان مجعولاً وله سبب اولاً ولهذا يعبر عنه بالتركي
نه عجب يردم اي تدي برغائب ار على اعتبار ايهام الضمير ويظهر
هذا من قولهم ما اقدر الله تعالى وما اعلمه فانها جاز ان كان نص
عليه في الاشياء والنظائر وفي الرضى وغيرهما مع ان المعنى الوضعي
الاصلي ليس بممكن وانما المراد منهما انشاء التعجب (وفي الثاني
انمضى معنى الامر واعتبر فيه محض انشاء التعجب ولم يبق فيه
معنى الخطاب الاصلي لمصدر الفعل كما عند الزجاج او المخاطب
كما قال الفراء فيكون هذا وجهها اخر لعدم تصرفه على قول
الفراء وان خوطب به في الاصل مثني او مجموع او مؤنث فلم يقل
احسننا واحسنوا واحسن واحسن ولهذا يعبر عن معناه نه عجب
يردم اي تدي برغائب ار ويدل على هذا قولهم معنى افعل به كعنى
ما افعله وهو محض انشاء التعجب فلا فرق بين فعلى التعجب في المعنى
المراد كما في الرضى وغيره (فان قيل فلم يكتمف باحدهما (اجيب
بان الاتحاد في اصل المعنى التعجب وحروف الاول اكثر فقيه مبالغة

(أقول فعلى هذا يزداد في معنى الاول لفظ نه المفيد للمبالغة في التعجب دون الثاني لكن زيادة الباء في آخر الثاني ليفيد تأكيد النسبة في انشاء التعجب كما تفيد صيغة الامر بويده كون الثاني أكد من الاول كما في زوح الشروح فتفطن (وما ذكرنا من زيادة لفظ نه فيهما هو المذكور في معرب الكافية غير بين الثلاثة واختار اعزهما) ثم اعلم بان فعل التعجب بصيغته لا يبنى الا من ثلاثي مجرد دال على اثبوت قابل للزيادة والنقصان غير لون ولا عيب مطابق او ظاهر منه ويجوز من الباطن نحو ما احقه وما انوكة وبالدله وقد ذكرنا في افعال التفضيل ونذر ما خيره وما شره بحذف الهمزة بخلاف خير وشر في التفضيل (وشد ما بني من غير فعل نحو ما احنك هذه الشاة وما بني للمفعول نحو ما شهى الطعام فلا يبنى الا للفاعل كفاعل التفضيل (قال بجم الائمة ويجوز ان يعمل بانهما مأخوذان من فعل مضموم العين في اصل الوضع او المنقول اليه وهو لازم فتدبر) وكذا شد ما بني من باب افعال نحو ما اعطاه المعروف وما ابغضني له (والاختلاف فيه بين سبويه وغيره والاختلاف والمبرد كما في افعال التفضيل من غير فرق (وفي الرضى ويبنى من غير متصرف نحو ما انعم وما ابأس في نعم وبأس وبعض الافاضل بشرط التصرف كفاعل التفضيل فليحفظ والحاصل انه لا يبنى الا مما يبنى منه افعال التفضيل والادلة كالادلة لكن بشرط زائد وهو ان لا يبنى الا ما وقع واشتهر بخلاف التفضيل فذلك تقول انا ضربت منك غدا ولا يتعجب الامما حصل في الماضي واستمر حتى يستحق ان يتعجب منه اما الحالى الذى لم يتكامل بعد والمستقبل الذى لم يدخل بعد في الوجود والماضى الذى لم يستمر

فلا يستحق التعجب منهما فلذا كان اشهر صيغة التعجب على الماضى اعنى ما افعله (قيل لا يبنى فعل التعجب الا في باب فعل مضموم العين في اصل الوضع او المنقول اليه اذا كان من غيره نحو ما اضرب وما اقتل ليدل بذلك على ان التعجب منه صار كالغريزة اذ هذا الباب موضوع لهذا المعنى وكذا قيل في افعال التفضيل فكان اصل ما اضربك لزيد وما اقتلك لزيد وانت اضرب لزيد واقتل له ضرب لزيد وقتل له وانما لم يستعمل هذا الاصل لان نقل الفعل الى فعل لبناء التعجب والتفضيل منه لانداته فلهذا لا يتعديان الى المفعول الذى كان الفعل الثانى يتعدى اليه بنفسه لا باللام كما رأيت والكل من الرضى فتفطن (قلت وعن هذا قال بعض الافاضل شرطه ان يكون ثلاثيا مجردا لازما اصلا او ردا متصرفا ثابتا مدلوله في الزمان الماضى على الاستمرار قائما بالفاعل قابلا للزيادة والنقصان غير لون ولا عيب ظاهر انتهى (ثم طريق التوصل فيما يمتنع بناؤه منه من غير الثلاثي والالوان والعيوب والافعال الناقصة ان تؤخذ صيغة التعجب من الفعل الدال على نوع اسباب التعجب ويجعل مصدرا للفعل الذى قصد تعجبه مفعولا او مجردا بالباء نحو ما اشد بياضه وما اشد عماه ونحو ما اقل اكرامه وما اكثر تفريجه وما اظهر انكساره وما افرح استخراجيه ونحو ذلك والمعنى عجيب بياضه وعماه وعجيب اكرامه قلة وتفريجه كثرة وعجيب ظهور انكساره وفرح استخراجيه (وهذا تفسير بثلاثة انواع (فالاول بنسبة التعجب الى الفعل المتوصل اليه بدون التعرض للمتوصل به قصرا على المقصود (والثاني بتصدر كون المتوصل به تمهيدا (والثالث بجعل التميز بمعنى الفاعل تأمل (ونحو اشد بياضه

واشدد بعماه اى عجيب بياضه وعماه ان كان المجرور فاعلا والباء زائدة او عجيب بياضه ونعميته اى نسبة اى المعنى الشديداً كان المجرور مفعولا والباء للتعديّة ونحووا قوبد حرجته اى عجيب دحرجته زيدوا الحجر على اختلاف القولين فى المجرور واكثر بمقاتلته اى عجيب اكنار المقاتلة بالنسبة الى الفاعل اولى المفعول واسرع باجلواذه عجيب سرعته فالتعجب بالنسبة الى نفس الفعل واظهر باقشعراره اى عجيب اظهاره او ظهوره على اختلاف مرجع التعجب من الفاعل او المفعول (وظهر بما مران الضمير فى ما فعله فاعل وفى افعاله يكون فاعلا ومفعولا باقتضاء المقام (كذا فى روح الشروح وفى الرضى وقياس التعجب من المبنى للمفعول ان يكون الفعل المبني له صلة بالمصدرية القائمة مقام التعجب منه بعد ما اشدوا شدد ونحوهما نحو ما اشد ما ضرب واشدد بما سيجن (تميم فعلا التعجب مأخوذ ان من اسم التفضيل لاستعما لهما مثله اصيلا وتوصلا ولمشا بهتتهما له فى المباشرة والتأكيّد اذا التعجب انما يكون فيما زاد على غيره فى الصفة (وايضا فى الاصل الذى يبينان منه وشرائط بنائهما ونحجج العين فى نحو ما اقوله وما يبعه واقول به وبيع به وفى الوزن فى الاول (بنى آخر الاول على القح كالماضى وآخر الثانى على السكون كالامر تشبيها لافهما بالف افعّل للتكثير ما ضيا واخر ليفيد المباغة الى حد العجوبة وانما لم يعمل عينهما فى المفعول لان الاعلال نوع تصرف فلا يجمع غير المتصرف ولهذا لا يجوز الادغام فى نحو واشدد فى التعجب (وهذا على مذهب البصريين من فعلية افعّل التعجب ووافقهم الكسائي من الكوفية (وتوهم الكوفيون انه اسم كفاعل التفضيل وانما جراً هم

عليه المشابهة المذكورة وتصفيره وتجرده عن معنى الحدوث والزمان اللذين هما من خواص الافعال فصاوي كانه اسم فيه معنى الصفة واعتذروا من بناءه بتضمنه معنى الحرف وهو التعجب الذى كان حقيقا بان يوضع له حرف وعلى القح بكونه اخف فامبدأ احسن خبره اى شئ من الاشياء متعجب من حسنه هل ان ما نكرة غير موصوفة واعتذروا بالنصب المتعجب منه بكونه مشابها للمفعول بمجيئه بعد افعّل المشابه لفاعل مضمير فاعله فوقعه موقع المفعول به فان نصب انتصابه والكل تعسف لا يخفى وجهه (ثم لا بد ان يكون المتعجب منه مختصا فلا يقال ما احسن رجلا لعدم الفائدة فان خصصته بوصف نحو رجلا رأيتاه فى موضع كذا جاز (واذ اعلم جاز حذفه نحو لقيت زيدا وما احسن قال تعالى (اسمع بهم وابصر) فحذف بهم عند الاخفش جائز لانه مفعول (واما عند سيبويه فانه وان كان فاعلا والفاعل لا يجوز حذفه الا انه بما لازم منه الجر وكون الفعل قبله فى صورة طالب المفعول شبه الفضلة فجاز حذفه اكفاء بما تقدم ولم يجوز فى جاءنى من رجل وكفى يزيد لانه لم يلزمه الجر (ولا يؤتى بفعل التعجب ولا فاعل التفضيل بمفعول مطلق خلا لما ن اجاز ذلك لانها بالجمهور ما ضارت كنعم وبئس مما لا مصدر له ولا يجوز العطف على الضمير المستتر فى ما احسن زيد ولا فى احسن زيد ولا سائر التوابع ولا الاخبار عنه بالذى او باللام لانه انمى عنه معنى الفاعلية كما قدمنا بل المعنى لا ن اى احسن حسن زيد (واجاز ذلك قوم بعد المنصوب لاقبله للزوم الفصل وهو لا يجوز الا بالطرف والكل من الرضى (ثم ان المصنف ذكر فى الامثلة المختلفة على ما فى اكثر النسخ اربعة وعشرين بناء كما رأيت فابتدأ بالفعل

وختم بالفعل ايضاً واخر فعلى التعجب عن الجميع لان ما عدهما
من الامثلة متفق على فعليته واسميته (واما هما فقد اختلف
في الاول منهما كما مر انفا (وقاس عليه بعضهم الثاني في
الحكم وقد مر الاشارة الى وجه آخر لتأخيرهما (ووجد
الضبط فيما ذكره المصنف والترتيب اجمالاً انها لا تكون
حرفاً اذ لا قياس ولا تصرف فيه فيكون اما فعلاً او اسماً
لا تحصار اللفظ الموضوع المفرد في الثلاثة عقلاً كما بينه
ابن الحاجب وغيره (والفعل مشتق من الاسم على مذهب البصريين
وقد سبق (ثم الفعل اول بالتقديم لكثرة تصرفه وافادته فاكتر
بحث الصرف عنه فهو ما خبر او انشاء والخبر لكونه اصل
الانشاء كما قدمناه احق بالتقديم فهو ما ان يدل في الاصل على
زمان قبل زمان اخبارك وهو الماضي او يدل فيه على الحال
والاستقبال على الاشتراك وهو المضارع والماضي لكونه اصل
المضارع انسب بالتقديم (ثم المضارع اما ان يتغير معناه بالنفي الى
الماضي او الحال والاستقبال (والاول اما مع استيعاب وهو الوجه
المستغرق او مطلقاً وهو الحمد المطلق والمطلق لكونه ساذجاً
يستحق التقديم (والثاني نفي الحال (والثالث اما مقارن بآناً كيد
وهو نفي الاستقبال او لا وهو نفي الاستقبال وهو لكونه عارياً
عن القيد مناسب التقديم واما الانشاء فاما طلب او تعجب اذ غيرهما
سماعى والطلب لكثرة وتصرفه اخرى بالتقديم فهو ما يتعلق
بوجود الفعل او تركه وكل منهما اما من الغائب فامر الغائب او نهية
او من الحاضر فامر الحاضر او نهية والتعجب الصيغتان (واما الاسم
فان دل على ذات مبهمة باعتبار معنى معين هو المقصود فصفة

ولا فاسم والصفة لكونها اقرب من الفعل لفظاً ومعنى وتصرفاً
البقي من الاسم بالتقديم فهي اما الدالة على مجرد ثبوت الحدث
لذات او مع زيادة على الغير وضعاً والاول اقرب واشبه للفعل
قاوياً بالتقديم فهو اما دال على قياس الحدث بذات ما او وقوعه
عليها والاول اسم الفاعل والثاني اسم المفعول ولكون الاول
دالاً على الفاعل ومشتقاً من المعلوم وموازناً لفظاً في جميع الصور
لما شق هو منه احق بالتقديم على الثاني المشتق من المجهول
الموازن له في الثلاثي تقديراً واما الدال على الزيادة فتلك الزيادة
اما نسبية وهو اسم التفضيل او لا فبالغة الفاعل (والثاني لاطلاقه
يليق بالتقديم (واما الاسم فاما المصدر او غيره والمصدر لقربه
من الفعل احق بالتقديم فهو اما دال على مجرد الحدث او مع زيادة
والاول اما مجرد عن الميم الزائد في اوله وهو المصدر الغير الميمي
اولاً وهو الميمي والاول لتجرده عن الزيادة اليق بالتقديم والثاني
زيادته اما عدد وهو بناء المرة او نوع وهو بناء نوع والاول
لكثرته وفحته يقدم (وغير المصدر اما دال على تصغير شيء وهو
المصغر او نسبته وهو المنسوب والمصغر لكونه في المعنى على قيام
الصفة بالوصف احق بالتقديم على المنسوب اذ هو مأول بالمفعول
واما دال على ظرف الحدث او آتية والاول لكثرته وفحته اولى
بالتقديم فهو اما المكان فاسم المكان او الزمان فاسم الزمان
(ثم قد علمت ان هذه الامثلة المختلفة فسمان فعل واسم والفعل
مشتق فالماضي مشتق من المصدر والمضارع مأخوذ من الماضي
وسائر المختلفات اعني نفي الحال والاستقبال وتأكيده والحمد
المطلق والمستغرق والامر النهي مأخوذ من المضارع بزيادة ما

ولا ولن ولم ولما ولا الامر ولا انتهى عليه (واما فعلا التعجب
فأخوذان من اسم التفضيل لكن نقل صيغتهما الى صيغة الماضي
والامر ومعناهما الى معنى المصدر (واما الاسم فثمة مشتق وجامد
فناصر ومنصور ومنصر ومنصر ونصار وانصر مشتقات
من المضارع على رأى الجمهور ونصرا ومنصر مصدر راميها
ونصرة ونصرة ونصير ونصري جوامد (فاعلم انها ايضا على
قسمين متصرف وغير متصرف الثاني ما لا يتغير حاله فلا يثنى
ولا يجمع ولا يؤنث وهو فعل التعجب بصيغته واسم التفضيل
اذا استعمل بمن والمصدر غير المرة والنوع والذي استند الى
الجار والمجرور من الافعال واسم المفعول واما ما اسند الى اسم
ظاهر من الافعال والصفات فيتصرف بالتأنيث فقط وما عداها
متصرف واماثلة تصريفه تسمى امثلة منفقة واماثلة مطردة
وقد عرفت في اول المختلفة ان اشتقاق المطردة من المختلفة
فيكان حق المطردة تأخير ذكرها عن ذكر المختلفة (فلما فرغ
المصنف عنها شرع في المطردة فقال * الامثلة المطردة
الماضي المعلوم * وفي بعض النسخ من الماضي المعلوم بلفظ
من بدل اللام وكذا في كل ما يأتي من الابواب يعني هذا المقام
يذكر فيه الامثلة المتحدة في كونها صيغا للماضي المعلوم او من صيغه
من الغائب والغائبة والمخاطب والمخاطبة والمتكلم (اعلم ان المتصرف
يكون بامور (منها التثنية وهي عام لجميع المتصرفات وعلاقتها
في الافعال الالف في اواخرها وفي الاسماء الالف والنون والياء
الساكنة المفتوحة ما قبلها والنون في اواخرها لكن اطلاقها
على الفعل في الحقيقة باعتبار فاعله المضمر لان مدلول الفعل

مط
الامثلة الماضي المعلوم

اعني الحدث جنس فلا يثنى ولا يجمع ومنها الجمع وهو ايضا عام
واطلاقه على الفعل كما في التثنية (قال في الفوائد الضبابية تنية
الفعل وجمعه راجعان في الحقيقة الى الفاعل (وكذا في اسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة (وفي الرضى اختص التثنية والجمع
والتصغير والنسبة والنداء بالاسم (واما نحو ضربا وضربوا
فالتثنية والجمع فيهما راجع الى الاسم واما نحو قوله تعالى
رب ارجعون (ارجعني ارجعني ارجعني (وقول الحجاج يا حرسى
اضربا عنقه اى اضرب اضرب فليس الاول يجمع ولا الثاني
يتثنى اذ التثنية ضم مفرد الى مثله في اللفظ غيره في المعنى والجمع
ضم مفرد الى مثليه او اكثر في اللفظ غيره في المعنى وارجعون
واضربا بمعنى التكرير كما ذكرنا والتكرير ضم شيء الى مثله في اللفظ
مع كونه اياه في المعنى للتأكيذ والتقرير والغالب فيما يفيد التأكيذ
ان يذكر بلفظين فصاعدا المكنهم اختصروا في بعض المواضع
باجزائه مجرى المثني والمجموع لمشابهة لهما من حيث ان التأكيذ
اللفظي ايضا ضم شيء الى مثله في اللفظ وان كان اياه في المعنى ايضا
فقوله اضربا عنقه مثل ابيك وسعدك وقوله تعالى (فارجع
البصر كرتين) في كون اللفظ في صورة المثني وليس به انتهى
وعلامته المذكور في الافعال الواو والياء الساكنة المضموم
ما قبلها في الاخر لكن تحذف في مخاطب الماضي اذا لم يتصله
ضمير منصوب كما سيجي * وللمؤنث نون مفتوحة ساكن ما قبلها
مخففة متصلة بلام الفعل ومشددة مختصة بمخاطب الماضي
وعلامته في الاسماء الصحيح من المذكر الواو الساكنة المضموم
ما قبلها والنون في الاخر والياء الساكنة المكسور ما قبلها

مع النون كذلك ونحذف النون في الاضافة ومن المؤنث الالف والتاء الطويلة في الآخر ومنها التأنيث وهو قياس في الافعال والصفات فقط واطلاقه عليهما باعتبار الفاعل مطلقا ومن حيث اللفظ لوجود علامته فيه (قال نجم الأئمة الرضائي التأنيث في نحو ضربت راجع الى الاسم فالتأنيث فيه في غير موضعه وفي اللب ومما يخص بالفعل التاء الساكنة وهي لتأنيث ما اسند اليه (وعلامته خمسة التاء والالف المقصورة والمدودة والباء والنون في الافعال التاء ساكنة مختصة باخر الماضى الغائبة المفردة ومنحرفة في تثنيها وفي الواحدة المخاطبة من الماضى وفي واحدة المضارع وتثنيته الغائبتين واما الباء فساكنة مختصة بمخاطبة المضارع والامر والنهي (وفيها تفصيل سيجي (واما النون فمختصة بجمع الفعل ومنها الخطاب والتكلم وهما مختصان بالافعال المتصرفه اذا الاسماء الظاهرة غيب واطلاقهما على الفعل كاطلاق التثنية والجمع اعني باعتبار فاعله المضمير وعلامة الخطاب التاء اما في الاول كما في المضارع واما في الآخر كما في الماضى مفتوحة في واحد ومكسورة في واحدة ومضمومة في البواقي مع ما بعدها من لفظ مافي التثنية وميم في الجمع المذكور ونون مشددة في الجمع المؤنث وعلامة التكلم التاء المضمومة الساكن ما قبلها المختصة باخر الماضى للتكلم الواحد والهمزة له ايضا والنون له مع غيره في اول المضارع والنون الساكن ما قبلها مع الالف بعدها مع غيره في آخر الماضى (ومنها المعلوم والمجهول وهما مختصان بالفعل ايضا فالمراد بالمعلوم الفعل المسند الى الفاعل المعلوم ويقال له الفعل المبني للفاعل والمراد

بالمجهول

بالمجهول الفعل المسند الى فاعل مجهول ويقال له الفعل المبني للمفعول والفعل الذي لم يسم فاعله واطلاقهما على الفعل وكذا اطلاق الغائب عليه باعتبار فاعله مطلقا ضميرا او ظاهرا وبالجمله وصف الفعل بكونه معلوما او مجهولا وكذا بكونه غائبا او مخاطبا او متكلما مجاز باعتبار وصف فاعله فقيل من قبيل اطلاق اللازم على الملزوم وهذا الوصف بكونه مثنى ومجموعا فتسدر وتقطن (وعلامة المعلوم من الماضى ان يكون اول متحرك منه مفتوحا (وانما اختيار الفتح لتعذر الواقع لرفضهم الابتداء بالساكن (وايضا يلزم التقاء الساكنين في الفعل الذي في اوله همزة وصل ولثقل الكسرة والضمة في الفعل الثقيل فتعين الفتح لحقته (وقيل ترك الضم لئلا يلتبس بالمبنى للمفعول لامكان دخول السامع عن حركة عين (وفيه انه انما يتم اذا كان بناء المبني للمفعول مقدما وهو ممنوع بالامر بالعكس الا ان يكون تعليلا ومناسبة عقلية ذكرت بعد الوقوع والحاكم بذلك الواضع لا غير كما قال النفاذاني في امثاله في شرح الزنجاني تأمل (واما علامة المجهول فسيجي في موضعه ان شاء الله تعالى ثم بعد ما علمت ما ذكرنا من القانون (فاعلم ان الفعل اكسر الالفاظ عادة وورودا في ذوى العقول واستعمالا فاشتدت الحاجة الى الفرق بين الامور المذكورة والاختصار وبانضمام المضمرات المنفصلة وان حصل الفرق لكن ج يفوت الاختصار والنسبة الى الفاعل داخل في مداولة واحوال الفاعل ثلث لانه ان كان له دخل في حصول الكلام ووجوده بالفعل فان صدر عنه فهو المتكلم وان توجه اليه فمخاطب وان لم يكن له دخل كذلك فهو الغائب

والمراد به ما لم يكن متكلماً ولا مخاطباً لا المعنى اللغوي فيشتمل الحاضر
الذي ليس بمتكلم ولا مخاطب والاحوال الست الاخرى موجودة
في الفاعل ايضاً وهي الافراد والتثنية والجمع مع التذكير والتأنيث
فيضرب الثلث في الست يحصل ثمان عشرة فتقتضي ثمانية عشر
بناء ستة للغيبة ثلاثة للمذكر وثلاثة للمؤنث وستة للمخاطب كذلك
وسنة للتكلم مثلها (اما الثلاثة التي المذكور الغائب فامثلتها ما ذكره
المصنف بقوله (نصر نصر انصروا) فان قلت لم بدأ بالغائب
مع ان المتكلم اصل في حصول الكلام ولهم مذاقده بعضهم
ثم المخاطب اذله دخل في حصوله واخروا الغائب لعدم دخله
فيه (قلت لكون الغائب مزبدا عليه وهو اصل بالنسبة الى المريد
(ولجواز تجرد مفردة عن الضمير فيكون مفرداً ولكثرة امثله
تم المخاطب الامر الثلاثة واخر المتكلم لانتفاء الثلاثة فيه) وبالجمله
ما اختاره المصنف اولاً لكونه اعتباراً لما في نفس اللفظ وما اختاره
البعض المذكور اعتباراً لما في الخارج (فان قلت لم قدم المذكر على
المؤنث (قلت لان المذكر مريد عليه وهو اصل كما مر ولانه اصل
في التخليق واشرف من المؤنث (قوله نصر) فعل ماضى بناء معلوم
مفرد مذكر غائب وقدم في المختلفة استيفاء ما يتعلق به وترجته فلا
تفعل (فان قلت انه يستعمل في الله تعالى مثل والله خلق ونصره الله
وليس بغائب ولا مذكر ولا مؤنث تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً قلت
المراد اللفظ فان قلت الله خلق فالله لفظه مذكر غائب لانه ليس
بمتكلم ولا مخاطب وهو المراد بالغائب كما عرفت وليس فيه علامة
التأنيث (قل اما اذا لم يرد اللفظ فلا يجوز لانه كما لا يطلق عليه تعالى
متكلم ولا مخاطب لا يطلق عليه غائب وكون الله تعالى غيرها

ليس بمحال لان التكلم والمخاطب والغيبة بالنسبة اليها (وفيه نظر
ذكر الامام الرازي في شرح اسماء الله تعالى ان مذهب اصحابنا
انها توقيفية وقالت المعتزلة والكرامية انه اذا دل العقل على ان
معنى اللفظ ثابت في حقه تعالى جاز اطلاق ذلك اللفظ عليه
ورد به الاذن اولم يرد وهو قول ابي بكر من اصحابنا واختيار
الشيخ الغزالي ان الاسماء موقوفة على الاذن (واما الصفات فغير
موقوفة فعلى مذهب اصحابنا لا يطلق الغائب عليه تعالى على
غير مذهبهم يطلق (وقبل المتكلم يقول في باب اثبات الصفات
يثبت السمع والبصر قياساً للغائب على الشاهد فقد اطلقوه
ولا بعد فيه اذ يراد الغائب عن حواسنا ومنه قوله تعالى يؤمن
بالغيب على وجه وفيه نظر (يقول هذا الفقير سمعت من بعض
استاذي فريد عصره ووخيد دهره نور الله مضجعه واعلى
مسنده ان في هذا الباب استثناء كما في خلق الله كل شيء (فاعرف
(فان قلت لا معنى لاطلاق عليه المفرد (قلت للمفرد في عرف
الحياة معان (منها ما يقابل المركب وذلك في تعريف الكلمة
(ومنها ما يقابل المثني والمجموع وذلك في بحث الصفة (ومنها
ما يقابل المضاف وشبهه المضاف وذلك في بحث المنادى
والمنصوب بلاتني الجنس (ومنها ما يقابل الجملة وذلك
في بحث خبر المبتدأ (وفي عرف التصريف هو ما يقابل المثني
والمجموع وهو المراد ههنا وذلك اما لعدم علامة المثني والمجموع
واما باعتبار الفاعل اذ هو في الاكثر واحد كما هو الاصل (ولا يجوز
ان يكون باعتبار اصل المعنى لما مر انه جنس لا تعدد فيه فلا يصح
في مقابلة التثنية والجمع حيث نعلم انه واحد في نفسه لكن لم يلاحظ

هذه الوحدة بل نفس الماهية وقد سبق تفصيله في المصدر المسمى
فتذكر (فان قلت) قدم المفرد على مقابله اعني المثنى والمجموع
وهما قوله نصرأ نصرأ (قلت لان مدلول المفرد واحد
ومدلولهما متعدد والواحد قبل المتعدد) ولانه اكثر بالنسبة اليهما
(وايضا هو مزيد عليه وهو مقدم) وانما قدم التثنية على الجمع لان
مدلولها اقل ولان علامة الاول وهي الالف خفيفة (ولانه اكثر
استعمالا كما في شرح المراح في حاشية الاول فعل ماض بناء معلوم
تثنية مذكر غائب معنسى يردم اتدبلر ايكي غائب ارلر كجشمش زمانده
وفي حاشية الثاني فعل ماض بناء معلوم جمع مذكر غائب معنسى
يردم اتدبلر جمع غائب ارلر كجشمش زمانده والمعنى الموضوع لهما
المطابق يردم اتدبلر فانه يدل على الحدث والزمان الماضي والنسبة
الى الفاعل وعلى الفاعل الغائب ايضا كما ان لفظ اتد يكز يدل على
الفاعل المخاطب ولفظ اتدم على المتكلم الا ان التثنية والجمع لما
كانا غير متميزين بالصيغة في التركيبة وهي اتدبلر واتد يكز زاد لفظ
ايكي في التثنية ولفظ جمع في الجمع (وكذا يزداد لفظ ارلر في المذكر
وعورتلر في المؤنث للتمييز فمعنى نصرأ يردم اتدبلر ايكي ارلر ومعنى
نصروا يردم اتدبلر جميع ارلر فلا حاجة الى لفظ غائب وكجشمش
زمانده لتمييز الضيغة من المخاطب والمتكلم بالصيغة التركيبية (وكذا
الماضي من المضارعة لا ترى ان امثلة الماضي بالتركيبة (اتدى
(اتدبلر) (اتدك) (اتد يكز اتدم اتدك) (وكذا اوردى اوردبلر اوردك
اوردوكز اورددم اوردق وامثلة المضارع (ايدر) (ايدرلر) (ايدرسين
ايدرسكز) (ايدرم) (ايدرزوكز) (اورر) (اوررلر) (اوررسون) (اوررسكز
(اوررم) (اوررز) وقس على هذا فاذا ذكرنا في الترجمة معنى نصر

اشنان مذكر ان غائبان في الزمان الماضي ومعنى نصر جميع مذكرون
غائبون في الزمان الماضي كما لا يخفى على المنصف ثم ان التثنية
والجمع مشتقان من مفردهما كما صرحوا به فاضل نصرأ ونصروا
نصير زيد في الاول الالف وفي الثاني الواو للفرق بينهما وبين المفرد
فابقى آخر الاول على الفتح للالف وضم آخر الثاني للواو وهما
ضمير فاعل اسقوطهما اذا كان الفاعل ظاهرا نحو نصرالزيدان
ونصرالزيدون (وانما زيد من حروف المد لما عرفت في المختلفة
انها الاولى بالزيادة لخفتها وكثرة دورها) (وخص الالف بالتثنية
والواو بالجمع لان الالف من اول المخارج والواو من آخرها والتثنية
قبل الجمع فاختر الاول للاول والاخر للاخر ولان المثنى اكثر استعمالا
من الجمع فاختر له ما هو اخف اعني الالف فتعين الواو بالجمع
اذ لم يمكن زيادة الياء صوتا للفعل عن اخت الجرا التي هي الياء) (وقيل
زيد الالف في التثنية والواو في الجمع ليدل الالف على هما والواو
على هموا) (اقول هذا القول مبنى على التسامح وهو انهم لما قالوا
ان الفاعل في زيد نصر هو اضييق العبارة عليهم وقد سبق تحقيقه
في المختلفة فكانهم قالوا ان الفاعل في لزيدان نصر هو هما فحتمه
وفي لزيدون نصر هو هو هموا فحتمه فكان الالف والواو تدلان
عليهما مع ان الفاعل بارز فيهما لا مستكن تحتهما (ولو قيل
ان معناه ان الالف والواو تدلان على ان الضمير المنفصل لهما
هو هما وهموا لا يبعد فتأمل (وضم لام الفعل في الجمع لاجل
الواو بخلاف رءوالان الميم ليست بلام الفعل وكتب الالف بعد
الواو بالجمع اذ لم يتصل به الضمير للفرق بينه وبين الواو اعطف في مثل
حضر وتكلم زيد ثم كتب فيما لا يلتبس نحو ضربوا واذا واو اعطف

لا يتصل اطراد الباب هذا (فان قلت لم تأتوا بنوني التثنية
والجمع في الماضي (قلتم لانهم لما أتوا الضمائر وجمعوها والقصد
بوضع متصلها التثنية لم تأتوها بعد الالف والواو ولان
النون في الافعال حرف الاعراب (وقد عرفت ان الماضي
لبس بمعرب بل مبنى (ويأتى وجه الاول في المضارع ان شاء
الله تعالى (واما التثنية التي للمؤنث الغائبة فامثلة لها قوله
(نصرت نصرتا نصرن) في حاشية الاول فعل ماضى ببناء معلوم
مفرد مؤنث غائبة معنسى يردم ايتدى برغائبه عورت كجشم
زمانه وفي الثاني فعل ماضى ببناء معلوم تثنيه مؤنث غائبة معنسى
يردم ايتدىلر ايكي غائبه عورتلر كجشم زمانه وفي الثالث فعل
ماضى ببناء معلوم جمع مؤنث غائبة معنسى يردم ايتدىلر جميع
غائبه عورتلر كجشم زمانه والمفرد والمؤنث في الالفاظ العربية
ايتا بلفظ المذكور لان المؤنث (مذكوره فلا يحتاج الى التاء او هما
يتأويل الصيغة بالتاء دل عليه لفظ ببناء معلوم ولا يخفى انما ذكر
من الالفاظ العربية حكاية عن العربية بلسان تركى فلا يبالى
بالتغير لانه على الاتساع فاعرف (واتى لفظ الغائبة بلفظ المؤنث
لانها صفة الفاعل وهي مؤنث فافهم وباقي الكلام ظاهر مما سبق
زيدت التاء في نصرت لتدل على التأنيث فرقا بين المذكور والمؤنث
وليس بضمير لبقائها عند مجيء الفاعل ظاهرا نحو نصرت هند
(واختصت التاء لانها من المخرج الثانى من المخارج الكلية وهو
الوسط والمؤنث ايضا ثان في التخليق لان الله تعالى خلق آدم
عليه السلام اولاً ثم خلق حواء من ضلع من اضلاعه كما قال
تعالى (خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها) وايضا

التاء علامة للتأنيث في الاسم فجعلت علامة له في الفعل
واوجعلت الزيادة للمذكر يحصل الفرق ايضا لانهم راعوا
مناسبة الفرعية بين الزيادة والمؤنث وحركت التاء في الاسم
واسكنت في الفعل تعادلا اذ الفعل ثقيل والاسم خفيف (وانما
حركت في نصرتا لالتقاء الساكنين وحذفت في الجمع اذاصله
نصرتن اكتفاء بالنون كما حذفت في مسلمات اصله مسلمات
فان اجتماع علامتى التأنيث مطلقا في الفعل ومن جنس واحد
في الاسم غير جائز (وانما حذفت الاولى لان في الثانية زيادة معنى
هى الدلالة على الجمعية فحذف الاولى اولى (وكتبت طوبلة دون
مدورة للفرق بين المختصة بالفعل وبين المختصة بالاسم
ولم يعكس لان الاصل في الحروف عند الكتابة الاظهار كما امر عمر
بن عبد العزيز لكتابتى (بسم الله الرحمن الرحيم) حيث قال
طول الباء ودور الميم واظهر السين والفعل اولى بالاظهار
(فان قيل التاء لتأنيث الفاعل لا للفعل فينبغى ان تلحق بالفاعل
قلنا انما جاز الحاقها بالمسند للاتصال الذى بين الفعل الذى
هو الاصل في الاسناد وبين الفاعل لما عرفت غير مرة من احتياج
الفعل الى الفاعل وكونه كجزء من اجزائه حتى سكن اللام حذراً
عن التوالى ووقع بين الفعل واعرابه نحو يضربان ويضربون
وتضربين كما يأتى في المضارع (واسكنت الراء في نصرت لدفع
توالى اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة وفيما لا يلزم التوالى
اطرادا (واما نصرتا فالتاء فيه في حكم الساكن لانها حركت
الالف التثنية فحركاتها عارضة والعارض كالمعدوم (وزيدت النون
لتعذر زيادة حروف المد (واما الواو فلانه يلتبس بجمع المذكور

(وما لاف فله فع الالتباس بالثنائية واما الياء فليصون الفعل
عن اخت الجر كما سمي به يلبس بالمصدر المضاف الى ياء المتكلم
لامكان الذهول عن حركات العين فلما تعدت زيادتها زيدت النون
لشبهها بها من حيث الخفاء واللين فكما ان في حروف المد زيادة المد
واللين فكذا في النون زيادة غنة (وقيل لتدل النون على هن
وقد عرفت معناه) وانما زيدت في الاخر دون الاول لئلا يلبس
بالمضارع ولئلا يلزم تقدم الفاعل على الفعل فلذا لم تزد بين التاء
والعين وبين العين واللام (وانما حركت طرد الخطاب مع قابليتها
للمحركة من غير ضعف) وقيل لانها ضمير الفاعل ان فتكون في قوة
الاسم واختير الفتح لخفتها ولم تسدد كنون هن لعدم الموجب
ولانه بمنزلة الواو في الجمع المذكور كذا قيل (نصرت) فعل ماضى
بناء معلوم مفرد مذكر مخاطب فعناه بالتركي يردم ابتداء سن
برحاضر ارجممش زمانده (نصرتما) فعل ماضى بناء معلوم
ثنائية مذكر مخاطب فعناه بالتركي يردم ابتداء يكر سن ايكي حاضر
ارل بجممش زمانده (نصرتهم) فعل ماضى بناء معلوم جمع مذكر
مخاطب فعناه بالتركي يردم ابتداء يكر سن جمع حاضر ارل
بجممش زمانده هذه على قياس ما في الحواشي (وانت تعلم انه
لا حاجة الى لفظ سن وبر وسر وحاضر وجممش زمانده الا
ان تكون تأكيدات لما علم صريحاً ودلالة وقد مر ذلك مرات
قبل لفظ بر في مفرد الغائبة ولفظ سن في مفرد الخطاب ضرورة
دفع الركاة كما لا يخفى (اقول لا يظهر وجهه على انه لا وجه
لتخصيصهما كما لا يخفى) زيدت التاء في الخطاب بحكم الوضع
(لعل حكمتها انه لما كان ان الخطاب من يلقى اليه الكلام اختير له

حرف شديد ليتنبه عن سنة لغفلة والى سمعه الى ما يلقى اليه وهو
شديد والحروف الشديدة هي (اجدك قطبت) ولا يمكن زيادة
الالف منها للالتباس بالثنائية وغير التاء مما يلقى من حروف
الزيادة فتعين التاء (قبل ولا يبعد ان يقال اختير التاء ليكون موافقاً
لانت الذي هو الضمير المرفوع المنفصل (اقول ولا يبعد ايضا
ان يكون لتعذر زيادة حروف العلة لما مر في نصرون والتاء تبدل
من الواو في تحويرات وتجاه وتكلان اصلها وراث ووجه ووكلان
(وايضاً التاء من المخرج الثاني والمخاطب بين المتكلم والغائب
(فتأمل) وحركة التاء في نصرت لئلا يلبس بالغائبة المفردة (اختير
الفتح لخفته في كثير الاستعمال اولاً لان الخطاب اسم مفعول وعلامة
المفعول النصب والفتح شبهة به (وقيل لانها لو كانت لا تلبس
بالمفرد والمؤنث الغائبة) ولو كسرت لا تلبس بالمخاطبة ولو ضمت
يلبس بالمتكلم فلم يبق الا الفتح (اقول هذا التاء يتم بعد وقوع
بناء المخاطبة والمتكلم فتدبر (واسكنت الراء فيه لما مر في نصرون
وقس عليه المخاطبة والثنائية والجمع والمتكلم (وضمت التاء
في نصرتما لانها ضمير الفاعل وعلامة الفاعل الرفع في المعرب
ولما لم يكن الرفع في المبني حركوه بحركة شبهة به عملاً بالاصل
بقدر الامكان وهي الضم فانه يشبه الرفع خطأ ولفظاً كذا قالوا
(اقول هذا الوجه بناء على ان ضمير الفاعل في مثل فعلتما وفعلتموا
وفعلتن هو التاء وحدها (واما الالف والواو والنون فعلامات
للثنائية وجمع المذكور وجمع المؤنث كما هو مذهب البعض (والخيار
ان الفاعل هؤلاء الحروف (واما التاء فعلمة الخطاب وهو
مذهب الاكثرين (وقيل الفاعل هو مجموع التاء واحد هذه

الحروف وهو ضعيف اذ يكتفي احدهما للفاعل ولا حاجة الى ضم الاخر اليه **ان الاصل الاكتفاء باحدهما** (وقيل لضم التاء اتباعا للميم لان الميم شفوية فجعلوا حركة التاء من جنسها وهو الضم الشفوي) وزيدت الميم حتى لا يلتبس بالف الاشباع كما في قول الشاعر * اخوك اخو مكاشرة وضحك * وحيالك الا كه فكيف انتا * وخصت الميم بالزيادة لموافقة انما تحته وقد عرفت توجيهه (ولانهم لما قصدوا مخالفة الخطاب للغمية زادوا قبل الف التثنية حرفا يناسب ما قبلها في المخرج الشفوي ولم يزيدوا الواو لكونها اضعف من الحرف الصحيح) ولان حرف العلة قبل الالف والواو مستقلة فزادوا الميم لكونه اقرب الحروف الصحيحة الى حروف العلة لغتها كذا في الرضي (والغاء والباء من الشفوية لبستتا من حروف الزيادة) وزيدت في نصرتهم لئلا يلتبس بواو الاشباع في الوقف لان الجمع مأخوذ من مفردة كما عرفت فزيدت الواو لضمير الجمع فضمنت التاء للجمعا نسبة (وخصت الميم لبترد بتثنيته فذفت الواو لكرهية اجتماع الحرفين المتجانسين مخرجا مع سهولة دفعه فجعلت الميم دليلا على جنسها المحذوف ولان الميم مع الواو بمنزلة الاسم ولا يوجد اسم آخر واو ما قبلها مضموم غيره (بخلاف نصر والان الراء لا يعمل شيئا من الافعال اسما كما جعله الميم في مضارعات الزوائد فلا يكون مع الواو بمنزلة الاسم بخلاف نصرتموه لان الواو خرجت من الطرف بسبب الضمير) واسكنت الميم لانه انما ضمورها لاجل الواو (فلما خذفت الواو بقي على الاصل الذي هو السكون ثم ان هذه الائمة الثلاثة التي المذكور المخاطب (واما الائمة الثلاثة المؤنث

المخاطبة

المخاطبة فهي (نصرت نصرتما نصرتن) وقس معانيها على المذكور كسرت التاء في نصرت للفرق والتفصيل في هذا المقام ان يقال انهم زادوا تاء للمخاطب وتاء للمخاطبة وتاء للمتكلم وحركوها في الجمع خوف اللبس بتاء التأنيث فضموها للمتكلم لان التاء فيه ضمير الفاعل فتناسبها الضم ولانه اقوى الحركات والمتكلم مقدم فاخذه وفتحوها للمخاطب اذ لم يمكن الضم للالتباس بالمتكلم والقبح راجع لحقيقته وعلوه والمذكر مقدم فاحذه فبقيت الكسرة للمخاطبة فاعطيتها ولان الباء يقع ضميرها في انصري وقد يقع علامة التأنيث كما في هذي امه الله والكسرة اخت الباء فتناسب اعطاؤها للمؤنث (وسوى بين تثنيي المخاطب والمخاطبة للايجاز واقلية استعمالهما بالنسبة الى المفرد والجمع) اما الاول فلا يحتاج حصولها الى ضم احد المثليين الى الآخر بخلاف المفرد (واما الثاني فلعدم الاتساع فيهما اذ لا تستعمل الا في اثنين فقط بخلاف الجمع فان صيغة قلند تستعمل في الثلاثة الى العشرة ومصبغة كثرته فيما فوق العشرة بالغ ما بلغ فلا تعين فيه ففيه اتساع وكثرة استعمال بخلافها (والحاصل ان في صياغة التثنية نوع خرج لبس في الجمع ذلك وهو حصر المراد على فردين وفيه كلفة يئنه بخلاف الجمع فان فيه ارسال المراد (ولما كان استعمال التثنية قليلا لم يبال باللتباس فيها بخلاف المفرد والجمع) فان قلت فلم فرقوا بين تثنيي الغائب والغائبة (قلت لمسلم يمكن التسوية لوجود علامة التأنيث في تثنية الغائبة) وشدد النون في نصرتن لان اصله نصرتن بالميم حذلا على التثنية فادغم الميم في النون لتقاربهما في المخرج (او لان اصله نصرتن بالتخفيف فاريد

ان يكون ما قبل النون ساكنا لا يطرد بجميع نونات النساء في سكون ما قبلها ولا يمكن ان كان تاء المخاطبة لالتقاء الساكنين ولا حذفها لان العلامة لا تحذف (فادخل النون بعد التاء وقبل نون الجمع لقرب النون من النون وادغمت احديهما في الاخرى فقبل نصرتن) وقيل انما زيدت حرف في جمع المؤنث لتكون في مقابلة الميم في جمع المذكر واختير النون لما بهتها الميم بسبب الغنة (نصرت) فعل ماضى بناء معلوم نفس متكلم وحده فعناه بالتركي يردم ايتدم بن كجشمش زمانده (نصرتنا) فعل ماضى بناء معلوم نفس متكلم مع الغير فعناه بالتركي يردم ايتدك بزكشمش زمانده على قياس ما كتبوا في الحاشية (وقد نبهتكم على تحقيق الحال في مواضع شتى من المقال فاختر ما قلنا لك واحذر عن القيل والقال) واعل الامضاء على المشهور بعدم معرفة الحق لبس من الوبال عند سليم البال (ثم كون هاتين الصيغتين المتكلم عرف انصرفتني والافني احديهما يشارك المتكلم غائب ومخاطب لكن يغلب المتكلم على مشاركته فينسب الصيغة اليه (زيدت التاء في نصرت لان تحته انا مضمر ولا يمكن الزيادة من حروفه للالتباس لانه بتقدير زيادة الهمزة وهي حقيقة الف تحرك يلتبس بتشبيه الغائب ويتقدير زيادة النون يلتبس بجمع المؤنث الغائبة ولا يمكن ايضا ان يزداد من حروف العلة اما الالف فلما مر آنفا (واما الواو فلئلا يلتبس بالجمع المذكور) (واما الياء فلعدم تحمله علامة الفاعل اعني الضمة فاختر التاء لوجودها في اخواته من صيغ الخطاب (وزيدت النون في نصرتنا للاشارة بنوع صيغة الجمع الى ما فيه من معنى الجمع اولان تحته نحن مضمر على ما عرفت تأويله فزيدت

النون للمواقفة ولم يزد الحاء لانها ليست من الزوائد (ثم زيدت الالف حتى لا يلتبس بجمع المؤنث واختصر الالف للتحفة) وقيل لا نحتاجه انا مضمر فزيدت النون والالف ليوافق ما اضمر تحته فان قيل بالنظر الى اختلاف المعنى يدعى ان يوضع للحكاية ستة امثلة ثلثة للمذكر وثلثة للمؤنث كالغيبة والخطاب فيصير تصرفات الماضي ثمانية عشر لاربعة عشر قلنا مقتضى العقل كذلك لكن لعل الالتباس في المتكلم اكتفى بالوجهين لانه يرى في اكثر الاحوال فيعلم انه مذكر او مؤنث ويعلم ايضا انه واحد او اثنان او اكثر او يعلم بالصوت انه مذكر او مؤنث (واما اشتباه الاصوات فنادر لا يثنى عليه الاحكام) فاني اعتبر التذكير والتأنيث لعل الغائبة فيه (واما القاء اعتبار التثنية والجمع فلم يدم وجود شرطهما وهو اتفاق الاسمين او الاسماء في اللفظ فانك اذا قلت نحن واردت المثنى فعيل لك فصل قلت ناوزيد او ناورنت وانا وهو وتقول في الجمع ناوزيد وعمرو وليس كل فراده انا وكذا البارز المتصل فاذا فصلت فذلك نصرتنا مثنى قلت نصرت ونصرتن وناويزيد ونصرتن انا وناويزيد ومجموعا نصرت انا وناويزيد وعمرو ونصرت ونصرتن وناويزيد وعمرو وليس كل افراده التاء المضمومة بخلاف مثنى الخطاب والغيبة ووجههما انه اذا قيل لك فصل اتما قلت انت يا زيد وانت يا عمرو ركز في الجمع اذا قيل لك فصل اتم قلت انت يا زيد وانت يا عمرو وانت يا بكر (ولم يكن شرط المثنى والمجموع لم يمكنهم اجزاء تثنيته وجمعه على ما جرى عليه سائر التثني والمجموع فارتجلوا للمثنى صيغة وشركوا معه الجمع فيها الامن من اللبس بسبب القران ذكره نجم الائمة غيره (فان قلت فلم لم يكتف في الحكاية بصيغة

واحدة قلت او قوع الالتباس والاشباه ورفعها واجب
 (فان قلت تنبيه المخاطب مع المخاطبة متحدتان صيغة فيكون
 الصيغ ثلث عشرة لا اربع عشرة) قلت هما مختلفتان تقديرًا
 فان هيئة المفرد معتبرة في تقدير فرعه فلفظ نصرتما باعتبار
 كونه ثنية نصرت بفتح التاء صيغة وباعتبار كونه ثنية
 نصرت بالكسر صيغة اخرى تقديرًا والتغاير التقديرى
 والاعتبارى كافى في التعدد فيذكر مرتين ولو لا الاعتبار لما ارتفعت
 صيغ الافعال الى كذا فانه يجعل الضمائر اللاحقة بها جزء
 منها اعتبارًا نظرًا الى احتياج الافعال الى الفواعل واحتياج
 الضمائر الى ما تنصل به في الوجود كاحتياج الكل الى الجزء ويجعل
 المجموع صيغة اصلية وكلمة واحدة اعتبارًا فلم يجوزوا توالى
 اربع حركات فيها كما مر في المخلقة (اعلم ان ما ذكرنا من الوجوه
 التى فى الصيغ المطردة انما هى مناسبات عقلية ذكروها بعد
 الوقوع والا فالحاكم بذلك هو الواضع لا غير) قالوا ما ذكره
 الصرفيون من التعليقات بيان مناسبات او من قبيل حمل النظر
 على النظر لا قياس فقهى والا فاصل الدليل هو الاستعمال
 صرح به فى ايضاح الفصل وغيره فلا يرد عليهم ان هذا
 قياس فى اللغة كذا فى شرح الزنجاني للفتازاني وحاشيته
 * لامثلة المطردة للماضى المجهول * نصر نصرانصروانصرت
 نصرتا نصرن نصرت نصرتما نصرتم نصرت نصرتما نصرتن
 نصرت نصرتنا * فهو يتصرف على اربعة عشر وجهًا
 كالعلوم وبالتركي اولندى اولنديلر اولندك اولنديكن اولندم
 اولندق وكذا اولندى اولنديلر اولندك اولنديكن اولندم

اورلدق

اورلدق (قوله) نصرفى الحاشية فعل ماضى ببناء مجهول مفرد مذكر
 غائب معنسى يردم اولندى برغائب ارجعته زمانده وقد عرفت
 التحقيق فتذكر وقس عليه باقى الصيغ (اعلم ان علامة المجهول
 من الماضى ان يكون اول متحرك منه مضمومًا وما قبل الاخر مكسورًا
 والسرفيه ان هذا الوزن ثقل فاخترنا قليل الاستعمال او انه لا بد من
 تغيير ليفصل من المعلوم والاصل فعل فغيروه الى فعل بضم الاول
 وكسر الثانى دون سائر الاوزان لان من ضرورة معنى الفعل ما يقوم به
 (فلما حذف منه خيف ان يلحق فى بادى النظر بقسم الاسماء فجعل
 على وزن غريب لم يكن فى الاسماء كما ان معناه وهو اسناد الفعل
 الى مفعوله غريب وقيل انما غير صيغة الفعل بعد حذف الفاعل اذ
 لو لم تغير لالتبس المفعول المرفوع لقيامه مقام الفاعل بالفاعل) فان
 قيل لو كسر الاول وضم الثانى يحصل هذا الغرض (قلنا نعم لكن
 الخروج من الضمة الى الكسرة اول من العكس لانه طلب الخفة بعد
 الثقل ثم حل غير الثلاثى المنجر د عليه فى ضم الاول وكسر ما قبل الاخر
 (فان قيل لم لم يكتب بضم الاول) قلنا لئلا يلتبس بمجهول الماضى
 بمجهول المضارع المتكلم فى باب الافعال نحو اعلم ولا اعتداد
 بحركة اللام (فان قيل لم لم يقتصر على كسر العين) قلنا لئلا يلتبس
 بالمعلوم فى مثل علم فان قيل لاى غرض وضع المجهول واقبم المفعول
 مقام الفاعل وهو خلاف الاصل (قلنا امامته عظيم الفاعل فتصونه
 عن لسانك نحو ضرب اللص اى ضربه الامير واما التحقيره
 لحساسته فتصون لسانك عنه طمأن الامير اذا طعنه الحقير واما
 اشهرته نحو خلق الانسان واما الجهل المتكلم اياه نحو سرق المال
 ذالم يعلم لسارق واما القصد صدور الفعل عن اى فاعل كان

اذلا غرض في الفاعل نحو قتل الخارجي فان الغرض المهم قتله
لا قاتله واما الخوف عن الفاعل او على الفاعل او لمحافظة على رزق
او سجع او قافية او بلاغتصار والايجاز في الكلام او لغوت فرصة
او اختيار المخاطب او لتبشير الانكار لدى الحاجة اوفق النظر
كقولهم من طابت سريرته جدت سيرته او غير ذلك مما تقرر في
علم المعاني وباقي الابحاث يعلم مما ذكرنا في المعلوم فليتبين فان قيل
لم قدم المعلوم على المجهول قلنا لان المعلوم اصل والمجهول مأخوذ
منه فاصل نصر نصر كما في شروح الشافية ولما مر في المختلفة من
ان المعلوم اكثر استعمالا وبناء اذ للمجهول من جميع الثلاث هيئة
واحدة ولعل حكمته ان الحدث يلزمه المحل الذي يقوم به وكذا يلزمه
زمانه المعين غير الازمنة الثلاثة كالיום او الليل والصبح والمساء وغير
ذلك ومكانه وما وقع ذلك الحدث عليه فاحتياجه الى محله الذي
هو الفاعل اشد منه الى غيره من اللوازم وان ثم جعلت له صيغة
مختصة وهي المنية للفاعل ولسائر اللوازم صيغة مشتركة بينها
* الامثلة المطردة المضارع المعلوم * يتصرف ينصران ينصرون
تنصرف تنصران ينصرف تنصرفان تنصرون تنصرون
تنصران تنصرفان تنصرفان تنصرفان تنصرفان تنصرفان
اربعة عشر وجها كالماضي ثلاثة للغائب وثلاثة للغائبة وثلاثة
للمخاطب وثلاثة للمخاطبة واثنان للتكلم وكذلك مجهوله وقس
عليه الجحد والنفي لما مر انهما مضارعان بالزيادة زيدت الالف
والواو في مثل ينصران وينصرون لما مر في الماضي وزيدت الياء
في تنصرفين علامة للتأنيث لان القياس ان يزداد من حروف انيت
ولم يمكن اما الالف فللالتباس بالثنية واما النون فلا اجتماع

النونين

النونين من غير فاصل واما التاء فالمرزوم التكرار ولم يمكن ايضا
زيادة الالف والواو من حروف العلة اما الالف فقد عرفت
واما الواو فللالتباس بالجمع المذكور فعينت الياء لمحيثها في مثل
هذي امة الله لا تأنيث (فان قلت فهلا كسرت التاء كما في مخاطبة
الماضي حتى لا يحتاج الى الزيادة) قلت يلتبس حينئذ بلغة من
يكسر حرف المضارعة في مكسور عين الماضي (وهذه الياء ضمير
الفاعل عند الجمهور كالـف ينصران وواو ينصرون وعلامة
التأنيث ايضا كـنـون ينصرفن) واما علامة الخطاب فهي
تاء المضارعة فقط كما في المذكور وهي علامة التأنيث والخطاب
معوا الياء تمحضت للفاعل عندهم واعله هو الحق (وعند الاخفش
الياء علامة الخطاب وهو المشهور في الكتب) وفي الرضي حرف
تأنيث عنده كما قيل في عذى انتهى وفاعله لازم الاستتار فيه
وهو انت اجراء لفردات المضارع مجرى واحدا في عدم ابراز
ضمائرها واستنكارا لكون ضمير المفرد يعني الياء اثقل من ضمير
المثنى وهو الالف مع ان القياس يقتضي ان يكون اخف (ويرد
عليه اجتماع علامتي الخطاب (اللهم لان يقول التاء تجردت
فيها للتأنيث كاللام في بالله حيث تجردت للثمويض) وعند المازني
الياء المنقوطة بنقطتين من تحت في المخاطبة وكذا الالف في المثنيات
والواو في جمع المذكور والنون في جمع المؤنث علامات كالف
الصفات ووارها فهي حروف والفاعل مستكن (واعل ذلك
حجلا للمضارع على اسم الفاعل واستنكارا لوقوع الفاعل بين
الكلمة واعرابها اي النون (وقول الجمهور هو الاصح كما في الرضي
وغيره) فان قيل لم ابرز الفاعل في تنصرفين قلنا للفرق بينه وبين

مطل
الامثلة المطردة للمضارع

جمعه (فان قيل فلم يفرق بحركة ما قبل النون) قلنا لئلا يلتبس
 بالنون الثقيلة في السجدة (ولو حذفت النون يحصل الفرق ايضا
 لكن يلتبس بالمدكر) وفتحت الراء في مثل ينصران وضمت
 في ينصرون وكسرت في تنصرين لاجل الالف والواو والياء
 واسكنت في ينصرن لان نونه لما شابهت بنون نصرن اقتضت
 ان يكون ما قبلها ساكنا وقد مر في اختلافه والحق النون في مثل
 ينصران وينصرون وتنصران وتنصرون وتنصرين علامة
 للرفع وذلك لانه لما اوجب الاعراب في هذه الافعال ولم يمكن
 اجراؤه على اللام اذ هو على وجه واحد بايحاب الضمائر
 وبمزالة الوسط لشدة اتصالها ولم يمكن جعل هذه الضمائر
 حروف الاعراب لانها في الحقيقة ليست من نفس الكلمة وهن
 لم تحمل الحركات ايضا لزم ان يزداد حرف يقوم مقام الحركة اى
 في المفرد فوجدوا اولى الحروف بذلك حروف المد واللين لكثرة
 دورها ولم يمكن ايضا زيادتها ههنا للزوم اجتماع الالفين
 او الواوين او اليائين مع التقاء الساكنين اذ ان يزداد ساكن كالضمائر
 فلما لم يمكن زيادتها زادوا حرفا شبيها بها وهو النون (ثم خصت
 بحال الرفع لانه اول الاعراب لكونه علامة الفاعل وكسرت
 في مثل ينصران لانها في الاصل ساكنة والكسر اصل
 في تحريك الساكن ولما يجتمع الفتحان اللفظية والتقديرية
 وتعادل ثقله لكسرة خفة الالف والفتحة) وانما فتحت في مثل
 ينصرون لامتناع السكون لالتقاء الساكنين وكذا الكسرة
 والضممة للزوم النقل من الضمة الى الكسرة واجتماع الضمتين
 وتعادل خفة الفتحة ثقله الواو والضممة (وقيل كسرت نون التثنية

وفتحت

وفتحت نون الجمع ولم يعكس لان الف التثنية خفيفة وواو الجمع
 ثقيل فاعطى الكسرة الخفيف والفتحة للثقل تعادلا فتأمل
 هذا (واما النون في ينصرن وتنصرن فضمير الجمع لعلامة الرفع
 لانها مبنيان اذ اعراب المضارع بمشابهة الاسم ونون الجمع
 مختصة بالفعل فاذا اتصلت به رجع جانب الفعلية فيه وتعذر
 الاعراب لكون آخره بمزالة الوسط كما في بعليك فرد الى ما هو
 الاصل في الفعل وهو البناء (وقال سيبويه ان يضرب بن شابه
 ضرب بن يعنى انه لما سكن آخره وان لم يجتمع فيه اربع حركات
 حلا على ضرب بن جاز ينأوه ايضا حلا عليه واذا جاز لك
 تشبيه الفعل بالاسم واخراجهم عن اصله من البناء فاولى في الفعل
 المشابه للفعل ان يرد الى اصله من البناء مع ان هناك داعيا الى
 بناءه وهو الزامهم لمحل الاعراب الاسكان لمشابهة نحو ضرب بن
 هذا (اعنى كون جمع المؤنث للمضارع مبنيا مذهب الجمهور
 (وقال بعضهم معرب لضعف علة البناء مقدر الاعراب لا الزامهم
 محله السكون ولم يعوض النون من الاعراب خوفا من اجتماع
 النونين) وعينت الياء من حروف اتين للغمية لانها من وسط
 الخارج والغائب ايضا بين المتكلم والمخاطب (واذ قد عرفت ان
 المراد بالغائب في عرفهم ما لا يكون متكلما ولا مخاطبا عرفا
 لا يرد ان ما وضع للغائب نحو يفعل يستعمل في الله تعالى وانه
 ليس بغائب ولا مذكر (وعينت التاء الخطاب سواء للمذكر او
 المؤنث للواحد او الاثنين او الجماعة لانها مبدلة من الواو التي
 من متتهى الخارج والمخاطب هو الذى ينتهى اليه الكلام فناسبته
 ثم اتبعوه الغائبة والغائبين يجعل التاء علامة لهما لئلا يلتبس

بالتأنيب والتأنيب (وان التباسا بالخطب والمخاطبين لانه اسهل
اذا التباس بالاقبل اشكل) وانما اتبعوه دون غيره لاسنواهما
في الماضي في مجرد التاء نحو نصرت بفتح التاء ونصرت بسكونها
(ولم يعكس لان المذكر اصل والمؤنث فرع فهو اولى بالاتباع
(ولم يسكن التاء في المضارع لضرورة الابتداء ولهاذا قيل هي
لبست مبدلة من الواو كلاء المخاطب بل هي تاء التأنيث الساكنة
قدمت حذرا عن وقوع اللبس) فلما قدمت حركت لتعذر الابتداء
بالساكن وفتحت لاطراد الامثلة وخفة الفتحة (ولم يجعل جمع
الغائبة بالتاء لعدم الالتباس بينه وبين جمع المذكر لحصول الفرق
بينهما بالواو في احدهما والنون في الاخر ولان النون تدل على
الجمع والتأنيث فلو جعل بالتاء ايضا يجتمع علامتا التأنيث فافهم
(وعينت الالف للمتكلم وحده لانها من مبدأ المخارج والمتكلم
هو الذي يبدأ الكلام به والموافقة ايضا بينهما وبين انا ولا
المتكلم يتحمل الكلام فالالف مدار له لختفهما) وعينت النون
للمتكلم مع غيره لانه لما كان في الماضي فرق بينه وبين المتكلم وحده
ارادوا ان يفرقوا بينهما في المضارع ايضا فزادوا النون لانها
علامة في الماضي نحو نصرتا والموافقة بينه وبين نحن (ولم يزيدوا
الحاء لما امر في الماضي) وقد سبق في المخالفة وجهان اخران
لاختصاص النون بالزيادة فتذكر ولا تغفل عنهما (اعلم ان
حروف اتين تزداد على الماضي وبها يصير مضارع ليس المستحق
من الماضي هو صيغة الغائب المفرد المذكور فقط وباقي المفردات
مستقاة من تلك الصيغة بل المفردات باسمها مأخوذة من
الماضي ابتداء بزيادة تلك الحروف والثاني والجوع مأخوذة

من مفرداتهما (ولعلك تقول انه لا يبعد ان يكون تاء التأنيث التي
في الغائبة المفردة مبدلة من ياء الغيبة كما في تاء اصله تاء ان بالياء في
العدد وقد سمعته من بعض استاذي اعلى الله درجته فليست امل فالياء
في ينصرو وينصران وينصرون علامة الغيبة والتذكير وفي
ينصرون تمحضت للغيبة (والنون فيه ضمير الفاعل ودالة على
التأنيث والجمع وقدمت) والتاء في تنصر غائبة وتنصران غائبتين
للتأنيث ودالة على الغيبة والتاء في تنصر وتنصران وتنصرون
علامة الخطاب وفي تنصرون وتنصران وتنصرون علامة الخطاب
والتأنيث والياء في تنصرون والنون في تنصرون تجردتا للفاعل
فتدبر (والتاء في الخطاب مبدلة من الواو حتى لا يجتمع الواوات
في نحو ووجل في العطف وهو مستكره لانه يشبه نباح الكلب
وفي غيره اطرادا) واما نحو آووا ونصروا فلبس فيه ذلك
الاجتماع لان قطع واو العطف عما قبلها لمسلم يتعذر فيه صار
كان الواوات لم تجتمع فيه ولان الواو الثانية فيه ساكنة فيندفع
الثقل بالادغام في الوصل (ثم اعلم بان علامة المبني للفاعل في
المضارع ان يكون حرف المضارعة منه مفتوحا الا ما كان ماضيه
على اربعة احرف فانها مضمومة) وما قبل آخره مكسور فيه (اما
الفتح في غير الرباعي فلخفة والنقل للضم والكسر) واما الضم
في الرباعي فلان من جعلته باب الافعال وهو بفتح حرف المضارعة
يلتبس بالثلاثي فحمل غيره من ابواب الرباعي اطرادا للباب ولم
يعكس اذ في العكس يلزم الالتباس ولو صورة بخلاف الاول
(ولم يكسر بدل الضم لان ثقلته على الياء اكثر من الضم بشهادة
الذوق فحمل عليه البواقي اولانه يلتبس بلغة من يكسر حرف

المضارعة فاعرف ان فان قيل لم يختص الضم بالر باعى والفتح
بما عداه (قلنا لا) باعى اقل وما عداه اكثر فاخص الضم
بالاقل والفتح بالاكثر تعادلا بينهما (وقيل لان الر باعى فرع الثلاثي
لاحتياج وجوده الى وجود الثلاثي والضم ايضا فرع للفتح
في الخفة لا احتياجه الى تحريك الشفتين فاعطى الفرع للفرع
(وقيل لقلة استعمال الر باعى وكثرة استعمال الثلاثي واما الفتح
فيما وراءه من فلكثرة حروفهن (قوله) ينصر قد مر معناه (وقوله)
تنصر غائبة فعل مضارع بناء معلوم مفرد مؤنث غائبة فعناه
بالتركي ردم ايدى بر غائبة عورت شمدىكي حاله يا كلك زمانه
(وقوله) تنصر مخاطبا فعل مضارع بناء معلوم مفرد مذكر
مخاطب فعناه بالتركي ردم ايدى رسين سن بر حاضر ار شمدىكي
حالده يا كلك زمانه (وقوله) انصر فعل مضارع بناء معلوم
نفس منكلم وحده فعناه بالتركي ردم ايدى بن شمدىكي حالده
يا كلك زمانه هذه على قياس ما كتبوا في الحواشي (وقس عليها
باقي الامثلة من الثاني والجموع وغيرهما وتحقيق المعاني قد سبق
فلا تغفل (الامثلة المطردة للمضارع المجهول) ينصر ينصرون
ينصرون تنصر تنصران ينصرون تنصر تنصران تنصرون
تنصرين تنصران تنصرون انصر تنصرون وبالتركي (اولوز
(اولوزل) (اولوزسون) (اولوزسكنز) (اولوزرم) (اولوزرز
وهكذا (اولوزر) (اولوزل) (اولوزسون) (اولوزسكنز) (اولوزرم
(اولوزرز) اعلم ان المبني للمفعول من المضارع ما كان حرف
المضارعة مضموما فيه وما قبل الاخر مفتوحا ليمتاز عن المبني
للفاعل ولان الضم الثقيل يناسب المجهول القليل مع ان في غير

الضم مزينة الفرع على الاصل وهو الماضي وفتح ما قبل الاخر
ليعادل ثقب الاول في كثير الحروف او لما عرفت فيما سبق ان المبني
للمفعول غير معقول الماضي وهذه الصيغة ايضا معقولة اذ فعلل
لم يجرى في الر باعى من الاسم كما لم يجرى فعل بضم الاول وكسر
الثاني من الاسماء الثلاثية فتناسب اللفظ والمعنى (ولم يكتب
بالضم لانه لم يقد في مثل يكرم) وبالفتح ايضا لانه منقوض
في مثل يعلم هذا (ثم لما فرغ المصنف من مطردات الماضي والمضارع
شرع في تصريف اسم الفاعل والمفعول تبع التصريف ففهمنا (ولما
لم يكن للمصدر تصرف كما مر في المصدر المبني في المختلفة اسقطه
من البين اشارة وتنبهها عليه واسم الفاعل من الثلاثي المجرد
يتصرف على عشرة اوجه ومن غيره على ستة فاوردنا مثله من
الثلاثي المجرد فقال (الامثلة المطردة لاسم الفاعل) ناصر
لواحد المذكر وقد سبق في المختلفة (ناصران) اثني المذكر وهذا
في حالة الرفع واما في حالة النصب والجر فيقال ناصرين بفتح
الراء وكسر النون (ناصرون) لجماعة الذكور في حالة الرفع وتقول
في النصب ناصرين بكسر الراء وفتح النون في حاشية الثاني اسم
فاعل تنبيه مذكر معنسى ردم ايدى ايكى ارل وفي حاشية الثالث
اسم فاعل جمع مذكر صحيح معنسى ردم ايدى جيع ارل وقس
عليها صيغ المؤنث (وقد قدمنا لك ان الاسماء لقلة استعمالها
في انفسها مع كون اكثرها لغير ذوى العقول والارواح تتصرف على
ثلاثة امثلة (واما الصفات فاحتج فيها الى الفرق بين المذكر
والمؤنث وبيان العدد لماكثر استعمالها بالنسبة الى الاسماء
وورودها في ذوى الارواح واما الخطاب والتكلم فاستغنى عنهما

بوضع المضمرات المنفصلة ^{فان} الصلح للغيبة والخطاب والتكلم (فاذكر من المعاني على اعتبار ضمير الغيبة كما في المختلفة مثل هو ناصر هو ناصران هم ناصرون) واما اذا اعتبر ضمير الخطاب مثل انت ناصر انتما ناصران انتم ناصرون يكون المعنى يردم ايدي سيني سن برار وهكذا (وفي المتكلم مثل انا ناصر يردم ايدي يمين) وقدم في المختلفة تحقيق مدلول الصفة فلا تغفل (فان قيل لم يختلف التثنية والجمع في الرفع والنصب والجر قلنا لما وضعهما الواضع كذلك مثلا مثل ناصران وناصرين صيغتان موضوعتان قبل التركيب) وكذلك الجمع فالاختلاف من الواضع لامن العامل فنناصران وناصرين مترادفان في اصل الوضع وكذا ناصرون وناصرين الا ان الواضع شرط استعمال الاول عند ورود الرفع (والثاني عند ورود النصب والجار فذوات الالف والواو والياء ثابتة قبل دخول العامل دالة على مجرد معنى التثنية والجمع وبعد العامل دالة على المعاني الموجبة للاعراب من الفاعلية والمفعولية والاضافة فيتعذر الدلالة فيها فيحدث فيها بسبب العامل صفة هي الدالة المذكورة (فان قيل فالفرق بين الف ناصران والالف ينصران وبين واو ناصرون وواو ينصرون حتى يختلف الاول دون الثاني قلنا الفرق ان الف ينصران وواو ينصرون ضميرا فاعل للفعل والالف والواو في ناصران وناصرين ليسا بضميرين بل هما حرفان للاعراب فلذا تغيرا بتغير الاعراب (فان قلت فلم جعلوا اعراب المثني والمجموع بالحروف مع ان الاصل في الاعراب الحركة لحقتها وكونها ادل على المقصود واذا جعلوا فلم يختصوا

بهذه

بهذه الحروف المعينة والاتحاد في بعضها مع ان الاصل في الاعراب عدم الشراكة ^{لان} لا يحسن العرس فان الواحدة ^{ان} جعلت علامة لشئين على سبيل البدل اوجب اللبس فيحتاج ^{ان} علامة اخرى (قلت اما الاول فلانهما لما كانا فرعين للواحد وفي اخرهما حرف زائد صالح للاعراب وهو علامة التثنية وعلامة الجمع جعل اعرابهما بالحروف فرع الاعراب بالحركة ولان يذكّر العلامةين لما كانتا ثابتتين حال الافراد وحال الاضافة مع كون الساكن اخف من المتحرك انقلبت الحال بسبب العارض فصار الحرف اصلا لحقته دون الحركة) واما الثاني فلانه لما كان للتثنية والجمع ست احوال والحروف التي تصلح للاعراب فيهما ثلاثة الواو والياء والالف فاحتاجوا الى التوزيع والرفع لكونه علامة العمدة احق بالامتيار الذاتي فجعلوا اعراب المثني بالالف في حالة الرفع لوقوعه ضمير المرفوع في الماضي والمضارع والامر والنهي (وقيل لكون المثني اكثر فاولى بالالف الاخف) وقيل لتقدم المثني وتقدم الالف في المخرج وجعلوا اعراب الجمع في الرفع بالواو لوقوعها ضمير المرفوع وذلك لان الوصف لما وضع مشابها للفعل مؤديا معناه معتلا باعلاله ^{مصححا} بتصححه اريد ان يكون العلامة في الجمع كعلامة الفعل وهي واو فجعلت في الوصف ايضا واوا ومن اجل تناسب الواو بن قبح قام رجل قاعدون علمانه كما قبح بقعدون علمانه كذا في الرضى (وقيل جعلوا اعرابه بالواو في الرفع لتناسب الضمة هذا) ثم لزم اشتراك الاحوال الاربع من الست في الياء فجعلوا اعرابها بالياء في حالة الجر وفرقوا بينهما بقبح ما قبل الياء في المثني وكسرها في الجمع لان المثني اكثر استعمالا من هذا الجمع

لاحتصاصه بالعقل الذي كور (ثم جعلوا النصب على الجبر
وانهموه اليه دون الرفع لتناسيهما في كونهما علامتي الفضيلة
ولان النصب أقرب الى الجبر في المخرج فالجمل الى الاقرب
اولى (ولما كانت هذه الحروف دالة على معنى التثنية
والجمع لم تختص للاعراب تختص الحركة فلزم الجبر ولم يمكن
الحاق التنوين الدال على التمكن حذرا عن الساكنتين
فزادوا نونا عوضا عنهما فبالنظر الى الاول لم تسقط مع اللام
والوقف وبالنظر الى الثاني سقطت بالاضافة عملا بالشبهين
(وكسروها في التثنية وفتحوها في الجمع تعادلا كما مر في المضارع
وفرايدنهما اذ قد تذول العلامة الاولى بالاعلال نحو مصطغين
(اعلم ان الجمع قسمان صحيح ومكسر) والاول ما بقى فيه بناء واحد
(والثاني ما لم يبق ذلك فيه بل زال لاجل الجمعية وكل منهما يكون
لمذكر ومؤنث) فالجمع الصحيح المذكور ما في اخره واو مضوم ما قبلها
(او ياء مكسور ما قبلها مع نون مفتوحة) وخمس بهذا الجمع الصفة
والعلم دون غيرهما (وشرطه في الصفة التجرد عن تاء التأنيث
فلا يجمع علامة والاطلاق على اول العلم فلا يجمع جبل وفرس
وهذا ان شرطان في الاسم ايضا وقبول تاء التأنيث في المؤنث
وهذا الشرط يختص بالصفة فلا يجمع احر ولا سكران لان
مؤنثهما حراء وسكري ولا يجمع ايضا ما يستوي مذكوره ومؤنثه
بكر يوح وصبور) والصفة التي يجمع بهذا الجمع اسم الفاعل واسم
المفعول وابنية المبالغة الا ما يستثنى والصفة المشبهة والمنسوب
والمصغر) ويجمع ايضا افعال التفضيل مع ان التاء لا تلحق مؤنثه
جبر المفاة من عمل الفعل في الفاعل والمفعول مع ان معناه في الصفة

ابلق

ابلق واتم من اسم الفاعل الذي انما يعمل فيها لاجل معنى الصفة
(ولما ذكر المصنف جمع المذكر الصحيح للفاعل اذ ان يذكر جمع
المذكر المكسر له وله اوزان فذكر ثلاثة منها فقال (نصار ونصر)
بضم النون وتشديد الصاد المفتوحة فيهما (ونصرة) بفتح النون
والصاد والراء مع التخفيف والكل اسم فاعل جمع مذكر مكسر
فعناه بالتركى يردم ايدى جميع الرل (كذا في الحواشي وقس عليها
المؤنث) وهذه الجموع الثلاثة لاتأني الامن الفاعل الوصفى
والجمع المكسر من الفاعل الوصفى ستة اوزان غير ما ذكره المصنف
(الاول فعلة بضم الفاء وفتح العين واللام نحو قضاة اصله قضية
وهذا الوزن مختص بالتأنيث) والثاني فعل بالضم فاسكون
وضبطه الوان بضمين نحو بزل جمع بازل (وذكر نجم الائمة ان هذا
الوزن بضمين ثم تخفيف عند بني تميم باسكان العين) والثالث فعلاء
بضم ففتح فدا الانف نحو شعراء وجهلاء وبني هذا الوزن كثير
الجمع فعمل بمعنى مفاعل بكسواء وخلفاء كما في الرضى (الرابع فعلاء
بضم فسكون نحو صحبان جمع صاحب) والخامس فعال بكسر
الفاء وتخفيف العين نحو تيجار جمع تاجر) والسادس فعول بضمين
نحو قعود جمع قاعد وهو مختص بما مصدره على فعول فجمع
اوزان جمع المذكر المكسر للفاعل الوصفى تسعة (ويجمع الفاعل
الوصفي ايضا على فواعل كثيرا في غير ذوى العلم نحو روافس
(واما فوارس ونواكس وهو الك في جمع فارس وناكس وهالك
فقد قالوا هي من الشواذ لكونها في العالم (قال نجم الائمة الرضى
اذا كان فاعل وصفا لغير العقلاء جاز جمعه على فواعل قياسا
للاحاقهم غير العقلاء) بالمؤنث في الجمع فيقال جبال بوازل وايام

مواضع (واعترف به السيد عبد الله ونقله الجار بردي عن شرح
المفصل بعد ما انتهى منه تاويلات الفوارس والنواكس والهوالك
(وفي الميزان وكثر وافس في غير العالم وشذ فوارس ومؤنسها
على نوائم وفي شرحه فظهران فواعل في صفة العالم يخص
المؤنث وفي صفة غير العالم يعم المؤنث والمذكر كالاسم مطلقا
(وقال الفاضل الواني فاعل صفة فواعل وزني اوزره جمع
اول نور فاعل صيغة سنده تاو لاسه بالفظا ياخود تقديره قائمه ايله
قوئم كي وحائض حوائض كي) ثم ذكر في حاشية شرح الزنجاني
ان المحققين من الادباء قالوا ان فاعلا صفة اذا كان في غير ذوى
العقول يجمع على فواعل قياسا بطرداوسره ان الجمع فيما لا يعقل
من المذكر يجري مجرى المؤنث فيمن يعقل (وقال ابن مالك
في شرح الشافية له وفواعل في فاعل صفة لذكر ما لا يعقل
كجيم طالع وطوالع وجبل شا ومخ شوا مخ مطردة نص عليه
سبوية وغلط كثير من المتأخرين بحكم على مثل هذا
بالشدوذ فلا وجه لما قال الشارح في التلويح من ان العوارض
جمع عارض على انه جعل اسما (واما فوارس فلانه شيء لا يكون
في المؤنث فلم يخف فيه اللبس) (واما هوالك فانه جاء في المثال
يقال هالك في الهوالك فجاء على الاصل لانه قديم في الامثال
ما لا يجيء في غيرها واما نواكس فقد جاء في ضرورة الشعر ومن هنا
تبين فساده ما قيل وشذ فوارس وهوالك ونواكس في جمع فارس
وهالك ونواكس على تاويل فرقة ذكره ابن كمال پاشا في شرح
الهداية انتهى (اقول القائل نجم الأئمة قال لا دليل في جمع
ما ذكرنا يعني من الشواذ اذ يجوز ان يكون الهوالك جمع هالك

اي طائفة هالكه وكذا غيره كقولهم الخوارج اي الفرق الخوارج
كقول تعالى والصافات صفا (اي طوائف الاثمة انتهى) (واما
الفاعل الاسمي فليجمع المكسر فيه ثلاثة امثلة (الاول فواعل وهو
قياس بطرد نحو كواهل جمع كاهل وهو مقدم الظاهر مما يلي العنق
وقد عرفت ان هذا الوزن يجيء من الصفة ايضا) (والثاني فعلان قيل
بضم الفاء والعين وعل الصواب بضم الفاء وسكون العين كذا
المفهوم من شروح الشافية وصرح به في روح الشروح نحو حيران
جمع حاجر بتقديم الحاء المهملة على الجيم وبالراء واما بالراء المعجمة
فتصحيف وهو الموضع الذي يبقى فيه ماء المطر في الصحارى
(والثالث فعلان بكسر فسكون وهو اقل من الثاني كما في الرضى
(واقره الفاضل الواني نحو جنان جمع جان وعوا بوالجن وايضا اسم
حية لبضياء ذكر نجم الأئمة الرضى انه قد جاء في الفاعل الاسمي
فواعل باشباع الكسر كطوايق ودوايق وخواتيم ولبس بمطرد
واذلة كواد واودية كأنهم استقلوا الواوين في اول الكلمة
او جمعوا على الفواعل وانضموا واووا وانكسارها لوجع على فعلان
بضم الفاء وكسرهما) (وحكى عن المبرد انه قد جاء في كلام المولدين
بواطيل جمع باطل واما باطيل في جمع باطل فعلى غير الواحد
فكانه جمع ابطيل (قال الفاضل الواني فاعل صيغة سنك جمعي
كرك كسر عينه كرك فتح عينه اولسون فواعل وزني اوزره كلور
قياسا وكاه اولور فواعل دخي دبرل اشباعه دانقله ذوايق كي
انتهى) (واختلف في جمع فاعل على افعال في جامع الرموز الجواز
وهو قول سبويه وارتضاه الزمخشري والرضي (ثم ان الوزن
الاول من التسعة بل من العشرة مشترك بينه وبين مفردة مبالغة

محوط والوال والثاني مشترك بين مذكوره وموثنه كما سيجي (والثالث
 مشترك بينه وبين مفعله مذكوره وموثنه مباينة على ما قال له في النزاهة
 نحو ضحكة على وزن فسقة (والخامس مشترك بينه وبين المصدر
 نحو شغل (والسابع والثامن والتاسع مشترك بينه وبين المصدر
 ايضا فهو غفران وصراف ودخول (والعاشر وهو فواعل
 مشترك بينه للاصنفه وبينه الاسم كما عرفت (فان قلت لم يقتصر
 المصنف على الثلاثة الاول (قلت لانها اكثر والاوان اصل
 في الفاعل الصفة والثالث كثير ايضا لكن لا كالاولين ولذا
 قدمها عليه (واما البواقي فقد اختلف في بعضها كفعلة قال
 الفراء اصله فعل بتشديد العين فاستثقل فابدل الهاء من احد
 المثليين وذهب المبرد الى انه اسم جمع وليس يجمع (ولا اصالة
 في بعضها فان فعلى وفعلاء ليسا يمتكنين في هذا الباب بل الاول
 تشبيها له بفعل مناسب له في عدد الحروف (والثاني تشبيها له
 بفعل نحو كريم وكرماء وفعلان تشبيها له بفاعل الاسم كجبران
 كما في الرضى (فان قلت ما معنى العطف في الجموع المكسرة (قلت
 معناه لو ثبت من المصنف كون الثلاثة من نوع واحد ولشلا يلزم
 التكرار في المعنى اذا اريد فان ناصرون خبر مبتدأ محذوف اي
 هم ناصرون على وفق ما ذكر في المختلعة فقوله نصار خبر بعد خبر
 على ان الاول جمع قلة وهذا جمع كثرة فلا يلزم تكرار المعنى بخلاف
 الثاني والثالث من المكسر بعد الاول منه ولم يعطف الاول من
 المكسر لانهما متغايران بالنوع وان اتحدا في جمع فاعل فلو
 عطف لاهم انهما من افراد نوع واحد ولشرف المصحح على
 المكسر قدمه لانه جمع العاقل ولانه اصل لعدم تغير صفة الواحد

فيه وهو اصل كما لا يخفى (اعلم ان الاصل في الصفات ان لا يجمع
 جمع التكسير وانما يجمع جمع السلامة لانه لما اتصل بها الضمار
 المستكنة وجب ان يكون في لفظها ما يدل عليها وليس في لفظ
 جمع التكسير ما يدل عليها بخلاف جمعي السلامة فان الواو
 والنون يدل على ان المستكن فيها ضمير العقلاء الذكور والانف
 والتاء يدل على غيرهم من الجموع ولان الصفة لما شابهت
 الفعل كما ينبغي ان لا يجمع جمع التكسير كما يجمع الفعل بل يلحق
 باخرها كما يلحق باخر الفعل وهو الواو والنون وانما الحق الالف
 والتاء ايضا لانهما فرع على الواو والنون الا انه قد جاء لبعض
 الصفات جمع التكسير لكونها اسما كاسماء الجوامد وتكسير
 الصفة المشبهة اكثر من تكسير اسم الفاعل الثلاثي اذ شبهها بالفعل
 اقل من شبهه (وتكسر اسم الفاعل الثلاثي واسم المفعول من غير
 الثلاثي لان مشابهتها اكثر واما اسم المفعول من الثلاثي فاجرى
 لاجل المبهم في اوله مجرى اسم الفاعل والمفعول من غير الثلاثي في قلة
 التكسير ذكره نجم الائمة الرضى في شرح الشافية (وتقول
 (ناصرة) للمفرد المؤنث (ناصرات) لثنية في حالة الرفع وفي حالة
 النصب والجر ناصرتين (ناصرات) لجمع المؤنث المصحح بالنصب
 في الرفع والكسرة في الجر والنصب (وانما حيل النصب فيه على
 الجر لانه فرع جمع المذكر ونصبه تابع لجره كما مر فعمل ههنا كذلك
 لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل بخلاف ما قبل تاء التأنيث في المفردة
 لانه صار بمنزلة وسط الكلمة باتصال التاء به وعلى الحركة
 لعروض البناء وعلى الفتح لخفته (وحذفت احدي التائين في الجمع
 اذ اصله ناصرات لما مر في مطردة الماضي ان اجتماع علامتي

التأنيث من جنس واحد في الاسم مستكره (واختص الاولى
بالحذف لما مر ايضا ان الثانية تدل على التأنيث والجمعية فحذف
الاولى هو الاولى والثانية التأنيث في الصفات لتأنيثها وتأنيث فواعلها
وهي اصل في الاسم وما في الفعل فرعها لانها تلحق الفعل لتأنيث
الاسم اي فاعله واصل العلامة ان تلحق كلمة هي علامتها فلذا كانت
التاء الاسمية كترتصير فابتحمت لهما الحركات وانقلابها في الوقف هاء
(فقال الكوفيون الهاء اصل التاء وليس بشيء) لان التاء في الوصل
والهاء في الوقف والاصل هو الوصل لا الوقف (والاصل في الفرق
بين المذكر والمؤنث بالتاء هو الفعل بالاستقراء) ثم حمل اسما
الفاعل والمفعول عليه لمشابهتهما له لفظا ومعنى فالحق التاء
للتأنيث كما يلحق الفعل فالصفات في الحاق التاء بها فرع الافعال
وقد سبق رمز اليد في المخلصة ولذا ذكر ههنا زائدة لا يخلو سامعها
عن فائدة وان كان خروجها عن قاعدة فلا تكن الى امثالها عائدة وهي
ان التاء بحى الاربعة عشر معنى احدها الفرق بين المذكر والمؤنث اما
في الصفة وهو قياسي في الانواع الاربعة اعني اسم الفاعل والمفعول
والمنسوب بالياء والصفة المشبهة غير افعال وغير افعال انتفضيل
واما في الاسم الجامد فهو سمعي كرجلة وانسانة وعلامة (الثاني
لفصل الاحاد المخلوقة واحاد المصادر من اجناسهما وهو قياس
فيهما والتاء للوحدة لا للتأنيث كخيل ونخلة وتمرة وضرب
وضربة واخراج واخرجة وقد جاءت قابلا للفرق بين الاحاد
لمصنوعة واجناسها وهو سمعي كسفينة ولبن وابنة
وربما لحقت الجنس وفارقت الوحدة وهو قليل كقفصة وفقع
والجنس الذي يميز واحده بالتاء يذكره الجواز يوزن ويؤنثه غيرهم

وقد

وقد جاء في القرآن كلاهما نحو (نخل منقعر) ونخل خاوية) واكثر
ما يحى النساء الماعنين المذكورين وهي فيهما غارضة غير لازمة
(الثالث للدلالة على الجمع وذلك في الصفات التي لا تستعمل
موصوفاتها وهي على فاعل او مفعول او صفة منسوبة بالياء او
على فعال كقولك خرجت خارجة على الامير وقولهم ركوب
وركوبة وحلوب وحلووية وقولهم البصرية والكوفية والجمالة
والبعالة والحارة والتاء فيها في الحقيقة للتأنيث كما في ضاربة لانها
صفة الجماعة تقديرها كانه قيل جماعة جمالة فحذف الموصوف لزوما
للعلم به (الرابع للمبالغة في الصفة التي على فعال او فاعل او مفعول
او مفعولة كنسابة وراوية ومضاربة وفروقة والتاء في هذا القسم
للتأنيث والموصوف المحذوف جماعة اجراء للشيء الواحد مجرى
جماعة من جنسه وهي في هذا على الانفصال وقد تدخل على
فعل مفتوح العين بمعنى الفاعل وعلى فعل ساكنها بمعنى المفعول
نحو لاعة ولاعة وهي في هذين الوزنين لازمة (الخامس ان تدخل على
الجمع الاقصى للدلالة على واحد معرب كجوارب وكيسالجة وليست
التاء في هذا القسم على اللزوم بل يجوز الجوارب (السادس
ان تدخل عليه ايضا للدلالة على ان واحده منسوب كالاشاعنة
والمشاهدة في جمع اشعي ومشهدي والتاء فيه لازمة لكونها بدلا
من الياء (السابع ان تدخل عليه ايضا عوضا عن ياء المدة قبل
الاخر كحاججة من حججاج فالتاء لازمة مع حذف الياء (الثامن
ان تدخل لتأكيد تأنيث الجمع وذلك اما واجب الدخول وهو
في بتأنيث افعلة كاعزبة وفعلة كفعلة او جارة وهو في ثلثة ابناء
فعلة كجمانة وقد تلزم كما في حجارة وذكارة في جمع حجر وذكر

وفعولة كصغورة مفعولة كخبوطة وقد تلزم كعمومة والجمع
 الاقصى كصياغة من لا تتركه ولا تلزم (التاسع) لتأكيد معنى التأنيث
 كافي نافذة ونجدة وهي لازمة (قبل وقد جاءت لتأكيد التأنيث
 في الصفة كجوز ومجوزة فان مجوزا موضوع للمؤنث والتاء فيه
 غير لازمة) العاشر دخولها الالامني من المعاني بل لتأكيد لفظي
 كافي غرقة وظلمة وعمامة وملحفة وهي لازمة (الحادي عشر
 للمحوض من فاء الفعل كما في عدة وزنة او من لامه كما في كرة وطمبة
 وهي لازمة) الثاني عشر عوضا عن ياء الاضافة وهي في بابايت
 وبابايت فقط (الثالث عشر للنقل من الوصفية الى الاسمية وعلامة
 لكون الوصف غالباً غير محتاج الى الموصوف كالنطيحة والذبيحة
 وهذه اكثرها غير لازمة والاولى ان التاء في حلوبة وركوبة وكل
 فعولة بمعنى وفعولة هكذا الا انها لا يترك معها الموصوف كما قد
 يذكر مع فعول بمعنى فاعلة نحو امرأة شكور وصبور وكل ما لحقته
 التاء المذكورة في هذا القسم يستوي فيه المذكر والمؤنث (قال
 ابو عمرو وقد يكون التاء عوضاً من الف التأنيث كما في حيرة
 تفسير حباري) وعند غيره لا تبدل منها بل يقال حبير (قال
 الزمخشري في جميع هذه الوجوه ان التاء للتأنيث والكل في الرضى
 (وفيه مزيد تفصيل فارجع اليه ان كنت من اهله) ثم قال فيه
 ما جعلته ان الاصل في الصفات ان يفرق بين مذكرها ومؤنثها
 بالتاء والغالب فيما على وزن فاعل ومفعول من المختص بالاناث
 ان لا تلحقها التاء ان لم يقصد فيها معنى الحدوث كحائض بمعنى بالغة
 وكطالق ومرضع ومطقل وقد تلحق كرضعة وحاملة وربما
 تجردت مشتركة بين المذكر والمؤنث نحو جل ضامر ونائة ضامر

ورجل

ورجل عانس وامرأة عانس فان قصد الحدوث فالتاء لازمة كما مضت
 فهي حائضة بمعنى من حدث لها الحيض وطلعت فهي طالعة (وفي
 الاول ثلثا اقوال فانه قال الكوفية التاء للفرق بين المذكر والمؤنث
 فلا اشتراك فلا احتياج وهذا غير مطرد في نحو ضامر ويجري
 في نحو حائض مع قصد الحدوث بل في نحو حاضت مع تخلف الحكم
 (وقال سيبويه ما اول بانسان اوشى حائض ولحق التاء عند قصد
 الحدوث دليل على ان العلة غير هذا) وقال الخليل انما جردت
 لتأنيثها بمعنى النسب (ولشرح ابن الحاجب بما معناه ان الصفات
 في لحوق التاء بها لا فرق بين المذكر والمؤنث فرع الافعال فاذا
 قصد بها الحدوث كالفعل يقال حاضت فهي حائضة واذا
 قصد الاطلاق صارت بمعنى النسب لا بمعنى الفعل فتكون كلابن
 وتامر وغايته ان اسم الفاعل لما لم يقصد به الحدوث لم يكن
 في المعنى كالفعل الذي مبناه على الحدوث فلم يؤنثوه تأنيث
 الفعل لعدم مشابهته له معنى مع مشابهته له لفظاً وهذا منقوض
 بالصفة المشبهة فانها للاطلاق ولا تشابه الفعل (وكذا منقوض
 بالنسب بالياء فانه على الاطلاق ايضا وليس له فعل الا
 من حيث المعنى والتأويل فان معنى بصرى منسوب الى البصرة
 وقوله تعالى (عجشة راضية) بمعنى النسب عند الخليل مع
 دخول التاء فالاقرب ان يقال ان الاغلب في الفرق المذكور
 بالتاء الفعل بالاستقراء (ثم حل اسم الفاعل والمفعول عليه
 لمشابهتهما لفظاً ومعنى) ثم جاء بما هو على وزن الفاعل ما يقصد به
 تارة الحدوث الذي هو معنى الفعل وتارة الاطلاق فاتوا بتاء
 التأنيث في الاول دون الثاني للفرق بين المعنيين (واما الصفة

المشبهة والمنسوب بالياء فعنا ابا الاطلاق فالقياس
يجريدهما عن التاء الا ان الحاقهما بهما ليس بمشابهتهما
للفعل بل لاسم الفاعل والاعفول ولذلك جمع السلامة
والمذكر مثلهما (ثم ان جمع المؤنث الصحيح ما في آخره الف وتاء
) وانما خصنا بالزيادة لانه عرض فيه معنى الجمعية وتأنيث غير
حقيقي وكل واحد من الحرفين قد يدل على كل من المعنيين كما
في رجال وسكري والجمالة وضاربة وشرط في الصفة ابدالاً
والاربعة الاول ان تكون ذات علامة تأنيث ظاهرة سواء كانت
صفة مذكر حقيقي كربعات وعلامات اولا كناصرات وجليات
ونفساوات الافعل فعلان وفملاء افضل فانهما لا يجمعان بالالف
والتاء حملا على مذكر بهما اللذين لم يجمعا بالواو والنون والاي لزم
مزية الفرع على الاصل فلا يجمع بهذا الجمع نحو جريح وصبور
مما يتوى فيه مذكره ومؤنثه حملا على مذكراتها ايضا ولا نحو
حائض وطالق فرقا بين المجرد من التاء وبين ذي التاء منه فان ذا التاء
فيه معنى الحدوث الذي هو معنى الفعل وفعل المؤنث بالحقة ضمير
جمع المؤنث نحو يضرب فالحق علامة جمع المؤنث اي الالف
والتاء بما فيه معنى الفعل بخلاف المجرد من التاء فيجمع جمع التكسير
نحو حوائض وخيض (والثاني من الامور الاربعة ان تكون نحاسية
اصلية الحروف امام استواء التذكير والتأنيث او مختصة بالمؤنث
كالصه صلق في الاول والخمرش في الثاني فيقال نسوة
صه صلقات وجمرشات لاستكراه تكثير الخماسي (والثالث
ان تكون صفة لمذكر غير عاقل حقيقيا كالصافات جمع صافن
المذكر من الخيل او غير حقيقي كالايام الحاليات جمع الحالى وانما جمع

المذكر

المذكر في الموضعين جمع المؤنث لانهم قصدوا فيها الفرق بين
العاقل وغيره وكان غير العاقل فرعا على العاقل كما ان المؤنث
فرع المذكر فالحق غير العاقل بالمؤنث وجمع جمع (والرابع
ان يكون مصغرا لا يعقل بكميلات في جمع جبل لان المصغر
فيه معنى الوصف وان لم يجر على الموصوف كما سبق في موضعه
(ونواصر) جمع المؤنث المكسر على صيغة منتهى الجموع وليس
جمع الجمع بل جمع ناصرة فان الفاعلة تجمع على الفواعل كضاربة
على ضوارب ونائمة على نوائم وقائمة على قوائم وله وزن آخر مشترك
بين المذكر والمؤنث وهو فعل بضم الفاء وتشديدا لعين المفتوحة
وقدم كقوم جمع نائمة وخبض جمع حائض مؤنث بلاتاء حذف
تاء التأنيث من ناصرة (وزيدت الف بين الف اسم الفاعل والصاد
للتكسيرا فجمع القان ولم يمكن حذف احديهما للالتباس بالمفرد
فقلت الف اسم الفاعل واوالانها كانها من نفس الكلمة بخلاف
الف التكسيرا فانها علامة فلا تغير (وانما قلت واوادون ياء تشبيها
للتكسيرا بالتصغير ولثلاثا يقع علوى اي الالف بين السفليين الياء
والكسرة ولثلاثا يقع الفحة على الياء الضعيف (وقيل لان الواو
علامة الرفع واغوى حروف العلة فافهم (فان قلت لم عطفه
على الصحيح بخلاف المذكر (قلت ان صح من المصنف فثلاثا
يتوهم انه جمع الجمع بل جمع الواحدة كالصحيح ولانه اشرف الجموع
المكسرة كما ان الصحيح اشرف الجموع مطلقا فلاننيبه على جمع
الشرافة بينهما عطفه بالواو بخلاف مكسر المذكر ولان مضمونه
كثبر وجمع الكثرة يعطف على جمع القلة ومما ينبغي ان يعلم ان الجمع
الصحيح مذكرا كان او مؤنثا بالشرائط المذكورة فيها قياسا

واما المكسر مطلقا كذا او مؤنثا في الاسم او الصفة ما ذكره
سماعى اكن منه ما يغلب في بعض اوزان المفرد فيذكرون الغالب
ويحذفون عليه ^{لهم} يسمع جمعه (واظن انهم لهذا يعبرون في بعض
المواضع بالقياس وفي بعضها بالشذوذ الاول للغالب والثالث
لغيره) والا فقد قالوا ان القياسي من المكسر ثلثة اوزان (فعال
(وفعالة (وفعائل بفتح الفاء وكسر اللام الاولى في الكل والمراد
بمجرد الهيئة مع الالف والتاء والياء في مواضعها (فالاول الخماسي
بمحذوف خامسه وهو الاكثر (وبعضهم يحذف ما شبه الزائد
اذا كان قريبا من الطرف وهذا التكسير مستكره لانه مستقل
في واحده فاذا جمع زاد استغالا لانه ان لم يحذف منه شيء
ويجمع على ما حكى سيبويه عن بعضهم ان يقال في تكسير
سفر جل سفار جل لزم الثقل بامتداد البناء في الجمع الثقيل
لفظا ومعنى وان حذف على ما هو المشهور لزم حذف حرف
اصلى ولا شك في كراهة كل منهما فلا يكسر في سعة الكلام الا
على استكره كمنصغره (وايضا للرباعي مجرد عن التاء وبها وكان
على زنته في مطلق الحركات والسكنات وترتيبهما من مزيد الثلاثي
اسما بغير مدة زائدة (ولكل رباعي فيه زيادة ليست بمدة واقعة قبل
اللام الاخيرة بمحذوفها (ولفاعلة وفاعلاء اسمين (والثاني للاعجمي
والمنسوب نحو جواربه واشاعنة (والثالث لنحو قرطاس في مطلق
الحركة والسكون وترتيبهما واين رابعة زائدة اسما (تنبيه) قد مر
ان لاسم الفاعل من الثلاثي المجرد ثلثة اوزان ذكر المصنف
مطر دات القياسي منها (ولا بأس بان تذكر مطردات الاخرين
والصفات المشبهة (فنقول وبالله التوفيق (ان فعلا بمعنى فاعل

يجمع جمع التكميل بالواو والنون في المذكر وبالالف والتاء في المؤنث
ويجمع جمع التكسير في المذكر (على فعلا بضم الفاء وتخفيف
العين المفتوحة وبمد الالف (وعلى فعال بكسر ^{العين} وتخفيف العين
ككريم على كرماء وكرام (وعلى فعلا بضم الفاء وتخفيف العين
وجدير على جدر (وعلى افعال بفتح الهمزة كشريف على اشرف
(وعلى افعلاء بفتح الهمزة وكسر العين وبالماء وهو في المضاعف
كشركشيد على اشداء وفي الصحيح قابل كصديق على اصديق
(وجاء على فعلا بضم فسكون كشيان وشجعان في ثني وشجيع
(وفعلا بكسر فسكون كخصيان في خصي (وفعلة كاشعة
في شحج (وفعول بضمين كظروف في ظرف على قول الجري
على غير قياس والقياس كما قال السيد عبد الله ظرفاء او ظراف
(ثم الغالب في المضاعف افعلاء وفعال وفعلة وفي الناقص واويا
اوياء افعلاء كغنياء واشقياء وفي الاجوف الواوي والياء فعال
كطوال وقوام في طويل وقويم (واما في المؤنث فيجمع (على
فعال بكسر الفاء مع تخفيف العين كما في المذكر فيقال صباح وظراف
في صبح وظريف وصبيحة وظريفة (وعلى فعائل الا انه يختص به
ذوات الغالب سواء بمعنى المفعول كالبهيمة او كالكبيرة دون
المذكر المجرد وقد يستغنى عنه بالاول كصغار وكبار وسمان في صغيرة
وكبيرة وسمينة ولم يقولوا نسوة كبار وصغار وسمائن (قال نجم الائمة
وجاء فيه حرفان فقط على فعلاء نحو نسوة فقراء وسفهاء (واما
فعليل بمعنى مفعول فلا يجمع جمع السلامة فرقا بينهما ولم يعكس لان
الاول اصل كما مر في موضعه فهو اوني بالفتح الذي هو اشرف
من التكسير بل يجمع على فعلى بفتح فسكون وقصر نحو جرحي

وقتي واسرى في جرح وقبيل واسير وقد جاء على فعالى كاسارى
 في اسير ايضا وشذ المراء وقتلاء وذكر نجم الائمة انه انما يجمع على
 فعلى اذا كان من للافات والمكاره وغير منتقل الى الاسمية
 فلا يجمع نحو حديد على حدى ولا ذبيح على ذبيح هذا وحل
 مرضى وهاكى وموتى من الفعل بمعنى الفاعل على جرحى (وفعل
 سواء للمذكر او المؤنث لا يجمع جمع السلامة بل يجمع على فعل
 بضمين غالباً كصبور على صبر وقد يجمع مؤنثه مجرداً عن التاء
 على فعائل بفتح الفاء كعجوز على عجائز فانه بمعنى الفاعل وكفلوص
 على قلائص واذ ادخله التاء للبالغة كقروفة يجمع بالالف والتاء
 ثم ان ابن الحارث ذكر لتكسیر فعول ثلثة اوزان (احدها ما ذكرناه
 من فعل بضمين) والثاني فعلاء على وزن شعراء كوداء في ودود
 وهو لمح (والثالث افعال بفتح الهمزة كاعداء في عدو وفي شرح
 الميراث وجاء وداء واعداء لكن الفاضل الوانى رده بقوله ودودك
 وداء وعدوك اعداء اوزره كلمى لعارض اولم شذرا صلى دكدر
 وقان اكر چه عدوك حتى واويله نون ايله جمع اولمق ايدى
 ولكن كثر استعمال ايله اسماء حكيمه اولمخين افعال وزنى اوزره
 جمع اولمدي فافهم (واما فعول بمعنى المفعول فظنى ان حقه
 ان يجمع جمع السلامة والله اعلم) هذا الذى ذكرناه في فعل وفعل
 الوصفين (واما الاسماء يجمع فلتتبعها افعلة بفتح الهمزة وكسر
 العين كرجيف وارغفة وعمود وعمدة وجمع كثرهما فعل بضمين
 كسرير وسرر وعمود وعمد ايضاً لكن في الناقص الواوى يجمع
 فعول على افعال كعد وعلى اعداء بناء على انه جعل من عداد
 الاسماء بكثرة الاستعمال واما سائر الصفات فتحوف فعل مفتوح الفاء

ساكن

ساكن العين الصحيحة يجمع غالباً على فعال بالكسر والتخفيف
 كصعب على صعاب (وفي الاجوف الباقى على افعال بفتح الهمزة
 كشيخ على اشياخ وقد جاء على فعلان بكسر الهمزة وسكون العين
 في الاجوف وغيره كضيفان في ضيف (وعلى فعلان بالضم
 فالسكون كوعدان في وعد وهو اللثيم) وعلى فعول بضمين ككهول
 وشيوخ في كهل وشيخ (وعلى فعلة بكسر ففتح كرتلة في رطل
 وهو الشاب الناعم) وعلى فعلة بكسر فسكون كشيخة في شيخ (وعلى
 فعل بضم فسكون كورد في ورد يقال فرس ورد اذا كان على اذن
 الورد) وعلى فعل بضمين كسجل في سجل يقال ثوب سجل اي
 ايض (وعلى فعلاء بضم ففتح مع تخفيف كسجاء في سجع اي كرم
) ونحو فعل مكسور الفاء ساكن لعين يجمع (على افعال بفتح
 الهمزة نحو اجلاف في جلف يقال اعرابي جلف اي جاف واجلف
 نادر ونحو فعل بضم فسكون يجمع (على افعال بفتح الهمزة
 كاحرار في حر) ونحو فعل بفتحين (على افعال ايضاً كبطل
 اي شجاع على ابطال) وعلى فعال بالكسر مع التخفيف كحسن
 على حسان (وعلى فعلان بكسر فسكون ككاخ على اخوان
) وعلى فعلان بضم فسكون كذكر على ذكران (وعلى فعل
 بضمين كصف على نصف) وذكر نجم الائمة انه ما كان بعد
 الثلاثة الاخيرة في الصفات لانها انما كسرت عليها لاستعمالها
 كالاسماء من دون الموصوف (ونحو فعل بفتح فكسر مع تخفيف
) على افعال بفتح الهمزة ككمد على انكاد (وعلى فعال بالكسر
 كوجع على وجاع) وعلى فعل بضمين كخشن على خشن (وعلى
 فعلى بفتح الفاء وسكون العين وبالقصر كزمن على زمني) وعلى

فعالي بالفتح وبالكسر مع التخفيف كوجاعى وحباطى وحذارى
 فى وجمع وحبط وحذرو ونحو فعل بفتح فضم (على افعال كيفظ
 ونحو راي شجاع على ابقاظ وانجاد والاصل فى هذا الباب الصحيح
 نحو ندسون فى ندس وقل التفسير فيه قبل لم يحى التفسير فيه غير
 يفظ ونجد (ونحو فعل بضمين على افعال كجنب على اجناب
 ونحو فعل بكسرتين لا يجمع جمع التفسير بل يجمع جمع السلامة
 بالواو والنون او بالالف واتاء فالاوزان الثلاثة من الصفات
 التى لها تكسر سبعة واعم جوعها افعال فانه يحى لجمعها كما ذكرنا
 ثم فاعل لمجئته لثلاثة وبواقي جوعها متساوية ويجمع جميع هذه
 الاوزان جمع السلامة بالواو والنون كما جمع جمع التفسير فى المذكر
 واما فى المؤنث فلا يجمع الا جمع السلامة بالالف والتاء ولا يجمع
 جمع التفسير الا فعلة بفتح الفاء وسكون العين كعبلة وكشة الاولى
 المرأة التام الخلق والثانية الناقصة الصغيرة الضرع فانها تجمعان
 على عبال وكماش بالكسر مع التخفيف (وفعلة ايضا بكسر الفاء
 وسكون العين كعلجة بالكسر وهى غليظة الخلق فانه يجمع على
 عالج بكسر ففتح (ونحو فعال بفتح وتخفيف يجمع على فعلاء بضم
 ففتح وبمد كجباء فى جبان ويمتنع جمع بالواو والنون لامتناعه
 من التاء (قال بعضهم امرأة جبانة فعلى هذا لا يمتنع جمعه بالواو
 والنون (وعلى فعل بضمين كصنع فى صناع (قال سيبويه هذا
 هو الاصل فى جمع فعال الصفة (وعلى فعال بكسر الفاء وتخفيف
 العين كجبان فى جواد للفرس ونحو فعال بكسر الفاء وتخفيف العين
 يجمع (على فعل بضمين ككناز بمعنى كثير اللحم على كثر (وعلى
 فعال بكسر فتخفيف كهجان على هجان ايضا بمعنى الكريم

والخالص

والخالص فالواحد والجمع فيه سواء فى اللفظ الا ان كسرة الواحد
 ككسرة الكتساب وكسرة الجمع ككسرة رجال وحاصل ان الاختلاف
 بالتقدير (ونحو فعال بالضم مع التخفيف على فعلاء بالضم فالفتح
 مع التخفيف وبالمدة (وعلى فعلان بالضم فالسكون (وعلى افعلة
 كشجاع على شجعاء وشجيمان وشجعة (وجاء على فعلان بالفتح
 فالسكون كشجاع على شجيمان ايضا (ويدخل فى مؤنث
 هذا الوزن التاء فعلى هذا يجمع جمع السلامة ايضا (وفى الرضى
 هذا قول سيبويه والظاهر ان فعلا مبالغة فعيل فى المعنى
 فطوال ابلغ من طويل (واذا اردت زيادة المبالغة شددت العين
 فقلت طوال (ونحو افعال يجمع (على فعل بالضم فالسكون
 (وعلى فعلان بالضم فالسكون كما حرك على حروجران وفى المؤنث
 على فعل بضم فسكون لا غير كحمراء على حمر (وهذا الوزن
 لا يجمع جمع السلامة لافى المذكر ولا فى المؤنث لتمييزه عن افعال
 التفضيل فانه يجمع بالواو والنون والمؤنث فرع المذكر (ومالا
 مذكوره كبطحاء على بطاح بالكسر (وفى الرضى اصله باب حمراء
 الا ترى الى قولهم الابطاح فغلبت الاسمية عليهما حتى لا يجمعان
 على البطاح بل جمع الابطاح على الاياطح والبطحاء على البطاح
 (ونحو فعلان بالفتح فالسكون سواء كان مؤنثه فعلى او فعلا لانه
 فى المذكر والمؤنث (على فعال بالكسر (وعلى فعلى بالفتح
 وبالقصر كعطاش فى عطشان وعطشى وكندام وكندامى فى ندمان
 وندمان (وجاء بالضم كسكارى فى سكران وكسالى فى كسلان
 وبجاني فى عجلان وغيارى فى غيران من غار لرجل على اهله
 يغار ومالا مذكوره كحرمى وهى الشاة التى تشتهى الفحل على

على حرامى بالفتح ولا يجوز فيه كسر ما بعد الف الجمع وقلب الف
 التأنيث ياء كما جاء في الاسم نحو دعا ولان الصفة اثقل من الاسم
 من حيث المعنى فاليجاب التخفيف بها اولى (ونحو فيعل بكسر العين
 بعد الياء الساكنة الاصل فيه ان يجمع جمع السلامة في المذكر
 بالواو والنون وفي المؤنث بالالف والتاء وكذا اذا خفف بحذف
 العين نحو الميتون والميتات) ويجمع جمع التكسير في المذكر
 والمؤنث (على افعال كاموات في ميت ومينة كما قيل احياء في حي
 وحية) ويجمع فيعل ايضا على فعال بالكسرة والتخفيف كحياد
 في جيد (وعلى افعلاء بكسر العين والمد كاهوتا وايناء في هين
 وبين (الامثلة المطردة لاسم المفعول منصوب) للمفرد المذكر
 (منصوران) للتثنية في الرفع وتقول في النصب والجر منصورين
 (منصورين) للجمع المذكر في الرفع (وتقول في النصب والجر
 منصورين بكسر الراء (منصورة) للمفرد المؤنث (منصورتان)
 للتثنية (وتقول في النصب والجر منصورتين (منصورات) للجمع
 المؤنث السالم بالضم في الرفع وبالكسرة في النصب والجر
 (ومناصر) بفتح الميم للجمع المذكر جمع تكسير (ويعلم حكم معانيها
 بالمقايسة لاسم الفاعل) وانما اخر جمع التكسير لانه على صيغة
 منتهى الجموع فناسب منتهى الكلام فلذا ذكره في آخر الصبغ
 واتى بواو العطف ان ثبت على الجمع المصحح اما على منصورون
 للموافقة بينهما في جمع المذكر ومخالفته في النوع او على منصورات
 للفصل بين المصحح والمكسر لما مر في اسم النساء (واعلم ان اسم
 المفعول من الثلاثي وغيره لا يتصرف الا على ستة اوجه قبل وهو
 الحق واستغنى فيه بالجمع المصحح عن المكسر (قال نعيم الاثمة الرضى

معدلا
 المطردة لاسم المفعول

فكل

كل ما جري على الفعل من اسمى الفاعل والمفعول واوله ميم
 فبانه الصحيح لمشابهة الفعل لفظا ومعنى (جاء في اسم المفعول
 من الثلاثي ملاعين بفتح الميم وبالياء في جمع مفعول ومشايم في جمع
 مشوم) وقالوا ايضا في مفعل المذكر اسم فاعل كوسر ومفطر
 مياسير ومقاطير بالياء فيهما وبفتح الميم وفي مفعيل اسم مفعول
 كمنكر مناكير وانما اوجبوا الياء فيهما مع ضعفها في نحو معاليم
 جمع معلم لبين ان تكسيرا خالفا للاصل والقياس الصحيح
 والاغلب في المفعول بكسر العين المختص بالمؤنث التجرد عن التاء
 فلا يصح بل يجمع على مفاعل بفتح الميم وكسر العين كالمطافل
 والمشادن والمراضع في جمع مطفل وهي الظبية التي معها طفلها
 والمسدن يقال اشدت الظبية فهي مشدن اذا شدن ولدها
 والمرضع وقد اثبت التاء في الناقص خوف الاجحاف بحذف
 علم التأنيث ولا م الكلمة في المنون وجوزوا في جمع هذا المؤنث زيادة
 الياء ايضا ليكون كالعوض من الهاء المقدرة فتقول مطلقيل
 ومشادين ومراضيع ويجوز تركه قال الله تعالى (وحرما عليه
 المرضع) ثم اعلم بانه لا يبنى اسم المفعول من اللازم لانه صفة لمن
 وقع عليه الفعل واللازم لا يقع على شيء فكيف يوصف به لكن اذا
 اردت بانه منه تعديه اولا بحرف الجر ثم تبنيه منه بما مر في المخالفة
 من كيفية اخذه فتقول في المفعول من ممر ممرور به عمر ور بهما
 ممرور بهم ممرور بهما ممرور بهما ممرور بهن فثنى وتجمع وتؤنث الضمير
 الذي عدت لفعل اليه ولاتثنى ولا تجمع ولا تؤنث اسم المفعول لان
 حرف الجر يصير كالجزء منه فلا والحق علامة التثنية والجمع قبله لان
 نوسطها وهو متمنع ولو الحق بعده لان الحاق العلامة بغير الكلمة

ايتمز و هكذا اورماز اورمازل اورمازسك اورمازسكز
 اورمازم اورماز (الامثلة المطردة في الحال المجهول) ماينصر
 ماينصران ماينصرون الى آخره وبالتركي اولماز اولمازل
 اولمازسك اولمازسكز اولمازم اولمازمز وهكذا اورماز اورمازل
 اورمازسك اورمازسكز اورمازم اورمازمز (الامثلة المطردة
 لنفي الاستقبال المعلوم) لاينصر لاينصران لاينصرون الى آخره
 كنفي الحال من غير فرق في الاطراد (الامثلة المطردة لنفي الاستقبال
 المجهول لاينصر لاينصران لاينصرون) الى آخره بلا حذف شيء من
 الصيغ لما عرفت في المختلفة ان ما ولا لا تسقطان في الصيغ شيئا
 اسقطه الجازم لعدم عملهما فلا فرق بين مطردات المضارع المثبت
 وبين مطردات نفي الحال والاستقبال من المعلوم والمجهول الا بزيادة
 ما ولا فيهما وكذا لا فرق بين صيغ نفي الحال ونفي الاستقبال
 التركيبية الا بزيادة شديكي حالده في ترجمة الاول وكلجك زمانده
 في الثاني (الامثلة المطردة لنا كيد نفي الاستقبال المعلوم لن ينصر
 لن ينصران لن ينصروا لن تنصر لن تنصران لن تنصرون لن تنصر
 لن تنصران لن تنصروا لن تنصري لن تنصران لن تنصرون لن تنصر
 لن تنصر بقية اواخر المفردات الخمسة علامة للنصب كما هو
 مقتضى التسايب فان النصب يكون بالفتحة كما ان الرفع يكون
 بالضمة والجرم بالسكون وبسقوط النونات لانها علامة
 الرفع فيجب اسقاطها سوى نون جمع المؤنث لما ذكرنا
 انه ضمير لعلامه الاعراب وانما اسقط الناصب وهو ههنا لن
 هذه النونات حلاله على الجزم لان الجزم في الافعال بمنزلة الجر
 في الاسماء فكما حمل النصب على الجر في الاسماء في الثاني

والجوع

مطل
 نفي الحال المجهول

مطل
 نفي الاستقبال المعلوم

مطل
 تأكيد نفي الاستقبال

والجوع فكذا في الافعال حمل النصب على الجزم (والصيغ
 التركيبية فيه كما في نفي الاستقبال لكن بزيادة لفظ البتة الدال على
 التأكيد في تأكيد نفي الاستقبال وباقي الكلام في صيغ يعلم مما ذكرنا
 في المختلفة (الامثلة المطردة لامر الغائب والحاضر المعلومين لاينصر
 لاينصران لاينصروا لاينصران لاينصرون) بحذف حركة الاخر
 في المفردين وحذف النونات غير نون جمع المؤنث علامة للجزم فهذه
 الصيغ مطردات امر الغائب ثلاثة للغائب وهي لاينصر لاينصران
 لاينصروا وثلاثة للغائبة وهي الثلاثة الباقية (وانصر انصرا انصروا
 انصري انصريا انصروا بسكون آخر المفرد المذكور وسقوط النونات
 سوى نون جمع المؤنث للوقوف) وهذه صيغ امر الحاضر الثلاثة
 الاول للمخاطب والاخرة للمخاطبة في مجموع متصرفات الامر
 من المعلوم اثنا عشر ثلاثة للغائب وثلاثة للغائبة وثلاثة للمخاطب
 وثلاثة للمخاطبة (ولا ياتي الوجهان منه المتكلم حتى لا يقال اضرب
 بعد حذف حرف المضارعة من المتكلم وحده ومع غيره لا تناسب
 كل منهما بالآخر وبالمفرد المذكور من امر الحاضر) ولا يقال ايضا
 لا اضرب لنضرب باللام بلا حذف حرف المضارعة منهما متحركة
 بالفتحة لعدم وجود هذا بالاستقراء كذا قيل (وقيل لا ياتي
 الوجهان لانه يلزم ان يكون الشخص الواحد في حالة واحدة
 امرا ومأمورا وذلك محال ورد من اربعة اوجه (الاول ان عدم
 جوازه مما كيف والامرية من جهة القول والمأمورية من جهة
 الفعل) الثاني انه يتخلف في قول القائل متصلا بغيره اضرب
 زيدا حين قول ذلك الغير له اضرب عمرا ولو زيد في التعليل
 بلفظ واحد لم يتوجه هذا النقص (الثالث انه يتنقض بالمجهول

مطل
 الامر الغائب والحاضر

للتكلم يعلم دليله بالمقاسية على الامر المعلوم وصيغة النهي المعلوم
 بالتركية (ايتسونلر) ايتمه (ايتيك وكذا) اورمسون
 (اورمسونلر) اورمه (اورميك) الامثلة المطردة لنهي الغائب
 ونهي الحاضر المجهولين (لايتصر لايتصر لايتصر ولايتصر
 لايتصر لايتصرن لايتصر لايتصر لايتصر ولايتصر
 لايتصر لايتصرن لايتصر لايتصر لايتصر) فجهول النهي يتصرف
 على اربعة عشر وجهها ثلاثة للغائب وثلاثة للغائبة فهذه
 هي الستة الاول مما ذكره وهي مطردة نهى الغائب (وستة
 نهى الحاضر ثلاثة للمخاطب وثلاثة للمخاطبة وهي المذكورة بعد
 مطردة نهى الغائب واثنان للتكلم وهما الاخيران مما ذكره ففي
 المعلوم والمجهول بحذف الحركة من المفردات والنون من
 الشان والجمع غير جمع المؤنث كما في الامر (وصيغة التركية
 (اولمسون) اولمسونلر) اولمه (اولميك) اولميك وكذا اورمسون
 اورمسونلر اورمه (اورميك) اورميك (اورميك) اورميك هذا آخر ما قصدنا
 ابراده في هذا الشرح الكبير اللهم اجعله خالصا لوجهك الكريم
 ونافعا بالنفع العيم بالنبي وآله الاكرمين صل عليه وعليهم

اجمعين برحمتك يا ارحم الراحمين

والحمد لله رب العالمين

قد كل طبع هذا الشرح اللطيف المرغوب * بعناية الله المنزه
 عن الاعتلال والعيوب * بدار الطباعة العامة * في البلدة
 الطيبة الفاخرة * بمعرفة الفقير الى الله ربه الصمد * شيخزاده
 السيد محمد اسعد * وصادف ختامه واسط ذي القعدة الشريفة

لسنة احدى وخمسين ومائتين والف

مطبعة
 الذهبين من المجهول

SOLEYMANIYE G. KÜTÜPHANASI	
Kısmi	Seyyid Chayy ef.
Yeni	
Eski Keşid	75
Tasnif	498.7-1